

العربية السعودية

١٩١٦ - ١٩٣٦

من القبيلة إلى الأمة

بقلم

جوزيف كوستنر

ترجمة

شاكر إبراهيم سعيد

١٩٩٦

مكتبة مدبولي

٦ ميثان طلعت حرب - القاهرة - ت ٥٧٥٦٤٢١

الحرب السعوية

١٩١٦ - ١٩٣٦

من القبيلة إلى الملكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبول

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١ Tel. : 5756421 6 Talat Harb SQ.

المقدمة

المقدمة

ينصب موضوع هذا الكتاب على تحول العربية السعودية من نظام قبلى إلى دولة ملكية، وقد دفعت إلى هذا التحول أساساً ظروف سياسية واقتصادية بدأت فى المنطقة إبان الحرب العالمية الأولى وتبلورت بشكل واضح بعد عام ١٩١٦ .

كان النظام الاجتماعى الذى ظل سائداً فى شبه الجزيرة العربية قروناً يقوم على تمركز القبائل فى الحياة الاجتماعية، والقبيلة فى هذا الكتاب تعنى وحدة سياسية تحددت أو وردت فى الروايات السياسية على هذا النحو، فهى عبارة عن جماعة من الناس يشتركون فى رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقية أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة. وكان ولاء الأفراد السياسى للقبيلة مقابل ما توفره لهم من الحماية المادية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، بيد أن القبيلة لم تكن نظاماً موحداً بل كانت منقسمة إلى وحدات فرعية (أسر وعشائر وبتون أكبر)، وغالباً ما كانت هذه الوحدات ترتبط معاً فى وحدة سياسية كبيرة تعيش فى منطقته رعى واحدة وتبدو فى صورة قبيلة كبيرة وإن ساعد على تماسكها النسب أو المقر الجغرافى أو المصالح المشتركة، وكان تضامن الجماعة يظهر من خلال التماسك العسكرى والاقتصادى الذى كان أشد وضوحاً بين القبائل الرحل التى تعتمد على اقتصاد الرعى أو تربية الجمال أو الخيول، كما اتضحت الهوية القبلية فى الواحة وموانئ المدن الساحلية حيث ظل السكان منقسمين على النحو السائد بين القبائل الرحل الرئيسية.

ومع ذلك لم تكن القبائل وحدات سياسية منعزلة بل كانت أجزاءً من مشيخات هى عبارة عن إطار اكبر وأقوى يوفر لسكانها الاحتياجات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمشيخات عبارة عن تحالفات قبلية مغلخلة تقوم على المشاركة فى السلطة والمسؤوليات المشتركة والعلاقات القائمة على المشاركة فى القيام بالواجب بين القبائل الرحل والسكان المستقرين فى القرى والمدن وحاكم يحكم هذه التحالفات، وكان الحاكم عضواً فى أسرة بارزة تنتمى لقبيلة كبيرة تتمتع بالسلطة وملتزمة بالحفاظ على النظام الداخلى فى المشيخة

وبحماية شعبها وشن الحروب على الأعداء، كما كانت للحاكم فى بعض الأحيان، سلطة دينية، وكان الرجل يستفيدون من تسهيلات الحضر مثل الأسواق والشعائر الدينية فى مقابل أنهم يعترفون بسلطة الزعيم ويتعهدون بالولاء له وبالدفاع عن طرق التجارة. بل كانوا يدفعون للحاكم الجزية فى بعض الأحيان، وكان على السكان المستقرين أن يقاتلوا دفاعاً عن الدولة وأن يدفعوا الجزية للحاكم وأحياناً لقبيلة الرجل ويوفروا التسهيلات للرجل فى مقابل ما ينعمون به من مكاسب اقتصادية وحماية، ولم تخضع نظم إدارة القطاعات المختلفة للمشيخة لسيطرة الحاكم، بل ظلت تتمتع بالحكم الذاتى فى تسيير شئونها الداخلية.

لقد كانت المشيخة تختلف عن الدولة المنظمة فى نواح عديدة، فلم يكن للمشيخة حدود واضحة، فأراضيها مرتبطة بمناطق الرعى الخاصة بالقبائل التابعة لها فى فترة بعينها، ولم يكن للمشيخة مؤسسات إدارية متطورة وكان نظامها السياسى مغلخاً وبسيطاً، وكان دمج أجزاء المشيخة المختلفة يقوم على المشاركة التعاونية بين الجماعات القبلية القائمة وليس على تضامن وطنى أو مدنى بمفهومه الواسع أما القواعد التى كانت تحكم المشيخات، بما فى ذلك قانون الولاء الأساس بين الحاكم وقبائله، فكانت تعتمد على التزامات شخصية متغيرة ومشروطة.. وعادة ما كانت الجماعات القبلية تنضم إلى المشيخات وتنفصل عنها بحسب احتياجاتها ومصالحها المتغيرة. وهكذا توقف بقاء المشيخات على التنشيط الناجح لمصالح القطاعات المختلفة وعلى قدرة الحكام على كسب الولاء القبلى وتوحيد صفوف المشيخة بمرر أيديولوجى لوجودها، وغالباً ماوفر تطبيق الإسلام وانتشاره هذا المبرر؛ لكن هذه لم تغن عن المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تدفع القبائل إلى التعاون أو مضى كل منها إلى حال سبيلها.

وباستثناء فترات قصيرة ظهرت فيها دول أكثر تنظيماً فى المنطقة كانت المشيخة بصورها المتعددة التنظيم السياسى الأكثر شيوعاً فى شبه الجزيرة العربية ابتداء من عصور ما قبل الإسلام حتى القرن العشرين. وتبين الدراسات التى قام بها كستر عن مكة والقبائل المحيطة بها قبل الإسلام وبحث إسماعيل عن مسيلمة. النبى الكذاب، وبحث «دونر عن الانتصارات المبكرة للإسلام ... كل هذه الدراسات تبين أن المشيخات، التى هى عبارة عن

جماعات قبلية ارتبطت بمدينة كبيرة - من أجل التجارة في الغالب الأعم - كانت تمثل نمط النظام السياسى الذى سبق ظهور الدولة الإسلامية. ويوضح «سرجنت» أن المدينة، مركز الدولة الإسلامية المبكرة، كانت مشيخة قبلية، كما تابع «سرجنت» استمرار هذا النمط من النظام السياسى بتحليل طبيعة الاتحادات القبلية الكونفيدرالية التى تركزت فى معقل دينى مقدس فى حضرموت حيث حرم سفك الدماء وجرت الأنشطة الدينية والتجارية وغيرها من النشاطات العامة على النحو السائد فى الدولة الإسلامية المبكرة.

إن الدولة الرشيدية القبلية فى الإقليم الشمالى لجبل شمر التى وحدتها الأنشطة التجارية والبطولات العسكرية هى نوع آخر من المشيخات القبلية التى ظلت قائمة فى شبه الجزيرة العربية فى أواخر القرن التاسع عشر.

ولم تختلف عن نظام المشيخة السائد فى المنطقة الدولتان السعوديتان الأوليان (١٧٤٤ - ١٨١٨ و ١٨٢١ - ١٨٩١) اللتان ارتبطتا بالمذهب الوهابى، وكان أحمد بن تيمية (١٢٦٨ - ١٣٢٨)، العالم الذى شكلت أفكاره أساس المذهب الوهابى، يهدف أساساً إلى إقامة «أمة وسط» وتحقيق العدالة الإسلامية، وأكد أن من واجب الإمام أن يطيع الشريعة ويطبقها بعدل، وكان من رأيه أن العلماء أمناء ومفسرون للشريعة ومن ثم يتمتعون بسلطة مستقلة، وبالرغم من تولية شبكة من «الأمراء» يتزعمها «أمير الأمراء» مسئولية إدارة شئون الدولة والعلاقات الخارجية فإنه فى حالة إثارة الشكوك أو الجدل حول مشيخة الله وجب على الأمير أن يستشير العلماء ويدعن لحكمهم، فقد كان هدف المذهب الوهابى الأساسى هو إقامة مجتمع مثالى، وليس وضع نظريات تتعلق بتقسيم السلطة، وبالتالي لم يتناول المذهب بالتفصيل مسألة تدبير الشئون السياسية.

لم يعتقد محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢)، مؤسس المذهب الوهابى، أن مسألة سلطة رؤساء القبائل فى الدولة الوهابية مسألة مهمة. والواقع أن أس. عيشمين الذى كتب عن حياة بن عبد الوهاب ونظرياته قد لاحظ أن معظم إشارات عبد الوهاب وتلاميذه إلى هذه المسألة تركزت فى الخصائص الملائمة للإمام التى انحصرت، يوجه عام، فى أن من حقه الطاعة، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الدولة حددته الممارسات العامة للمشيخة

القبلية.

وتحت لواء المذهب الوهابي استطاع حكام الدولة السعودية الأولى وفيصل بن تركي حاكم الدولة السعودية الثانية أن يضموا القبائل لحكمهم وأن يظفروا بولايتهم بدرجة غير مسبوقة. لكن حتى في ذروة مجدهاتين الدولتين لم تتطور نظرية أو تتخذ مبادرة عملية لتغيير الدور التقليدي للنظم والولاءات القبلية وموقف القبائل من الحكومة، ولهذا فإنه عندما انهارت السلطة المركزية في الدولة السعودية إبان الحروب الداخلية في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر سرعان ما شكلت الفرق المتصارعة الاتحادات كونفيدرالية قبلية منفصلة، وكما يبين «كروفورد» في دراسته لتلك الفترة فإن العلماء البارزين أنفسهم لم يستطيعوا فرض السلام وإعادة الوحدة، وهي حقيقة كشفت عن أن السلطة الدينية كانت محدودة.

لقد هزمت الدولة الرشيدية الدولة السعودية في عام ١٨١١، وفي رأيي أن السنوات الأولى للدولة السعودية الثالثة أي الدولة التي جاءت عقب احتلال عبد العزيز آل سعود (ابن سعود) عام ١٩٠٢ للرياض وشهدت إعادة قيام ما يعتبر أساساً مشيخة قبلية؛ وعلى الرغم من أن ابن سعود، كما يرى جولد بروج، توصل إلى فهم وتوجيه جديدين للسياسة الخارجية فإنه لم يحدث تغيير جوهري في طبيعة المشيخة وظلت الولاءات القبلية غير مستقرة، فقبيلة مطير (التي تقع مناطق رعيها في الأجزاء الشمالية لنجد وفي الأحساء) ومدن منطقة القصيم الرئيسية وريدة وعنيزة، كثيراً ما بدلت ولائها بين الدولة السعودية والدولة الرشيدية، لقد امتدت الانقسامات إلى الأسرة المالكة نفسها وحدث أن تزعم أشقاء ابن سعود طائفة (العارف) التي أطاحت به، وكان تصرف ابن سعود في هذه المسائل يستند إلى الأفكار التقليدية المتعلقة بالولاءات القبلية واستغلال المنازعات القبلية.

وفي رأيي، على النقيض من آراء بعض الباحثين، أن التغيير الذي حدث إبان فترة ابن سعود لا يمكن أن ينسب إلى النهضة الإصلاحية الوهابية، فحتى في ذروة الحكم الوهابي في القرن الثامن عشر لم يحدث الشعور الديني تحولاً في التقاليد السياسية للمنطقة، ومن ثم لا يصح أن نرجع نمو الدولة السعودية إلى تمسك ابن سعود بالمبادئ الوهابية

فحسب؛ فمثل هذا الافتراض لا يفسر التطور غير المتوازن للدولة السعودية وتوجيه ابن سعود للشئون الخارجية وبصفة خاصة تحالفه مع بريطانيا العظمى الذى جاء متعارضاً مع سياسة أجداده، كما أن هذا التغيير لا يرجع فقط إلى تأثير الأفكار الأجنبية المتعلقة بالدولة - الأمة، وخاصة الأفكار البريطانية، التى تسللت إلى المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث إن هذه المؤثرات بدأت فى وقت لاحق وانصبت على إمارات الخليج لا على المشيخة السعودية. هذا فضلاً عن أن سكان شبه الجزيرة العربية كانوا فى عام ١٩١٧ لا يزالون أساساً قبليين ولم يكن لهم اتصال قوى بالأفكار الغربية، وهناك تفسير آخر ينسب التغيير فى أساسه إلى عبقرية ابن سعود ومبادراته الشخصية، إلا أنه تفسير قاصر لأنه يقلل من دور العوامل الاجتماعية الهامة ويبالغ فى أهمية فرد واحد هو ابن سعود فى العملية التاريخية.

أما التفسير الأكثر إقناعاً للتحويل الذى طرأ على المنطقة فيقوم على تطور العناصر المختلفة للمشيخة السعودية. إذ بدأ هذا التحويل بتغييرات فى الظروف الاستراتيجية والاقتصادية لشبه الجزيرة العربية التى حطمت مبادئ المشيخة السعودية تمهيداً لإقامة كيان أكثر شبيهاً بالدولة. ويقوم هذا رأى على افتراض أن الدولة تنظيم مرن قادر على التغيير؛ وباستخدام مفهوم بن دور [الذى يستند إلى رأى ج. ب. نيتيل] قد يكون للدولة درجات متفاوتة. وعلى الرغم من أن المشيخة درجة أقل من الدولة فإن بوسعها أن تطور سمات تظهر درجة أعلى للدولة؛ وهناك سمات ثلاث لها أهمية خاصة وهى: حكومة مركزية قوية، أى أنها أقوى من أى جماعة فى الدولة، وتماسك اجتماعى أساسى يعنى موافقة جميع قطاعات الدولة على التعايش معاً وعلى إطاعة الحكومة القائمة، وصفة إقليمية معترف بها.

لقد ساعدت التغيرات الكبرى فى بيئة المشيخة السعودية على تطورها إلى كيان أكثر شبيهاً بالدولة من بينها تعبئة المشيخات المحلية استجابة لجهود الحرب المختلفة والتطورات الاقتصادية فى المنطقة والتدخل غير المسبوق من جانب الدول الكبرى، ولاسيما بريطانيا، فى المنطقة إبان الحرب العالمية الأولى. إذ جاءت الدول الكبرى بحقائق استراتيجية واقتصادية جديدة إلى شبه الجزيرة العربية وشجعت المنافسة بين الحكام المحليين، الأمر الذى أحدث تغييرات فى نظام المشيخات المحلية وأنشطتها.

وبحلول القرن التاسع عشر أخذت سيطرة الإمبراطورية العثمانية على شبه الجزيرة العربية تضعف، وركزت بريطانيا على تعزيز معاقبتها بتوفير وسائل الاتصال بالخليج الفارسي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وجميعها طرق اتصال حيوية بالهند، وحفاظاً على هذا الاتصال أقامت بريطانيا شبكة من العلاقات مع الحكام المحليين في حين أنها حرصت على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع اسطنبول. وتوضح هيمنة بريطانيا غير المباشرة على المنطقة من المعاهدات التي أبرمت مثل المعاهدة التي وقعت بين بريطانيا وشيخ الكويت في عام ١٨٩٩ والتي وفرت للكويت الحماية مقابل التبعية، وبحلول عام ١٩١٣ كانت بريطانيا قد زادت بشكل كبير من نفوذها في منطقة الخليج. إذ في نفس هذا العام أبرمت اتفاقية مع الإمبراطورية العثمانية أكدت سيطرتها.

وعندما بات واضحاً أن الحرب مع العثمانيين وشيكة ازداد تدخل بريطانيا في شبه الجزيرة العربية، وهناك جانبان متداخلان للسياسة البريطانية يعتبران ذا أهمية خاصة في إحداث تغيير في المنطقة؛ أولهما عدم وجود تنسيق في محاولات رسم السياسة البريطانية، بمعنى أن السياسات غالباً ما كانت تصيغها وتنفذها أجهزة مختلفة، ومن ثم كثيراً ما جاءت متعارضة. وثانيهما، أسلوب تشجيع الحكام المحليين على محاربة العثمانيين وحلفائهم ووعدهم بالاستقلال بهدف جرهم إلى جانب بريطانيا، وكانت السياسات البريطانية تملئها ضروريات عملية، فقد كانت هناك حاجة إلى حلول قصيرة الأجل لمواجهة تقلبات الحرب، ترتب عليها أن قامت إدارات مختلفة وأفراد متباينون في الحكومة البريطانية بوضع سياسات وتنفيذها في شبه الجزيرة العربية ولم يكن هناك اتفاق يذكر، إن وجد أي اتفاق، بين صانعي السياسة البريطانية على أهداف النشاط البريطاني المطلوب ووسائله وحجمه؛ لقد اشترك في وضع السياسة البريطانية مسئولون كبار يمثلون وزارات رئيسية تعالج الشؤون المحلية إلى جانب مسئولين صنعاء كانوا يقومون بالاتصال بالحكام المحليين. وفي نوفمبر من عام ١٩١٦ جرى بحث مسألة التنسيق بين المكاتب الإقليمية الرئيسية ولم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد.

كان هدف بريطانيا السياسي الأساسي الذي حدده رجال مخابراتها في القاهرة

(المكتب العربى) وسانده وزارتا الخارجية والحرية فى لندن هو «الثورة العربية» بزعامة الأسرة الهاشمية فى مكة وبناء على ذلك نُصِّبَ الشريف حسين، حامى حمى الأماكن المقدسة وزعيم الهاشميين، قائداً للثورة التى لم يكن هدفها مقاومة العثمانيين عسكرياً فحسب، بل أيضاً إقامة دولة عربية تحميها بريطانيا؛ وقد حظيت تلك الأهداف بتأييد القوميين العرب فى سوريا.

وكان المسئولون البريطانيون المرابطون على طول الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية، ابتداء من بلاد ما بين النهرين وامتداداً لدول الخليج، يعملون فى إطار السلطة السياسية لمكتب الهند البريطانى فى لندن وحكومة الهند، وكان مكتب الهند، شأنه شأن المكتب العربى، يرمى المناطق التابعة له؛ ولاحظ جون. ب. فيلبى، مسئول بريطانى فى بلاد ما بين النهرين، أن السير بيرس كوكس - المقيم البريطانى فى منطقة الخليج والمفوض المدنى فى بلاد ما بين النهرين والمهندس الرئيسى للسياسة البريطانية فى شرقى شبه الجزيرة العربية إبان الحرب - كان يشعر بالقلق إزاء سلامة الذين يخضعون لحماية بريطانيا فى الخليج، كما كان يرغب فى تغيير الوضع الإقليمى هناك؛ وذكر فيلبى أن كوكس لم يصرح «بكلمة واحدة.... عن الالتزامات ... تجاه الحدود الشرقية للدولة الوهابية».

أضف إلى هذا أنه على الرغم من أنه كان من واجب «المكتب العربى» أن يشن حرباً، وبالتالي يحدث تغييراً جذرياً فى الموقف فى شبه الجزيرة العربية إلا أن هذا كان يتعارض مع مكتب الهند والمسئولين المعنيين بشرقى شبه الجزيرة العربية ممن كان يتعين عليهم الحفاظ على النظام القديم وقمع أى أفكار ثورية من شأنها أن تؤثر على استقرار المناطق التى تخضع لسيطرتهم وعلى الهند ذاتها. فبينما ناصر المكتب العربى القومية العربية اتخذت هيئة مكتب الهند موقفاً مغايراً. إذ كانت تخشى من احتمال أن تترك حركة القومية العربية تأثيرها على الهند، ومن ثم لم يوافقوا على تولية حسين الزعامة ولا على منطلق الثورة العربية؛ بل إن سير آرثر هيرتزل بمكتب الهند وصف التحريض على الثورة «بالعمل الماكر».

كما ساند المسئولون عن شرقى شبه الجزيرة العربية مختلف الحكام المحليين، وهكذا

أوصى الكابتن وليام شيكسبير، الذى أقام أول اتصال هام بابن سعود، «بأن يساعد ابن سعود حكومة جلالة الملك وأن يعمل على تحسين فرصه الخاصة فى حين يترك حسين «المسيرة الأتراك»، وقد وضع موت شكسبير فى أوائل عام ١٩١٥ حداً لمحاولة تعزيز موقف ابن سعود فى المنطقة. وفى عامى ١٩١٦ و ١٩١٧ خطط كوكس لاستغلال الانقسامات فى داخل أسرة الرشيديين، زعماء دولة جبل شمر الموالية للعثمانيين، من خلال الاتصال باثنين من المتصارعين على السلطة هما، دارى بن طواله وفيصل بن فهد؛ وكان كوكس يرمى إلى خلق ائتلاف يضم هذين الشخصيتين وسعود بن صالح السبحان، وهو زعيم رشيدى بارز فى حائل تربطه علاقات مع جماعات عديدة من شمر، ونورى شعلان من قبيلة رواله النشطة فى الصحراء السورية وكان الاتصال بشعلان يعنى اختراقاً لصفوف العثمانيين تتبعه «عمليات قطع للاتصال بين العراق وحائل أو المدينة (ويسيطر عليها العثمانيون) وأكد كوكس أن شيخ الحمرة وكذا ان سعود كانا أساساً متعاطفين مع الخطة.

ويجب التأكيد بأنه على الرغم من أن كوكس لم يعتبر ابن سعود الشخصية الأساسية فى خطته فلا مراء من أنه كان يعتبره عنصراً قوياً فيها، ومن الواضح أن مفهوم كوكس لقيام اتحاد كورنفيدرالى قبلى كان يغاير تماماً الاتحاد الفيدرالى القومى العربى الذى يتصوره المسئولون فى المكتب العربى، وبالرغم من أن كوكس لم يعترض بشكل سافر على زعامة حسين فمن المؤكد أنه لم يقبل أن تشمل زعامته شبه الجزيرة العربية بأسرها، أو أن يعتبر حسين عاملاً هاماً فى الحركة العربية المناهضة للعثمانيين؛ وهكذا كان المسئولون البريطانيون فى شرق الجزيرة العربية يعملون كقوة توازن مع المكتب العربى ووزارة الخارجية البريطانية وكثيراً ما كانوا يعارضون سياساتهما.

لقد كان المسئولون البريطانيون فى عدن، وهى مستعمرة بريطانية تابعة للحكومة البريطانية فى الهند، يهتمون أساساً باليمن الشمالى وبأقاليم اليمن الجنوبي، فشجعوا حاكم عسير، محمد الإدريسي، على التمرد على الإمام يحيى، زعيم اليمن الشمالى الموالى للعثمانيين؛ وكان حلفاء العثمانيين يضمون دولة جبل شمر الرشيدية، وهى حلقة وصل هامة بمعقل العثمانيين فى المدينة الذى لم تستول عليه قوات حسين، بل ساعد الإمام

يحيى العثمانيين فى شن هجوم على عدن فى عام ١٩١٥.

لقد أثارت التكتيكات المختلفة للقوتين الرئيسيتين فى المنطقة، الإمبرطورية العثمانية وبريطانيا، المنافسة بين الحكام العرب شأنها فى ذلك شأن الاهتمامات المتبانية لهيئات المكاتب البريطانية: إذ خضع كل حاكم لنفوذ هاتين القوتين ولتشجيعهما ومعونتهما الاقتصادية. بل كان لكل منها دور فى مخططاتهما الاستراتيجية؛ ونصت المعاهدة التى أبرمت يوم ٣٠ أبريل عام ١٩١٥ بين حاكم عسير، محمد الإدريسي، والسلطات البريطانية فى عدن بأن يحصل الإدريسي على ألقى جنيه شهرياً مع الوعد بالاستقلال مستقبلاً فى مقابل القيام بثورة ضد الإمام يحيى، كما وقع ابن سعود فى ٢٦ ديسمبر من عام ١٩١٥ معاهدة مع كوكس حصل بموجبها على وعد بالاستقلال الفعلى مقابل أن يتخذ موقفاً موالياً لبريطانيا، إلا أن البريطانيين توصلوا إلى حل وسط فيما يتعلق بقدرة السعوديين على المناورة فى المنطقة، وذلك بجعل ابن سعود يضمن عدم التعدى على إمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية.

وفى أواخر عام ١٩١٧ شرع البريطانيون فى تقديم المعونة المالية لابن سعود وبناء على ما ذكره ابن الرشيد للبريطانيين فى عام ١٩١٩ فقد حصل لنفسه من العثمانيين على ما يعادل عشرة آلاف جنيه شهرياً، كما قدم البريطانيون تعهدات غامضة وبعيدة المدى للشريف حسين؛ وكانت وعودهم بتحقيق الاستقلال العربى فى معظم منطقة الشرق الأوسط بزعامه حسين، كما جاء بالخطاب الثانى من «رسائل حسين - ماكماهون»، مشجعة وإن كانت غامضة ولم تؤكد أى معاهدة، هذا فضلاً عن أن مثل هذه الوعود كانت من الناحية العملية تتناقض مع تفسيرات المسؤولين البريطانيين الآخرين ومع تعهدات بريطانيا لفرنسا والحركة الصهيونية فى اتفاقية سايكس - بيكو فى عام ١٩١٦ ووعد بلفور فى عام ١٩١٧، لقد حرص البريطانيون على ألا يلزموا أنفسهم بأطماع حسين، ومن ثم رفضوا اللقب الذى خلعه على نفسه فى نوفمبر من عام ١٩١٦ وهو «ملك الديار العربية» كما رفضوا مطلبه بأن يعترف الحكام العرب به ملكاً عليهم، وابلغت بريطانيا حسين أنها تعتبره ملكاً على الحجاز فحسب، أضف إلى هذا أن د. ج. هوجارث، مسئول بارز فى

المكتب العربي أشار على حسين في ديسمبر من عام ١٩١٧ بعدم الاعتداء على أراضي ابن سعود حيث إن الأخير تربطه معاهدة مع بريطانيا بموجبها تعتبره حليفاً لها.

كان تشجيع بريطانيا يمثل الأساس فيما تقدمه من مساعدة مادية، فابتداءً من يوليو عام ١٩١٦ ولمدة عام تقريباً حصل حسين على قرابة ١٢٥ ألف جنيه من الذهب في سبيل تمويل الثورة بالإضافة إلى مبالغ كبيرة في مواعيد لاحقة، كما تلقى حسين أسلحة من بريطانيا ومساعدة من المستشارين العسكريين الذين أرسلوا من القاهرة، وأدى نجاح الثورة إلى إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في معظم الحجاز وإلى تغلغل الهاشميين في سوريا بعد احتلال العقبة في يوليو من عام ١٩١٧ وتعزيز جيش الثورة العامل وتدريبه بعد ديسمبر عام ١٩١٦ ... كل هذه أدت إلى زيادة طموحات حسين في أن يصبح «زعيم القضية العربية» وأن يسيطر نفوذه على المناطق المحيطة.

كما أنها شكلت خلفية لسلسلة من النزاعات المدبرة التي نشبت في المنطقة؛ كانت المراهنات خطيرة إذ قد يظفر الحكام بدعم الدول المعنية المالي والوعد لهم بالاستقلال، وقد يخسرون؛ فلم يسبق لهذا الوضع مثيل إذ استطاع معظم الحكام المحليين في مرحلة أواخرى تعزيز مصالحهم على حساب بعضهم البعض. لقد أثار رفع حسين إلى مركز الزعامة قلق رفقاءه بسبب أطماعه، ومزقت نشاطاته وتصريحاته توازن القوى بين الحكام المحليين وهددت مراكزهم، مما دفع المندوب السامي البريطاني في مصر، سير ريجنالد وينجيت، في ديسمبر من عام ١٩١٧ إلى التعليق بأن «تعظيم الشريف وتوسيع نطاق نفوذه أزعج ابن سعود وشيوخاً غيره ممن سعوا إلى الحصول على ضمانات ومساعدة مادية ضده».

كذلك أدت سياسات الدول الكبرى لإبان الحرب إلى تطورات اقتصادية في المنطقة وغيرت من العادات والولاءات القبلية؛ فطرق التجارة التقليدية الغيت أو فقدت أهميتها، ومع انتشار الثورة العربية أقام البريطانيون حصارات بحرية في موانئ كل من البحر الأحمر والخليج الفارسي ولاسيما في الحجاز والكويت، وهو إجراء ترك تأثيره على سكان البدو الرحل والمدن. وبالرغم من تخفيف حصار البحر الأحمر مع تقدم الثورة استمر حصار الخليج حتى عام ١٩١٨، وكان يهدف أساساً إلى تدمير خطوط تموين العثمانيين

والرشيديين فى بلاد ما بين النهرين؛ وعلى طول الطرق التجارية البرية الممتدة من شبه الجزيرة العربية حتى العراق وسوريا حدث تغير آخر، إذ يسبب العداء القائم بين القبائل التى يسأئدها البريطانيون (أى تلك الخاضعة لسيطرة حسين وابن سعود؛ مطير وعتيبة وحرب وغيرهم) وقبائل شمر الموالية للعثمانيين، منى الجميع بخسائر فادحة فى تجارة الخيول والجمال، وبعد أن احتل البريطانيون العراق فى ربيع عام ١٩١٧ حظر على قبائل شمر ارتياد أسواقهم المعتادة فى قلب العراق، ولم يكن أمامهم سوى تهريب السلع إلى الكويت، وبات من الهام بصورة متزايدة أن يجد قبائل شبه الجزيرة وحكامها لأنفسهم طرقاً تجارية وأسواقاً ومصادر مالية بديلة.

وزاد استخدام الذهب البريطانى لتجنيد القبائل من أهمية الحوافز الاقتصادية، وعلق سير مارك سايكس، أحد مؤيدى الثورة العربية، على ذلك بقوله أن «نجاح سياسات بريطانيا فى شبه الجزيرة العربية يعتمد على إنفاق الذهب وليس على المبادرة الوطنية أو الحماس»، كما كانت تجذب القبائل فرص الحصول على الأسلحة أو الاشتراك فى سلسلة من الغارات الناجحة التى قد يحصلون عن طريقها على الفنائم والشهرة بالقوة والشجاعة، ومن ثم لم تكن ولاءاتهم جديرة بالثقة. إذ كانوا يغيرون أماكن إقامتهم وارتباطاتهم السياسية ويطوفون بالمراكز التى يعد حكامها بالمكاسب الأكثر إغراءً من الناحيتين السياسية والاقتصادية؛ أضف إلى هذا طرق التهريب، مثل الطريق الذى يمتد من الكويت إلى حائل ومنها إلى المدينة، التى أصبحت شريان الحياة بالنسبة للقبائل المتاخمة التى اعتمدت بل وقاتلت فى سبيل ما توفره هذه الطرق من مكاسب. أما الحاجة إلى نظام جديد لفترة ما بعد الحرب يؤدى إلى السيطرة على هذه الطرق والمراكز وكذلك على القبائل التى تنتقل بينها فقد شكلت دافعاً آخر يحمل الحكام على تقوية مشيختهم.

وأوضحت النزاعات العسكرية والاقتصادية أكثر التعبيرات السائدة عن الصراع على السلطة والسيطرة الإقليمية؛ واثارت المنافسات بين الحكام ونشبت المنازعات القبلية من أجل السلطة الإقليمية والمصادر الاقتصادية الجديدة وحتى يتسنى للمشيخات البقاء فى ظل هذه الظروف تعين عليها أن توسع من نطاق تحالفاتها وبسط نفوذها على القبائل المحيطة، وهكذا

أصبحت السيطرة على المواقع الاستراتيجية ومصادر الدخل والجماعات القبلية محور المنافسات بين المشيخات في شبه الجزيرة العربية؛ تلك المنافسات التي دفعت كل حاكم إلى تطوير وسائل تحقيق الاندماج الداخلي وشن الحروب والتوسع؛ وأسفرت ضغوط الحرب وعملية الاندماج الداخلي عن تقوية المشيخات في المنطقة التي أدت بدورها إلى التوسع في الأراضي إلى حد وضع أساس للدولة يقوم على الأراضي، وكثيراً ما كان التوسع مصادفه اذ يتوقف على سلسلة ناجحة من الغارات وعلى سبب ديني ملزم وتوزيع الغنائم وعرض صورة الحاكم الذي يتمتع بشخصية جذابة، وكانت الحروب في بعض الأحيان تهدف بصفة خاصة إلى التوسع في الأراضي؛ وكان يصاحب التوسع ضم السكان والحصول على مصادر للماء والغذاء وتحقيق المكانة الإقليمية إلى جانب الاحتفاظ بتلك المناطق بعيداً عن المنافسين؛ وقد حملت الحرب والتوسع ومحاولات دمج الأراضي الجديدة الحكام والرعايا على تطوير مفاهيم أشد وضوحاً للسيطرة الإقليمية على مناطق محددة الحدود، كما أنها ساهمت في التكامل الاجتماعي وشجعت على تشكيل حكومة أقوى وعلى إقامة الإدارة على مؤسسات تخل محل الترتيبات المؤقتة التي تقوم عليها المشيخة.

إن الظروف الجديدة الناجمة عن اشتراك القوى الكبرى في المراحل الأخيرة من الحرب أقحمت ابن سعود والدولة السعودية في نجد في منازعات إقليمية حول الحرب والتوسع؛ وحددت طبيعة هذه المنازعات ثلاثة عوامل؛ أولها: المنافسة مع الهاشميين، إذ أثار سعى حسين إلى السلطة مشكلة كبرى لابن سعود، لأن حسين جاء من أسرة منافسة قديمة كانت تتطلع إلى السيادة وضم الأراضي ومصادر الدخل والولاءات القبلية، والثاني: يتمثل في أن قبائل العجمان وشمر وأجزاء من قبائل حرب وعتيبة تحدت سلطة ابن سعود مفضلة حاكم الكويت وابن الرشيد وحسين، بينما كانت قبائل قحطان وسبيع ومطير وأجزاء من قبائل عنيزة وحرب وعتيبة على استعداد لقبول السيادة السعودية، أما العامل الثالث: فكان يتمثل في علاقات الدولة السعودية بالدول الكبرى، فكان لتعاون ابن سعود مع بريطانيا تأثير مزدوج على دولة نجد. إذ كان البريطانيون على استعداد لمنح السعوديين استقلالاً فعلياً لا لسبب إلا لأنهم اتخذوا موقفاً محايداً إبان الحرب. وكان ابن سعود يدرك أن البريطانيين هم القوة الأقوى في المنطقة، وأنهم سيطرون بالفعل على الخليج الفارسي،

أهم منطقة تأثير على نجد من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، وحيث إن معاهدة عام ١٩١٥ وفرت لنجد حماية بريطانية ضد أى عدوان خارجى وضع ابن سعود حداً لاتصاله بالعثمانيين الذين كان قد وقع معهم على معاهدة تعاون فى مايو من عام ١٩١٤، وربما زاد ابن سعود من مراسلاته مع العثمانيين لبيد أية شكوك قد تساورهم عنه، إلا أن موقفه الموالى لبريطانيا أصبح واضحاً فى الفترة مابين عامى ١٩١٦ و ١٩١٧ ومع ذلك انطوت صداقة ابن سعود مع بريطانيا، التى جعلت نجد من الناحية الفعلية جزءاً من إطار معاد للعثمانيين، على بعض القيود، فلم يكن ابن سعود حراً فى أن يقرر من يحارب أو متى وكيف يحارب، كما لم يكن بوسعه معارضة السياسات البريطانية التى عرضت للخطر مركز دولته نجد فى المنطقة. لقد كانت تلك هى الظروف التى واجهت المشيخة القبلية السعودية عندما أصبحت متورطة فى الصراعات فى الأجزاء الوسطى والشمالية من شبه الجزيرة العربية.

الفصل الأول الحرب والتوسع

١٩١٦ - ١٩٢٥

القبائل والأمراء والبريطانيون

الفصل الأول

الحرب والتوسع

١٩١٦ - ١٩٢٥

القبائل والأمراء والبريطانيون

ساحتا الصراع :

فى الفترة ما بين عامى ١٩١٦ و ١٩١٨ تورطت مشيخة نجد السعودية فى صراعات فى ساحتين رئيسيتين هى عبارة عن منافسات قبلية أملتھا تغييرات اقتصادية واستراتيجية جرت إبان الحرب الكبرى، ويتناول هذا الفصل تورط المشيخة فى هاتين الساحتين بدءاً بالاستراتيجية السلبية وانتهاء باستراتيجية الحرب والتوسع؛ وبهذه العملية تطورت القاعدة الإقليمية للدولة السعودية الحديثة.

لقد امتد الصراع الأول على طول المناطق الشرقية والشمالية لنجد، وكان قاده الرئيسيون قبيلة مطير، من ناحية، وقبائل شمر والعجمان من الناحية الأخرى، وكانت قبيلة مطير المقاتلة التى تضم ١٥٠٠ خيمة تخضع لسيطرة ابن سعود، كما كانت شمر تعرف بقوتها وإن كانت تعاني من انقسام فى صفوفها «وكان أقصى ما يمكن أن تقدمه لسعود بن الرشيد ثلاثة آلاف رجل. وزعمت قبيلة العجمان بأن لديها عشرة آلاف مقاتل لكنها كانت منقسمة ومبعثرة فوق رقعة واسعة تمتد على طول الخليج حتى جنوب العراق.

كانت علاقة عشيرة ابن سعود بقبيلة العجمان طابعها العنف والتعقيد ويرجع ذلك إلى الستينيات من القرن التاسع عشر عندما انحازت قبيلة العجمان إلى سعود حاكم نجد المخلوع (من كانت تربطها به علاقة قرابة من ناحية الأم) ضد حكم عبد الله شقيق سعود الذى جاء من نسله ابن سعود؛ وواصلت العجمان النزاع بعد أن قتل سعود بوقت طويل معارضين حق شقيقه فى الحكم. وفى معركة «جرب» التى وقعت فى يناير من عام

١٩١٥ رفض العجمان مساعدة ابن سعود ضد قوات ابن الرشيد، وبذلك ضمنت هزيمة ابن سعود، وفي نفس هذا العام قتل سعد، شقيق ابن سعود في معركة ضد العجمان، وتصاعدت المعارك بين الجانبين عندما قام ابن سعود في عام ١٩١٦، كجزء من حملته الرامية إلى توحيد الصفوف، بمحاولات فاشلة لإخضاع العجمان لسيطرته وفرض الجزية عليهم؛ ورغبة في حماية أنفسهم من ابن سعود شكلت العجمان تحالفاً مع ابن الرشيد وسعت إلى حماية بريطانيا لها بالالتجاء إلى شيخ الكويت.

وفي نوفمبر من عام ١٩١٦ قام ابن سعود بزيارة للبصرة والكويت حيث التقى بالسير بيرس كوكس، المقيم البريطاني في الخليج، وشكى له من غارات العجمان وأطماع الشريف حسين في نجد، فأكد كوكس لابن سعود أن نجد في مأمن من اعتداء قوات حسين وساعد في إبرام اتفاق بين ابن سعود والعجمان وشيخ الكويت يقضى بعدم تخرش كل طرف بالآخر. وتوصل كوكس إلى اتفاقية بموجبها يشترك ابن سعود في الحملة المناهضة للعثمانيين وذلك بالعمل ضد الدولة الرشيدية، وتعين على ابن سعود أن ينشر أربعة آلاف رجل لقطع طرق التهريب الممتدة بين الكويت وحائل (مصدر دخل رئيسي لابن الرشيد) وأن يشن الغارات ضد قوات ابن الرشيد لوضع حد لاعتداءاتهم، وفي المقابل حصل ابن سعود على وعد بمعونة شهرية قيمتها خمسة آلاف جنيه لمدة سنة تبدأ من يناير عام ١٩١٧، وعلى ثلاثة آلاف بندقية ومنحة قدرها عشرون ألف جنيه، وهكذا فبالرغم من أن ابن سعود كان يعتبر العجمان خونة وربما كان يرغب في الانتقام منهم فإن تعهده لكوكس والمكاسب التي كان سيحصل عليها من وراء دوره العسكري المنوط به جعلته يحجم عن مهاجمة العجمان.

لقد استفاد ابن سعود من نتائج تلك الاجتماعات، إذ حسنت من أحواله المادية كما عززت من موقفه ضد حسين بانضمامه إلى المعسكر الموالي لبريطانيا، ومن ثم راح ابن سعود يشيد جهازاً بالبريطانيين وبالثورة العربية وبحسين.

يبد أن تطورات أخرى حدثت كانت أقل ارتياحاً لابن سعود، فقد استطاع كوكس أن ينقل العجمان إلى زوبير في العراق ليفصلها من ابن سعود إلا أن العجمان استمروا في

غاراتهم على قبائل ابن سعود وقوافله، وكانوا أحياناً، ينضمون إلى قوات ابن الرشيد ويضطلعون بدور نشيط في عمليات التهريب عبر الطرق التي كان يحاول تركي بن سعود قطعها، أضف إلى هذا أنه في مايو من عام ١٩١٧ تولى شيخ جديد، هو سالم، شعون الكويت، وفي محاولة للحد من سلطة ابن سعود أعاد تنشيط طريق التهريب إلى حاييل، وفي أكتوبر من عام ١٩١٧ إستأنف منح حق اللجوء للعجمان؛ وتقيداً بالاتفاقية اضطر ابن سعود إلى تجاهل استفزازات العجمان مع التركيز على وقف أنشطة التهريب والإغارة على مشيخة الرشيديين؛ بيد أن هذه القيود حالت دون تمكن ابن سعود من وقف تدفق السلع من ميناء الكويت، وفي سبتمبر عام ١٩١٧ ذكر تقرير من القاهرة أن «ابن سعود قد فقد - فيما يبدو - نفوذه في العام الماضي وكاد أن يكون عاجزاً عن التصدي لطائفة التجارة المشتركة التابعة للكويت وقصيم ولنشاطات التهريب التي تضطلع بها».

وظل ابن سعود حذراً ومُحلي بضبط النفس، وضغط على سالم ليسلمه زعماء العجمان وفرضت الجزية على العوازم، إحدى قبائل الكويت الأكثر ضعفاً. وفي نوفمبر من عام ١٩١٧ نقل ابن سعود إلى رهاميلتون، المقيم البريطاني السياسي في الكويت، المطالب التالية: تسليم زعماء العجمان له وأن يظلوا رهائن إلى أن يغير من هذا الوضع حسن سلوكهم مستقبلاً وأن يتم نقلهم ككل إلى الأراضي الواقعة شمال عينزة بالعراق. كما التزم بن سعود بالاتفاقية التي وقعها في ٦ مارس من عام ١٩١٨ هاميلتون والشيخ سالم وزيدان بن حيثلاين، زعيم العجمان والتي نصت على «نقل العجمان إلى زبير ولا يعودون إلا لأغراض التجارة التي يسمح بها ابن سعود».

كما مارس ابن سعود ضبط النفس عسكرياً تجاه شمر وأوضح لكل من فيلبي وهاميلتون أن شمر لا تزال قوة عسكرية هائلة وأنه بدون مساعدة بريطانيا العسكرية ودعمها لا يستطيع شن هجوم شامل على الرشيديين خاصة مع المشكلات التي تثيرها العجمان.

وبدلاً من شن حملة عسكرية مارس ابن سعود الضغط الاقتصادي على شمر كما نشر أربعة آلاف رجل بقيادة ابنه تركي لقطع طريق المهريين وبذل جهوداً لكسب ود جماعات من شمر، وقام بحملة دعائية بين صفوف شمر خلال عام ١٩١٧ وحاول أن

يجذب اليه واحداً على الأقل من مشايخ شمر البارزين، هو داري بن طاوله، شيخ جماعة السلام؛ وشجع فيليبى هذه الاتصالات والتقى ابن سعود بدارى فى مارس عام ١٩١٨؛ وعلى الرغم من أن ابن سعود بحث إمكانية الاستيلاء العسكرى على حائل، فإنه لم يضع أى خطة لمثل هذا الإجراء فى تلك المرحلة.

أما امتناع ابن سعود عن القتال فى منطقة الكويت فلم تقتد به جميع القبائل فى المنطقة وواصلت قبائل «مطير» و«العجمان» تبادل الغارات، إذ كان الصراع بين القبيلتين ضارباً بجذوره فى المنافسات القديمة وزادته حدة محاولة ابن سعود بسط سيطرته على قبائل وسط الجزيرة العربية؛ تلك المحاولة التى أخضعت «مطير» بصورة كاملة للسيطرة السعودية وإن أثارت عدااء العجمان الذين عارضوا حكم ابن سعود وجزيتته. لقد كان تبادل الغارات بصورة مستمرة، فيما يبدو، ضارباً بجذوره العميقة بين القبائل وظل دون توقف حتى عام ١٩١٦، وتنص المادة ٥ من الاتفاقية المبرمة بين ابن سعود وحاكم الكويت فى ١٦ نوفمبر من عام ١٩١٦ على «عدم منع قبيلة أم الطير (مطير) وكل الذين يقيمون فى مخيماتها والذين يشنون الغارات من تلك الأماكن من شن الغارات على العجمان والعكس صحيح»، وكان ورود مثل هذا النص فى اتفاقية بهدف وضع حد لغارات العجمان على قبائل ابن سعود ليعنى سوى أن النزاع بين «العجمان» و«مطير» كان مستقلاً عن علاقات ابن سعود والعجمان وأنه لا طائل من وراء محاولة وضع حد له.

كانت مراعى «مطير» تشكل منطقة جغرافية سياسية هامة تمتد من الكويت إلى حفار فى نجد، وكانت القبيلة نفسها منتشرة جماعة منها تعيش على حدود الكويت وضالعة فى السياسات المحلية والأخرى تعيش فى منطقة مجاورة لجبل شمر؛ وبالتالى استطاعت «مطير» التدخل فى الشؤون السياسية للكويت و«العجمان» وكذا فى شئون شمر وابن الرشيد. هذا فضلاً عن قيام «مطير» بعمليات سطو واسعة النطاق على طريق قوافل المهريين الممتد من الكويت إلى حائل، إذ أغلق ابن الرشيد، إبان الحرب، الطرق المؤدية إلى سوريا فى وجه «مطير». مما أدى إلى القضاء التام على تجارة الخيول مع سوريا كما حال الحصار البريطانى دون وصولهم إلى أسواق الكويت. لقد كان طريق قوافل المهريين جوهرياً

بالنسبة لقبائل شمر والعجمان، وبحكم أنهم حلفاء للعثمانيين خطر على شمر ارتياد المراكز التجارية الخاضعة للسيطرة البريطانية ووجد «العجمان» صعوبة في التجارة بحرية في الكويت والقصيم بسبب الحظر البريطاني والضغط السعودي ومن ثم تعاونت القبيلتان في حراسة طريق القوافل وصدد هجمات «مطير».

ومن المرجح أن «مطير» لم تقلد ابن سعود في ضبط النفس عسكرياً وفي الروية السياسية، فكانت «مطير» موالية لابن سعود لكن لها نزاعها الخاص مع «شمر» الذي تقاوم بقتل أحد أفراد «مطير» لعبد العزيز بن الرشيد، أمير حائل في عام ١٩٠٨، وبلغت الغارات بين القبيلتين ذروة جديدة في صيف عام ١٩١٨.

لقد مكنت الصراعات التي وقعت في الفترة ما بين ١٩١٦ و ١٩١٨ في شمال شرقي شبه الجزيرة العربية ابن سعود من أن يتبوأ مكانة مرموقة في المعسكر الموالي لبريطانيا في شبه الجزيرة العربية، ومن ثم استعاد بعض المكانة التي كان قد كسبها منه حسين بفضل زعامة الأخير للثورة الغربية؛ إلا أن هذه الصراعات ورطت الزعيم السعودي في نزاعات لم يستطع السيطرة عليها، فلم يسيطر ابن سعود دائماً على مسرح الأحداث ولم يظهر نوايا توسعيه في هذه الساحة.

أما الصراع الرئيسي الثاني الذي نشب في شبه الجزيرة العربية وشاركت فيه نجد فكان نتيجة للمنافسة الطويلة الأمد بين آل سعود والهاشميين، ويرجع النزاع إلى عام ١٨٠٦ عندما غزا الوهابيون الحجاز واستولوا على مكة لأول مرة، وزادت هذا الصراع حدة محاولات حجازية عديدة للسيطرة على قبائل نجد (أو أجزاء منها) والغارات القبلية التي شنها الطرفان، كما صعدت من حدتها الخلافات الدينية: فقد كانت الحجاز مركزاً للعقيدة الإسلامية التقليدية التي تعارض المذهب الوهابي في نجد: فذلك المذهب الذي يؤكد وحدانية الله كان يحرم الكثير من الممارسات الدينية التي كان يتبعها الهاشميون باعتبارهم حماة الأماكن المقدسة والتي اعتبرها السعوديون شركاً، تلك الخطية التي تجلت في الصلاة عند أضرحة الأولياء وفي السلوك غير الأخلاقي واعتبر ابن سعود أشرف الحجاز كفر، وطبقاً لما ذكره سير ريجنالد وينجيت، المندوب السامي البريطاني في مصر، فإن حسين كان

يشعر بقلق حقيقى إزاء نزوع الوهابيين إلى العنف والتوسع، وكان يشعر بقلق خاص من جراء النزعة الوهابية الرامية إلى بعث الماضى والتى تبناها إخوان نجد؛ وكان الإخوان من المتحمسين الوهابيين والمقاتلين الأشداء الذين يعتقد، بوجه عام، أنهم لعبوا دوراً رئيسياً فى القتال الذى نشب فى وقت لاحق فى الحجاز، وهو الرأى الذى سوف تتناوله بالبحث فيما بعد.

وكان الاختلاف فى المواقف السياسية سبباً آخر من أسباب التوتر بين الحاكمين، فقد أرغمت الاستراتيجية العسكرية والظروف الاقتصادية ابن سعود على أن يسعى إلى تحقيق هدف محدود. ألا وهو تأمين مكانة مشيخته فى وسط الجزيرة العربية، فى حين كانت لحسين، باعتباره زعيم الثورة العربية، أطماع أوسع نطاقاً إذ كان يطمح فى أن يصبح الشخصية البارزة فى العالم العربى، وفى صيف عام ١٩١٦ عندما طلب حسين من ابن سعود «التحالف أو المساعدة» فى الثورة العربية أجاب بأنه سوف يساعد «بأقصى ما يملك من قوة» لكنه طلب من حسين أن يتعهد بالكف عن التدخل فى شئون نجد، فكان رد حسين هو أن ابن سعود، بطلبه هذا إما أنه «فقد عقله أو أنه مخمور»، فما كان من ابن سعود إلا أن بعث برد حسين مصحوباً بشكوى إلى كوكس معرباً عن «خوفه من مطمح حسين فى أن يسيطر بمفرده على الحجاز والعرب»، وأشار ابن سعود إلى آراء الهيئات البريطانية المختلفة فى المنطقة، وأضاف أنه بالرغم من تقدير كوكس لمخاوفه فإن «مثل الحكومة البريطانية الذى يجرى مفاوضات مع الشريف» ليس ملماً بالمشكلة ويتعين إعلامه بأبعادها.

وفى اللقاء الذى جرى فى نوفمبر من عام ١٩١٦ أبدى كوكس عدم اقتناعه بأطماع حسين وحاول تبديد مخاوف ابن سعود مؤكداً بأن مركز ابن سعود، كما نصت عليه اتفاقية ١٩١٥، لن يقوض؛ بيد أن كوكس لم يستطع السيطرة على المد القبلى الموالى لحسين الذى كان ابن سعود يخشاه.

وفى الأشهر التالية أشارت التقارير إلى أن حسين كان يقدم المكافآت من الذهب ويفرض الجزية على القبائل الخاضعة لحكم ابن سعود فى محاولة منه لاختضاعها لسيطرته.

أما عبد الله (ابن حسين)، الذى سعى منذ عام ١٩١٥ إلى فرض الجزية على قبائل عتيبه وحرب إلى مسافة تصل إلى جنوب القصيم، فقد إزدادت جهوده فى عامى ١٩١٦ و ١٩١٧. وفى شهر مايو من عام ١٩١٧ أعلن مندوبون عن قبيلة عنيزة وأجزاء من شمر ولأهم لحسين، وذكر هاميلتون أن الشريف اشترى رجال من بريدة عنيزة وشرة ومضنب بشمن غال وأن أربعة آلاف من أفضل المقاتلين جاءوا من القصيم، وفى عام ١٩١٦ حتى صيف ١٩١٧ تحول مد الولاءات القبلية ضد ابن سعود الذى لم يستطع منافسة موارد حسين المالية فى الساحة الغربية.

ومن ثم اضطر ابن سعود إلى أن يلجأ إلى سياسة التقارب مع حسين، زعيم الثورة العربية الذى يحظى بمساندة بريطانيا، حتى يتسنى له تحسين وضعه مع بريطانيا، ويتضح هذا الموقف من عدة أحداث. ففي غضون صيف ١٩١٦ طلب ابن سعود، كجزء من تقربه إلى حسين، قرضاً قيمته ستة آلاف جنيه «حتى نتخلص من الأزمة السائدة»؛ وبعث له حسين بالفى جنيه. ثم أكد ابن سعود لحسين ولاءه وطاعته له وأعرب عن رأى مماثل فى اجتماع فى الكويت (الذى عقد عقب خطاب حسين الهجومي الذى وصل الرياض) فى نفس الوقت الذى أعرب فيه لكوكس عن قلقه.

بيد أن مد الولاءات القبلية تحول هذه المرة ضد حسين الذى فشل فى إقامة روابط مستديمة بين القبائل التى شاركت فى الثورة العربية. لقد كانت وسيلة حسين الرئيسية فى كسب التأييد القبلى هى توزيع الذهب والسلاح اللذين جعلاً مشيخته أشد إغراء من غيرها، لكن ما إن انتقل زخم الثورة إلى شرق الأردن ولم تعد هناك حاجة إلى خدمات قبائل الحجاز حتى أوقف حسين معونته لهم واعاد فرض الجزية عليهم. الأمر الذى ترتب عليه زيادة حدة الشقاق فى المنطقة، ووردت تقارير عديدة فى أوائل عام ١٩١٨ تفيد بفرار رجال قبائل الحجاز من جيش حسين.

كما أثرت الأحداث التى جرت فى مدينة الخرمة، وهى مركز تجارى هام على الطرق الممتدة من الحجاز إلى سوريا ونجد، على علاقات حسين المعقدة مع قبائل المنطقة؛ فكان حاكم الخرمة، خالد بن منصور بن لوى (وهو شريف) ينتمى لجماعة الروقه

(٢٥٠٠ خيمة في عام ١٩٢٠) التابعة لقبيلة عتيبة؛ وكانت هذه الجماعة تقطن أساساً في الحجاز في حين كانت جماعة أخرى هي البرقة (٣٠٠٠ خيمة) تعيش أساساً في نجد، وهكذا امتدت مراعى عتيبة من شرق القصيم في نجد إلى وسط الحجاز، وكان حسين قد بذل جهوداً بالغة لإشراك العتيبة في الثورة العربية وكذا كسب تأييد قبيلة حرب (٥٠٠٠ خيمة) بما في ذلك جميع القبائل الفرعية التي ترعى في جميع مناطق الحجاز الساحلية وعلى طريق مكة - بريدة) وغيرها من قبائل الحجاز مثل بلى وجهينة، وكانت هذه القبائل تقطن في الحجاز ونجد وكان ولاؤهم موضع صراع دائم بين هذه المشيخات.

كانت الخرمة منطقة يطمع فيها بشدة كل من حسين وابن سعود، وتشير الدلائل على أن سكانها لم يدفَعوا جزية لأى حاكم لعدة سنين، ولم يخضعوا لأى سيطرة فعلية. لقد تعاونوا مع الهاشميين في الثورة العربية، لكنهم قاوموا بشدة محاولات حسين في وقت لاحق لإخضاعهم، ولابد من أن ينظر إلى ثورة خالد في هذا الإطار، فقد نشبت الثورة عندما تشاجر خالد مع حسين في صيف عام ١٩١٧ في أعقاب مشاجرة مع شيخ آخر إبان محاصرة الهاشميين للمدينة؛ ويبدو أن خالد لم يكن راضياً على العقوبة التي أنزلها عبد الله، ابن حسين، على خصمه.

وتصاعد النزاع عندما عين حسين قاضياً للخرمة، وهو إجراء جرى العرف بأنه من حق حكام الحجاز، فما كان من خالد إلا أن عزل القاضى الجديد ورفض دعوة حسين للحضور إلى مكة، وفي نوفمبر من عام ١٩١٧ رفض السكان الأمير الجديد الذى عينه حسين للخرمة، وفي أوائل عام ١٩١٨ لم يسمح خالد لمحصلى الجزية التابعين لحسين بالعمل هناك؛ فما كان من حسين إلا أن أرسل في شهر يونيو من عام ١٩١٨ قوة بقيادة الشريف حمود ضد خالد، لكن سكان الخرمة استطاعوا صد الهجوم بعد أن قتلوا ٢٨ رجلاً واستولوا على الأسلحة.

وكتب خالد، الذى كان قد اعتنق المذهب الوهابى في عام ١٩١٤، لابن سعود في نوفمبر من عام ١٩١٧ يطلب المساعدة، ولما كانت المدينة تقع على حدود نجد واعتنق الكثيرون من سكانها المذهب الوهابى طلب من ابن سعود، فى واقع الامر، أن يتدخل فى

نزاع قبلي كبير هو طرف غير مباشر فيه، وجاء رد ابن سعود على طلب المساعدة متسمًا بالمراوغة إذ أشار إلى خالد أن يتذرع بالصبر ويلتزم الحيلة، بل منع جماعة من مدينة الغطف التابعة لنجد من مساعدة خالد.

خلاصة القول هي أن العداءات القبلية التي أججتها الظروف الاستراتيجية والاقتصادية المتغيرة كانت تشكل العامل الرئيسي الكامن وراء الأحداث التي جرت في كل ساحة من ساحتي الصراع الذي كان يتحدى المشيخة السعودية... تلك العداءات هي التي شكلت ديناميكيات الصراع في كلتا الساحتين، وكان تصرف ابن سعود في كل حالة حكيماً، ولم يقيم بأية محاولات خطيرة توسع من نطاق الصراع أو تصعده. أما حقيقة خضوع السياسات المحلية لمناورات المصالح البريطانية فقد مدت من أجل المشاكل القائمة بين القبائل وبين الحكام وحدثت من قدرة ابن سعود على التدخل ومن الفرص التي أمامه للتوسع والحرب.

أهمية حایل

إن مزيداً من تحليل الأنشطة السياسية في كل ساحة من شأنه أن يساعد على توضيح العملية التي بدأ بها ابن سعود السياسات التوسعية على نحو أكبر.

لقد كانت قبائل شمر تمثل الحلفاء الطبيعيين لابن الرشيد وتسيطر على طريق قوافل المهربين، لكن قوات تركي أنهكتها ونالت منها غارات «مطير» وألفت نفسها على الجانب الخاسر للحرب، وازداد موقفهم تعقيداً لكونهم منافسين لعجايمي السعدون من المنتفق في جنوبي العراق، وهو حليف للعثمانيين كان بن الرشيد يتنافس معه على كسب التأييد، كما كان عجايمي صديقاً لقبيلة زايد، الخصوم التقليديون لشمر، وأدت تلك الصعوبات إلى تخلي العديد من شيوخ شمر وجماعاتها عن ابن الرشيد واللجوء إلى البريطانيين، وفي غضون عام ١٩١٧ قام واحد من كبار مستشاري بن الرشيد، وهو عمه سعود بن صالح السبحان من جماعة السلام الهامة (١٢٠٠) خيمة في عام ١٩٢٠ ويرأسها

دارى بن طوالة) وجماعة سنجارة (١٠٠٠ خيمة) متعاوناً مع البريطانيين بتعزيز الانصالات مع ابن سعود، واتفق هذا التطور مع الخطط البريطانية إذ كان كوكس، كما سبق الذكر، يرغب فى أن يتزعم ابن سبجان اتحاداً كونيديراليا يضم شمر والرولة والظفير.

وكان سعود بن الرشيد، زعيم شمر، يبحث عن فرص تمكنه من قطع روابطه بالمعسكر الخاسر الموالي للعثمانيين وتحسين علاقاته مع البريطانيين والزعماء العرب المواليين لبريطانيا فى شبه الجزيرة العربية، فاستغل ابن سعود هذا الموقف واستخدم الوسائل الدبلوماسية والدينية والاقتصادية للتأثير على سياسات الرشيديين، وفى الفترة ما بين شهرى مايو ونوفمبر من عام ١٩١٧ وردت تقارير تفيد أن ابن سعود يتفاوض مع ابن الرشيد، وبناء على ما ذكره هاميلتون ربما توصل معه إلى «نوع من التفاهم»، لكن ابن سعود كان يستخدم أساليب مختلفة من بينها العمليات التى قام بها تركى ضد ابن الرشيد فى الفترة ما بين شهرى يونيو وسبتمبر من عام ١٩١٧ والتى أرغمت ابن الرشيد فى نهاية الأمر إلى التقهقر من حائل إلى قلعة جبلية، كما كان ابن سعود ينوى التدخل بصورة مباشرة فى سياسات شمر عن طريق إغراء القبائل للانضمام إلى معسكره فى الوقت الذى راح فيه يعزز من القوة العسكرية السعودية، وسعى على وجه الخصوص إلى التأثير فى الجماعات القبلية وفى زعماء حائل وساستها، وفى ديسمبر من عام ١٩١٨ أبلغ مبعوث ابن الرشيد، محمد مغيرى الفتاه، س.أ. ويلسون، القنصل البريطانى فى جدة، بأن سياسة ابن سعود تجاه شمر تهدف إلى «إقامة علاقات طيبة ليتمكن تدريجياً من تحويلهم إلى المذهب الوهابى وبالتالى يظفر بتأييدهم لقضيته». ولقد أسفرت هذه السياسة عن استسلام عدد متزايد من شمر له.

وراحت السياسة السعودية تتغير تدريجياً، ففى أواخر عام ١٩١٧ حاول البريطانيون إشراك ابن سعود بصورة كاملة فى الحرب ضد ابن الرشيد، ولما كانت المدينة لا تزال معقلاً عثمانياً رأى البريطانيون أنه من الملح منع ابن الرشيد من مساعدة العثمانيين؛ هذا فضلاً عن هدف البريطانيين فى أن تبدد مشاركة ابن سعود فى القتال شكوكه حول تأييدهم لحسين وتؤكد ثقتهم فيه؛ وبناء على ذلك قام هاميلتون فى نوفمبر من عام ١٩١٧ بزيارة لابن سعود، ثم أوصى بتزويده بالسلاح وسمح له باحتلال حائل.

وفي نفس الشهر وصلت إلى الرياض بعثة ثانية برئاسة فيلبى، الذى كان آنذاك سكرتيراً لكوكس فى بغداد. وكانت بعثة فيلبى يحركها دافعان أساسيان هما:

القرار البريطانى الذى تم التوصل إليه بالإجماع تقريباً والخاص بإشراك ابن سعود فى القتال ضد ابن الرشيد وطموحاته الشخصية، فقد كانت هذه البعثة سياسية وعسكرية فى آن واحد، إذ تعين عليها أن تكتشف إمكانية اشتراك ابن السعود بصورة إيجابية فى القتال وتحسين العلاقات بينه وبين البريطانيين وحسين. لقد وضعت الخطة فى القاهرة وبغداد فى وقت واحد وكانت تتمشى مع المبدأ الذى يحكم كل إدارة. ففى القاهرة أكد وينجيت والميجور كينهان كورنواليس بالمكتب العربى الأهمية العسكرية والسياسة لهزيمة ابن الرشيد، على أيدى ابن سعود، فقد ذكر وينجيت أنه «يتعين على البعثة التى ترسل إلى ابن سعود أن تعزز من مكانته وتؤكد من جديد ثقتنا فيه وعزمنا على حماية مصالحه، كما يجب أن تكون بمثابة درس مفيد للشريف «حسين فى هذا الصدد».

وكان المسئولون فى القاهرة أيضاً يرون فى اشتراك ابن سعود فى القتال أفضل السبل لتحقيق ما يريدون من تعاون وتحالف بين ابن سعود وحسين. وفى أكتوبر عام ١٩١٧ قبل أن تغادر البعثة كتب وينجيت يقول: «من المرغوب فيه التوصل إلى تعايش من شأنه أن يدفع كلا الطرفين العربيين (ابن سعود وحسين) على تحويل كل طاقاتهم ضد الأتراك». أضيف إلى هذا أن كوكس أكد أهمية حملة ابن سعود مشيراً إليها «بالتحول العسكرى» الذى سينهك قوى الرشيديين والقوة العثمانية الرئيسية فى المدينة، كما أنه أيد تشجيع ابن سعود وغيره من «الحكام الأصدقاء» على العمل معاً فى تحالف داخلى.

كما كان فيلبى بدوره يسعى إلى تحقيق طموحاته الخاصة، فقد أوضح فى وقت لاحق أن كوكس بعث به لأنه أراد «أن يوفر حماية معقولة لمصالح ابن سعود ... الذى كان يشعر تجاهه بمسؤولية شخصية»؛ لقد حاول فيلبى، إلى حد كبير، أن يقتدى بالكابتن وليام شكسبير الذى كانت ريادته ومبادئه ومصرعه فى معركة «حرب» إلى جانب ابن سعود فضلاً عن التقارب الذى حققه مع حاكم نجد مصدر الإلهام له، وأشاد فيلبى بشكسبير على النحو التالى:

«كان جميع من اتصل بهم في شبه الجزيرة العربية يذكرون اسمه ويكرمونه أسمى تكريم، وإننى على يقين من أنه لو ظل على قيد الحياة لسقطت حايل منذ وقت طويل ولقام ابن سعود، بمساعدتنا له على نطاق أكبر مما فعلنا في الأيام الأولى للحرب، بدور أكبر في العمليات ضد العدو».

وكانت تقديرات فيلبى والليفتنانت كولونيل كونليف أوين، الذى رافقه كخبير عسكرى، أن إعداد قوات ابن سعود يحتاج إلى ستة أشهر، وأوصى فيلبى بأن يقدم لحاكم نجد خمسون ألف جنيه شهرياً لمدة ثلاثة أشهر إلى جانب عشرين ألف جنيه وعشرة آلاف بندقية جديدة مع أسلحة ثقيلة، كما اقترح تجهيز جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل. وكان من رأيه أن «إنجازاً عظيماً يمكن أن يتحقق» على أساس مقترحاته؛ وتتوجيه من فيلبى تخلى ابن سعود عن دبلوماسيته السابقة وأساليبه غير العدوانية واشترك في معركة ضد منافسيه.

وفى ديسمبر من عام ١٩١٧ سافر فيلبى إلى جده ثم إلى القاهرة، عقب اجتماع مع ابن سعود وبدون الحصول على إذن مسبق من كوكس، لإقناع حسين بمساندة ابن سعود فى هجومه على حايل؛ بيد أن محاولة ربط ابن سعود وحسين عسكرياً على أسس واحدة أثارت غيرة حسين وحققه؛ فكان يخشى من حدوث تطورين رئيسيين: أولهما إمكانية حصول ابن سعود على تأييد بريطانيا وأسلحتها مما يهدد زعامة حسين فى المنطقة والمعاملة الخاصة التى يحظى بها فيما يتعلق بتأييد بريطانيا السياسى وتزويده بالأسلحة. وثانيهما أن أى تعزيز للقوات السعودية من شأنه أن يزيد من تعدى الوهابيين على الحجاز. وأشار عبد الله، ابن حسين، إلى ابن سعود فى رسائله بأنه «ابن كلب» ووصف حسين حاكم نجد بأنه خائن ومنافق يتعاون سرّاً مع العثمانيين، وأنه توسع يؤيد خالد. وبالنسبة له كان ابن سعود حليفاً غير مرغوب فيه، ثم أشار حسين إلى أن العدو الوحيد الذى يتعين على ابن سعود مقاتلته هو عجايى السعدون، وهو شيخ قبيلة يناصر العثمانيين، فى العراق؛ ومنع حسين فيلبى من العودة إلى نجد عن طريق البر.

وبعد اجتماع جده ذكر فيلبى فى تقرير له أن حسين لم يعارض احتلال ابن سعود

لحاييل فحسب بل أيضاً يرغب بشدة فى إزاحة حاكم نجد من المسرح كلية، وأصبح فيلبى يعتقد أن عداء حسين الشخصى لابن سعود لدوداً لا يقبل المصالحة، وفى رأيه أن حسين يرغب فى دليل ملموس على قبول ابن سعود لزعامته أو سلطته وليس أى عمل مستقل كحليف لنا أولاً، وأكد فيلبى أن خضوع حاكم نجد لسيطرة حسين غير وارد.

وجاء رد حسين على فيلبى، فيما يبدو، عنيفاً، أما رد فعل فيلبى فلا يمكن فهمه إلا فى ضوء رغبته الشديدة فى تحقيق «إنجاز كبير» وإصراره على النجاح وإيمانه العميق بابن سعود؛ وذكر هوجارت بعد اجتماع جده:

«لم يبلغ فيلبى سوى الثانية والثلاثين ... ولم يبدأ فى تناول الأمور إلا من وجهة نظر هندية وعراقية، فهو يتخذ رأياً شخصياً تماماً ويعتقد أنه يتعين على الجميع أن يحدوا حذوه، وبالنسبة له لا تعتبر شبه الجزيرة العربية جزءاً من قضايا أكبر وأنه مقتنع بشدة بفكرة أنه يجب مناصرة ابن سعود، كتابع له، ليصبح زعيماً ضد. «بطل القاهرة» ... لقد ربط نفسه كلية بالأول قبل أن يصبح الثانى «عدوه الشخصى».

ولما كان التعاون بين الحاكمين مستحيل التحقيق توصل فيلبى إلى حل ممكن آخر للعلاقات بينهما يتمثل فى السماح لكل حاكم بأن يفرض سيطرته على جزء من شبه الجزيرة العربية، وفى مناقشات جرت فى القاهرة بعد أن ترك جده أكد فيلبى أن ابن سعود مستعد أن يعترف بحسين ملكاً على الحجاز وأنه ليست له أية أطماع فى هذه المنطقة، وفى المقابل ينبغي أن يصبح ابن سعود ملكاً على نجد بما فى ذلك حاييل. وراح فيلبى يوضح وجهة نظره فى أحاديثه فى القاهرة وفى رسائل بعث بها إلى كوكس قائلاً: إن احتلال حاييل لم يكن ضرورياً لجهود الحرب البريطانية فحسب بل إنه أيضاً متنفس ضرورى لنشاطات ابن سعود «بعد هذا القدر من التحريض»، كما أكد فيلبى أن خطة تمكن حسين من احتلال المدينة هى وحدها التى تمكن من الفصل بين الحاكمين وإرضائهما، وكان رأى فيلبى النهائى هو أن اقتراحه هو الحل الوحيد الذى قد يحول دون حدوث مشاكل خطيرة، ويحول دون إحراج بريطانيا فى المستقبل.

لقد كانت النقاط التي أثارها فيليبى منطقية لكنها بنيت على التخمين، فلم يكن ابن سعود، فى واقع الأمر، تواقاً ولا مستعداً للحرب، أضف إلى هذا أنه على الرغم من «أن خطة فيليبى نبعت مما شاهده فى الجزيرة العربية فانه من الصعب فهم السبب الذى جعله يقتنع بأن حسيناً أو حتى المسئولين فى المكتب العربى يوافقون على قيام مملكة مستقلة فى نجد تحت حكم ابن سعود، والواقع أن هوجارت رفض العديد من النقاط التى أثارها فيليبى كما لم يكن المسئولون فى القاهرة مقتنعين بها تمام الاقتناع، ولم يستطع فيليبى الحصول على تصريح كوكس فى القاهرة بتنفيذ خطته وكان القرار الذى تم التوصل إليه فى القاهرة غامضاً ويحمل أكثر من معنى:

لقد تم الاتفاق على أنه لو استطاع ابن سعود الاستيلاء على حاييل عن طريق القيام بهجوم مفاجئ فلا اعتراض على ذلك، وترى القاهرة أن أهمية الاستيلاء على حاييل قد قلت فى الأشهر القليلة الماضية وأنه على الرغم من أن القضاء على هذا المركز التركى لا يزال أمراً مرغوباً فيه بشدة فإنه يجب ألا نخاطر بقلب ميزان القوى الرهين القائم بين الشريف وابن سعود بتضخيم القيمة القتالية لقوات الأخير.

ومن رأى فيليبى أنه طالما لم يشر أى اعتراض قاطع على تشجيع ابن سعود على الاستيلاء على حاييل. شرع عند عودته إلى نجد، فى ممارسة مزيد من الضغط للقيام بذلك، بيد أن ابن سعود لم يوشك على شن هجوم على حاييل إلا بعد أن تدخل فيليبى فى مجال هام آخر يتعلق بمسائل قبلية.

وفى أكتوبر من عام ١٩١٧ التقى فيليبى، أثناء زيارة للبصرة فى طريقه إلى الرياض، بسعود بن سبحان وبغيره من شيوخ القبائل الذين كان كوكس يعتبرهم أعمدة التحالف الموالى لبريطانيا، وقرر فيليبى عدم اختيار ابن سبحان كحليف رئيسى لبريطانيا من «شمر» لأنه كان على خلاف مع «مطير» واختار، بدلاً منه، دارى بن طواله، زعيم أسلم شمر، الذى كون عنه «رأياً ممتازاً» وأوضح أن زعيماً محلياً آخر هو الشيخ إبراهيم من البصرة قد أيد هذا الاختيار. وأوصى فيليبى بمنح معونة لدارى قيمتها ثلاثة آلاف ريال سعودى شهرياً

وأن يوضع تحت رقابته، ومن الواضح جلياً أن هذا الاختيار قد تم بدون التشاور مع ابن سعود، وعلم حاكم نجد بذلك من فيلبى فى أبريل من عام ١٩١٨، لكن كسب تأييد شمر كان يتفق مع تكتيكات ابن سعود، وطالما أنه لم يخش شيئاً من جراء الموافقة لم يعترض على ما قام به فيلبى.

وعلى الرغم من الدور الذى كان فيلبى يفكر فيه بالنسبة لدارى فلم يبلغه أن الهدف من التحالف هو مهاجمة ابن الرشيد؛ وقام فيلبى، فى رقت لاحق، بزيارة الرياض وجده والقاهرة، وأثناء غيابه لم ترسل الأموال والأغذية إلى قبيلة أسلم، التى أصبحت تخضع لسيطرة فيلبى، فى الوقت المتفق عليه، ولم تبلغ لدارى الخطط الاستراتيجية. وفى مارس عام ١٩١٨ شكى دارى مر الشكوى للكويت، فانتقد هاميلتون إهمال فيلبى لدارى.

وسمع دارى عن خطة الهجوم على ابن الرشيد لأول مرة إبان اجتماع مع فيلبى وابن سعود فى أبريل ١٩١٨، وكان ينتظر من دارى أن يظل فى «حرار» ويمنع تراجع قبيلة العدو، عبده من قبائل شمر.

وليس بمستغرب أن دارى لم ينفذ المهمة التى أوكلت اليه، وفى ١٤ من أبريل عام ١٩١٨ كتب فيلبى يقول إن ابن سعود كان يتوقع ما حدث، فربما خاف دارى من إمكانية الدخول فى صدام سافر مع بقية شمر والإطاحة بابن الرشيد، فما كان منه إلا أن تراجع فى نهاية الأمر إلى صفوان وراح يتعاون من جديد مع قوافل المهربين ورفض تقديم أى مساعدة لابن سعود. ولم يتمكن تركى، الذى استأنف هجومه على قبيلة عبده التابعة لشمر فى يونيو عام ١٩١٨، من تحقيق هدفه وأجبر على التقهقر إلى بريده فى القصيم.

لقد خلق الفشل الذى منى به فيلبى وضعاً أكثر تفجراً، إذ أعادت شمر توحيد صفوفها وبدأت تتعاون من جديد مع العجمان مما عزز من مركز ابن الرشيد، وفى يوليو وأغسطس من عام ١٩١٨ نشب صراع جديد بين هذه القبائل ومطير، وبالتالى جعلت السياسات القبلية المواجهة أكثر احتمالاً بالنسبة لابن سعود.

وكانت ثمة ظروف أخرى أثرت على قرار ابن سعود بمهاجمة حایل. إذ خلال الفترة التي أعقبت اجتماع فيلبس مع حسين، سحب المسؤولون البريطانيون تأييدهم للخطة الرامية إلى شن هجوم سعودي على حایل، وكان هذا القرار، إلى حد ما، قراراً استراتيجياً؛ فالاستيلاء على فلسطين في ديسمبر من عام ١٩١٧ جعل من المؤكد أن البريطانيين هزموا العثمانيين، وصرح وينجت في يناير عام ١٩١٨ بأن خطة لإشراك ابن سعود في حملة ضد الرشديين قد أصبحت، فيما يبدو، غير ضرورية ورأى أن ابن رشيد في حد ذاته ليس هاماً وأن العمليات البريطانية والحجازية كافية لانتزاع الجزيرة العربية من العثمانيين. (في ذلك الوقت كان لا يزال ينتظر أن يحقق الهاشميون نصراً سريعاً على المدينة).

وهناك سبب آخر للتغير الذي طرأ على السياسة البريطانية وهو استياء حسين الشديد من أي تأييد بريطاني لابن سعود، وهي الحقيقة التي أعلنت للمسؤولين البريطانيين في مصر، وبات واضحاً أن التعاون بين الحكام المحليين غير وارد فحسب بل قد يقضى على الاستراتيجية المالية لبريطانيا التي وضعتها القاهرة برمتها؛ تلك الاستراتيجية التي يعتبر حسين حجر زاويتها، أما العامل الآخر فكان خوف وينجت من الحركات الدينية المتعصبة؛ واستناداً إلى تجاربه مع الحركة المهدية في السودان التي واجهها في وقت مبكر من حياته العملية اعتبر وينجت المذهب الوهابي حركة خطيرة.

على هذا الأساس دفع وينجت والمسؤولون في المكتب العربي بأنه لا ينبغي تسليح ابن سعود أكثر من ذلك، وكان من رأيهم أن تقوية ابن سعود تضر «بسلام الجزيرة العربية» لأنه لو سلح أتباع ابن سعود لهاجم الإخوان المتعصبون حسين نفسه وعرضوا للخطر المصالح البريطانية بتدمير حليف، وشن حرب «بالقرب من المدن المقدسة»؛ وعلى أساس اعتبار الاحتلال السعودي لحایل إضافة مزعجة لقوة ابن سعود رأوا من الضروري الحفاظ على الدولة الرشيدية كقوة ردع لابن سعود حفاظاً على «توازن القوى».

إن ما ينطوي عليه هذا الموقف من معانٍ يثير الدهشة: أولاً كان هذا الموقف يعني أن المسؤولين في القاهرة على استعداد لنسيان خططهم السابقة الرامية إلى الاستيلاء على حایل وكذا الاستراتيجية البريطانية الشاملة الخاصة بهزيمة القوات العثمانية في المنطقة، وثانياً أنهم

بدأوا يطالبون بسلطة أوسع لحسين من شأنها أن تدعم مركزه وتنشط خططهم المتعلقة بالثورة العربية، وكانوا على استعداد أن يطرحوا هذا الطلب حتى وإن كان مركز حسين قد أخذ يتدهور بالفعل؛ بل استطاع مسعولو القاهرة أن تكون لهم الغلبة في لندن، وتقرر في الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الحرب في ١٢ و ٢٦ يناير عام ١٩١٨ عدم تسليح ابن سعود وعدم مساعدته «في القيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع» ولعل هذا القرار جاء نتيجة لمذكرة وزارة الحرب بتاريخ ٢١ يناير التي ناهضت بشدة ابن سعود وأشادت بدور حسين في الحرب؛ هذا فضلاً عن أن وينجيت كتب من القاهرة عن ضرورة الحفاظ على توازن القوى المحلي واصفاً حسين بالعمود الرئيسي وبأنه «الملك والحامي الرسمي للمدن المقدسة والأول بين الأكفاء».

أما كوكس، وهو في الأساس مؤيد معتدل للخطط ضد حاييل، فقد كان المشئول البريطاني الكبير الوحيد الذي إنحاز لابن سعود. ولم تعقد الجلسة الثانية للجنة إلا بسبب معارضة كوكس للقرار الذي اتخذ في الجلسة الأولى. وإن كان ذلك بدون طائل؛ ومن الواضح أن كوكس كان متأثراً بتقارير فيليب التي ربما فسرهما بطريقة الخاصة، فظهور الخلاف العميق بين ابن سعود وحسين كما اتضح في اجتماع فيليب مع حسين وعداء حسين ومسؤولي القاهرة لابن سعود ومحاولة فيليب تعزيز مركز حاكم الحجاز دفعت كوكس إلى أن يذكر في ديسمبر من عام ١٩١٧ ما يلي:

إن أي تفاهم أو سلام دائم بين الاثنين مستحيل... ومن ثم يدولي أنه من المفيد جداً أن يكون لنا حاكم في نجد بشكل قوة توازن كافية للشريف في الحجاز، ومن المؤكد أن هذا الترتيب من شأنه أن ييسر عملنا في العراق ويصح تلقائياً أي تفضيل غير مناسب أرغمنا سياستنا الحربية أن نمنحه للشريف.

كانت اهتمامات كوكس بالنسبة لشبه الجزيرة العربية مختلفة تماماً عن تلك التي للمسؤولين البريطانيين في القاهرة، وكانت النقطة الرئيسية التي أثارها هي العمل «المبسط» في شرقي الجزيرة العربية الذي سوف تعيقه سيطرة حسين هناك؛ فقد كان كوكس، فيما

يبدو، قلقاً إزاء نتيجتين محتملتين للتطورات الجديدة، أولهما لو أن تفضيل حسين استمر وأدى ذلك إلى وقف المعونة عن ابن سعود، وبالتالي عدم قدرته على مقاتلة ابن الرشيد، فمن المحتمل أن يجيء رد فعل ابن سعود عنيفاً على نحو يقضى على التعاون البريطاني معه ويضر بالمصالح البريطانية في الخليج؛ هذا فضلاً عن أن كوكس ربما كان يعتبر حسين مؤثراً خارجياً قد يتولد عن سيطرته في شرقي الجزيرة العربية أعمال عنف وفوضى محلية، وكان نجاح كوكس في السيطرة على شرقي الجزيرة العربية ونشر السلام في ربوعها يتوقف على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ابن سعود.

لم ينجح كوكس في تغيير وجهة نظر وزارة الحرب، لكنه برهن على تأييده لابن سعود في مناسبات عدة. ففي مارس من عام ١٩١٨ زار مصر وأوضح أن ابن سعود يشعر بالغيرة والريبة تجاه حسين، وأنه لن يقبل أبداً مركز التابع لحاكم الحجاز ويعترف بأنه سيد له، وأوضح كوكس أن رغبة حسين في الاعتراف الشامل به ملكاً تعتبر عبثاً، ويجب التخلي عنها، كما أكد كوكس أن ابن سعود كان دائماً صريحاً وأميناً في معاملاته معنا، ولعل كوكس كان آنذاك يدافع عن خطة فيليبس.

لكن كان على كوكس أن يدعن لقرار وزارة الحرب، وفي مارس ١٩١٨ طُلبَ من فيليبس أن يبلغ ابن سعود أن بريطانيا ستزوده بألف بندقية فقط (وعد سابق لقرار وزارة الحرب) إلا أن كوكس لم يخير فيليبس بوقف ابن سعود عن مهاجمة ابن الرشيد؛ وبساطة كتب إلى فيليبس يقول: إنه «ليست ثمة حاجة ملحة لأن تضغط عليه (ابن سعود) بصورة غير ملائمة» ليبداً مثل هذا الهجوم. وربما كان كوكس يعتقد أن ابن سعود لن يهاجم بدون مدفعية وبدون بنادق كافية، لكن لو أصبح الهجوم أمراً واقعاً فإنه لن يعترض عليه؛ وذكر كوكس أنه لو استولى ابن سعود على حائل لمنحته بريطانيا مبلغاً كبيراً من المال أو ربما ضاعفت معونته، ولعل كوكس كان يعتمد، في الإدلاء بمثل هذا التصريح، على قرار اتخذته لجنة الشرق الأوسط، في بادئ الأمر؛ ففي الاجتماع الأول للجنة أكد رئيسها لورد كورزون، أنه ليس من الحكمة إبلاغ ابن سعود بقرار منعه من مهاجمة حائل؛ وعلى الرغم من اعتراض اللجنة على منحه مساعدة كبيرة تم الاتفاق على «الإبقاء على ابن سعود

فى الملعب بمنحه معونات بحكمة» واستطاع كوكس تفسير هاتين النقطتين على نحو لا يمنع ابن سعود من الهجوم، وبالتالي لم تمنع تعليمات كوكس فيلبى بل، بالحرى، شجعتة على حث ابن سعود على مهاجمة حايل.

وعلى الساحة الحجازية حدثت تطورات جديدة كانت بمثابة حافز آخر يحمل ابن سعود على الهجوم، ففي غضون النصف الأول من عام ١٩١٨ انتهج ابن سعود سياسة حكيمة تجاه مشكلة الخرمة اذ امتنع عن تقديم أية مساعدة لخالد، إلا أن الأحداث أرغمته على تغيير هذه السياسة فى نهاية الأمر.

وفى منتصف نفس العام تورط ابن سعود وحسين فى شرك السياسات القبلية، وفى ٧ مارس ١٩١٨ كتب حسين إلى ابن سعود يقول: ان «عتيبه وغيرها هى فى حماية الله وتحت رعايتى أينما وجدت سواء كانت» من الإخوان «(وهايون مطرفون) أو من الرعايا» وتوسط ابن سعود، بدوره، فى نزاع بين شيوخين من شيوخ عتيبه، وبالتالي عزز من زعامته لقبيلة تقع على الحدود الحجازية. كما بعث حسين برسائل مثيرة إلى سكان القصيم يحرضهم فيها ضد ابن سعود، وسرعان ما أضحى احتمال حدوث مواجهة سافرة بين حسين وابن سعود حقيقة واقعة، وفى يوليو عام ١٩١٨ تصاعد الصراع عندما هزم خالد بعثة عسكرية أرسلها حسين للاستيلاء على الخرمة.

كان ابن سعود آنذاك يتعرض لضغط شديد لمساعدة سكان الخرمة - أخوة فى الإيمان من نجد - ضد هجمات الهاشميين، وهدد أفراد من قوات ابن سعود، وخاصة رجال القبائل المتحمسين المعروفين بالإخوان، بالتدخل من جانب واحد إذا ما رفض ابن سعود. وفى نفس الوقت، أى فى أغسطس من عام ١٩١٨، بدأ ابن سعود الاستعداد للهجوم على حايل، ولما لم تكن لديه القدرة العسكرية على القتال فى جبهتين فى آن واحد ولم ترغب قواته فى تقسيم نفسها كان عليه أن يختار، وأن يوجه إرادة القتال إلى الجبهة الواعدة.

وعلى الرغم من الرغبة الملحة فى القتال فى الحجاز التابعة من العداء السعودى

لحسين والتي زادت بها إلحاحاً الضغوط الداخلية فإن الدافع إلى الهجوم على حایل قد تأصل في مبادرات فيليبى ورغبة ابن سعود فى إخماد شمر وفى احتمال توسيع نطاق دولة نجد فى وسط الجزيرة العربية. وتشير جميع الروايات إلى أن ابن سعود استطاع إقناع «الاخوان» و«علماء» الرياض بضرورة الهجوم على ابن الرشيد بدلاً من حسين؛ وفى أواخر أغسطس واولئ سبتمبر عام ١٩١٨ عقد اجتماع فى «الشقرة» حيث انتقد زعماء الإخوان - ومن أبرزهم فيصل الدويش من مطير- خطة الهجوم على ابن الرشيد؛ إلا أن ابن سعود استطاع إقناعهم بأن الهجوم على حایل «هو ما تملیه الضرورة» وطرح عليهم الأسباب التالية التى عكست الظروف الاستراتيجية والاقتصادية الجديدة فى المنطقة، فقد كان لزاماً عليه أن يرضى البريطانيين الذين كانوا يفضلون الهجوم على ابن الرشيد ويعارضون أى هجوم ضد حسين، كما أنه لا يمكن الاستغناء عن الأموال والأسلحة التى يتلقاها منهم. ومع ذلك هناك ثلاث حقائق يعين إضافتها إلى الأسباب التى طرحت فى الاجتماع لأنها تلقى مزيداً من الضوء على «الضرورة» الملزمة لابن سعود.

لقد أكد ويلسون وكليتون ووينجيت للندن، بعد أن شعروا بالإحباط من جراء سيطرة خالد فى الخرمة، أنه من الواضح أن البريطانيين يفضلون تدخل حسين فى أزمة الخرمة وأوصوا بتحويله سلطة الاستيلاء من جديد على الخرمة، مع إبلاغ ابن سعود أن يمتنع عن أية إجراءات فى المنطقة، وكان هدفهم تنصيب حسين زعيماً «للاتحاد الدول العربية المستقلة» (إقتراح كليتون) ومكافأته على دوره فى الحرب، ووافق وزير الخارجية البريطانى، ارثر جيمس بلفور، على ذلك وبعث بخطاب إلى كل من الحاكمين فى أواخر شهر يوليو يبلغانها أن حسين قد خول سلطة محاولة إعادة احتلال الخرمة؛ وطلب من حسين أن يرسل إلى ابن سعود رسالة ودية مؤكداً لحاكم نجد أن طموحات حسين لاتتجاوز الخرمة.

كان تحقيق حسين لطموحاته يكسبه ميزة كبرى على ابن سعود؛ الذى شعر، بناء على ما ذكره فيليبى، بأن السياسة البريطانية تخضع لنفوذ حسين، وصرح بأنه يبرر بشدة ثورة خالد ضد حسين، ومن رأيه أن الخرمة يجب أن تظل منفصلة عن سلطة حسين. وأكد ابن سعود أنه ما لم يتم ذلك «فلست مسئولاً عما قد يحدث»؛ وفى كتاب صدر فى وقت

لاحق نقل فيليبى عن ابن سعود قوله:

إذا فرضت حكومتكم تعديل سياستها، والله لا ريباً ما أستطيع القيام به
فالشريف مسئول عن هذه اللطمة التى وجهت إلى - لقد خدع حكام
مصر وسوف أهاجمه لو أن حكومتكم استمرت فى معاملتى بهذه الصورة
السيئة لرضاء له.

ومن المنطق الافتراض أن ابن سعود وجه هذا التهديد؛ لكن ربما كان فيليبى ينقل
مشاعره واعتقاداته الخاصة، ونتيجة لتأثره بعلاقته الوثيقة بابن سعود وإعجابه بحاكم نجد
وميله إلى الأحداث المثيرة. كان فيليبى يرى فى تمسك الحاكمين بالخرمة أمراً يودى إلى
كارثة دفعت إليها السياسة البريطانية الرسمية المؤيده لحسين؛ ومراراً ما أكد لكوكرس أنه
يتعين على البريطانيين «منعهما» (ابن سعود وحسين) من أن يمسك كل منهما بخناق
الآخر؛ هذا فضلاً عن اعتقاده بأن صداماً بين حليفى بريطانيا حول الخرمة مع خيبة أمل
ابن سعود فى السياسة البريطانية الجديدة التى استبعدت هجومه على حایل، سوف يعرضان
مهمة فيليبى إلى الفشل الكامل.

كان فيليبى يرى فى هجوم ابن سعود على حایل الوسيلة الوحيدة لصرف ابن سعود
عن حسين وتجنب الحرب. وفى يونيو عام ١٩١٨ تعهد فيليبى لابن سعود بتمويل الهجوم
على حایل وذلك بمبادرة خاصة منه وبدون تفويض مسبق (لكن ربما شجعة تأييد كوكس
الغامض الذى سبق ذكره) (كان تحت تصرفه فى الكويت مبلغ ٢٠ ألف جنيه)، وكما
أشار سيلفر فارب فإن تأثير البريطانيين على ابن سعود كان يكفى لمنعه من شن هجوم ضد
كل من حسين وحایل. إذ كانوا يتحكمون فى معونته الشهرية ووارداته عبر الكويت
والبحرين، كما كان بوسعهم استغلال ضعف إقليم الأحساء الساحلى الذى كان يمكن
حصاره أو الاستيلاء عليه بسهولة؛ إلا أن فيليبى شجع ابن سعود على شن هجوم ضد
الرشيديين على أساس أرائه الخاصة.

ولما كان اقتراح فيليبى بتمويل الهجوم جاء فى شهر يونيو ولم يذكر أى معارضة

سعودية له. بإمكاننا أن نستنتج أن ابن سعود ربما قرر الهجوم على حاييل قبل انعقاد مؤتمر الشقرة. فبالإضافة إلى تخريض فيلبى ووعوده بالتمويل فإن تفضيل ابن سعود مهاجمة حاييل بدلاً من الحجاز كان نابعاً من قناعته بعدم الحاجة إلى إجراء عسكري على الجبهة الحجازية حيث إن اتباع الأسلوب الدبلوماسي من شأنه أن يخلق موقفاً لصالحه؛ وعلى هذا الأساس طلب ابن سعود في أوائل شهر أغسطس عام ١٩١٨ من الحكومة البريطانية عدة ضمانات أشارت إلى تفضيله تخفيف حدة التوتر حول الخرمة وفي الكويت؛ وطلب «بحماية كاملة لأراضيه» من هجمات الهاشميين على الخرمة وقبيلة عتيبه، كما طلب منع شمر والعجمان - وهى عناصر يتحكم فيها البريطانيون - من شن غارات على أراضيه وأن يطلب من شيخ الكويت الحد من عمليات التهريب، وأنه إذا ما بدأ بالهجوم ضد حاييل فعلى الحكومة البريطانية أن تهب لمساندته. ولو أجيبت تلك المطالب لأصبح ابن سعود سيداً مسيطراً فى وسط وشرقى شبه الجزيرة العربية فى مقابل توجيه قواته ضد حاييل لا الحجاز؛ وكان من الواضح تأثير فيلبى فى تحديد تلك المطالب؛ ووافق ابن سعود على الامتناع عن الدخول فى أية معارك جديدة فى الحجاز إذا حصل على ضمانات بأن هذه الجبهة لا تشكل أى تهديد له.

فى نفس الشهر جاء الرد البريطانى الذى تعهد بأن بريطانيا سوف «تستخدم كل نفوذ فى سلطتنا لمنع أى هجوم على أراضى ابن سعود» مقابل عدم اعتداء ابن سعود على الحجاز. كما وعدت بريطانيا بإحكام الحصار على السلع المهربة من الكويت وبحث إمكانية وضع حدود دائمة بين نجد والحجاز فى أعقاب الحرب.

وأدرك ابن سعود أن بريطانيا سوف تراقب عن كثب جبهة الحجاز، وتردد أنه ابلغ المشاركين فى مؤتمر «الشقرة» أن الإنجليز قادرون على منع حسين من تجاوز حدوده؛ فما لبث ابن سعود أن جعل دوره قاصراً على المناورات والتهديدات. وفى ١٥ أغسطس عام ١٩١٨ كتب ابن سعود إلى حسين يطلب منه توجيه رسالة وديه إلى خالد موضحاً أنه «من واجب كل فرد أن يتمسك بعقيدته دون أى تدخل»، وبعد أسبوعين هدد كوكس بقوله: «إذا وقع أى تعد من جانب الشريف على شعب الخرمة فلن أكون مسئولاً عن أى

شئ قد يحدث» .

ولم يعد القيام بإجراء دبلوماسى ممكناً على جبهة حایل، وقد أشار ما لا يقل عن كاتبين إلى عامل حاسم مكن ابن سعود من الهجوم على حایل فى نهاية الأمر، وهو الحصول على معلومة مفادها أن تحالفاً معادياً للسعوديين قد أقيم بين عبد الله وابن الرشيد فى وقت كانت الحاشية الرشيدية فى حایل تعاني من الضعف الذى تعاني منه الدول القبلية التى تواجهها ظروف متغيرة، وتأكيداً لنظريات ابن خلدون أصبحت الأسرة الحاكمة فاسدة بعد عدة أجيال من حياة المدينة، وأصبحت حالتها مماثلة لسياسات الحاشية التى سادت البلاط البيزنطى، فقد تأثرت بالحريم وأعضاء الأسرة الحاكمة ومنيت بسلسلة من الاغتيالات والثورات السياسية، أضف إلى هذا أن الروابط القبلية التقليدية لم تكف للحفاظ على سلامة الدولة فى ظل الظروف الاستراتيجية والاقتصادية الناجمة عن الحرب، فأخذت قبائل شمر تتمزق عندما شاهدت هزيمة حلفائها العثمانيين.

لقد حمل سعود بن الرشيد، الذى كان لا يزال فى عام ١٩١٨ شاباً فى سن المراهقة، لقب ملك منذ عام ١٩٠٨، واستطاع أن يسير بالبلاط بين المتصارعين الحاقدين معتمداً على جماعة سبهان... كان عمه سعود مستشاره الرئيسى كما كان لجذته فاطمه تأثير بالغ عليه، وإن تعارضت مشورتها فى بعض الأحيان، مع نصيحة عمه؛ ففى حين رفضت فاطمه التقارب مع ابن سعود أيد سعود التحالف مع بريطانيا، وكان للصراع العائلى أثره الضار على رسم السياسة؛ ففى عام ١٩١٦ سعى سعود بن الرشيد إلى تحسين الموقف بتعيين عضوين من العشيرة المنافسة، عبده، كوزيرين، ولم يجد سعود بن سبهان أى مؤيدين من بين صفوف شمر لسياسته المقترحة، وكان خصمه الرئيسى مستشاراً جديداً فى البلاط هو رشيد بن ليلى، الذى تحالف مع العثمانيين، وفى أوائل عام ١٩١٧ ترك سعود بن سبهان حایل واستسلم للبريطانيين وحذا حذوه، كما سبق الذكر، جزء كبير من قبيلة شمر ممن كان قد أصاب الوهن علاقاتهم بالحاكم،

وانتشرت مشاكل الرشيديين الأسرية بين طوائف شمر، الأمر الذى أضعف من وحدة صفوفهم ومن قوتهم العسكرية، وكانت قبائل شمر تضم منافذ طرق القوافل المؤدية

إلى سوريا والكويت والحجاز وتحف بأراضى الجوف (إلى الشمال الشرقى) التى تفضى إلى الصحراء السورية والتى كانت تخضع بدورها لسيطرة حایل، وحين ضعفت الدولة الرشيدية أثناء الحرب خضعت تلك المناطق لسلطة الرولة وصارت موضع إغراء لكل حاكم توسعى، ومن بين الاعتبارات التى شجعت ابن سعود على القتال من أجل حایل إمكانية تحقيق السيطرة على وسط الجزيرة العربية بأسرها، إلا أنه كان على بينه من أن سياسات حایل تتيح فرصاً مماثلة للحكام المنافسين ومن ثم فإن تحالفاً بين ابن الرشيد وحسين لا يحرمه من تحقيق هدفه فحسب بل أيضاً يسمح لحسين بمد نطاق النفوذ الهاشمى إلى المراعى السعودية.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن ابن الرشيد كان يعانى من انقسامات داخلية وتعرض للعديد من الهزائم العسكرية كان لا يزال يمتلك قوة كبيرة نسبياً وجيدة التجهيز. ومن الصعب أن نقدر حجم هذه القوة حيث إن المسؤولين البريطانيين كانوا يعززونها أو يضعفونها حسب ميولهم السياسية، وبينما هون ت. أ. لورانس، المؤيد للهاشميين، من شأن جيش ابن الرشيد إذ قال أن عدده ثلاثمائة مقاتل، ذكر فيليبى، الذى كان يسعى إلى أن يحصل على أكبر تأييد ممكن لابن سعود، أن لابن الرشيد جيشاً قوامه اثني عشر ألف مقاتل مجهزين بالأسلحة العثمانية الحديثة. وتؤكد مصادر أخرى أن ابن الرشيد شن عدة هجمات على «تيمه» فى عام ١٩١٨، وكان تحت تصرفه تسعة آلاف مقاتل، ومن المنطق أن نفترض أن احتمال تحول ابن الرشيد ضد نجد بمساعدة حسين قد عزز من إصرار ابن سعود على مهاجمة حایل.

وفى شهر سبتمبر من عام ١٩١٨ هاجم ابن سعود ابن الرشيد فى «يعشب» فى محاولة منه للتقدم نحو حایل، ونجح بمساعدة «مطير» فى الاستيلاء على مئات الحيوانات فى الوقت الذى هرب فيه ابن الرشيد من حایل إلى قلعة بعيدة لم يتبعه ابن سعود إليها، ولم يكد حاكم نجد يحقق انتصاراً حاسماً حتى أخذت قوته تركز الاهتمام على المشاكل التى واجهته فى حایل.

كانت حایل، فى واقع الأمر، ساحة للمؤامرات السياسية المتكررة من جانب كل من

حسين وابن سعود، وكما سبق الذكر، كان لابن سعود، فيما يبدو، نوع من «التفاهم السلمى» مع ابن الرشيد حتى أوائل عام ١٩١٨ على أسوأ الفروض، كما زاد من اتصاله بدارى، وبناء على تقرير بريطانى بتاريخ إبريل عام ١٩١٧ كان ثلث سكان حایل يؤيدون ابن سعود، ومن ناحية أخرى بعث حسين بالهدايا إلى حایل ودعا ابن الرشيد إلى التعاون معه ضد ابن سعود فى عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ عندما كان ابن الرشيد يقاتل ابن سعود، لكن هذا التعاون لم يتطور إلا بعد أن أصبح الرشيدون على بينة من هزيمة العثمانيين، وحقق الهجوم الذى شنه ابن سعود فى سبتمبر من عام ١٩١٨ بعض المكاسب الحقيقية على الساحة، إلا أنه دفع ابن الرشيد بشدة إلى الانحياز إلى حسين.

والواقع أن سعود بن الرشيد بدأ فى مستهل صيف ١٩١٨ مفاوضات تتعلق بمستقبل قبيلته، لقد جرب أولاً الاختيار العثمانى، وابتداء من شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩١٧ فصاعداً راح، مع ابن ليلى، يلح للحصول على الأسلحة من المدينة واسطنبول، وبعد أن احتل البريطانيون معن، شرق العقبة أصبح نقل الأسلحة من الشمال عبر خط الحجاز الحديدى مستحيلاً، كما رفض فخرى قائد المدينة العثمانى، طلب ابن الرشيد احتلال تيمه واستعادة السيطرة على الخط الحديدى، الذى كان يمر عبر المدينة، ومع ذلك شعر ابن الرشيد أنه قوى بالقدر الذى يمكنه من الهجوم حتى بدون دعم العثمانيين له بالرجال والعتاد، لكن عندما شن الهجوم فى إبريل ١٩١٨ الحقت به قوات عنيزة المنافسة هزيمة منكرة، ولما خاب أمله فى العثمانيين وأصبح فى حاجة ماسة إلى الوصول إلى الأسواق والحصول على المؤن كان ابن الرشيد أكثر استعداداً من أى وقت مضى للدخول فى مفاوضات جادة مع أعدائه السابقين.

لقد ورطت الأحداث التى وقعت فى الفترة ما بين إبريل ١٩١٨ وإبريل ١٩٢٠ على نحو اعمق ابن سعود فى سياسات حایل، ففى أغسطس من عام ١٩١٨ كتب عبد الله إلى ابن الرشيد يطلب منه الانحياز إلى الهاشميين، ورد الأخير بأنه سيبحث الأمر، وفى نوفمبر وديسمبر التاليين مكث مبعوث ابن الرشيد، محمد مغيربى الفتوح فى مكه وأبرم إتفاقية مع حسين، ومن الهام أن نلاحظ أن وثيقة قد حفظت بعنوان «صورة من إتفاقية ابن

الرشيد والشريف « مؤرخة في يوليو (٤ ذو القعدة) ١٩١٨ لا تحمل غير توقيع « الفتيح » ، ومن المحتمل أن الوثيقة لم تكن سوى مسودة ربما صاغها ابن الرشيد من جانب واحد وبعث بها مع الفتيح لعرضها على حسين .

ولعل الاتفاقية صيغت في شهر يوليو، إلا أن ابن الرشيد لم يرسل الفتيح إلا في نوفمبر ، ومن المرجح أنه اندفع بشكل تام نحو حسين بعد هجوم ابن سعود على حائل في شهر سبتمبر، وقد سبق لعبد الله أن فاض ابن الرشيد في الأمر في أعقاب واقعة يوليو في الخرمة . وأكدت هذه الوثيقة انسحاب ابن الرشيد من المنطقة المجاورة لتيمة وخيبر، وهي منطقة يطالب بها حسين، وطالبت بأن يتعهد حسين بمساعدة ابن الرشيد في الحصول على المؤن والوصول إلى الأسواق ليتمكن من جديد أن يصبح الممول الرئيسي لجميع قبائل شمر وإعادة سيطرته عليها . وفي الفقرة الاستهلالية تحدد الاهتمام المشترك للطرفين والغرض من الاتفاقية : ينبغي أن تكون مقاومتك « أي حسين » لابن سعود دائمة مع اتخاذ خطوات لمنع وصول كل مساعدة مادية وأدوية إليه لأنه معروف بأنه خائن . . . ولذا يتعين أن نوحّد صفوفنا ضده على أن يتولى كل منا أمر قبائله .

لم يتم العثور على أية اتفاقية فعلية على الرغم من وجود مؤشرات عديدة تؤيد الرأي القائل بأن مثل هذه الاتفاقية قد وقعت، ومن بين هذه المؤشرات أن ابن الرشيد اعترف في نوفمبر ١٩١٨ بسيادة حسين وأمهده الأخير بالسلح والذخيرة وبأثنى عشر ألف كيس من الأرز ومنع شعبه حق الوصول إلى الحج ونصحه بشراء المؤن من العراق، وأن تعذر الحصول على المؤن من هناك كان عليه أن يبتاعها من « ينبع » في الحجاز .

وإزداد الموقف تعقيداً عندما علم البريطانيون من ابن سعود في أوائل نوفمبر ١٩١٨ أن ابن الرشيد يعرض عليه إقامة علاقات ودية معه مقابل رفع الحصار عن حائل، وحاول الميجور باسيت، القنصل البريطاني في جدة تفسير محاولة ابن الرشيد بأنها إما لخديعة الأشرف في حين يتآمر مع ابن سعود ضدهم أو . . . أنه نجح في خديعة ابن سعود إذ حمّله على الاعتقاد بأنه معه وبالتالي سحب جيش الإخوان من أرضه، ومن بين التفسيرين أرى أن الثاني أكثر احتمالاً . ويبدو من تقارير لاحقة، لا سيما الشكوى التي أدرجها ابن

الرشيد في سبتمبر ١٩١٩ ، أن ابن سعود حمى رعايا عدائين وانتهك الاتفاقية وهنا يدور أن ابن الرشيد قد أبرم اتفاقية مع ابن سعود في أواخر عام ١٩١٨ ، ولم تنفذ بنود الاتفاقية إلا في العام التالي ، لكنها تعكس الموقف السائد في نهاية هذا العام . ففي حين اعترف بابن الرشيد أميراً لجبل شمر اعترف بأبن سعود سيداً على سلسلة من القبائل من بينها قبائل هامة مثل العجمان وعتيبة وحرب التي كانت سلطته عليها محل نزاع على أسوأ الفروض ، كما تم الاتفاق على أن تعيد القبائل الغنائم التي أخذها كل منها من الأخرى إما عينا أو نقداً ، مع تسليم المغيرين والرعايا العدائين بدلاً من حمايتهم ، وأخيراً تم الاتفاق على السماح لسكان القبائل باعتناق المذهب الرواهبي إن هم رغبوا في ذلك.

وعلى الرغم من أن الهدف النهائي لابن الرشيد كان تفويض مكانة ابن سعود فإن حاكم حائل حقق مكاسب قصيرة المدى من وراء هذه الاتفاقية مثل استرداد الغنائم أي السلع التي تم الاستيلاء عليها من قوافل المهريين وتسليم المغيرين ، أما ابن سعود فقد ظفر ، من جانبه ، بالاعتراف بسيطرته على قبائل تابعة له وإمكانية تجنيد مؤمنين جدد بالمذهب الرواهبي عن طريق إضفاء الطابع الشرعي على اعتناق هذا المذهب . وكان اعتراف ابن الرشيد بسيطرة ابن سعود على قبائل هي محل نزاع خطوة كبرى إلى الامام في توسع ابن سعود ، هذا فضلاً عن أنه سيطر على قبائل يزعم حسين أنها تخضع لسيطرته .

ومن الآن فصاعداً ازداد الصراع بين ابن سعود وحسين في المنطقة المجاورة لحايل وهي منطقة شديدة الخصوبة وتبشر بالخير لكلا الحاكمين ، إذ يمكن لهذه المنطقة أن تحدد من سيكون حاكم المستقبل في وسط الجزيرة العربية ، كما تقرر أي حاكم ستكون له اليد العليا في الصراع الأوسع نطاقاً من أجل الزعامة في المنطقة ، وهنا يكمن الهدف الحقيقي وراء الامتيازات التي حصل عليها ابن سعود بالنسبة للسيطرة على القبائل ، والتي وردت في الاتفاقية مع ابن الرشيد ، وتبرهن الاتفاقية المماثلة بين حسين وابن الرشيد على أن حسيناً كان يريد بدوره الاعتراف بأنه الحاكم الأعلى ، وهكذا وجه حسين عدداً محدوداً من الرجال ضد الخرمة (كان لا يزال مشغولاً بالقتال في المدينة) ، لكنه كان يأمل في وضع خطط طويلة الأجل بالتعاون مع ابن الرشيد بهدف تحقيق السيطرة على المنطقة في نهاية

الأمر، وهكذا أصبحت حايل ساحة لكل من ابن سعود وحسين في سعيهما للسيطرة على شبه الجزيرة العربية.

ويمكن التدليل على أهمية حايل بتحليل الموقف على طول الجبهة الحجازية. فعلى الرغم من وقوع مزيد من المواجهات العنيفة في المنطقة المجاورة للخرمة إلا أنها كانت محدودة النطاق ولم تتكرر، ففي سبتمبر قام حسين بمحاولة فاشلة للاستيلاء من جديد على الخرمة، وانتقد البريطانيون ابن سعود لهجومه على حايل الأمر الذى دفعه إلى أن يصرخ بمرارة إلى فيلبى متسائلاً: من عساة أن يثق بكم (البريطانيون) بعد هذا؟ ولأول مرة أرسل ابن سعود في نوفمبر ٤٥٠ رجلاً إلى المنطقة المجاورة للخرمة مؤكداً بذلك من جديد تأييده لخالد. كما زاد من تورطه وإن لم يكن إلى حد كبير.

كانت السياسات في هذه الساحة مازالت تحكمها الدبلوماسية في المقام الأول، وكانت للجهود البريطانية في هذا الصدد أهمية كبرى، فجرت مناقشات لرسم السياسة في لندن. وفي اجتماعات بين الإدارات برئاسة اللورد كيرزون، وسيطر على الجلسات مسئولون مؤيدون ومعادون للسعوديين، وفي فبراير ١٩١٩ وضع كيرزون قراراً يوفق بين الآراء المتباينة لهؤلاء المسئولين البريطانيين، ولا سيما فيلبى الذى استدعى إلى لندن في أواخر عام ١٩١٨ ووينجيت الذى حضر بدوره الجلسات؛ لم يوافق كيرزون على توصية فيلبى بتشكيل لجنة حدود. كما أنه لم يرغب ابن سعود على التخلي عن الخرمة، ولم يكن البريطانيون ليتدخلوا إلا إذا وصل القتال أراضي الحجاز. وفي شهر مارس تعرض كيرزون لضغوط متزايدة من المجموعة الموالية لحسين بقيادة أ.ت. ويلسون، المندوب السامى البريطانى الجديد فى بغداد وكان حتى الآن مؤيداً مخلصاً لابن سعود. فقرر كيرزون الموافقة جزئياً على توصيتهم وأمر بتخفيض المساعدة التى تقدم لابن سعود إلى النصف. إلا أنه لم يكن لهذا القرار، كما سنرى، أى تأثير، بل كانت السمة المميزة لهذه الجلسات التى عقدت بين الإدارات هى الصراع الداخلى بين المسئولين البريطانيين الذى جمد مؤقتاً أية محاولة ترمى إلى إدخال تغييرات إلى المنطقة.

وفى أواخر شهر مايو من عام ١٩١٩ تصاعد التوتر على طول جبهة نجد - الحجاز

عندما أرسل حسين عبد الله، وكان قد ترك لتوه حصار المدينة بعد أن استسلمت القلعة العثمانية في النهاية، على رأس قوة قوامها خمسة آلاف رجل لإعادة الاستيلاء على الخرمة، وفي ٢٥ و ٢٦ مايو هزم خالد قوات عبد الله في ترابه في الطريق إلى الخرمة وقتل ١٣٥ رجلاً كما بعث ابن سعود، وقد علم يزحف عبد الله، بقوة قوامها ١٥٠٠ رجل انضمت إلى قوات خالد بعد معركة ترابه، وهكذا أدت ترابه إلى صراع لم يسبق له مثيل بين قوات نجد والشريف. لقد أثار هذا التطور مزيداً من ردود الفعل البريطانية؛ ففي ٢٨ مايو عقد مؤتمر آخر بين الإدارات في لندن، لكن على الرغم من الضغط الشديد الذي مارسه اللورد اللينبي، المندوب السامي الجديد لدى مصر، لم يلجأ كيرزون إلى أى إجراء غير حث ابن سعود على سحب قواته، ومع ذلك اقترح المسؤولون المناصرون لحسين في اجتماع آخر عقد في ١٣ يونيو فرض حصار على ابن سعود وتعزيز قوة حسين بسرية من القوات الهندية، كما أرسلت إلى الحجاز ست طائرات .

في هذه المرحلة قاوم المسؤولون في مكتب الهند مع أ.ت. ويلسون (بعد فترة طويلة من التردد) بصورة قاطعة المقترحات التي طرحتها المجموعة المؤيدة لحسين وأعلنوا تأييدهم لابن سعود ، ذلك لعدة أسباب وهي أن تأييد حسين يعنى التدخل العلني في الشؤون الداخلية لشبه الجزيرة العربية، وهو الاتجاه الذي رفضه من حين لآخر المسؤولون البريطانيون في الخليج، أضيف إلى هذا أن المسؤولين في مكتب الهند كانوا يخشون من أن إرسال قوة هندية للقتال في منطقة مجاورة للأماكن المقدسة قد يؤدي إلى إثارة السكان المسلمين المخلصين في الهند، كما أن هزيمة ابن سعود من شأنها أن تحدث تغييراً جذرياً في توازن القوى في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخطيط مركز بريطانيا في العراق والخليج، ولم يرغب هؤلاء المسؤولون في تواجد عسكري بريطاني في شبه الجزيرة العربية، فمنع زحف ابن سعود من أن يتجاوز الخرمة شيء والتأمر لإحاققة الهزيمة به شيء آخر. على هذا الأساس رفض مكتب الهند الاقتراح الداعي إلى طرد ابن سعود بالقوة من الخرمة وترابه واعرب ادوين مونتاجو، وزير الدولة لشؤون الهند، وجون شوكمبورج، عضو بمكتب الهند، واللورد شلمسفورد، حاكم الهند، عن عدم موافقتهم على فكرة إرسال مسلمين هنود لمحاربة ابن سعود في سبيل المدن المقدسة ، وذكر جورج كيدستون من وزارة الخارجية البريطانية أن

المسؤولين فى مكتب الهند « زرعوا » كراهية شديدة لحسين وعدم ثقة به وتأيداً شديداً لابن سعود .

فى هذه المرحلة كان تأييد أ.ت. ويلسون لابن سعود حاسماً، وباعتباره نائباً لكوكرس ثم خليفة له فى العراق ظل موقف ويلسون المؤيد لابن سعود قائماً حتى عام ١٩١٩ لكن يبدو أنه فى مايو ١٩١٩ عند زيارته للقاهرة غير من أرائه، وأخذ يتبنى الخط السياسى المعلن فى القاهرة، فما كان منه إلا أن طالب بأن يسحب ابن سعود قواته من الخرمة أو يواجه سحب معونته وإلغاء اتفاقية عام ١٩١٥، أما دوافع ويلسون فليست واضحة، فلعله غير رآيه بتأثير من المكتب العربى، وربما شعر بشيء من الإهانة، لأن لندن لم تتشاور معه عند اتخاذ القرارات السابقة، فضلاً عن عدم تعاطفه مع فيلبى حيث إنه اقترح فى أكتوبر من عام ١٩١٨ أن يحل محله فى نجد الكابتن ج. أ. ليتشمان (مسئول سياسى بريطانى فى زويزر فيما بعد) وقد يكون السبب فى معارضته لهذه السياسة هو تأييد فيلبى لها .

وقد أكد ويلسون نفسه أنه معتنٍ بمشكلة اكبر تتعلق بالتمرد والعدوان فى المنطقة، وهى المشكلة التى أثرت على كل من ابن سعود وحسين والتى لم تعالج فى رأى ويلسون بصورة كافية فى الاتفاقيات القائمة .

وبحلول صيف عام ١٩١٩ كان ويلسون قد عاد إلى بغداد، ويبدو أن محاولة حسين الاستيلاء على الخرمة التى أسفرت عن واقعة تربه وعن التوصية بقيام القوات الهندية وسلاح الجو البريطانى بطرد قوات ابن سعود، قد حملته من جديد على تأييد ابن سعود، وكان من رأيه أن الخطر الذى يهدد استقرار شرقى الجزيرة العربية أشد من أن يسمح لحسين بأن يفعل ما يريد، ثم أيد ويلسون تخلى حسين عن الحكم وقد وصفه بالدمية المجردة من النفوذ الحقيقى كما أشار إلى أن الحركة العربية أصبحت بصورة متزايدة مناهضة للبريطانيين وذكر ن. جارلاند من المكتب العربى أن ويلسون، فيما يبدو، قد ارتد إلى المبدأ الأصيلى للحكومة الهندية الذى يمكن التعبير عنه بالقول لا أمير إلا ابن سعود وفيلبى وكيهله .

وبالرغم من أن ويلسون نصح ابن سعود بشدة بأن يمتنع عن ضم الخرمة وتربه، فإنه أكد له أيضاً نيابة عن بريطانيا أن هذه الأماكن ستظل شاغرة متجاهلاً بذلك عزم حسين على إعادة احتلالها. وفي لندن قررت اللجنة الممثلة للإدارات إرسال فيلبى إلى ابن سعود لإقناعه بسحب قواته إلى نجد والسماح لبريطانيا بالتحكيم فى نزاعه مع حسين، لكن حسين لم يسمح لفيلبي بالمرور عبر الحجاز ولم يستطع الأخير الوصول إلى ابن سعود .

يبدو أن ابن سعود قد وافق فى هذه المرحلة على خطة فيلبى الأصلية الرامية إلى إقامة منطقة عازلة بين الأراضى الخاضعة لسيطرته وتلك التى تخضع لحسين، وحاول ابن سعود فى الشهور التى أعقبت واقعة تربه إقناع البريطانيين بأنه لا يفكر فى مزيد من التوسع فى تلك الساحة، وفى شهر يونيو أبلغ ابن سعود البريطانيين أنه سحب قواته إلى نجد وطالب أن يمتنع حسين عن المطالبة بأية مراكز وهابية، كما طالب بريطانيا بحمايته من أى هجوم حجازى، ومن ثم أصبحت تلك الجبهة هادئة نسبياً .

أما حقيقة أن حايل كانت بديلاً لساحة الحجاز فكانت واضحة من ناحية أخرى. إذ بعد هزيمة العثمانيين حاول ابن الرشيد أن ينضم إلى البريطانيين من خلال اتصالاته بابن سعود وحسين

وسوف نكتفى بوصف هذه المغامرة بإيجاز حيث إنها هامشية بالنسبة لهذا الكتاب وإن كانت نتائجها هامة . وفى ٢٢ يناير ١٩١٩ كتب ابن الرشيد إلى بغداد وفى إبريل ومايو ١٩١٩ استأنف المفاوضات من خلال مبعوثه إلى البصرة، وفى يوليو وسبتمبر من نفس العام عاد وكتب إلى بغداد، وفى رسالته الأولى زعم بأن له علاقات ممتدة وراسخة مع الشريف حسين، ووعد بالحفاظ على توازن القوى بين أمراء شبه الجزيرة العربية، وطالب بعلاقات ودية وحماية ومعونة من بريطانيا، وفى شهر مايو ألح ابن الرشيد إلى الثمن الذى يريده مقابل ذلك عندما أشار إلى أن العثمانيين كانوا يقدمون له معونة بلغت عشرة آلاف جنيه شهرياً، كما وعدوه بالأغذية وبسبعة آلاف بندقية، واقترح إعادة فتح طرق الحجاز الواقعة عبر أراضيه وأنه مستعد لقبول ضابط اتصال بريطانى .

فى هذه المرحلة كان المسئولون البريطانيون فى الخليج الذين يتعاملون مع ابن الرشيد مازالوا يعتبرونه عدواً موالياً للعثمانيين، ولا يرون فيه تهديداً بعكس ابن سعود وحسين، بل كانوا ينظرون إليه بنوع من اللامبالاه التى تتمشى مع تصريح لكوكس فى أواخر عام ١٩١٧ جاء فيه : «إن هدفنا هو إزاحة ابن الرشيد إما بضمه إلى صفوفنا أو بسحقه» وعلى الرغم من التخلي رسمياً عن الهدف الأصلى الرامى الى سحق ابن الرشيد (عن طريق ابن سعود) إلا أن البريطانيين لم يقوموا بأى محاولة للصدقة معه ، كما عكس إجتاههم الاهتمام بعدم إبعاد ابن سعود ولأن مونتاجو صرح يوم الثانى من فبراير عام ١٩١٩ بأن عليه (أى ابن الرشيد) أن يرهن عملياً على حسن نواياه .. لم يرد البريطانيون على ابن الرشيد .

لكن فى الوقت الذى جرت فيه واقعة تربه بدأ المسئولون المؤيدون لحسين فى إعادة تقييم ابن الرشيد، وفى ٢٦ إبريل حذر كليتون من إبعاده وإقتراح اللينبى الإتصال به على الفور مشيراً إلى أن قيمته الرئيسية هى أنه كان عدواً قديماً لابن سعود ولعله عدو للحركة الوهابية ويخشاه، ومن الواضح فيما يبدو أن تقييم مكتبى بغداد والهند قد تغير، وفى إطار مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس كان من الهام بالنسبة للبريطانيين أن يرهنوا على أن بوسعهم الارتباط بجميع حكام المنطقة، كما أراد البريطانيون إعادة فتح طرق الحج من العراق التى تمر بأراضى ابن الرشيد لكن شو كبورج أكد فى شهر يونيو الرأى المعروف القائل بأنه ينبغى على بريطانيا ألا تنغمس فى أن تدفع للشيوخ «الأموال المبتزة بهواتف التخدير التى تصل من القاهرة» ، وأكد القرار البريطانى الأخير أن أى تقارب مع ابن الرشيد يجب أن يكون نظير امتناعه عن الاعتداء على الحكام الموالين لبريطانيا بما فى ذلك ابن سعود. لكن ماحدث هو لم تقم اية علاقة مع ابن الرشيد.

لعل الهزيمة التى منى بها حسين فى تربه دفعته إلى التقارب مع ابن الرشيد ، فقد أشار إليه حسين فى يوليو ١٩١٩ بوصفه «ابنى الصغير» وطلب منه تخديد رغباته، وهناك تقرير آخر يقول إن ابن سعود وابن الرشيد عقدا فى بريدة فى يوليو عام ١٩١٩ اجتماعاً ودياً. وإذا كان الأمر كذلك (انه وليس هناك دليل آخر على أن مثل هذا الأجتماع قد

عقد) لم تكن لهذا الاجتماع أهمية تذكر، ومن ثم من المنطوق أن نستخلص أن ضغط حسين وخيبة الأمل في المسؤولين البريطانيين في بغداد هما اللذان دفعا ابن الرشيد إلى حسين، وفي ٢٧ يوليو ١٩١٩ كتب ابن الرشيد إلى بغداد يقول إن ابن سعود عربى أقل مكانة منا، ومن ثم فإن مركزنا لا يسمح لنا بالاتصال به أو الكتابة إليه .

وفي رسالة بعث بها إلى عبد الله شكا ابن الرشيد أيضاً من غارات الوهابيين ودعايتهم مشيراً إلى ذلك بهذا الأمر الخطير ويمكن فى واقع الأمر اعتبار النشاط الوهابى سبباً فى استياء ابن الرشيد من ابن سعود، لأنه (كما سبق الذكر) شكا فى سبتمبر ١٩١٩ من أن الأخير لم يسلم «الأشخاص العدائين» فما كان من ابن سعود إلا أن أكد بدوره أن هؤلاء الأشخاص وهايون، ومن ثم فهم ممن اعتنقوا المذهب بالطريقة الشرعية .

وفي أكتوبر من عام ١٩١٩ نجح ابن الرشيد فى إعادة احتلال الجوف (شمال غرب حائل) منتزعا إياها من نوري شعلان، الحاكم الأعلى للرولة وصديق ابن سعود، كما استولى ابن الرشيد على غنائم من مناطق نجدية فى القصيم دفعها جزية لحسين، وهكذا كان ابن الرشيد فى أواخر عام ١٩١٩ ربما بالتعاون مع حسين، يعيد تأكيد مركز قبيلته فى شبه الجزيرة العربية، وبدا ابن سعود فى موقف الخاسر بالنسبة لحايل .

خلاصة القول أن ابن سعود مارس حتى النصف الأول من عام ١٩١٨ سياسة حكيمة، وإلى حد ما سلبية تجاه الصراعات القبلية على جانبيه الشمال الشرقى والغربى، إلا أنه بالقرب من منتصف العام وقعت أحداث فى كلتا الساحتين المحيطتين بنجد أرغمته على أن يبدأ سياسة أكثر توسعاً وعدوانية. لقد تطور نزاعه مع حسين فى نفس الوقت الذى كان يستعد فيه لشن هجوم على حائل فى غضون صيف ١٩١٨، تلك التطورات التى أرغمت ابن سعود على أن يختار إحدى الساحتين ليركز فيها نشاطه. فقرر مهاجمة حائل، وهكذا حولت ديناميكيات نزاع ابن سعود مع حسين، وكذلك طبيعة السياسات فى حائل هذه الساحة إلى ميدان رئيسى للمنافسة السعودية - الهاشمية، كما سعى كل من حسين وابن سعود إلى كسب ود ابن الرشيد بهدف تدعيم مركزه ضد منافسة، وبدا حسين فى أواخر عام ١٩١٩ أنه الأكثر نجاحاً.

حول الحرب والدعوة : بعض الملاحظات

الإضافية عن الخرمة وتربة وقوات ابن سعود

فى غضون تلك السنوات التى شهدت نزاعات متواصلة بين القبائل والحكام المحليين تطورت مشيخة نجد كحركة هدفها التطور والتوسع، ففي العشرينيات من القرن العشرين اتضحت العملية الرئيسية للاندماج فى دولة ملكية التى سوف تناقش فى الفصل الثانى لكن هنا يجب تأكيد العملية المبدئية وهى الاندماج فى حركة للفتح، وتمثل هذه العملية محاولات الاندماج التى تتناسب بصورة نموذجية مع المشيخة بالاشتراك مع موجة جديدة للنهضة الإصلاحية الوهابية، وتبرهن الأحداث التى وقعت فى «الخرمة» و«تربة» على هذه العملية وتلقى ضوءاً جديداً على مغامرات «الإخوان».

وتشير معظم كتب التاريخ السعودى إلى أحداث الخرمة وتربة بأنها نقطة تحول إذ إنها تمثل أول محاولة هامة لابن سعود للتوسع، ويفسر الكثيرون من الكتاب تلك الأحداث بأنها مثال قوى على الميول التخريبية للإخوان. كما تدل على أهميتهم العسكرية ونواياهم التوسعية، إلا أن إعادة دراسة تلك الأحداث تثير العديد من الشكوك فى صحة هذا الرأى. أولاً، لأن ابن سعود، كما سبقت الإشارة، لم يشترك فى أحداث الخرمة وتربة إلا بصورة غير مباشرة وعلى نطاق محدود. وبالرغم من أن الخطر المحتمل للأطراف المشاركة وللمصالح البريطانية كان واضحاً فإن الأحداث لا تبرهن على أن ابن سعود كان ينوى شن حرب توسعية. ثانياً، لأنه لا يمكن اعتبار شعب الخرمة أو تربة من أعضاء الإخوان على النقيض من الرواية التاريخية الرسمية العامة.

فمن أبرز سمات الإخوان، كما يراها معظم الكتاب، هى الاستقرار فى الهجر^(١)، أى المناطق التى تم فيها توطين الأتباع الموالين للمذهب الوهابى من بين قبائل البدو الذين عادوا واعتنقوا بحماس المبادئ الوهابية (بعد عام ١٩١٢) ويفترض أن المستوطنين تخلوا

عن أسلوب حياتهم البدوى التقليدى وولاءاتهم القبلية وتكيفوا مع الاستقرار والزراعة وأسلوب الحياة الوهاى الشديد التمسك بالمبادئ.

وكان ينتظر من الإخوان ألا يقاتلوا أعداء الدولة إلا كجبهة موحدة، ومن ثم كانت الهجر - وقد سميت باسم الرحلة التاريخية التى قام بها النبى محمد ﷺ - من مكة إلى المدينة فى عام ٦٢٢، خاصة، وكانت تمثل تحول سكانها الكامل، روحيا وجسديا، إلى الحضارة الحقيقية كما تتجلى فى المذهب الوهاى، وقد وصفت الحياة فى الهجر على أنها اندماج متناسق للعمل الزراعى والدراسات تتخلله بين حين وآخر رحلات قصيرة للقيام بواجبات عسكرية عندما يطلب منهم ابن سعود ذلك.

لم تكن مدينة الخرمة التى قاتلت حسين ولا مدينة تربة من الهجر، وعلى الرغم من أنه ليس ثمة شك فى أن ابن سعود أقام أول مهجر فى نجد (الأرطاوية) فى عام ١٩١٢، فإن هاتين المدينتين كانتا قائمتين عندما أسست أول دولة وهاية فى القرن الثامن عشر. ان لم يكن قبل ذلك. هذا فضلاً عن أن قائمة الهجر التى وضعها كتاب متعددون وجمعها «حبيب»، لا تضم الخرمة وتربة.

ولا يوجد دليل على أن شعب هاتين المدينتين قد تخلى عن نظامه وعاداته القبلية خلال الفترة التى هى موضوع البحث، وأشار ابن سعود وحسين والمؤيدون لهما من البريطانيين الذين ناقشوا قضايا هذين الحاكمين فى مراسلاتهم - أشاروا دائماً إلى سكان هاتين المدينتين فى إطارهما القبلى ويبدو أن قبائل عتيبه وسبيع والبقوم وأتباعهم من القبائل الصغيرة ظلوا متمسكين بقيمهم ونظمهم القبلية، ودأب خالد، مثله مثل عبد الله، على مخاطبة شيوخ القبائل الفرعية بألقابهم وقد أقرأ بحريتهم فى الاختيار السياسى عند محاولة ضمهم إلى صفوفهم، واحتفظت قبائل المنطقة، أثناء الحرب وبعدها، بمناطق رعيها بالرغم من ارتباطها بالمدن، ومن المؤكد أنه لم يحدث تحول شامل إلى أسلوب الحياة الزراعى، وبالتالي فإنه من المنطقى أن سكان الخرمة وتربة لم يكونوا جزءاً من الإخوان كما ذكر معظم الكتاب.

ولم تكن ثمة علاقة للأحداث الناجمة عن تمرد مدينتي الخرمة وتربة ضد حسين بأية محاولة مباشرة قام بها ابن سعود للاستيلاء على الحجاز، كما أن موقعيهما الجغرافى يتطلب مزيداً من التحليل، فالخرمة تقع فى الشمال الشرقى من الحجاز على حدود نجد، وكانت تضم آنذاك ثلاثة آلاف شخص غالبيتهم من قبيلة سبيع التى كانت منتشرة على امتداد منطقة الرعى بوديان رنية وتربة؛ كما كان من بين السكان أفراد ينتمون للجماعتين الرئيسيتين من عتيبة والروقة والرقبة التى كانت مناطق رعيهم تمتد حتى شمال المدينة، وكانت قبيلة البقوم تسكن حول تربة واعتمدت على ما تأخذه من القوافل من غنائم، كما كانت قبيلة الشلاوة الصغيرة منتشرة فى جميع أنحاء المنطقة وتوضح التقارير الخاصة بالمنطقة أنها كانت قبيلة بدوية تقليدية نموذجية، وكان جزء منها من سكان الحضر ويدير المركز التجارى المحلى فى حين كان الجزء الأكبر متمسكاً بعادات البدو الرحل وبالرعى وأعمال السلب.

وبين التاريخ السياسى المحلى نفس النمط، فذكر الكابتن جولدى - موظف سياسى محلى - فى تقرير بعث به فى سبتمبر عام ١٩١٨ أن ثلاثة أرباع قبائل سبيع والبقوم والشلاوة كانوا من الوهابيين.

كما كانت عتيبة قبيلة كبيرة تعيش فى نجد والحجاز وكان زعماءها، إبان السنوات التى سبقت الأحداث التى هى موضوع البحث، يميلون إلى المذهب الوهابى؛ كما أشار جولدى إلى أن هذه القبائل كانت معروفة برغبتها فى الاستقلال وكرهيتها لأى حكم متشدد ومستمر عليها؛ وقد جذبها إلى المذهب الوهابى بنجاح سعود الأكبر فى بداية القرن التاسع عشر، بيد أنهم تحولوا بولائهم إلى الرشيديين فى وقت لاحق؛ وعند انهيار تلك الأسرة فى أواخر القرن فرض العثمانيون أشراف مكة على المنطقة.

وظلت هذه القبائل محتفظة باستقلالها إبان الحرب؛ وعندما تداول الزعماء حول من يمتلك الخرمة اكتشفوا أن شعب الخرمة ظل لفترة ممتدة لا يدفع الجزية لأى حاكم، وزعم ابن سعود أن استثناءهم كان مبدئاً وهايباً طبقه سعود الأكبر، وظل قائماً منذ ذلك الحين. ودفع الهاشميون بأن ابن سعود لم يتنازل عن الجزية على الخرمة إلا فى عام

١٩١٠، بل إنه وافق على أن يعفى ابن سعود أو ابن الرشيد قبائل عتيبه والبقوم وسبيع من دفع الجزية، وحاول حسين أن يرهن على أن ابن سعود بهذا قد تخلى عن سيادته في المنطقة. إلا أنه لم يستطع تقديم صورة من الاتفاقية، وبذلك تأيد الرأي القائل أن هذه القبائل لم تكن خاضعة لأحد، وكان الشريف يعين حاكم الخرمة (كما هو الحال مع خالد وخليفته غالب) وتدفع له الخزنة العثمانية راتبه؛ ويرى فيليب أن خالد كان يحصل بدوره على معونة من نجد؛ وفي الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩١٦ حاول ابن سعود وعبد الله، دون نجاح، فرض الجزية على القبائل، وأشار جولدى إلى أنه حتى في عام ١٩١٨ رفضت سبيع أن تدفع الجزية لابن سعود بالرغم من أنها وهابية.

لم تكن هذه القبائل تابعة لابن سعود ولا تنتمي للأخوان؛ ولابد أنه كان لانتسابها لابن سعود سبب مغاير، أي أنها فضلت حكم ابن سعود على حكم حسين. لأنه كان أقل قسوة وأبعد عنها موقعاً، فقد ذكر جولدى أنه «من الممكن أن تكون (قبائل الخرمة) قد تأثرت بأسرة ابن سعود بحكم أنها بعيدة عنها، وربما لكونها أقل تدخلاً في شئونها من تلك القوى في مكة التي لا تبعد عنها بأكثر من مائة ميل، وأكد جولدى أن حكم مكة وحكم العثمانيين كان اسمياً، وأراد السكان الحيلولة دون حدوث أى تغيير قد ينطوى على استعبادهم.

كان للمذهب الوهابي، ولا شك، بعض التأثير على قرارهم، إذ من المؤكد أن ابن سعود بعث بمقطوعين أو دعاة إلى العديد من القبائل العربية وقد تسنى لهؤلاء، كما سبق الذكر، أن يهدوا الكثيرين من شمر، وكان تأثيرهم، ولا غرو، ملموساً في الحجاز، وقد اشتكى عبد الله في يوليو من عام ١٩١٩ من هذا الأمر مر الشكوى. لقد حققت الدعوة الوهابية نجاحاً بصفة خاصة وسط قبيلة عتيبه بعد أن أصبح خالد وغيره من زعماء هذه القبيلة من الموالين المتعصبين. وفي يوليو ١٩١٧ اكتشف لورانس أن جماعة صغيرة من الدعاة ينشرون المذهب الوهابي وسط قبائل أخرى في الخرمة. وفي إحدى الحالات قام الدعاة المتحمسون من سبيع بمحاربة أفراد آخرين من قبيلتهم وإخضاعهم. وبين هذا الموقف أن عملية النهضة الوهابية قد تطورت بين القبائل التي كانت وهابية لعدة قرون

وتلك التي لم تكن وهابية، الأمر الذي ترك تأثيره على الخرمة والقبائل المحيطة بها التي أصبح أفرادها من المؤمنين المتحمسين الذي التزموا بصورة نشطة وتوسعية للوهابية، لقد عزز هذا التطور بشدة من سمعة ابن سعود في حين بات حسين يعتبر على نحو متزايد، كافرًا، وهي الوصمة التي كان الوهابيون بوجه عام يصمون بها أعداءهم من غير الوهابيين؛ وحقيقة أن حسين لم يستطع فتح «المدينة» حتى استسلمت في يناير من عام ١٩١٩ وجعلت القبائل الحجازية ذاتها تنظر إليه بازدراء.

هكذا نشأت علاقة معقدة بين سكان الخرمة ومشايخه لنجد على أساس الروابط الوهابية والمصالح السياسية المتبادلة بدون أية قيود إدارية، وتكشف دراسة أحداث «الخرمة» و«تربة» نوع الارتباط بابن سعود، لقد حرص خالد على الثورة ضد حسين دون تدخل من ابن سعود، وبالرغم من أن خالد كتب لابن سعود يطلب المساعدة وزار الرياض في نوفمبر عام ١٩١٧، إلا أنه لم يحصل على مثل هذه المساعدة بسرعة، وبصرف النظر عن الرسائل التي بعث بها ابن سعود إلى حسين في شهرى يونيو وأغسطس من عام ١٩١٨ فإن ابن سعود لم يقدم مساعدة مادية إلى خالد إلا في شهر أكتوبر من هذا العام، فقد مارس «الإخوان» ضغطاً على ابن سعود لمساعدة خالد، إلا أن ابن سعود حول انتباههم إلى حائل، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك أى تعاون حقيقى بين الخرمة والإخوان النجديين، وكانت الغطط التي تقع على مسافة ٢٥ ميلاً إلى شمال غرب الرياض هي أقرب مهجر للخرمة ويسكنها رجال من عتيبة وتخضع لحكم سلطان بن حميد بن بيجاد وتشكل أساساً قوياً لمحور يربط الخرمة بقبائل نجد؛ على أية حال لقد تورط ابن حميد من الغطط في صيف عام ١٩١٧ وعتيبة التابعة للخرمة في النزاع الدموى الذي يدل على أنه كان لا يزال هناك انقسام بين الإخوان وشعب الخرمة.

وفي يوليو من عام ١٩١٨ عندما تلقى خالد رد ابن سعود المراوغ وغير المشجع لطلبه بدأ في التحالف مع «سبيع» التي فرض عليها الجزية دون إذن من ابن سعود، وهنا تصرف خالد كحاكم ذات سيادة لمشيخة صغيرة شبه مستقلة، لكن ابن سعود في الرياض وضع حداً لهذا النزاع الدموى، وذلك عندما زار في أوائل سبتمبر أربعة شيوخ من «عتيبة»

بايعوه وقدموا له الجزية؛ وهكذا أعادت عتبية توحيد صفوفها بإشراف ابن سعود، ويبدو أن هذه الوساطة القبلية التقليدية هي التي شجعت ابن سعود على إرسال ٤٥٠ مقاتلاً إلى الخرمة في نوفمبر من عام ١٩١٨.

لم يصاحب ما أعقب ذلك من أحداث أى تدخل حاسم أو علني من جانب ابن سعود، وتشير التقارير التي وردت في أواخر عام ١٩١٨ وربيع عام ١٩١٩ إلى أن خالد قد حظى بمزيد من التأييد من قبيلة الدواسر وكذا من الروقة بأسرها التابعة لعتبية بما في ذلك عناصر في نجد تخضع لزعامة ابن حميد وابن ربيعة، وفي مارس ١٩١٩ بعث ابن سعود بأسلحة وذخيرة إلى خالد، ومع ذلك أشار تقرير في نوفمبر ١٩١٨ إلى أن خالد (وليس ابن سعود) بدأ بتشكيل تحالف كانت نواته «سبيع» و«البقوم»، وبعد سقوط المدينة عندما عقد حسين إجتماعاً لأنصاره المخلصين في «العشيرة» لمحاربة خالد وبدأ بحملة لكسب التأييد بين أشرف الحجاز وقبائل عديدة سعى خالد إلى تعزيز مشيخته.

وفي ديسمبر ١٩١٨ ويناير ١٩١٩ شن شاكر بن زيد، القائد العسكري التابع لحسين، هجوماً على نطاق محدود ضد الخرمة أمكن صدهما بسهولة، وكان حسين يهدف إلى حشد التأييد القبلي ثم يشرك جيش عبد الله في القتال عند عودته بعد تسليم المدينة، وعندما كان عبد الله في طريقه لمقابلة حسين في «العشيرة» (التاريخ الدقيق غير معروف) كتب إليه ابن سعود في محاولة منه لمنع وقوع الاشتباك، وكان رد عبد الله المبدئي هو أنه لا يوجد مبرر للقتال، ويبدو أن عبد الله حاول إقناع حسين بعدم الدخول في أى صراع جديد، لكنه لم يفلح، إذ كان حسين قد عقد العزم على الحرب، فأعلن عبد الله الحرب، ومن المؤكد أن ابن سعود علم بالموقف من عبد الله نفسه الذي كتب إليه يقول أنه في طريقة «لمعاقبة المتمردين» وفي ٢١ مايو ١٩١٩ فتح عبد الله تربة على بعد ٧٥ ميلاً من الخرمة في وادي سبيع، فما كان من ابن سعود إلا أن أرسل قوة قوامها ١٥٠٠ مقاتل من الإخوان من قبيلة الغطفان وقحطان بقيادة حمود بن عمر، وانضم إليهم خالد بقوة قوامها أربعة آلاف رجل؛ كما استعد ابن سعود بقوة طوارئ على بعد ٨٠ ميلاً من الخرمة؛ وليس واضحاً ما إذا كان من المفروض أن ينضم إلى القوات الأخرى ويقود هجوماً مضاداً،

بيد أن الأدلة تشير إلى أن قوات خالد المهاجمة لم تنتظر ابن سعود، إذ في عشية ٢٥ - ٢٦ مارس من عام ١٩١٩ شنت هجوماً ليلياً وقتلت ١٣٥٠ رجلاً من قوات عبد الله والحقت به هزيمة ساحقة.

هكذا لم يشترك ابن سعود إشتراكاً كاملاً إلا عندما تناهى إلى سمعه أن عبد الله الذى يقود أقوى قوات جيش الحجاز يزحف على الخرمة؛ وبعد أن علم باجتماع «العشيرة» أدرك ابن سعود أن هدف حسين النهائى هو «قطع رأس ابن سعود»، وشكا حاكم نجد بعد المعركة من أن هذه هى الألفاظ التى استخدمها حسين فى «تريه» بعد «أن دخل عبد الله المدينة».

وعلىنا أن نبحث فى الإطار الأوسع لشئون نجد تأثير النهضة الوهابية وجاذبية انتصارات ابن سعود على القبائل المحيطة كما هو واضح فى حالة الخرمة، ويجدر أن نعيد إلى الأذهان من جديد ما كتبه «حافظ وهبة» عن الأحداث التى وقعت فى عام ١٩١٦.

كان عام ١٩١٦ من أسوأ الأعوام فى تاريخ نجد، ففى ذلك العام نشب ما هو أشبه بالحرب الأهلية بين الإخوان من ناحية وسكان الحضر والحكومة من الناحية الأخرى؛ وقد تعامل معها عبد العزيز بتجنيد جيش من العلماء الضالعين فى المحاورات الدينية لإرسالهم إلى الهجر المختلفة لإصلاح ما أفسدوا معلمون سابقون ولم يتسن له القضاء على التعصب قضاء تاماً وإن كان قد حقق قدراً كبيراً من النجاح.

إن هذا النص يكشف عن حقيقتين: أولهما أن ابن سعود حاول نشر الحركة الوهابية فى وسط الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها وثانيهما أن هذه الحركة كانت الأداة الرئيسية التى استخدمها ابن سعود للتصدى لقوة جيرانه (بالأخص قوة حسين)؛ وبعبارة أخرى: فإنه على الرغم من سيادة المبادئ الوهابية فى المنطقة أعاد ابن سعود تنظيم حركته على نحو يجعلها مركز جذب حوله لتصبح المشيخة السعودية قوة مهيمنة. لقد كانت هذه استراتيجية بناء قوة للفتح تقوم على ضمان الولاء القبلى، وخلق قوة توازن مع قوة حسين المالية والمزايا التجارية لابن الرشيد، كما يبدو واضحاً أن النهضة الإصلاحية الوهابية قد

ولدت ديناميكياتها الخاصة وتجاوزت سيطرة ابن سعود عليها؛ وذكر ديكسون أنها كانت «نهضة حقيقية وهى محاولة من جانب جماهير وسط الجزيرة العربية لتحسين أنفسهم دينياً وفكرياً». وتأكيد «وهبة» للطبيعة المتعصبة للحركة، كما ظهرت فى الإخوان، يتناقض مع التصرفات التى تصور الإخوان على أنهم مستقرون ومسلمون ومخلصون.

لكن تقييم «وهبة» تدعمه المؤشرات التى تبرهن على أن «إخوان» الهجر لم يشكلوا جماعة منفصلة مستقرة ومالية تماماً لابن سعود، وإن كانت عملية النهضة الإصلاحية أكثر من ذلك تعقيداً فقد كانت الدعوة إحدى الحملات التى حاول ابن سعود أن يقودها بنفسه، وكما أوضح ديكسون فإن ابن سعود كان يخبر الزعيم القبلى أنه يجهل طرق الله، ثم يأتى بعده المتطوع مصحوباً بمن اعتنقوا المذهب فى وقت سابق وأصبحوا من الإخوان الراسخين، ويتبع ذلك إرغام أفراد القبيلة على بيع ماشيتهم وجمالهم وغيرها وإخضاعهم لعملية «التحضر» فى الهجر ... كان هذا هو الأسلوب المتبع، لقد استمرت العملية لفترة طويلة من الزمن، وكانت تظهر فى وقت واحد بصور متعددة فى أماكن مختلفة وتعذر على ابن سعود السيطرة عليها كما اعترف بنفسه.

وعندما انطلقت الدعوة ربما مرت العملية بنكسات أو أنها ظهرت بدرجات متفاوتة من النهضة، ولما كانت هذه الفترة موضوع البحث هى فترة الدعوة المتنامية فمن غير المحتمل أن تكون الهجر هى الناتج الأوحى والأوضح لاعتناق المذهب الوهابى، ومن المرجح أن تكون صور عديدة لهذا التحول قد تطورت ولم تكن جميعها قد أخضعت لنمط سلوكى معين وللاستقرار، ولأن نوع العقيدة التى أخذت تنتشر كانت شعبية بات من اليسير التكيف معها، فكان المطلوب بوجه عام من «الأخ» أن يرتدى عمامة وينبذ الشرك ويمتنع عن التدخين وعن أداء الصلاة أمام أضرحة الأولياء، وأن يصلى خمس مرات يومياً ولم يكن من الصعب على البدو غير الوهابيين أن يعودوا أنفسهم على هذه الأمور بدون فهم كامل للعقيدة الوهابية أو اللجوء إلى حياة الاستقرار؛ والواقع أنه كان من الصعب التمييز بين الأخ المتحمس والمؤمن البدوى السطحي.

وفى أبريل من عام ١٩١٨ عندما التقى فيليبى مرة أخرى بابن سعود فهم منه ومن تركى أن هناك صورا عديدة للمؤمنين: المؤمنون الذين استقروا استقراراً كاملاً وأصبحوا من الحضر (١٥,٠٠٠ حسب فيليبى) والمؤمنون الذين ظلوا «بدواً جزئياً» وأولئك الذين لم يستقروا إطلاقاً. فكانت قبائل «عتيبة» و«حرب» و«مطير» حضراً فى جزء منها وبدواً فى الجزء الآخر رغم كونهم جميعاً من المؤمنين؛ وخلص فيليبى إلى نتيجة «إن الجماعة بوجه عام، كانت منقسمة إلى إخوان وبدو»، فمثلاً فى قبيلة «سبيع» كانت هناك مستوطنة تضم ٥٠٠ رجل فى ضبيج بالخارجة فى حين ظل معظم أفراد القبيلة يعيشون فى الخرمة كواهبيين. وخلال الفترة التى هى موضوع البحث لم تكن هناك جماعة منعزلة من المؤمنين تعيش فى الهجر، وهو مكان المؤمنين الموالين لابن سعود؛ بل كان هناك وهايون بمستويات عديدة من الإيمان من بينهم الوهايون التقليديون الذين ظلوا متمسكين بعقيدتهم منذ القرن الثامن عشر وكذلك أعضاء حركة النهضة الإصلاحية الذين تغلغلوا فى صفوفهم وفى قبائل البدو الأخرى، وهذا واضح فى كل من الهجر أو فى الصور المتعددة لحياة البدو؛ لقد امتدت الدعوة فى حقيقة الأمر، إلى الحجاز ثم إلى الكويت وعسير فى وقت لاحق، وهى بعيدة عن الهجر - التجربة الأصلية - وعن سيطرة ابن سعود ولا تحمل بالضرورة أية تشابه للصورة الأصلية.

هكذا كانت النهضة الإصلاحية الوهاية الوسيلة الرئيسية لتدعيم حركة الفتوحات السعودية كما كانت تمثل اندماج القيم الدينية مع القيم القبلية القائمة؛ فمن ناحية انتشرت النهضة بسرعة وجذبت إلى جانب ابن سعود جماعات قبلية عديدة من جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية ممن غرس فيهم حماس دينى جديد. ولم يحدث التكيف مع القيم الجديدة تغييرات فى العادات والممارسات القبلية التى ظلت نموذجاً للثقافة السياسية القبلية؛ فقد سادت عادات البدو الرحل واستمرت عمليات الإغارة وكانت الطاعة لسلطة ابن سعود المركزة محدودة.

على هذا الأساس لا يمكن تطبيق لفظ «إخوان» على سكان الهجر وحدهم، فقد كانت هذه الحركة معقدة، كما كان هناك تشويش بالغ حول اسمها. ففى الحجاز كان

يطلق على حركة النهضة الاصلاحية «المتدينة» بيد أن البريطانيين أشاروا إليها بالمذهب الوهابي المتطرف. وفي أوائل عام ١٩١٩ ذكر فيليبى تفسيراً أكثر تحديداً مركزاً على أكثر عناصر النهضة حماساً: إن كلمة «إخوان» تستخدم للدلالة على البدوى الذى دخل الدائرة الداخلية للمذهب الوهابي، أما البقية فهم حنابلة (أتباع مذهب ابن حنبل السائد فى نجد والذى منه نشأ المذهب الوهابي؛ ويضم مذهب ابن حنبل المؤمنين الذين لا يقرون حرفياً الممارسات الجديدة لحركة النهضة) وألمح فيليبى إلى أن الدوائر الداخلية للحركة كانت سرية أو أنها مقصورة على جماعة معينة على أسوأ الفروض، وأوضح ديكسون النقطة عينها بجلاء؛ لكن «حبيب» يؤكد، استناداً إلى مصادره الخاصة، بأنه لم يكن هناك أى شيء سرى بالنسبة للحركة، كما يحتمل، فيما يبدو أن الأحداث التى جرت فى العشرينيات من القرن العشرين، ولا سيما ثورة ١٩١٩ - ١٩٣٠ ضد ابن سعود، جعلت اسم «إخوان» مرادفاً لحركة النهضة بأسرها ولقوات ابن سعود؛ بيد أن لفظ «إخوان» الذى يستخدم هنا لا ينطبق إلا على الجماعات القبلية التى اعتبرت نفسها «إخوان» وشكلت لب حركة النهضة الإصلاحية.

وارتبطت مسألة الإخوان باستراتيجية أخرى فى إنشاء قوة الفتح. ألا وهى الجزية، ففي هذه المرحلة فرض ابن سعود «الزكاة» التقليدية وخمس الغنائم، وكرمز للخضوع والتبعية كانت الجزية المناسبة جوهرية لدعم التحالف القبلى، إذ كانت تنطوى على اعتراف قبلى بالحاكم من خلال حقه فى فرض الجزية على فائض القبائل من التجارة والزراعة أو جزية الحماية فى مقابل الدفاع عنهم. وكان ابن سعود، فى تلك الفترة، يجمع الزكاة بحذر وبدون مغالاة على أساس أنها الرباط التقليدى بالقبائل، فكانت المبالغ التى يفرضها ضئيلة ولم تتجاوز أبداً ما أمر به القرآن؛ بل أعفى منها قبائل بعينها كلية وقصرها على قبائل أخرى، وبصفة خاصة على المشروعات الاقتصادية المربحة وجعلها تدفع نقداً أو عيناً، أضف إلى هذا أن ابن سعود كان يرضى واجب الحاكم التقليدى تجاه قبائله كما وفر لها الحماية، وفى فبراير من عام ١٩٢٠ علق ديكسون على ذلك بقوله أن سياسات الجزية التى اتبعها ابن سعود كانت تنطوى على «عطف أبوى وحكمة» لقد اعترضت قبيلة «سبيع» على الجزية التى فرضها عليها ابن سعود، ومع ذلك كان أسلوبه

يفضل كثيراً عن أنواع الجزية الباهظة التي كان حسين يفرضها.

كذلك ساعد تصرف ابن سعود تجاه القبائل في تدعيم أساسات حركة الفتح فكان ابن سعود يعتبر رجلاً «ذا شخصية قوية تركت تأثيرها حتى على البدو الخارجين على القانون» بعكس ما كانت تشعر به القبائل تجاه حسين من خوف وازدراء. وكان لأساليب الزواج السعودية تأثيرها في هذا الصدد، فقد استغل ابن سعود وأشقائه وغيرهم من أعضاء الأسرة الحاكمة المبدأ الإسلامي الذي يسمح بأربع زوجات والسهولة النسبية في الطلاق وتصاهروا مع كثير من الأسرة الحضرية والبدوية البارزة التي ارتبطت عن طريق المصاهرة بالدولة السعودية. كذلك كانت السرعة التي يبت فيها ابن سعود في الشكاوى والفرص التي أتاحها للقبائل للمشاركة في الغارات المسموح بها أسباباً أخرى دعمت سلطته، كما كان ابن سعود متشدداً في منع الحروب الداخلية بين قبائله؛ وقد أشار عبد الله بحسد إلى هذه الحقيقة في حديث صحفي حين اعترف بأن مثل هذه الاستراتيجية قد تحقق الهدوء في الدولة السعودية وتوجه القبائل إلى توحيد صفوفها ضد الأهداف الخارجية.

وعند دراسة التشكيل الفعلي لجيش ابن سعود يتضح أن سكان الهجر لم يكونوا، ولا شك، العنصر الوحيد؛ وأوضح «الزريكلي» أن كل قبيلة كانت تخارب حسب طبيعتها فكان المجندون يأتون من الرياض والمناطق المحيطة بها ومن المدن الأخرى ومن سكان الهجر والبدو وكان تشكيل الوحدات المتعددة (فرقة وبيرق) يتم أثناء التجنيد على أساس القبيلة أو القرية الأصلية. ونقل «حبيب» عن أشخاص قولهم أن «الإخوان كانوا جماعة من المحاربين مخلخلة التنظيم... تخضع لتوجيه زعمائها»، ويبدو أن التقاليد والنظم القبلية كانت سائدة، ولم يغير سكان الهجر من تلك التقاليد والنظم بل كانوا يشكلون جزءاً من هذا النمط.

وكانت قوات ابن سعود تتكون من تشكيلات قبلية كبيرة تقوم على نظام ونسب قبليين، وليس على عناصر حديثة الاستقرار، وكثيراً ما خاضت القبائل حرباً لأسباب قبلية محلية (كما تبين حالة مطير وتحالف الخرمة) ولم يبدأ ابن سعود في التدخل إلا في مرحلة متأخرة؛ ومن خلال سياسة الجزية المعقولة التي انتهجها والانتشار السريع لحركة النهضة الوهابية والعرض الناجح لصورته الشخصية، كسب ابن سعود ولاء القبائل المتحاربة وتعاونهم

كما أنه أضجى البطل الحقيقي لكل ساحة وجبهة مشارك فيها. وبالرغم من أن وسائل الاندماج هذه جعلت حركة الفتح السعودية أكثر فاعلية وأشد جاذبية من الأجهزة المقاتلة الأخرى في شبه الجزيرة العربية. إلا أنها لم تغير من النظام القبلى للدولة السعودية ومن الطبيعة غير المحددة المعالم لروابطها الداخلية.

الكراسى الموسيقية : ابن سعود والحكام المنافسون

عند تحليل عملية التوسع السعودى ينبغى الإشارة إلى ظاهرتين: الأولى اهتمام ابن سعود بانتهاج سياسة دبلوماسية فى الحجاز والثانية منافسته مع حسين فى ساحات أخرى.

ففى عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ارتبطت عملية التغيير السياسى فى نجد بمنطقتين أخريين من مناطق الصراع وهما الكويت وعسير، تنطوى كلاتهما على مقومات النزاع القبلى المحلى المختلط بسمات تتميز بها السياسات السعودية. ألا وهى المصالح المشتركة مع القبائل المحلية التى تعززها الدعوة وانتشار المذهب الوهابى وتنامى المشاركة السعودية العسكرية والاقتصادية والسياسية. ولما كانت الكويت وعسير تمثلان امتداداً جيولوجياً للساحات الرشيدية والحجازية فقد شكلاً توسعاً فى نطاق المنافسة السعودية - الهاشمية.

كانت المواجهة بين مطير والعجمان لا تزال مستمرة فى منطقة الحدود مع الكويت إلا أنها كانت، فى هذه المرحلة، تحمل نغمة الدعوة المتطرفة بما فى ذلك تحمس الإخوان للشهادة باعتبارها السبيل إلى الجنة. أما الصراع لتأكيد وحدانية طبيعة الله ضد خطية الشرك فقد أصبح دافعاً متجدداً تدفعه إلى الأمام ضروب النجاح، وتصور أتباع المذهب الجديد أنفسهم دعاة الإسلام الحقيقيين الذين يعثوا، شأنهم شأن النبى محمد، لفرض العقيدة الصحيحة على الضالين، وحقيقة أنه كان ينظر إلى هذه «الشعوب» على أنها شعوب مسلمة غير شرعية جعلت «الإخوان» أشد غيرة وحماساً.

وفى نوفمبر من عام ١٩١٩ قتل فيصل الدويش، زعيم مطير، الذى أصبح الزعيم الروحى للنهضة الاصلاحية ولإخوان الهجر بصفة خاصة، أربعة وثلاثين فرداً من قبيلة العجمان كانوا قد أغاروا، فى وقت سابق على مطير، وأصبحت قبائل العجمان وأسلم شمر

والظفير (في منطقة المنتفق) أشد خوفاً وبالتالي أكثر ميلاً إلى النهضة الإصلاحية التي أخذت تنتشر بسرعة في الكويت ووزير. وشهد النصف الأول من عام ١٩٢٠ مزيداً من الانتشار إلى البحرين وساحل الهدنة، وفي أوائل شهر مايو عام ١٩١٩ ذكر المندوب البريطاني في الكويت في تقرير له أن «التجنيد للعضوية قد تجاوز الآن، فيما يبدو، مرحلة مجرد الاعتناق، ويبدو أن الترويج أصبح الحالة السائدة». وكتب أ. ت. ويلسون في ٧ نوفمبر من عام ١٩١٩ يقول: «إن الأمل في الجنة - ولم يكن في يد الإخوان ورقة غيرها- لابد أن أفنّع قبائل البدو تبوك واحدة من المعاناة التي في ظلها يزاولون حياتهم الراهنة».

كان للربط بين الخوف والوعد بالجنة تأثيره على العجمان، وفي نوفمبر ١٩١٩ بدأ ابن سعود معها المفاوضات ووعد «بالعفو الكامل» عما ارتكبه ضده في وقت سابق واشترط أن يستقروا في نجد، ووافق العديد من زعماء العجمان، بما في ذلك ديدان بن هيثلين على الاقتراح. وفي فبراير عام ١٩٢٠ ذكر ابن سعود أن «العجمان شرعوا في بناء مستوطنات في نجد» كما أشار جيرترود بيل إلى أن ابن سعود سوّى، على هذا الأساس، خلافاته مع العجمان، وتكمن أهمية هذا التطور في تحييد هذه القبيلة كعنصر مناهض للسعوديين وفي اعتناقها للمذهب الوهابي؛ مما مهد الطريق لإحكام السيطرة بالقرب من الحدود الكويتية؛ وكان سالم، زعيم الكويت، قد قرر لحماية بلاده من انتشار النهضة الإصلاحية الوهابية بعد معركة تربة أن يبنى قلعة عند ضوابط بلبول في شمال غرب جبيل، الأمر الذي أدى إلى نزاع إقليمي مع ابن سعود تطور إلى صدام؛ ففي إبريل من عام ١٩٢٠ أمر ابن سعود زعيم مطير، ابن شقير، أن يقيم مهجراً في جارية العليا مقابل ضوابط بلبول، وفي منتصف شهر مايو حشد سالم ضد مطير أربعمئة رجل بقيادة «دعيج بن الصباح» الذي هاجم ونهب وقتل بعض الإخوان من مطير، مما حمل ابن شقير إلى طلب المساعدة من الدويش في الأرطاوية فاستجاب «الدويش» على الفور وهزم قوة «دعيج» هزيمة منكرة.

وتمثل تلك الأحداث الميل السعودي المتنامي إلى توسيع نطاق اهتمامات الدولة عن

طريق ربطها بالممارسات القبلية وبقوات الدعوة، كما تبين جهود ابن سعود الرامية إلى تحسين اقتصاد الدولة. حيث إنه سعى إلى بناء طريق تجارى جديد عبر موانئ الجبيل وحفوف والقطيف في الإحساء حتى يقلل من الاعتماد السعودي على ميناء الكويت؛ وذلك عندما سمح لمطير بإقامة مهجر في منطقة تؤدي إلى جبل حفوف على الخليج، وبالأخص حيث يقطن الدوشان (أعضاء عشيرة الدويش) بيد أن سالم كان بدوره يطمح في أن يحد من نفوذ ابن سعود، فجاء رد فعله متمثلاً في بناء قلعة ومهاجمة الإخوان ومنع وصول المؤن إلى الجارية؛ تلك الأعمال التي دفعت إلى الحرب.

وفي نفس الوقت تحول نشاط ابن سعود إلى صراع تشعب في المنطقة الواقعة إلى الشمال من عسير، ففي يونيو ١٩١٥ ثار سيد محمد الإدريسي، ومقره مدينة سبيه، ضد العثمانيين بعد أن وقع معاهدة مع البريطانيين في إبريل من نفس العام وإستطاع أن يطرد العثمانيين من معظم عسير، وبالتالي حافظ على الحكم التقليدي شبه المستقل لعشيرة العائد في مدينة أبها التي كانت تعتبر نقطة إلتقاء للطرق في عسير وبها قلعة حصينة، ومن الأمور ذات المغزى أنه كان من تقاليد أسرة العائد التعاون السياسى مع حسين، إذ في عام ١٩١٠ ساعدهم حسين في صد حملة وجهها الإدريسي ضد أبها في محاولة منه للاستيلاء عليها، وكانت علاقة الإدريسي بحسين علاقة عدااء إذ كان الزعيم الهاشمي يعتبره أقل شأناً منه إذ جاء أجداده من شمال أفريقيا، بل إن حسين ساعد العثمانيين في إخماد ثورة قام بها الإدريسي في عام ١٩١١، تلك الحقيقة التي ولدت الشكوك في نفس الإدريسي تجاه «الثورة العربية».

لقد أرغمت الأحداث التي تلت ذلك الإدريسي على الابتعاد عن حسين ومحاولة الاتحاد مع ابن سعود؛ ففي عام ١٩١٦ عندما كان الإدريسي على وشك أن يستولى على ميناء القنفذه، وهو ميناء هام على البحر الأحمر، من العثمانيين بعد حصار دام طويلاً، حشد حسين جيشاً لنفس الغرض، وبالرغم من محاولات البريطانيين لإثنائه عن ذلك أصر حسين على فتح القنفذه، وخشية أن يشتبك مع قوات «الثورة العربية» سمح الإدريسي لقوات حسين بدخول المدينة في ٢٣ أغسطس عام ١٩١٦، وإن كان العثمانيون قد أعادوا

احتلالها في ٢٧ سبتمبر، تلك الأحداث التي عززت عدم ثقة الإدريسي في حسين.

وفي عام ١٩١٩ تزامنت خلافات الإدريسي مع حسين مع صراعات أخرى بينه وبين عشائر قبيلة صغيرة في المنطقة، وتعاون منافسوه المحليون مع حسين، فما كان منه في نهاية الأمر إلا أن تحول إلى ابن سعود طلباً للمساعدة، وحاول الإدريسي في ضوء موقفه المالي المتأزم أن يمارس حكماً أكثر مباشرة على أبها كما سعى الحاكم المحلي، حسن العائد، إلى تقويض محاولته، وكان عبد الرحمن، ابن عم العائد، معروفاً بتعاونه مع حسين منذ عام ١٩١٠، وليس واضحاً ما الذي يهدف إليه العائد، لكن الإدريسي أنذره في عام ١٩١٩ بأن يوقف فوراً «التصرف والتحريك المشبوهين لابن عمه» ورداً على ذلك زار عبد الرحمن مكة بتشجيع من حسين، وفي أواخر أكتوبر عاد ومعه عبد الله بن حمزه، أحد مبعوثي حسين، وقبل أن يدخل أبها بأيام قليلة دمرت قبيلة منزل الشريف حمود الحمزي، ممثل الإدريسي في أبها، وقد نسب هذا العمل على نطاق واسع إلى غدر العائد، وترتب عليه أن اجتمعت في «أبها» بعد أيام معدودة قبائل من جميع أنحاء المنطقة، وانتقدت الغالبية الساحقة أعمال العائد، واضطر مبعوث حسين إلى الهرب لينجو بحياته.

وأكد الكاتبين فضل الدين، ضابط الاتصال البريطاني مع الإدريسي، في أواخر عام ١٩١٩ أن فشل العائد في مقاومة الإدريسي أعادت للأخير سلطته على عسير بأسرها، وهي حقيقة اعترف بها حسن العائد، وشرعت قبائل متعددة، من بينها قبيلتا غامد وظهران الهامتان، في طلب حماية الإدريسي؛ بيد أن هذا الخلاف مع الإدريسي اتضح في نواح أخرى، فقبائل مثل قحطان وغامد وظهران سادها في القرن الثامن عشر الوهابيون شأنها شأن عتيبه، وعلى الرغم من أنهم أساساً من أتباع المذهب الشافعي بعثوا بوفد إلى ابن سعود طلباً للمساعدة؛ فاستجاب لطلبهم وأرسل ستة متطوعين بارزين لتبدأ في عسير عملية الدعوة، كما بعث ابن سعود في مستهل عام ١٩٢٠ بخطاب تحذير إلى حسن العائد، فرد حسن بأن عليه ألا يتدخل في شئون عسير الداخلية، وربما حدث هذا قبل شهر مايو من عام ١٩٢٠ وحمل ابن سعود إلى الانتقام بإرسال قوة يقودها قريب له يدعى ابن مساعد.

هكذا أقحمت المناورات القبلية والمنافسة بين الحكام المحليين وليس التوسع المتعمد،

ابن سعود فى السياسات المحلية لعسير والكويت، وهما امتداد لساحتى حايلى والحجاز اللتين تورط فيهما ابن سعود.

ويجدر التعمق فى بحث التطورات فى حايلى لكى نثبت الأهمية الكاملة لأحداث الكويت وعسير. لقد بلغ عدم الاستقرار فى قبيلة الرشيديين ذروة جديدة إذ فى أواخر عام ١٩١٩ تحول الصراع على كسب النفوذ فى حايلى لصالح حسين. إذ قتل سعود بن عبد العزيز الرشيدى فى حايلى، وكان القاتل عبد الله بن طلال من عشيرة آل عبيد الطموحة التى كانت تتصارع من أجل السلطة فى حايلى، وقد اكتشف أمره عبد الحاكم المقتول وقتله فى نفس المكان.

ويبدو أن ابن سعود لم تكن له صلة بالقاتل، وكان لا يزال أنصاره من العديد من العلماء والشخصيات البارزة ممن كانوا يعتمدون عليه فى استعادة السلام وفتح طرق التجارة والذين اعتنقوا تدريجياً المذهب الوهابى؛ وقدر كوكس فى مايو ١٩٢٠ أن معظم قبيلة شمر وثلى شعب حايلى من مؤيدى ابن سعود، وأما حاكم حايلى الجديد، عبد الله بن متعب - صبى فى الثالثة عشرة من عمره - فكان فى قبضة الوجهاء الرشديين فى العاصمة، ومن ثم ليس بمستغرب أن يمضى ابن سعود فى طريقه قداماً.

وفى شهر إبريل سأل الحاكم الجديد ابن سعود عما إذا كان يرغب فى إقامة علاقات ودية مع حايلى، ولكى يستفيد ابن سعود من الموقف استفادة كاملة أجاب بأنه مستعد لذلك بشرط موافقة «وجهاء حايلى وشيوخ شمر»، وفى أواخر إبريل وصل إلى الرياض وفد من وجهاء حايلى لوضع اتفاقية مع ابن سعود؛ تلك الاتفاقية التى أبرمت فى أوائل مايو من عام ١٩٢٠ تكشف نصوصها عن رغبة ابن سعود فى السيطرة على الدولة الرشيدية. لقد أقر بند أن استمرار الحكم الرشيدى فى حايلى، والتمتع بالحكم الذاتى الكامل، فى حين نصت البنود الأخرى على أنه لا يسمح للرشديين بإقامة علاقات خارجية أو إبرام معاهدات كما أنهم غير مسئولين عن أمن قبيلتهم، إذ أحيلت هاتان المسألتان إلى الرياض، ويتضح من ذلك أن ابن سعود كان يهدف إلى وضع حد لعدم استقرار حايلى بوضعها تحت حمايته، ومن ثم حقق انتصاراً حاسماً على حسين.

ولاح كما لو أن ابن سعود قد أفلح في القيام بانقلاب ناجح ضد الحاكم الجديد، لكن عندما عاد الوفد إلى حایل برزت مجموعة جديدة بزعامة «عقب» بن عجيل من جماعة عبده التابعة لشمر والتي تقطن عادة في العراق تعارض حكم ابن سعود، كما كان «عقب» مستشاراً لابن الرشيد المقتال الذي بناء على مشورته جرى تطوير سياسة المناورة الدبلوماسية بين حسين وابن سعود التي سبق ذكرها.

وكان «عقب» قد أشار بتلك الاستراتيجية كحيل تجاه حایل. إذ كان يعنى أساساً بمنع ابن سعود من تحييدها؛ وأوضح ديكسون أن «عقب» أيد عبد الله بن متعب، الحاكم الجديد، إلى حد لم يرض ابن سعود؛ كما أنه حصل على تأييد وجهاء حایل بالقدر الذي يمكنه من إلغاء الاتفاقية التي أبرمتها المجموعة الموالية لسعود، وبعث ابن سعود برسول إلى «بريدة» تسانده قوة قوامها عشرة آلاف مقاتل، ودخل «عقب» في خلاف سافر مع ابن سعود إذ قتل القاضي وخمسة من الوجهاء الذين أبرموا الاتفاقية في الرياض بحضور رسول ابن سعود، ويحتمل أن هذا حدث في أوائل شهر مايو من عام ١٩٢٠.

كانت استراتيجية ابن سعود تقف، فيما يبدو، عند مفترق الطرق في شمال الجزيرة العربية بأسرها، وليس في حایل وحدها، ففي مايو ١٩٢٠ حشد جيشاً قوامه ثلاثة آلاف مقاتل من العريد وبدو قحطان بقيادة عبد العزيز بن مساعد بن جلوى ضد أبها، وفي نفس الوقت اشتبكت مطير مع سالم، شيخ الكويت، بتشجيع ومساندة من ابن سعود الذي شن هو نفسه عدة هجمات جديدة على حایل دون أن يوضح سبب القيام بهذه الحملة الشاملة. لكن هناك عدة أسباب لهذا التغيير في استراتيجية ابن سعود، من بينها تحقيق المكاسب قبل التسوية التي هي من وضع بريطانيا والتي حاولت كل من القاهرة ولندن تحقيقها في المنطقة خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠. لقد كان البريطانيون يعتقدون، في ضوء الورطة التي أعقبت واقعة تربة، بأن أرخص وسيلة وأكثرها فعالية لحماية المصالح البريطانية ولإرضاء الأصدقاء من الحكام المحليين هي وضع حد للصراع المحلي الرئيسي في المنطقة؛ وكان ابن سعود يريد الاستيلاء على أبها لما تتمتع به من مزايا عسكرية حيث إنها تساعد على الوصول إلى ميناء القنفذه وتجارة البحر الأحمر وتمكنه من التحكم في المركز التجاري

للمدينة وتتيح له فرصة محاصرة الحجاز من الجنوب.

ليس ثمة دليل على أنه في هذه المرحلة كان ابن سعود يفكر في المصالحة مع حسين والمعروف أن أسبابا كثيرة جعلته يذعن لطلب بريطانيا الدخول في تسوية مع حسين، وقد أثبتت تلك الأسباب في نوفمبر عام ١٩١٩ عندما زارت لندن بعثة نجد المكونة من فيصل ابن ابن سعود وكبير مستشاريه، أحمد بن تهانيان، لإجراء مفاوضات مع كيرزون. وكان ابن سعود يتوق، بصفة خاصة، إلى الحصول على تأكيدات رسمية باستقلال، وبحرية مرور حجاج نجد الى الحجاز إلى جانب الحصول على معونة أكبر مضمونة وإيفاد فيليب كممثل في بلاطه.

لقد أقحمت الصراعات المحلية ابن سعود في القتال، ففي الكويت لم يستطع تجاهل الأهمية الاستراتيجية «للجارية» والتزامه للإخوان. حتى وإن كان الدويش تصرف ضد قوات سالم دون إذنه، ومن ثم كتب إلى شيخ الكويت مبرراً ما قام به الدويش، وبالتالي متقلداً المسؤولية في المنطقة.

وجاء تورط ابن سعود في «أبها» بنفس الصورة فلم تواجه حملة ابن مساعد أية مقاومة خطيرة. إذ هزم قوة أسرة العائد بالقرب من قرية «حجلة» ودخل «أبها» في أواخر مايو. فما لبث ابن مساعد أن شن حملة شاملة للدعوة، وأرسل حسن وعبد الرحمن بن العائد إلى الرياض وسمح لهما بالعودة بعد عدة أشهر، وأمكن التوصل إلى تفاهم جديد بين محمد الإدريسي والزعيم الوهابي الفاخ؛ وكان ابن سعود هو الذي وجه ابن مساعد ليوسع نطاق فتوحاته ناحية الجنوب حيث هزم عبد الله بن ظفر، زعيم قبيلة بنى شهر؛ كما أمر ابن سعود بإزالة النقوش من أضرحة الأولياء وفقاً للمبادئ الوهابية؛ وهكذا استقر حكم ابن سعود في «أبها» ورحل ابن مساعد وعين شخص يدعى فهد العقيلي أميراً محلياً.

وفي أعقاب فشل انقلاب حایل شن ابن سعود ثلاث حملات أخرى ضد الدولة الرشيدية، ويعتبر ديكسون الوحيد الذي ذكر تلك المغامرات دون أن يحدد تواريخاً، ولعلها وقعت في أوائل صيف عام ١٩٢٠ وقبل يوم الثاني عشر من أغسطس عندما كتب

ديكسون تقريره: لقد قاد الحملة الأولى سعود بن ابن سعود بالقرب من «الباقه» على مسافة ثلاثين ميلاً شمال شرقى حاييل وأخذ غنائم من الغنم والجمال؛ ووقع الهجوم الثانى بقيادة الدويش وابن ربيعان (من عتيبه) على مقرية من حاييل، وبسبب مشاكل التموين والخوف من قطعه تراجعت القوة حاملة معها بعض الغنائم، إلا أنها تعرضت للهجوم من جانب عدد كبير من رجال شمر المواليين للرشيديين بالقرب من «قصابيه» حيث تعرضوا لهزيمة منكرة وفقدوا ٥٠٠ رجل وكافة الغنائم التى حملوها.

كان النظام الأساسى لكل صراع تورط فيه ابن سعود عبارة عن نزاع محلى بين جماعات قبلية؛ ومن الواضح أن هذا النمط سار على نفس النمط السابق الذى تطور فى جميع أنحاء الحجاز وحاييل منذ عام ١٩١٧ وإن لم يكن نفس الشيء، وأصبح ابن سعود أشد تصميمًا على التوسع، وفى هذه المرة، بعكس الفترة السابقة انشغل فى ثلاث ساحات للنزاع فى آن واحد، وجاء أول مؤشر على التغير فى الديناميكيات فى غضون صيف عام ١٩٢٠؛ إذ فى أغسطس ذكر صديق حسن، مساعد ديكسون الهندى، فى تقرير له أن الرياض تلقت مذكرة سرية من أحد «علماء» الكويت أفادت حاكم نجد بأن سالم طلب مساعدة ابن الرشيد وأن عقب بن عجيل بعث إليه بقوة، كما أشارت الرسالة إلى أن كلا من سالم وابن الرشيد بعثا برسائل إلى حسين عن طريق الهند طلبا للتحالف والمساعدة، ولم تمض أسابيع قليلة حتى كتب ابن سعود إلى ديكسون يبلغه أن سالم حاول تخريض شمر وغيرها من قبائل الإحساء ضد نجد.

هكذا تصور ابن سعود أنه حصل على معلومات خطيرة، وعلى أساس تقارير ديكسون وغيره يمكن القول بأن التعاون المناهض لابن سعود أخذ ينتشر، وفى مارس من عام ١٩٢٠ كتب حسين للشيخ عيسى، حاكم البحرين، فى محاولة لتشكيل تحالف ضد ابن سعود، وكان حسين يهدف إلى استغلال الاحتكاك القائم بين نجد والبحرين حول الجمارك وحماية رعايا نجد فى البحرين، بيد أنه لم يتلق رداً مرضياً فى هذه المرحلة، وإن كان سالم قد رد على مبادرة حسين فى وقت لاحق، وفى يوليو من عام ١٩٢٠ بعث سالم برسالة إلى حاييل لتهنئة ابن الرشيد بانتصار شمر على عتيبة. وذكر ديكسون أن سالم

اتصل في وقت سابق بحمود بن حويط من الظفير والشيخ إبراهيم من زوير وسيد طالب من البصرة وخزعليل من المحمرة، ومن ثم أقام تحالفاً ضمناً ضد السعوديين. وقد أدت الرسالة التي بعث بها سالم إلى ابن الرشيد والتي سبق ذكرها إلى انضمام الأخير إلى المجموعة. وذكر ديكسون أن «اتفاقية دفاعية وهجومية» قد أبرمت بين سالم وعقب؛ كما انضمت إلى المجموعة جماعة عنيزة من مدائن صالح.

أما أهم مغامرة قام بها سالم وابن الرشيد فمها الالتماسان اللذان تقدما بهما لحسين للانضمام إليهما ومساعدتهما. ويذكر ديكسون «أن الهدف العام للتحالف هو وضع حد لقوة ابن سعود المتزايدة، وكان الهدف المباشر منعه من الذهاب إلى مكة»، لذلك اتصل حسين، كما سنبين فيما بعد، بالإدرسي والإمام يحيى في اليمن وأعضاء عشيرة العائد؛ لقد كانت محاولة حسين الرامية إلى إقامة تحالف مناهض للسعوديين هي آخر محاولة للسيادة في شبه الجزيرة العربية دفع إليها الخوف من مغامرات ابن سعود العسكرية والضغط البريطاني للتفاوض مع ابن سعود.

كما يجب تفسير التحالف على أنه محاولة من جانب العديد من الحكام للحفاظ على استقلالهم في وجه قوة ابن سعود المتنامية. لقد كانت المقاومة الغريزية التقليدية لأي حاكم قوى مسيطر كافية لأن توحد الحكام الآخرين ضد ابن سعود؛ وكتب ديكسون يقول:

«مهما يكن الأمر فإن المؤشر العام لأبناء الجزيرة العربية اليوم يدل على أن مجموعتين تتشكلان تدريجياً هما: المجموعة الشمالية وتضم حرب وهتيم ومدائن صالح وشمرو والظفير وزوير والكويت وتتركز حول ابن الرشيد، الخصم القديم لأبناء سعود؛ والمجموعة الجنوبية وتضم نجد بما في ذلك حسن والإدرسي وعمان. ويؤيد الملك حسين، بطبيعة الحال، المجموعة الشمالية»

ويجب ألا نغالي في التقسيمات الجغرافية والتماسك بين كل مجموعة - كما أشار ديكسون - ومع ذلك فإن جوهر نظريته، فيما يبدو، صحيح، فعن طريق القتال في أماكن

عديدة فى وقت واحد أحوال ابن سعود أعالى الجزيرة العربية إلى مسرح واحد لا يأمن فيه أى حاكم من قوات ابن سعود ودعوة الإخوان، وفى مثل هذه الظروف كان موقف حايل هاماً حيث أن إمكاناتها السياسية والاقتصادية يمكن أن تدعم أى تحالف، وهكذا فإن مركزية حايل الجيوبوليتيكية وموقف زعمائها المناهض للسعوديين جعل من الممكن للحكام من مختلف أجزاء الجزيرة العربية أن يوحّدوا صفوفهم ضد ابن سعود.

وذكر ديكسون أن ابن سعود استطاع فى شهر أغسطس أن يستولى على رسائل كويتيه وهى فى طريقها إلى حسين، ومن ثم انكشف المخطط برمته، واستبد القلق بابن سعود حول وضعه فى شبه الجزيرة العربية، ويقول ديكسون «إن ابن سعود يشعر بالقلق إزاء الحاضر والمستقبل وهو لا يثق فى أحد ممن يحيطون به». كانت هذه أوقات التغير فى الشرق الأوسط، وتصور ابن سعود أن فى مصر أخذت تبرز قوات مناهضة للبريطانيين كما طفق الهاشميون يحققون المكاسب فى سوريا والعراق، واستاء ابن سعود من حقيقة أنه خلال هذه الفترة لم يبعث إليه بأى مندوب بريطانى فضلاً عن بحث تخفيض ما يقدم له من معونة، كما أعرب عن قلقه من احتمال أن يترك كوكس منصبه كمندوب سام فى العراق وهو الذى يعتبره الصديق والنصير الذى أيده على طول الخط.

ومن الجوهرى فى هذه المرحلة أن تتوسع فى موضوع العلاقات السعودية - الهاشمية؛ ففي سبتمبر من عام ١٩٢٠ وبعد تأجيلات متعددة التقى وفد نجد الذى جاء إلى مكة لأداء فريضة الحج بأفراد من أسرة الشريف من بينهم حسين، وليس بمستغرب أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نوع التسوية التى كان يريدّها البريطانيون فى ضوء محاولة حسين التآمر ضد ابن سعود، وعلى أساس طبيعة تفكير الأخير. لقد اتفق الطرفان فى ٣ سبتمبر على التحكم فى التحركات عبر حدودهما لمنع الغارات والانتهاكات من جانب على الآخر، كما اتفقا على إقامة علاقات ودية بينهما، غير أن أوجه القصور فى الاتفاقية كانت واضحة: فقد ظلت جميع مطالب حسين دون تغيير، كما دفع بأن وقف المعارك لا يتم إلا بعد عودة وفد نجد إلى الرياض، ومن الناحية الأخرى لم تتطلب الاتفاقية من ابن سعود التخلي عن سيطرته على الخرمة وتربة، فضلاً عن أنه لم يصدق على الاتفاقية بالرغم

من أن وفده كان طرفاً فيها. لقد كان ابن سعود أبعد ما يكون عن الدخول فى أية تسوية أساسية مع حسين وهو يشعر بعدم الأمان حول وضعه فى المستقبل فى شبه الجزيرة العربية وينتابه قلق خاص من جراء اشتراك حسين فى التحالف المعادى للسعوديين، وكان أكثر اهتماماً بتقوية مركزه من خلال المعارك.

كانت المبادرة البريطانية من أجل التوصل إلى تسوية تتسم بالمشاعر المعادية المتزايدة ضد حسين التى كانت، بالتأكيد، لصالح ابن سعود؛ وفى ضوء ضعف حسين العسكرى ومطالبته المتكررة بالمساعدة البريطانية ومحاولاته المتصلة للسيطرة على الشرق الأوسط وإحجامه عن توقيع معاهدة ما بعد الحرب مع البريطانيين معترفاً بالسيادة البريطانية فى فلسطين والعراق - فى ضوء هذا كله وصفه كيرزون فى يوليو ١٩١٩ «بالمزعج المدلل الدائم الشكوى»، وبدأ غيره من المسئولين البريطانيين فى أن يكون لهم مثل هذا الرأى.

كان إلغاء المكتب العربى فى القاهرة من بين التجديدات التى أدخلها البريطانيون بعد الحرب، وأصبحت جدة تبعث بتقاريرها إلى لندن مباشرة، وبات مؤكداً بشكل رسمى أن «المساعدة التى ظل مكتب القاهرة يقدمها إلى الملك حسين حتى الآن ستوقف» ومعنى هذا القرار إلغاء ترتيبات وقت الحرب التى لم يعد لها مبرر وليس بالضرورة تجاهل حسين، لكن من المؤكد أن البريطانيين كانوا أقل التزاماً بطموحات حسين مما كانوا فى عامى ١٩١٧ و ١٩١٨، وبالتالى فقد حسين أهم مؤسسة بريطانية مؤيدة له وألقى نفسه فى نفس مستوى ابن سعود. ومن ناحية أخرى كانت موافقة حاكم نجد على مبادرة الصلح البريطانية وسيلة لتحسين علاقاته مع البريطانيين، فضلاً عن أنها أتاحت لابن سعود فرصة لاستغلال إنبهار حسين ليقيم، قبل أية تسوية، حدوداً إقليمية لا يعترض عليها البريطانيون فى ظل الظروف القائمة؛ وبرهنت استراتيجية ابن سعود على نجاحها حتى شهر مايو عام ١٩٢٠. وأشار كيرزون إلى أن «ابن سعود وافق دائماً على هذا الحل (تسوية بين نجد والحجاز) لكن الملك حسين اعترض».

كان من بين أهداف ابن سعود الرئيسية ضمان حياد بريطانيا أو حتى تأييدها الضمنى لمزيد من القتال، لم يرد ابن سعود أن يفسد علاقاته مع بريطانيا بالإفراط فى النقد

وإن استخدم النقد الهين لزيادة ضغطه على البريطانيين من أجل زيادة استجابتهم لاحتياجاته، ففي غضون صيف عام ١٩٢٠ اتهم البريطانيون بحرمانه من أن «أجنى ثمار نصري» وراح يصف حسين «بالشحاذ الفقير .. المجرد من سجايا العقل أو القلب ... المسكين ... الفقير .. الدويش» الذي رفعه البريطانيون إلى «الملك المالك»؛ واشتكى ابن سعود من أن البريطانيين لم يدركوا أنه إذا كان هناك من هو أهل لأن يلقب «بالملك» فهو ابن سعود.

وبعد مفاوضات دامت عدة أشهر اتفق ابن سعود وسالم في سبتمبر عام ١٩٢٠ على إحالة نزاعهما حول «جاريه» إلى التحكيم البريطاني، لكن في أوائل سبتمبر كانت الإنشاءات المستمرة في «جاريه» بموافقة ابن سعود وربما بالتشجيع الذي تلقاه سالم من التحالف قد دفعت الأخير إلى التقدم صوب الجهره التي تقع على مسافة ٢٠ ميلاً إلى الشمال من الكويت على رأس قوة كبيرة يساندها داري بن طواله وقوة من شمر، تلك الحملة التي كان قوامها ثلاثة آلاف رجل. فما أن واجه ابن سعود أول نتيجة للتحالف حتى حشد قوة من إخوان مطير بقيادة الدويش، وفي ٩ سبتمبر وصل الدويش إلى «صبيحة»، جنوب الجهره، ولم تمض أيام معدودة حتى صرح ابن سعود قائلاً «إني أعرف كيف أعاقبه (أي سالم) حتى يتوب».

وفي الاجتماع الذي عقده ابن سعود مع كوكس أبلغه عن التحالف ضده، وحاول كوكس في طريق عودته إلى بغداد، أن يقنع سالم بحل هذا التشكيل العسكري فلم يفلح، وفي العاشر من أكتوبر، عندما وصل كوكس إلى بغداد، شن الدويش هجومه، إلا أنه لم يحرز نجاحاً عسكرياً حاسماً وإن كان الدويش قد دمر أحد أجنحة جيش داري واستولى على القرية في نهاية المطاف، إلا أن سالم استطاع أن يصمد بنجاح في حصن الجهره، وبلغت خسائر «مطير» ٨٠٠ قتيل في حين أن خسائر خصومهم لم تزيد عن المائتين وطالب الدويش بالتطهير الديني للكويت في حين طلب سالم مساعدة بريطانية، وفي أعقاب الطلعات الاستكشافية البريطانية والتهديد بقصف معسكر الإخوان اضطر الدويش إلى فك الاشتباك والتقهقر في يوم الحادي عشر من أكتوبر.

كان هذا انتصاراً استراتيجياً وسياسياً لابن سعود إذ هزم مغامرة عسكرية مشتركة ضده وخيب آمال التحالف العسكرى المناهض للسعوديين وأضعف شمر الموالية للرشيديين، وفوق هذا كله أحبط مخططات سالم. وبعد موت سالم فى فبراير من عام ١٩٢١ أحييت مشكلة الكويت إلى التحكيم.

على الرغم من التحالف المعادى الموجه ضده لم يسارع ابن سعود بشن مزيد من الهجوم على أعدائه أو القيام بأية محاولات للتوسع، وكما ذكر حبيب فانه «بعد أن سويت مسألة الكويت وجه ابن سعود جيوشه إلى حایل عاصمة الرشيديين، وفضل أن ينتظر أملاً فى أن يتمكن من تجهيز جيش جيد التنظيم».

وذكر ابن سعود فى نوفمبر عام ١٩٢٠ أن «عبد الله خرق الاتفاقية المبرمة بين نجد والحجاز بحشده للقوات فى المدينة وفى مدائن صالح والزحف إلى حایل». وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تسفر عن أى عمل عسكرى فورى. الا أنها مثلت الخيانة الهاشمية السعوديين، كما أن التعاون الحجازى - الرشىدى كشف، فى رأى السعوديين، عن استراتيجية أوسع نطاقاً ترمى إلى محاولة تطويق نجد وإضعافها؛ وأحس ابن سعود بقلق بالغ من جراء تنصيب ابنى حسين، عبد الله وفيصل، حاكمين لشرق الأردن والعراق حسبما قرر مؤتمر الشرق الأوسط البريطانى فى ربيع عام ١٩٢١، فقد تصور أن إحاطة بلاده بدول هاشمية هى «سياسة تطويق» ضد الدولة السعودية، هذا فضلاً عن أن ابن سعود أشار إلى حقيقة أن فيصل، الذى توج فى يوليو من عام ١٩٢١، يحاول التودد إلى شمر وبغريها على التسلل إلى العراق. ومن ثم كان ابن سعود يخشى من أن تعود حایل بمساعدة العراق الهاشمية لتصبح خطراً يتهدد بنجد.

كذلك كانت مبادرات حسين المناهضة للسعوديين واضحة فى «أبها» وتردد عن وجود خلافات خطيرة بين ممثل ابن سعود وحسن بن عائد إذ اتخذ الأول إجراءات إدارية قاسية وفرض الزكاة، وهو إجراء أثار العديد من القبائل المتحالفة مع حسن؛ وفى محاولة لاستعادة مكانته تطلع حسن إلى فرصة للتآمر ضد العقيلي، ممثل ابن سعود، لكن كانت هناك أسباب أقوى لاستياء حسن حيث إن قبيلة بنى شهر التى تأتمر بأوامر حسين هى أشد

القبائل «عداء» للوجود السعودي في «أبها». والواقع أن حسين قدم المال والذخيرة إلى بنى شهر التي انضمت إلى حسن في ثورة ضد العقيلي؛ وفي يناير من عام ١٩٢١ أغاروا على القوافل الوهابية لكن العقيلي أنزل بهم الهزيمة واستدعى زعماءهم إلى «أبها»؛ وخلال أواخر فصل الربيع وفي فصل الصيف من عام ١٩٢١ حشد حسن قوة قوامها خمسة آلاف مقاتل بقيادة أفراد من عشيرة العائد واجتاح الجماعات القبلية القحطانية التي كانت تدين بالولاء لابن سعود وفرض عليها الجزية وأسر زعماءها إلى جانب العقيلي.

وبدأ الحاكم الحجازي بمغامرة أبعد مدى إذ تشير التقارير إلى أن حسين بعث في مايو مبعوثاً، هو سيد محمد العطاس، إلى الإمام يحيى والإدريسى يقترح إقامة علاقات ود وتعاون معهما، وأبدى الإمام تحمساً في حين كان الإدريسى مراوغاً؛ وفي يوليو من عام ١٩٢١ أجرى مبعوث آخر لحسين - سيد محمد علوي الثقاف - مفاوضات مع الإدريسى وسلمه ست رسائل، وفي سبتمبر زار مكة سيد أحمد السنوسي، أحد إقرباء عشيرة الإدريسى من ليبيا، لاستطلاع نوايا حسين لينقلها إلى الإدريسى في عسير. في ذلك الوقت أشار الحاكم الحجازي بوضوح إلى أنه يسعى إلى إقامة تحالف ثلاثي يتكون منه ومن يحيى والإدريسى، وكشف عن نواياه تجاه ابن سعود بقوله: «إنه العدو المشترك لنا جميعاً .. فلا يسعنا القيام بواجبات ديننا ما لم نبذل جهداً موحداً لإحباط مخططاته والقضاء على هذا البلاء الذي يهدد البشرية»؛ بل إن الإدريسى، فيما يبدو، قد تحول تدريجياً إلى حسين وعندما ثار حسن وضع نفسه بذكاء تحت إمرة الإدريسى، وكان واضحاً في تلك المرحلة أن الإدريسى كان موالياً لسعود وأبدى استعداداً لمساعدة العقيلي؛ لكن فضل الدين نصحه بأن يظل على الحياد، فالواقع أن الطرفين طلبا مساعدة الإدريسى، مما أتاح أمامه فرصاً جديدة.

وأشار الإدريسى في إبريل ١٩٢١ ويناير ١٩٢٢ إلى أنه على الرغم من تعاونه مع ابن سعود فإنه يشعر بالقلق إزاء توسع النفوذ الوهابي في عسير والانقسامات الداخلية التي أخذت تنتشر منذ عام ١٩٢٠ بين القبائل العسيرة، كما أنه كان لا يزال في منازعات مع الإمام ويعاني من مشكلات اقتصادية، وأتاحت الخطة التي طرحها حسين على الإدريسى بذكاء إمكانية الحد من الصراع القبلي مما يمكنه، على الأقل، من استعادة سيطرته الاسمية

على أيها ويخفف من حدة نزاعه مع يحيى. هكذا حاول حسين تنفيذ استراتيجية إقناع جميع الحكام الإقليميين بتشكيل تحالف شامل معاد للسعوديين.

ورواجه ابن سعود في ربيع عام ١٩٢١ تحالفاً معادياً للسعوديين واسع النطاق، فما كان منه إلا أن حشد ثلاث قوات ضد ابن الرشيد، ففى حين أرسل أخاه محمداً إلى حایل وجهه إبنه، سعود وفيصل [أكبر أبناء ابن سعود الأحياء اللذين كانا لا يزالان في سن المراهقة، وكان رؤساء القبائل الذين كانوا تحت القيادة الاسمية لابنى سعود هم القادة الفعليون لتلك القوات] ضد قبيلة شمر، وهكذا نفذ ابن سعود بنجاح استراتيجية السيطرة على وسط حایل وعلى جماعات شمر المحيطة؛ فهزم محمد قوة رشيدية رئيسية بالقرب من حایل كما استطاع فيصل أن يهزم جبل شمر ثم يظفر بتأييدهم، وعاد ابن الرشيد إلى حایل؛ وفي أغسطس حاولت قوة يقودها عقب أن تثار في بريده؛ فما كان من قوة سعود إلا أن هزمت هذا الطابور وقضت تماماً على قوة عقب بن عجيل، وتمت تعبئة الدويش وتمكن السعوديون من الوصول إلى المدينة.

كان من الواضح أن ابن سعود سيحاول - في ضوء تخصيصات حایل - فرض حصار كبير لتسهيل عملية الاستيلاء عليها، ففى شهر يونيو «بعث عبد الله بن الرشيد بوفد إلى ابن سعود يعرض عليه قبول شروطه لتحقيق السلام كما حددها في أبريل عام ١٩٢٠، لكن ابن سعود رفض العرض بحجة أن «معاملة العبيد والنساء في حایل لا تطاق» وطالب بخضوع الأسرة الرشيدية مبيعاً أنه ينوى فرض حكم مباشر على المشيخة، كما أنه هدد بالزحف على حایل في غضون ثلاثة أشهر ما لم يستجب لمطالبه، إلا أن هذا الإنذار لم يؤخذ مأخذ الجد، وفي أغسطس ١٩٢١ حاول دارى وجماعة شمر الهجوم على القوات السعودية بالقرب من حایل لكنهم منوا بالهزيمة؛ وكانت الظروف السياسية لحایل قد تمخضت عن حاكم جديد أثار مشاكل جديدة لابن سعود؛ إذ أعتقل محمد بن طلال، شقيق عبد الله (الذى اغتال سعود بن الرشيد في مارس عام ١٩٢٠) لعدة أشهر ثم أطلق سراحه في أوائل صيف ١٩٢١. وحاول أن يستعيد الجوف من نوري شعلان (الذى استغل ضعف حایل وسيطر عليها) وأصبح الحاكم الجديد في حایل.

وسرعان ما بدأ ابن طلال نشاطه وراح ينشر قوة كبيرة عند قرى جثاميا وسينيا بالقرب من حاييل، وتحرك الدويش ضده لكن لم يستطع هزيمته، وفي يوم الثامن من سبتمبر شن ابن طلال غارة ليلية على معسكر الدويش في الوقت الذي وصل فيه ابن سعود إلى جبهة القتال، لكنه لم يهاجم على الفور بل انتظر عدة أيام ليوحد صفوف جيشه وقوامه عشرة آلاف رجل مسلح، في هذه الأثناء تفهقر ابن طلال إلى حاييل حيث بدأ ابن سعود في فرض الحصار عليها؛ وفي ٢١ نوفمبر ١٩٢١ استسلمت حاييل لابن سعود بعد قتال شت الحصار دام ٥٥ يوماً ووقع ابن طلال في الأسر وسقط جبل شمر في أيدي السعوديين.

لقد أسفر سقوط حاييل عن نتائج هامة، فلم يرهن ابن سعود على القدرة القتالية لقواته فحسب، لكنه أيضاً حقق سيادة استراتيجية على وسط وشمال شبه الجزيرة العربية بأسرها في ضوء موقع حاييل الجيوبوليتيكي. وكانت الجوف مصدراً لحاجتهم من التمر، وهي إحدى المناطق التي سيطر عليها بسرعة، والتي كانت تشكل ساحة للقتال لا للرشيديين فحسب، بل أيضاً لقبيلة «الرولة» التي كانت تقطن في شرق الأردن وسوريا والتي أغريت على أن تستغل أفول نجم الحكم الرشيدي لتستولي عليها، ولم يكن ابن سعود حتى عام ١٩٢٢ قد أعرب عن رغبته في الاستيلاء على تلك المنطقة، بل أصبح متورطاً في سياسات الجوف، من خلال تعامله مع حاييل وبسبب التورط السياسية التي تطورت إلى اعتبارات إستراتيجية، وفي أواخر عام ١٩٢١ باتت المنطقة تشكل بالنسبة لابن سعود منطقة عازلة تفصل بين بلاده وبين شرق الأردن، ومن ثم أصبحت السياسات في الجوف تمثل أهمية بالغة بالنسبة له، وخلقت السنوات الثلاث الأخيرة لحكم الرشيديين الذي تميز بالضعف المتزايد لهذه الأسرة فراغاً في السلطة في الجوف، ولم تكن للرولة - المنازع الرئيسي على السلطة المحلية - القوة الكافية لاحتواء القوى والمصالح العديدة المحيطة بها وكان عليها أن تخضع لقوة الرشيديين.

وفي أعقاب النجاح القصير الأجل الذي حققه محمد بن طلال ضد زعيم الرولة، نوري شعلان، سقطت حاييل واستطاع نوري شعلان أن يستولي من جديد على المنطقة. إلا

أن الموقع الاستراتيجي للرولة ظل لعدة سنوات يجذب انتباه الفرنسيين في سوريا وكذا انتباه البريطانيين بعد إنشاء إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١، ومضى نوري، وقد تقدمت به الأيام، ليعيش في عزلة جزئية في دمشق تاركاً تصريف شئون البلاد لحفيده، سلطان؛ لكن في أغسطس عام ١٩٢٢ خضع نوري للضغوط البريطانية ووافق على ضم المنطقة إلى إمارة شرق الأردن، ودفع «س. ف. بالمر»، القنصل البريطاني في دمشق، بأن نوري كان لا يزال غير متأكد من ستكون له اليد العليا في المنطقة ومن ثم راح يتذبذب بين فرنسا وبريطانيا.

وأكد «بالمر» أن ابن سعود يتآمر بدوره في الجوف، وكانت الدعوة الوهابية قد انتشرت بين سكان الرولة في صيف عام ١٩٢٢؛ وكتب فيلبي، في فبراير من عام ١٩٢٢، يقول أن «كل شيء يبدو وكأنه حركة كبرى إلى الأمام لصالح ابن سعود»، وأشار الى أن التمرد الذي أوحى به الوهابيون قد وقع في قرية الجوف الرئيسية «السكاكه». وفي مايو عام ١٩٢٢ أبرم ابن سعود معاهدة «المحمرة» التي حققت بعض التقدم في تسوية مشكلات نجد الحدودية مع العراق، غير أن محاولات المسؤولين البريطانيين المتزايدة لإغراء شعلان على ضم الجوف إلى شرق الأردن أثارت مخاوف ابن سعود العميقة الجذور من عملية تطويق يقوم بها الهاشميون.

وفي شهر يوليو وقعت عدة أحداث أشارت الى مطمع ابن سعود المتزايد في الاستيلاء على الجوف، وفي إحدى مذكراته أشار «بالمر» إلى أن ابن سعود قد أقام اتصالاً مع السلطات الفرنسية في سوريا التي وعدته بمساعدة مالية للقيام بمغامرة مشتركة مع شعلان للاستيلاء على الجوف لكن ابن سعود آثر أن يعمل من خلال تحالفات مع جماعات أصغر وأكثر ولاءً.

وفي شهر يوليو من عام ١٩٢٢ أرسلت قوة وهابية كبيرة إلى الجوف لتساند زعيم التمرد في الرولة، حمد بن موايثر، في طريقها فتحت «خيبر» و«تيماء» ثم هزمت، بالاشتراك مع الثمردين، قوة كبيرة لشعلان في قرى الملح، وأوضح ابن سعود في سبتمبر عام ١٩٢٢ أن الجوف من حقه الشرعي باعتباره خليفة النظام الرشيدى وأن نوري شعلان كان يحكم المنطقة بتفويض منه وحيث إن شعلان فشل في حكم الجوف كان لابد من

إعادة الاستيلاء عليها. لكن في الأسابيع التالية سوى ابن سعود الخلافات مع ش وظلت الجوف تخضع للحماية السعودية.

كذلك حشد ابن سعود في يوليو من عام ١٩٢٢ قوة قوامها أربعة آلاف ر أساساً من إخوان الهجر ورجال قبيلة «عارد» بقيادة ابنه فيصل، ضد أبها، وفي طر هزمت «بيشه» وعاقبت أفراداً من غامد وظهران ممن تخلوا عن المذهب الوهابي. لقد أ تلك الإجراءات نجاحها وإن كان ابن سعود لم يصرح بها، إذ إنضم إلى فيصل في ز على أبها نحو أربعة آلاف فرد من تلك القبائل، وشعر المدافعون عن المدينة، وهم أساء شهر قام حسين بتسليحهم، بضعف مركزهم ولاذوا بالفرار في جميع الاتجاهات، و حسن بن العائد إلى حرمة، وهو حصن جبلي، يقع على مسافة سفر يومين جنوب ودخل فيصل أبها بسلام في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٢، وبعد عدة أيام من المفاوضة (خلالها حاول حسن التآمر ضد الوهابيين) تم الاستيلاء على حرمله وتمكن حسر الهرب - ومن الواضح أن محاولات حسين للتعاون مع الإدريسي والإمام يحيى لم عن نتائج ملموسة إذ إن غطرسه زعيم الهاشميين نفرت منه، في نهاية الأمر، ح المحتملين، وبالتالي لم يوجد تجمع استراتيجي لاحتواء زحف فيصل؛ هذا فضلاً ع تدخل حسين المباشر الذي اتضح من إرساله ٥٥٠ جندياً لمساعدة شيخ محلي تمرد فيصل في شمال عسير، برهن على عدم فعاليته إذ تعرضت هذه القوة. لهزيمة منكرة أيدي السعودية.

لقد تمكنت القوات السعودية في الفترة ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ من فتح . جبل شمر والجوف وشمال عسير، ومن إضعاف حكام الكويت والحجاز بصورة حاء ويكشف الأسلوب الذي اتبعه ابن سعود في فتوحاته وحملاته أنه لم تكن لديه خطة ر للفتوحات المنظمة والتوسع، فكان يهاجم ساحات عديدة أصبح فيها النزاع القبلي حاداً بين جماعات قبلية موالية وحكام معادين، فيجد نفسه مضطراً إلى أن يتحمل المد في جبهات القتال عن طريق الدعوة وما يوفره من حماية لقبيلة موالية؛ فلا يلبث أن المصالح الاستراتيجية على اتباع أسلوب أشد عدائية. ولم يبدأ ابن سعود في اتباع «

التوسع على نطاق واسع بهدف هزيمة منافسية إلا فى صيف عام ١٩٢١. لقد وحد الخوف من ابن سعود أعداءه وبالتالى قام تحالف ضده تغذيه، إلى حد كبير، المصالح والمبادرات الهاشمية؛ وكان هذا هو التحدى الذى جعل ابن سعود يعقد العزم على تدمير منافسيه جميعهم.

ومن العوامل الرئيسية التى أسهمت فى نجاح ابن سعود حقيقة أنه استطاع تحسين علاقاته مع البريطانيين إلى الحد الذى معه لم يعارضوا فتوحاته، ويمكن أن ينسب هذا جزئياً إلى تقديرهم بأن نجم حسين أخذ فى الأفول بفعل عناده بالنسبة للانتداب البريطانى ووضعه المالى المتأزم والمغالاة فى مطالبه المتعلقة بالسيادة ورفضه المبدئى لأى اقتراح سياسى يطرحه البريطانيون بما فى ذلك الصلح مع ابن سعود.

وأظهر ابن سعود صورة الزعيم القادر على كبح جماح قبائله المولعة بالقتال لتجنب الإضرار بالمصالح البريطانية وقيادتها للفتح حينما تتاح الفرصة، كما برهن على أنه مرن بالقدر الذى يمكنه من الاستجابة للمبادرات البريطانية المتعلقة بالتسويات المحلية، وأن يظل حليفاً لهم بالرغم من تأييد البريطانيين لحسين. وهكذا لم يحقق قدراً من التعاطف مع محاولاته التوسعية فحسب. بل استطاع أيضاً أن يبرز صورة الزعيم المفكر الذى استطاع التحكم فى مشاعره وأن يتصرف بأسلوب عملى. وذكر بلفور فى يونيو عام ١٩٢٢: «إن ابن سعود، بوجه عام، تصرف تصرفاً حسناً وأظهر ولاء لحكومة جلالته، هذا فضلاً عن أنه من بين جميع الحكام فى شبه الجزيرة العربية أظهر من البوادر ما يدل على حنكة سياسية».

لقد كان ابن سعود وأبناؤه وغيرهم من قادة قواته على دراية بالغة بالسياسات القبلية فى كل ساحة من ساحات المعارك، فكانوا يبذلون جهداً خارقاً لتجنيد القبائل أو لهزيمتهم إذا ما فشل التجنيد كما حدث فى الكويت والحائل والجوف وأبها، وفى بعض الأحيان كان انتشار النهضة الإصلاحية الوهابية والجزية التى تهدف إلى الخير العام وصورة ابن سعود الساحرة المؤثرة تفلح فى ضم القبائل إلى الدولة السعودية الآخذة فى التوسع؛ وفى القتال كانت القوة المهاجمة الرئيسية تتكون من طابور أو أكثر من نجد. وذكر المدنى،

الكاتب العربى، أن ابن سعود كان فى ١٩٢١ يحشد قواته فى خمس مناطق رئيسية:

(١) قوة شمال الشرق ويقودها من لينا وأم الردمه ابن جبريل وابن ثانيان وتغطى الحدود العراقية ومنطقة شمر.

(٢) قوة شمال الغرب ويقودها من الجويه ابن داغمى وابن عقيل وتغطى شمالى الحجاز ونهر الأردن.

(٣) قوة ترابط فى الدخنة وتيماء ويقودها ابن ناحى وتغطى مكة والمدنية.

(٤) قوة متمركزة فى الخرمه ويقودها خالد بن لوى وتحشد ضد الحجاز.

(٥) قوة الدويش وترابط فى الأرطاويه وكانت بمثابة قوة احتياطى؛ وعلى الرغم من أن «حبيب» شكك فى دقة وصف «المدنى» إلا أن الصورة التى رسمها لتوزيع قوات ابن سعود قد تكون صحيحة خلال فترة الفتوحات النشطة على الأقل. ومن المرجح أن ابن سعود استطاع تكوين جيش فائق التنظيم بما أنه كان يقاتل فى ساحات متعددة. وحقيقة أنه استطاع فى عام ١٩٢٠ أن يحرك «إخوان الفطوط» ضد ابن الرشيد، والدويش ضد الكويت وابن الرشيد، وابنه فيصل ضد ابن الرشيد وبعد ذلك ضد الأبها - هذا كله يبرهن على نواة لجيش منظم قد وضعت؛ فكان جيش ابن سعود يشمل قبائل محلية وربما مراكز قيادة منطقة، وفى نفس الوقت قوة دائمة شديدة الحماس وفائقة القدرة على الحركة هى الإخوان من الهجر وشعب العارء .. إن مشاركة تلك العناصر فى القوات المختلفة هى التى شكلت التفوق الحقيقى للسعوديين على خصومهم.

سياسة الإعانة المالية

كانت الإعانات الشهرية التى تدفع ذهباً أو نقداً أداة رئيسية لتنفيذ السياسات فى شبه الجزيرة العربية، فلم تكن الإعانات نظاماً شرعياً وعملياً لشراء ولاء الحكام المحليين

فحسب، بل كانت أيضاً وسيلة لتنفيذ السياسات المحلية، وهكذا يتسنى للحاكم المحلي أن يضمن أساساً اقتصادياً معيناً لبلاده وأن يحصل على ولاء القبائل وأن يطور قدرته القتالية، وكانت الإعانات المالية المصحوبة بشحنات من الأسلحة والذخيرة تمثل أحياناً بل وتعزز التسلسل في العلاقات بين بريطانيا والحكام المحليين، وفيما بين الحكام المحليين والقبائل.

لقد خصص البريطانيون طيلة فترة الحرب إعانات لحكام مثل الإدريسي وفهد بج من عينية وحسين وابن سعود، وكانت إعانة حسين تمثل أكبر إعانة على وجه الإطلاق والأكثر بما لا يقاس مما يحصل عليه الآخرون حيث كان يحصل في الفترة ما بين عامي ١٩١٦ و ١٩١٧ على مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه شهرياً بخلاف المساعدة العسكرية، في حين كان ابن سعود يتلقى، ابتداء من شهر يناير عام ١٩١٧، خمسة آلاف جنيه شهرياً، وهو وضع يعكس بجلاء الأفضلية التي كان يوليها البريطانيون لحسين؛ ومع ذلك كانت المعونة التي تقدم لابن سعود هامة من الناحية السياسية والاقتصادية، ففي عام ١٩١٩ عندما راجعت مختلف الإدارات الحكومية البريطانية نفقاتها إبان الحرب، وراح كل منها يسترد من الأخرى مبالغ مالية، اكتشفت أن الإعانة التي قدمت لابن سعود والتي خصصت في الأصل لمدة ستة أشهر ظلت مستمرة بدون توقف، وأنها لا تزال تدفع في عام ١٩١٩، ويبدو أن التخصيص الأصلي كان يرسل إلى الهند قبل أن تبلغ التعليمات إلى مكتب الهند ولم تكن تتضمن تحديداً واضحاً للفترة الزمنية، وأوضح السكرتير المالي لمكتب الهند أن حكومة الهند «اعتبرت هذا تخويلاً لها بالاستمرار في الدفع»، ومن ثم لم يتنبه إلى الدفعات، لكن لأن وزير الدولة لشؤون الهند (أوستن شميرلين عند التصديق على الإعانة والذي خلفه ادوين مونتاجو بعد ذلك) أعطى التفويض مقترناً بالمكاتب الأخرى. فليس من المتصور أن يستمر مثل هذا الخطأ فترة ممتدة كهذه، ويفسر شكوك برج هذا الأمر بقوله: «لا بد أن كانت حقيقة استمرار المعونة معروفة جيداً للإدارات المختصة، ومن الواضح أنها اكتشفت ولم يُعترض عليها».

وحقيقة أنه لم يُعترض عليها تثير التساؤل، وازداد الأمر تعقيداً خلال عام ١٩١٨ عندما دفعت لابن سعود مبالغ إضافية بقدر طالبت وزارة الخارجية أثناء التحقيقات التي

أجريت فى عام ١٩١٩ باسترداد مبلغ ٩٥,٦٣٠ جنيهاً بعد أن أعيد فى وقت سابق مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه (وبذلك تكون جملة المبلغ المطلوب استرداده ١٠٣,١٣٠ جنيهها) على حساب المخصصات التى منحت لابن سعود حتى مارس ١٩١٨، وخلال الأشهر التالية زعمت وزارة الخارجية أنها منحت ابن سعود ١٨,٣٤٣ جنيهها كما قدم له مكتب الهند ١٦,٨٧٥ جنيهها للقيام بمهام خاصة فى شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٩١٨. ومن الواضح أن تلك المبالغ كانت إضافة إلى المبلغ المخصص لتغطية الإعانات غير المصرح بها لابن سعود.

واعتقد المسؤولون بوزارة الخارجية أن المبالغ الإضافية مرتبطة فقط «بالإعانات الصغيرة» التى فوضت للجنة الممثلة للإدارات كوكس بتخصيصها لابن سعود (أو بمبادرة من كوكس) بهدف أن يظل متعاوناً بعد اتخاذ القرار بعدم شن هجوم على حائل. وأشارت وزارة الخزانة، وقد وافقت على هذا الإيضاح، إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تدرى أن ابن سعود كان يتلقى أيضاً معونة منتظمة، وأكد تفسير المسؤولين بوزارة الخارجية أنه «من الواضح أن الهند وبغداد كانتا تعتبران الهيئات الصغيرة إضافة للإعانة».

وهكذا يبدو أن ويلسون وكوكس والحكومة فى الهند كانوا على بينة من كلا النوعين من المعونة، وبالتالي من المنطق أن نستخلص أن ويلسون وكوكس كانا يعلمان أن الإعانة لم يعد مصرحاً بها، ومع ذلك لم يطالبا بالتحقيق فى الأمر، وفى نوفمبر من عام ١٩١٨ ذكر ويلسون أن ابن سعود كان يتلقى إعانة منتظمة، مما يكشف عن تناقض كان ينبغى أن يثير الانتباه إلى الإعانات الإضافية، لكن لم تكن هناك أية متابعة؛ أضف إلى هذا أنه من غير الواضح الغرض الذى من أجله خصصت المبالغ الإضافية وإلى أى مدى تداخلت أغراضها. حيث إن الإعانة لابن سعود كانت تدفعها الهند وإن كانت من صناديق إمبريالية.

واتضح المشكلة فى المدفوعات العديدة التى خصصت عن طريق بعثة نجد برئاسة فيليبى. ويطالب مكتب الهند بالتعويض عن هذه المدفوعات. وربما كانت هناك مطالب مماثلة، ويبدو واضحاً أن مبلغاً قيمته ١٦,٨٧٥ جنيهها قد خصصه مكتب الهند فى يوليو

وأغسطس من عام ١٩١٨ لعمليات ابن سعود ضد ابن الرشيد، لكن المبالغ الفعلية التي أنفقت هي، فيما يبدو، أكبر من ذلك بكثير؛ وفي تقريره عن بعثة نجد اعترف فيليب بأنه سلم ابن سعود في شهر سبتمبر عشرين ألف جنيه للهجوم على حائل؛ ذلك الهجوم الذي حرض عليه فيليب نفسه (ليس مؤكداً ما إذا كان هذا المبلغ يشمل الرقم الذي زعم مكتب الهند أنه أنفقه) بيد أن كوكس كان قد طلب في شهر مارس ١٩١٨ اعتبار إعانة شهرين لابن سعود منحة خاصة دعماً لمغامراته ضد ابن الرشيد؛ وأكد فيليب نفسه أن «معونة متزايدة» قد دفعت في الفترة من إبريل حتى ديسمبر عام ١٩١٨.

وفي مارس من عام ١٩٢٠ قام شو كبرج بإعادة التحقيق في مسألة أن مبالغ أكبر من المال قد دفعت، ورد فيليب على الاستفسار بالقول إن معونة إضافية قدرها عشرة آلاف جنيه قد منحت لنجد، وكان «المقصود بها إعانة منتظمة لمشروع جديد، لكن هذه الدفعة فقط هي التي منحت». لكن لم تكن هذه، فيما يبدو، هي الحقيقة. ومع ذلك ذكر شو كبرج في تقريره أن عشرين ألف جنيه قد أنفقت في هذا الإطار، وأنه من الصعب إثبات من الذي صرح بالدفع. وفي أغسطس عام ١٩١٨ عادت بغداد لتضغط لمساعدة ابن سعود ضد ابن الرشيد ووافقت وزارة الخارجية على «وضع مبالغ وفيرة تحت تصرف فيليب» بل كانت، في الواقع، مبالغ غير محدودة. حقيقى أن ويلسون كتب إلى مونتاجو في يناير عام ١٩٢٠ يقول: «أرجو الإحاطة أن استمرار إعانة العشرة آلاف جنيه شهرياً حتى نهاية الحرب قد سُمح بها في برقيتكم بتاريخ ٢٨ أكتوبر رداً على برقيتى في ١٦ أكتوبر». وعندما طُلب خفض معونة ابن سعود علق ويلسون على ذلك بالقول: «لقد تقرر أن تستمر الإعانة بمعدل خمسة آلاف جنيه أى نصف معونة العشرة آلاف جنيه التي كان يتلقاها حتى ديسمبر ١٩١٨».

وثمة حقيقة أخرى ينبغي تأكيدها وهي أنه بالإضافة إلى الأموال حصل ابن سعود من فيليب (كجزء من نفقات بعثة نجد البالغة ٤٢,٥٠٠ جنيه) على ثلاثة آلاف كيس من الأرز وألفى كيس من السكر وخمسة آلاف وثلاثمائة بندقية (من سبتمبر ١٩١٥ حتى أكتوبر ١٩١٨) وسبعمئة ألف طلقة ذخيرة.

هكذا اتسمت سياسة الإعانة التي انتهجتها بريطانيا مع ابن سعود بقدر معين من الفوضى البيروقراطية التي أسفرت عن قيام عدد من المكاتب بنفقات غير منسقة وبدون

موافقة المسؤولين، كما أنه من الواضح أن المكاتب البريطانية المتعددة لم تكن سخية في المبالغ التي أنفقت فحسب. بل كانت أيضاً مهمة. وقد تكون الأرقام الصغيرة نسبياً المتضمنة والضغط الشديد مسؤولة جزئياً عن المبالغ التي أنفقت، وكان على حاكم نجد، بطبيعة الحال، أن يؤدي للبريطانيين خدمات مقابل هذه المعونات، إلا أن ابن سعود تلقى مبالغ أكبر بكثير من المسموح به؛ فهو لم يتلق خلال عام ١٩١٨ أساساً معونة منتظمة غير مسموح بها فحسب. بل حصل أيضاً على مبالغ إضافية وذلك بمبادرات من فيليبي؛ كما أن إنفاق مبالغ ضخمة بمبادرة من كوكس أو فيليبي (وتأكيد من مونتاجو في حالة واحدة على الأقل) قد يقود إلى استنتاج أن المسؤولين البريطانيين المؤيدين لابن سعود استغلوا الموقف لصالح من هو تحت حمايتهم.

وكشف التحقيق في معونة ابن سعود عن الأساس الغامض لمنحها، كما تلازم التحقيق مع اجتماعات اللجنة الممثلة للإدارات التي كان طابعها في النصف الأول من عام ١٩١٩ معادياً لابن سعود؛ وفي القاهرة كان للمدرسة الموالية لحسين ما أرادت إبان الفترة التي تحولت فيها سياسة ويلسون ضد حسين؛ وفي رسالة موجهة إلى بغداد تحمل توقيع سير ميلن شيتهم - القائم بأعمال المندوب السامي في مصر آنذاك - ووافقت عليها لندن جاء فيه: «إن الظروف التي في ظلها منحت المعونة لم يعد لها وجود حيث إن إنهاء المعارك غير الموقف بمرته»، وكان واضحاً عدم رضا المدرسة المؤيدة لحسين على ابن سعود.

وأمرت الرسالة بتخفيض إعاناته المالية إلى النصف وانتقدت الحكم الوهابي في الخرمة، وكانت هذه الرسالة المؤرخة في ١٢ مارس ١٩١٩ قد سلمت إلى البحرين ليتم تنفيذها في ٢٢ مارس.

ولم يرد ويلسون رسمياً إلا في ١٢ ديسمبر بعد عودته من بغداد حين أوضح أن «البرقية لم تصل إطلاقاً إلى البحرين، وكانت النتيجة أن المعونة ظلت تدفع بالكامل .. ولم يبلغ ابن سعود بالتخفيض ... كما أن برقيتكم بتاريخ ١٢ مارس وصلت بغداد بعد مغادرتي وأغلقتها بعد عودتي في مايو». وأكد ويلسون أن الأمر بخفض معونة ابن سعود لم ينفذ بسبب عدم وصول الرسالة، ومن ثم ظلت المعونة تدفع، ولم تشكل أية سلطة، فيما يبدو، في

هذا التفسير.

وقدم «ترولر» تفسيراً مغايراً إذ قال: «إن برقية ١٢ مارس وصلت فعلاً إلى البحرين لكن بسبب رسالة ودية بعث بها ابن سعود يعلن فيها إخلاصه التام لبريطانيا اقترح اللينبي تأجيل الرسالة بتعليق إحالتها إلى ويلسون». لقد أصدر ويلسون تعليماته في النهاية بتنفيذ الأمر في ١١ أبريل عام ١٩١٩؛ وهذه الرسالة هي التي فقدت متلافياً بذلك الخطأ. لقد استند «ترولر» في تأكيده على دليل صحيح، لكن استنتاجه كان مضللاً حيث إن البرقية التي نحن بصدددها - أي البرقية الأصلية - وصلت بالفعل إلى البحرين للتنفيذ، كما اعترف «ترولر» نفسه.

ويجدر البحث فيما حدث في البحرين نفسها، فقد كان الممثل البريطاني وقتئذ، كاهن نورمان براى، على اتصال وثيق بنائب ويلسون في بغداد، أ. ب. هاول. وذكر «صديق حسن» في تقرير بعث به إلى ويلسون في ٩ ديسمبر (بعد أن ترك براى المريض موقعه): «إن الرسالة [المؤرخة في ٢٢ مارس] وإن كانت قد أعدت لابن سعود فلم ترسل على الإطلاق وذلك في ضوء برقيتي بارى ... بتاريخ ٢٦ مارس .. وبتاريخ ٣١ مارس، وبرقية هاول .. بتاريخ أول أبريل التي أيدت اقتراح بارى بحفظ الرسالة .. ويذكر سلفى (براي) أنه يعي تماماً أن التخفيض في نهاية الأمر لم يطلب».

وتتضمن البرقيات القصيرة والموجزة المشار إليها استفسار براى من هاول عما إذا كان الأخير يوافق على وقف تنفيذ الأمر، وكان رد هاول: «أوافق»، ومن الواضح أنه كان يوجد تعاون سابق بين براى وهاول تكلم بهذا التبادل للآراء، ولم تتضح في هذا التبادل رغبتهما - لاسيما رغبة براى - في استمرار تدفق الأموال على ابن سعود، لكن يمكن اكتشاف هذه الرغبة في رسائل أخرى عديدة.

ومما لاشك فيه أن براى، وهو واحد من أقوى المؤيدين لابن سعود، وصف حاكم نجد في كتابة «بالبطل القومي للشعوب العربية»، وفي مذكرة بعث بها في يوليو عام ١٩١٩ أكد بأن ابن سعود شخصياً أطاع بريطانيا في كل الأمور، وكان غاية في الأهمية

بالنسبة للمصالح البريطانية؛ وفي المقابل «لابد أن نعترف بأنه بسبب الظروف، ولا شك، عوامل بطريقة تجعله يشك في حسن نوايانا تجاهه ... ولو وقعت حرب حقيقية بين الملك حسين وابن سعود لطرد الملك حسين من مكة». كان براى، الذى يعتبر واحداً من المسؤولين البريطانيين القلائل الذين وضعوا مشروعاَ لاحتفاظ بريطانيا بالجزيرة العربية مستقبلاً، يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى عربى فى هذه المنطقة، وذكر بوضوح أن السياسات المؤيدة لحسين ينبغي ألا تكون على حساب ابن سعود حيث إنه، فى واقع الأمر، الشخصية الرئيسية فى المنطقة وأنه فى مركز يمكنه من تدمير حسين والإضرار بالمصالح البريطانية.

بهذه الصيغة الواضحة المؤيدة بشدة لابن سعود أعرب براى عن معارضته الشديدة للاتجاه الذى ساد على السياسة البريطانية فى أوائل عام ١٩١٩؛ فقد كان يرى فى التأييد الكامل لحسين سبباً للحرب بالنسبة لابن سعود .. سبب من شأنه أن يثير القلاقل المستمرة ويلحق الضرر بكل من حسين والبريطانيين، وأكد براى موقفه فى مستهل شهر مارس عام ١٩١٩ عقب رسالة عنيفة بعث بها كيرزون فى فبراير إلى ابن سعود حالت دون زحفه «على ما يعتبر، ولا شك، أراضي حجازية»؛ كما وجهت إلى ابن سعود فى ٨ مارس رسالة أخرى تهدد لأول مرة بقطع المعونة عنه.

ورافق هاول على اقتراح براى الذى يقضى بإضافة فقرة إلى رسالة ٢٧ فبراير تنص على أن بريطانيا تعتبر ابن سعود «أكثر الزعماء استنارة فى شبه الجزيرة العربية» الذى يهدف إلى «زيادة .. السعادة والرخاء»، ورداً على رسالة ٨ مارس نقل براى إلى ابن سعود رسالة فى ٩ مارس، من الواضح أنها بدون موافقه من أعلى، يبلغه فيها أن رسالة ٨ مارس أرسلت إليه «بطريق الخطأ» (الناجم عن غياب ويلسون من بغداد فى وقت سابق) وطلب من حاكم نجد أن ينقلها، وفى نفس الوقت كتب إلى بغداد يقترح حث حسين «على التعاون مع جاره القوى».

وبسبب المعارضة المتنامية لابن سعود فى صفوف صانعى السياسة البريطانيين الذين انشغلوا فى أوائل عام ١٩١٩ فى سلسلة طويلة من الاجتماعات فى لندن، حاول براى، بمساعدة هاول، أن يتصدى لهذا الاتجاه، بعدد من الإجراءات، مما أسفر عن تمديد الإعانة

المالية لابن سعود.

وذكر «صديق حسن» التمديد في تقرير لويلسون في ٩ ديسمبر، وأشار الأخير في ١٢ ديسمبر إلى صورة البرقية المفقودة وما تلا ذلك من إغفال لها؛ وعادة ما تكفى ثلاثة أيام لوصول برقية من بغداد إلى البحرين، ومن ثم يمكن للمرء أن يستنتج أن ويلسون تسلم بالفعل البرقية، وأنه أخفى الأسباب الحقيقية لمدة فترة معونة ابن سعود، وبعد رجوعه إلى بغداد، والعودة إلى التمسك بآرائه القديمة المؤيدة لابن سعود تعاون ويلسون في مساعدة حاكم نجد، ولم تعكس هذه المساعدة المنافسة بين المعسكرات البريطانية المختلفة (كان أعضاء المجموعة المؤيدة لابن سعود مستعدة للانغماس في الخديعة لإحباط نجاح منافسيهم) فحسب بل أسفرت أيضاً عن مكسب مالى لابن سعود.

كان بوسع ويلسون أن يوقف معونة ابن سعود في ديسمبر من عام ١٩١٩ بعد اكتشاف «الخطأ»، بيد أنه أوصى بتأجيل أى تغيير في قيمة المعونة حتى إبريل عام ١٩٢٠، وليس بمستغرب أن يوصى مكتب الهند بدوره باستمرار المعونة بعد وصول التعليمات بخفض المعونة إلى «خمسة آلاف جنيه شهرياً» ما لم تكن ظروف قد استجدت مثل توقيع معاهدة الصلح، من شأنها أن تؤدي إلى وضع حد للجدل.

أما الادعى للدهشة فهي حقيقة أنه من بين المدافعين عن استمرار المعونة أشخاص مثل كورنواليس واللينى ممن كانت لحججهم، فيما يبدو، صفة مشتركة تتمثل في خطة للنفوذ البريطاني مستقبلاً في شبه الجزيرة العربية، تيسرها تسوية على نطاق واسع؛ وعند وضع عناصر التسوية المستقبلية لم يغير المسؤولون البريطانيون من الالتزامات البريطانية السابقة التي تستند إلى التصورات والولاءات والتكتيكات السائدة، ولم تُقترح أية تغييرات في مكانة الحكام أو في العلاقات بينهم؛ بل أصبح اجتماع المصالح السابقة الذكر الذى عقد بين وفدى نجد والحجاز في سبتمبر ١٩٢٠ غير ذى صلة بموضوع الإعانة، واستمرت سياسة الإعانة المالية هامة للحفاظ على السيطرة البريطانية، فلم تكن أسلوباً أسرع وأكثر تأثيراً على الحكام وطريقة أرخص للحفاظ على المصالح البريطانية من نشر القوات فحسب بل كانت أيضاً وسيلة فعالة لإرضاء القبائل والحكام المحليين الذين اعتادوا على الإعانات

والهبات المالية؛ تلك الحقيقة التي راح يؤكدُها طيلة عام ١٩٢٠ أوستن شامبرلين (وزير الخزانة) وكيرزون وهيترنرل من مكتب الهند.

لقد أَرْضَى هذا النظام العديد من مراكز صانعي السياسة البريطانيين ونزع إلى ضمان مراكز العديد من الحكام المحليين، ومن ثم لم يكن هناك أى باعث على تغييره، وعندما عقد اجتماع الإدارات فى إبريل من عام ١٩٢٠ أثار «ينج» من وزارة الخارجية «وجارييت» من مكتب الهند أفكاراً «غير تقليدية» حول المعونات، مثل تمويل حاكم واحد فقط أو الحج فحسب، لكن اقتراحاتهم قوبلت بالرفض. ولخص «مارز» من مكتب الهند الموقف بقوله: «لعل الاعتبارات الرئيسية كانت الالتزامات السابقة من ناحية، والفائدة الراهنة من ناحية أخرى .. فالتخلص من المعونات سوف يقلب التوازن الطبيعي فى السياسات العربية ما لم تكن مستعدين لإعطاء معونة لكل حاكم كبير.

وكانوا يرون أنه من الأهمية بمكان تخييد ابن سعود لمنعه من القيام بأى إجراء قد يضر أو يقلب ميزان القوى، وكما سبق الذكر بأن إحدى الطرق لضمان هذا هى إشراك حاكم نجد فى تسوية مستقبلية. كما اعتبر تقديم مزيد من المعونة عاملاً يسهم فى تحقيق هذه الغاية؛ على هذا الأساس راح المسؤولون البريطانيون يؤكدون بصورة متزايدة بأن المصالح البريطانية فى المستقبل مرتبطة بمواصلة دفع المعونة لابن سعود، وأمر فيلبى فى لندن على أن يحصل ابن سعود على مقابل لأنه ما لم تتحقق له أية مكاسب لاستولى على المدن الحجازية المقدسة ليعوض نفسه بمائدات الحج والجمارك، وأشار «كورنواليس» إلى قدرة ابن سعود على السيطرة على القبائل؛ أما اللينبي، الذى قارن دور بريطانيا فى شبه الجزيرة العربية بالدور التركى سابقاً - مبيناً بهذا الاتجاه الطموح للمسؤولين البريطانيين نحو شبه الجزيرة العربية - فأيد إعانة جميع الحكام المحليين، وأكد ويلسون خطورة انضمام ابن سعود لحركة الوحدة الإسلامية كما أكد شو كبرج إمكانية تفويض حاكم نجد لأية تسوية فى المستقبل بين بريطانيا وتركيا بالانضمام إلى القوى الراديكالية وأشار ابن سعود نفسه إلى أنه خدم المصالح البريطانية بالرغم من أنه لم يحصل إلّا على الحد الأدنى من المساعدة، وساق كدليل على هذا عدم اشتراكه فى المؤتمرات ضد البريطانيين بالرغم من تحريض جيرانه من

سوريا والعراق؛ والواقع أنه لم يحاول الاستيلاء على محميات الكويت والبحرين وقطر وعمان الموالية لبريطانيا.

كانت الرسالة واضحة وهي: ما لم تقدم المعونة لابن سعود - وهي أكثر أدوات السياسة البريطانية سلاسة وكفاءة - فسوف يتحول عنا، وقد يعمل ضد المصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية. هذا هو السبب الذي حمل «مونتاجو» على أن يسأل ويلسون في أكتوبر ١٩٢٠ عن «الاتجاهات بالضبط التي تتوقع أنه يستخدم فيها نفوذه (أي ابن سعود) للإضرار إذا ما برهن توقف المعونة على أنه سبب كاف لتغييره»؛ وكان رد ويلسون هو ما سبق ذكره. وفي اللجنة الممثلة للإدارات التي عقدت في ديسمبر عام ١٩٢٠ تساءل وزير الخزانة بمفرده عن استمرار إعانة ابن سعود على أسس مالية بحتة. عندئذ تم الاتفاق على أن المبلغ السنوي المخصص لحكام الجزيرة العربية يجب ألا يتجاوز مائة ألف جنيه تتحمله بالتساوي الهند وخزانة الدولة، مما يترتب عليه احتمال تخفيض معونة ابن سعود إلى خمسة وعشرين ألف جنيه سنوياً؛ ولما كانت هذه التوصيات ستنفذ اعتباراً من عام ١٩٢١ اضطدمت بالاستعدادات لمؤتمر القاهرة الذي كان من المقرر أن يضع أسس السياسة البريطانية المستقبلية.

وتأثر ونستون تشرشل، وزير الدولة لشؤون المستعمرات الذي ترأس الجلسات، برأى الخبراء المحليين في نهاية المطاف؛ فقد كان استمرار الإعانات لابن سعود أمراً لاغنى عنه بالنسبة للورانس وكورنواليس، ناهيك عن كوكس، بل إن المسؤولين المؤيدين للأشراف وافقوا، في واقع الأمر، حفاظاً على الأنظمة الهاشمية. وظلت مصادر قوة ابن سعود الاستراتيجية والدبلوماسية دون مساس؛ فقد كان الاتجاه السائد هو «قدرته على إلحاق الضرر». إن مقدرة ابن سعود على تسخير الإخوان «المتعصبين» وكبح جماحهم، وهم قوة مغيرة وقوية عسكرياً، تنسب إلى مهارته وقيادته، وأكد كوكس أن ابن سعود يتحكم جيداً في طرق القوافل، وعلى الرغم من إغارة القبائل النجدية على العراق وشرق الأردن، دفع كوكس بأنه لو لم يكن ابن سعود مسيطرًا لكانت الإغارة أشد سوءاً.

وتأثر بدوره مجلس الوزراء البريطاني نفسه؛ ودفع تشرشل بأنه عن طريق المعونات

أمكن لبريطانيا أن تراجع ما فعل الحكام العرب أو بالأحرى، «ما لم يفعلوا»، وكرر الحجة القائلة بأنه يتعين تقديم المعونة لابن سعود بدلاً من إرسال الكتائب إلى المنطقة التي قد تكون أعلى تكلفه بكثير. ووافقت اللجنة الفرعية المختصة على اقتراح كوكس ودفعت بتخصيص مائة ألف جنيه سنوياً لابن سعود، ووضع شرشل شروطاً بديهية وهي: أن يمتنع ابن سعود عن الهجوم على الكويت والحجاز والعراق؛ واقترح تشرشل، كضمان لهذا، أن يتم الدفع لابن سعود على أقساط، وفي نهاية الأمر حددت السلطات، وقد تأثرت بمتاعب شمبرلين المالية واعتراض كيرزون على الزيادة الكبيرة في معونة ابن سعود، المبلغ بستين ألف جنيه سنوياً بالإضافة إلى مبلغ إجمالي قدره عشرون ألف جنيه.

بيد أن المشاكل المالية ألفت في وقت لاحق، بظلالها على الاعتبارات السياسية، إذ أحجمت حكومة الهند عن دفع حصتها من المعونة فألفت بعبء أثقل على الخزانة البريطانية، ووضعت هيئة إدارة الشرق الأوسط الجديدة بوزارة المستعمرات لنفسها هدف تخفيض الإنفاق الإجمالي على المعونات من ٣٣,٥ مليون إلى أربعة ملايين جنيه.

وتقرر في إبريل من عام ١٩٢٣ وقف الإعانات لحكام شبه الجزيرة العربية بحلول إبريل ١٩٢٤ وكان من المقرر أن يتلقى كل من ابن سعود وحسين مبلغاً إجمالياً نهائياً قدره خمسون ألف جنيه؛ وبالرغم من عدم وجود سياسة بديلة قرر البريطانيون، عندما واجهوا مشكلة مالية حادة، إلغاء نظام الإعانات المالية كلية؛ ولم يكن ابن سعود يحصل إلا على مبالغ رمزية بالمقارنة بالمعونة المخصصة لحسين (١٢٥,٠٠٠ جنيه شهرياً حتى إبريل ١٩١٧ ثم ١٠٠,٠٠٠ حتى أكتوبر ١٩١٩ و ٧٥,٠٠٠ لمدة شهر واحد و ٢٥,٠٠٠ شهرياً حتى فبراير ١٩٢٠).

لم تغير الإعانات المالية من الوضع الاقتصادي الأساسي في السعودية، ولم يكن ابن سعود في هذه المرحلة يفكر في أي تغيير اقتصادي جذري يصرف النظر عن الرغبة في وضع نظام «لدخل الدولة» (سرافشاء لكوكس في أكتوبر ١٩٢٠)، وكانت الأموال التي تلقاها تستخدم في أغراض تقليدية، وشكا من أنه لا توجد لديه أية مصادر ليدفع «القبائل البدو الكبيرة» التابعة له والتي كانت في الماضي «ترهب الريف»، والتي أقنعها بالالتزام

بالقانون، واشتكى من عدم قدرته على سداد القروض أو أن يبارى وسائل تقرب حسين لقبائله، كما انتقد الرسوم الجمركية المحظورة التي يرغم تجار نجد على دفعها في موانئ الكويت والبحرين والتي أدت، منذ عام ١٩٢٠، إلى منع رعايا نجد من التجارة مع الكويت... كانت هذه مشاكل سياسية نمطية، ففي التعامل مع القبائل كان على الحاكم أن يشتري ولاءهم في سبيل تأمين طرق القوافل، والواضح من أسانيد ابن سعود نفسه الخاصة باستخدامه لمصادر دخله أنه كان يستخدمها في نشاطات تقليدية تتعلق بالمشيخة ولم يخصصها لأية أغراض مثل زيادة رأس المال أو الاستثمار في مجال التنمية، وذكر فيليب أن ابن سعود كان يمكنه أن يحمل دخل الدولة «في حقائب سرج جملة» على هذا الأساس من المنطق أن نستنتج أن تغيراً نسبياً قد طرأ بحلول أوائل العشرينيات من القرن العشرين. فقد استخدم ابن سعود الإعانات المالية كمحور جذب يساعده على ضمان ولاء القبائل أثناء التوسع، كما كان من واجبه أن يعول الأعداد المتزايدة من سكان الهجر، وهو عبء لم يكن له وجود في سنوات سابقة.

كذلك استفاد ابن سعود من السياسات المالية البريطانية تجاه حسين الذي أوقفت معونته كلية في فبراير عام ١٩٢٠، وكان استثنائها مشروطاً بتلبية حسين لمطالب مثل إدخال تحسينات هامة على الحج لإرضاء للحجاج، والامتناع عن التحريض ضد الفرنسيين وعن الدعوة للوحدة الإسلامية الشاملة، ولم تستأنف المعونة لحسين إلا في سبتمبر من عام ١٩٢١ وأصبحت في مستوى معونة ابن سعود خلال نفس الفترة، وأضحت المعونة مبلغاً منخفضاً جداً بالنسبة لحسين ومن مصلحة ابن سعود. هكذا أعطى منطق سياسة الإعانات المالية البريطانية ميزة كبرى لابن سعود على منافسه فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ وذلك بحجب المعونة عن حسين خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة كما كانت الشروط التي على أساسها استؤنفت المعونة في وقت لاحق مفيدة جداً لابن سعود.

والجدير بالذكر أن الإعانات المالية البريطانية كانت أكثر فائدة لابن سعود عندما قطعت، ففي غضون السنوات الثلاثة الأخيرة أخذت الإعانات، ولا شك، طابع أموال ألفدية التي تدفع لمنع ابن سعود من شن هجوم على المناطق الخاضعة للحماية البريطانية، ولا سيما

الحجاز. ومنع انتهاء «ألفدية» نتيجة للخطوة التي اتخذتها بريطانيا من جانب واحد وليس لأى تعقيد من جانب الحاكم النجدى، شعر ابن سعود بأنه حر فى أن يبدأ فى تحقيق أعز رغبة فى نفسه. ألا وهى الاستيلاء على الحجاز؛ وبتعبير فيلبى فإن «ابن سعود أصبح جاداً إذ لم توجد معونة بريطانية تكبح جماحه أو أمل فى تسوية معقولة يحمله على الصبر».

«الزحف» إلى الحجاز

وصف كثير من الكتاب العرب الاحتلال السعودى للحجاز «بالزحف»، والمعنى الحرفى للفظ هو التقدم البطئ، وكان هذا النوع من الحركة مميزاً للتقدم السعودى. إنه لمن الصعب أن نستنتج متى قرر ابن سعود احتلال الحجاز أصلاً، ولا يمكن أن يتطرق الشك إلى ملاحظة حبيب أن ابن سعود كان ينوى منذ أن تولى السلطة فى الرياض فى عام ١٩٠١ المطالبة باسترداد الحجاز كميراث شرعى له حيث إنها حق لأجداده، ويعتقد جولورب، من ناحية أخرى، أن أحداث الخرمة وتربة وما تلا ذلك من منافسات أدت إلى المنافسة الهاشمية - السعودية يكمن وراء مبادرة الزحف على الحجاز؛ وليس هناك تضارب حقيقى بين الرأيين، فربما كان لابن سعود قبل العشرينيات من القرن العشرين طموح عام فى استرداد إمبراطورية أجداده واحتلال الحجاز واحتلالها، لكن بعد المعركة كانت الحجاز بأسرها تحت رحمته مما جعل هجوماً سعودياً كبيراً احتمالاً حقيقياً.

بيد أن اعتبارات أخرى منعت ابن سعود من الهجوم، إذ راح البريطانيون يضغطون من أجل تسوية بين الزعماء المتصارعين، كما أن اعتماد ابن سعود على الإعانة المالية البريطانية حتم عليه الامتثال لرغباتهم، هذا فضلاً عن أن منافسته مع حسين كانت واضحة بصورة غير مباشرة فى ساحات أخرى، ولم تشكل الحجاز نفسها ساحة للمعارك على نطاق واسع إلا فى عام ١٩٢٤؛ وكانت أحداث الحجاز، قبل ذلك، تشمل أساساً الصراعات القبلية التى دفعت إليها الدعوة الوهابية.

كان المسرح معداً للتوسع السعودى بفضل الدعوة وعرض صورة ابن سعود المنتصر

التي انتشرت في الحجاز نتيجة لمعركة تربه إلى جانب إرسال المتطوعين إلى المنطقة. لقد اكتشف حسين في مكة في أغسطس عام ١٩١٩ جماعة وهابية تؤيد ابن سعود وعلى علاقة بخالد كان من بين أعضائها، قاضى القضاة وحامى الكعبة الشريفة وعدداً من التجار ومندوب الحجاز في القاهرة، وهو أحد الوجهاء ويدعى شريف شرف، وأسرته الحجازية، وكانت هذه الجماعة تشكل نواة لدائرة موالية لابن سعود في الحجاز، وهي دائرة أخذت تنمو باطراد في السنوات التالية.

وكانت «عتيبة» و«حرب» هدفين رئيسيين للدعوة؛ ففي يوليو من عام ١٩١٩ اندفع «على» (ابن حسين) نحو تدمير مقر رئاسة القبليتين بسبب ميولهما الوهابية، وفي عام ١٩٢٠ أعد فرحان بج (الذى شارك في المناقشات السعودية - الهاشمية التي جرت في سبتمبر ١٩٢٠) قائمة بجميع رؤساء القبائل المؤيدين للمذهب الوهابي في شرقي الحجاز، فتبين أن ثلاثة شيوخ فقط ما زالوا يؤيدون حسين وأنه ليس لهؤلاء أتباع حقيقيون، وأشار تقرير بتاريخ يناير ١٩٢١ إلى أن تعاطف عتيبة مع ابن سعود «شائع»، وكانت التقارير قد ذكرت قبل ذلك بشهر أن ثلث الطبقة الفقيرة ونصف الطبقة الأفضل حالاً في جده متعاطفة مع المذهب الوهابي؛ وذكر في مايو ١٩٢٢ أن المذهب الوهابي أثر بشدة على سكان المدينة وخيبر وتردد أن قائد حصن خيبر نفسه وهابي.

أضف إلى هذا أن الوهابية انتشرت عن طريق الغارات التي شنها خالد على المناطق المستقرة ملحقاً الضرر بطرق السفر فيما بينها، ففي يوليو ١٩١٩ أغار خالد مع شعب الغطف على قرى شرما ودفينا، الواقعتين على مسافة ٦٥ ميلاً شمال «العشيرة» و٢٥ ميلاً شرق طريق الحج بين مكة والمدينة. وفي ديسمبر من عام ١٩٢٠ أغار خالد على الطائف وبيسال ومحنى في الطريق إلى المدينة، واستطاع طابور حجازي من الطائف أصلاً أن يصد الغارة، ومن الهام أن نلاحظ، بناء على التقارير البريطانية الواردة من جدة، أن ابن سعود كان يؤيد جزئياً تلك الغارات وقد سمح لخالد بأن يشن غاراته على القرى وحدها، وربما يتجاوز خالد، في تلك المرحلة، تعليمات ابن سعود، ومن ثم لم تتجاوز مساعدة حاكم نجد، بدوره، تزويده بالخبرة. لكن ابتداء من أوائل عام ١٩٢٢ نزع ابن سعود إلى تأييد عمليات

خالد بصورة إيجابية، ربما بعد هزيمة حائل وبعد أن حصل على مزيد من الأدلة على دور حسين في التحالف المناهض للسعوديين، وذكر ديكسون في تقرير له في فبراير ١٩٢٢ أن ابن سعود كلف ابن حمود في الفطط أن يضع نفسه تحت تصرف خالد في محاربة حسين.

وربما قرر ابن سعود تعزيز تأييده لخالد انتقاماً للهجوم الذي شنّه في ربيع عام ١٩٢٢ بدو موالون لحسين تربطهم به علاقة قبلية غامضة على مسجد وهابي في تربة؛ وانتقاماً أيضاً لهذا الهجوم استولى خالد على غامد في جنوب شرق الحجاز في مارس ١٩٢٢، كما هزم طابور يقوده خالد في يوليو ١٩٢٢ خيبر فأزاح عقبة رئيسية في الطريق إلى المدينة. وبطبيعة الحال شجع المكسب الاستراتيجي لمثل هذه الغارات ابن سعود على زيادة تأييده لخالد. فإلى جانب المزايا الكبيرة من وراء اعتناق المذهب الوهابي مثل الحماس الديني والجزية المنخفضة والمشاركة في اقتسام الغنائم فإن ما أثارته الغارات من خوف ساعد في كسب الجماعات القبلية الحجازية إلى جانب ابن سعود.

كما كان ينبغي تقييم تعاظم التأييد للحركة الوهابية والزحف الاستراتيجي إلى الحجاز في ضوء أوجه القصور التي يمانئ منها نظام حسين؛ فنتيجة للخفض الشديد في المعونات البريطانية وانتهاكات الوهابيين المتزايدة في الحجاز، انتهج حسين، على نحو متزايد، سياسات مالية وعسكرية عنيفة؛ أضف إلى هذا أنه عندما لم يعد قادراً على دفع إعانات مالية كبيرة للقبائل انهار أساس كبير كانت تقوم عليه سلطته؛ فحاول تعويض ذلك بوسائل عنيفة وبفرض المزيد من الجزية، غير أن تلك الإجراءات لم تسفر إلا عن توسيع الهوة بينه وبين ما كان يفترض أنهم رعاياه، كما استاءت القبائل من محاولات حسين المتزايدة لفرض الجزية عليهم ومن جهوده الرامية إلى تعبئتهم ضد القوات الوهابية، وذكرت التقارير أنه في أكتوبر عام ١٩٢١ هرب من مكة إلى اليمن والسودان نحو ٨٠٠ رجل متجنباً للتجنيد. هذا فضلاً عن أن هناك من المؤشرات ما يدل على أن ضروب الفشل العسكرية والمالية التي منى بها حسين وازدياد علاقاته مع بريطانيا سوءاً جعلته يضيق ذرعاً بمعاوينه ويسكان المدن والقبائل ويستبد بهم.

ومن ثم أخذت تنهار الإدارة اليومية للحجاز، وأفادت التقارير التي وردت في شهرى مارس وأغسطس من عام ١٩٢٠ أن السرقة والرشوة أصبحتا «أسوأ مما كانا فى ظل الأتراك» ، وفى أغسطس ١٩٢١ كتب لورانس يقول إن قوات الدفاع الحجازية فى كل مدينة من المدن الرئيسية لم تتجاوز فى الغالب بضع مئات من الرجال ، وذكر أن مرتباتهم كانت سيئة كما كانوا دائمى التشاجر مع الضباط السوريين الذين يتولون قيادتهم وعددهم ثلاثمائة ضابط ، وخلص إلى القول بأن بوسع الوهابيين إدارة شعون الحجاز بألف رجل . وفى نوفمبر ١٩٢٢ ثار التجار فى المدينة ضد فرض جزية أعلى واستقال كل من عمدة المدينة وحاكمها .

وهكذا كان تأييد السكان المحليين للقوات الوهابية محصلة لعدة عوامل هى الدعوة والخوف والمكاسب التى يمكن الحصول عليها من النظام السعودى فضلاً عن العداء للهاشميين . وذكر «باتن» إن الدافع (فى تأييد الوهابيين) فيما يبدو يرجع إلى حد كبير إلى الخوف والرغبة فى أن يكونوا على الجانب الآمن فى حالة الغزو ... لكنه أيضاً يرجع إلى الاستياء الحقيقى من سوء التصرف ، فضلاً عن أنه رد فعل ضد الأحوال الراهنة تحت حكم الملك حسين .

واكتسبت العملية زخماً فى أوائل عام ١٩٢٤ ، لقد أوضح القنصل البريطانى ، ريدر بولارد ، التأييد المتهاوى لحسين بالعبارات التالية : «لماذا نقاتل مع ملك نحن نكرهه ضد عدو مرعب فى وقت قد يحدونا الأمل ، بالتصالح مع الآخر ، فى أن نسمى أنفسنا وهابيين ونشارك فى عمليات السلب والنهب أو حتى مجرد أن نبقى محايدين» . هكذا شمل سيناريو الجبهة الحجازية تطورات قبلية كان لابن سعود فيها دور غير مباشر ، إذ كانت مساعدته لخالد محدودة ولم تكن سيطرته على قوات خالد حتى الآن سيطرة كاملة رغم تزايدها المطر فيما يبدو .

شرع ابن سعود يفكر فى احتلال الحجاز ، طبقاً لما ذكره وهبة ، خلال عام ١٩٢٣ ، بيد أن مبرر الاحتلال لم يتأكد إلا فى عام ١٩٢٤ ، وتمثل السبب الأول فى فشل مؤتمر الكويت فى تحقيق تسوية الحدود الإقليمية ، تلك الحقيقة ، التى باتت واضحة فى شهرى

إبريل ومايو ١٩٢٤ والتي كانت تعنى الانهيار الكامل لأى محاولة للصلح بين حسين وابن سعود ولاح الصدام حتمياً؛ كما يمكن أن يعزى هذا التدهور إلى التحالف العربى المعادى للسعوديين وإلى إقامة ما تصوره ابن سعود «بالحزام الهاشمى» من دول تحيط بنجد. لقد أمكن فى مؤتمر الكويت تحقيق بعض التقدم حول حدود نجد مع العراق وشرق الأردن، لكن ليس مع الحجاز، إذ لم يرسل حسين وفداً حجازياً إلى المؤتمر ورفض بوجه عام ما اعتبره السعوديون مقترحات سعودية «معتدلة جداً».

وكان حسين قد صرح فى يناير عام ١٩٢٤، بعد الجلسة الأولى للمؤتمر، بأنه لا فائدة ترجى من إجراء أية مباحثات مع حاكم نجد ما لم ينسحب الأخير أولاً من الأراضي التابعة للحجاز ولابن الرشيد وتعويض القبائل المتضررة؛ واشتكى بمرارة للبريطانيين من عدم التشاور معه قبل المؤتمر وتساءل: «هل معنى هذا .. انهم لم يعد يرغبون فى إقامة وزن له؟» إلا أنه وافق، فى نهاية الأمر، على إرسال ابنه زايد إلى المؤتمر، ومارس البريطانيون ضغطاً على ابن سعود كى يحذو حذوه. لكن الأخير لم يستجب حيث أنه لم يكن ملزماً أساساً بأن يستجب لمثل هذا الطلب. فقد كان ابن سعود، فى هذه المرحلة، مقتنعاً، كما يذكر وهبه، بأن الوقت قد حان «لتحويل أخطاء حسين العديدة لصالح نجد» والقضاء عليه، وفى مايو وقبل أن ينفض المؤتمر ذكر الكولونيل س. ج. نوكس، الضابط الذى ترأس المؤتمر أن ابن سعود مستعد فعلاً بأن يحسم مطالبه مع حسين بالقتال. لقد جلب حسين، بصورة ما، على نفسه المشاكل بعدم استغلال الفرصة التى أتاحها له المؤتمر وإن كان من المؤكد أن ابن سعود نفسه كان، فى هذه المرحلة، قد عقد العزم على شن الهجوم.

وكانت علاقة ابن سعود بالبريطانيين سبباً بيناً آخر لتصميمه، إذ بعد مؤتمر الكويت قرر البريطانيون بشكل نهائى تنفيذ قرار قطع الإعانات عن الرؤساء العرب، ومع بلوغ عدائه لحسين ذروته وجد ابن سعود أن القيد القوى الذى جعله حتى الآن تابعاً للبريطانيين، والذى بموجبه امتنع عن مهاجمة الحجاز، ولا سيما السيطرة على الأماكن المقدسة والوصول إلى تجارة البحر الأحمر، عوامل من شأنها أن تساعد مستقبلأً فى تنمية علاقات قوية مع البريطانيين، ومن ثم اعتقد أنه باحتلال الحجاز فى هذه المرحلة لديه القليل ليخسر

وربما الكثير ليكسب.

وفي عام ١٩٢٤ حدثت تطورات أخرى أيدت الاحتلال؛ إذ كان حسين في هذا الوقت على علاقة سيئة بكل من مصر والهند بسبب سوء معاملته السابقة لحجاج البلدين، فضلاً عن ظهور مشكلة خطيرة تتعلق بالبعثة الطبية المصرية المرافقة للمحمل. كما أنه في مارس من نفس العام أعلن حسين نفسه خليفة، وهو الإعلان الذي أزعج، بطبيعة الحال، ابن سعود حيث إنه أوماً بتجديد أطماع منافسه القديم وسعيه إلى تحقيق السيادة؛ بيد أن حسين لم يتلق أى تأييد لإعلانه من العالم الإسلامي في حين حصل ابن سعود على تأييد لانتقاده لحسين من مصر ومن حركة الخلافة في الهند.

لقد ناقش مؤتمر الإخوان والعلماء المنعقد في ١٣ يوليو ما تلقاه ابن سعود من تأييد ديني ودبلوماسي، عندئذ أعلن ابن سعود قراره بمهاجمة الحجاز، ذلك القرار الذي قوبل بموافقة عامة؛ فحقيقة منع حسين للنجديين من أداء فريضة الحج أكدها جميع المتحدثين في المؤتمر وأغضبت كل وهابي؛ وفي النهاية تقرر توزيع «كتاب أخضر» يشرح القرار السعودي للدول الإسلامية، ولا بد من تأكيد اعتبارين كان لهما تأثير على هذا القرار؛ أولهما أن منع النجديين من أداء فريضة الحج لم يكن مشيراً خطيراً للسعوديين فحسب. بل كان أيضاً ذريعة هامة يمكن استخدامها لإضفاء طابع الشرعية على الإجراء السعودي في نظر الشعوب الإسلامية، إذ كان التعاون مع القوى المسلمة الخارجية، في واقع الأمر، تكتيكاً جديداً شرع ابن سعود في استغلاله مستنداً إلى عدم تدخل بريطانيا.

ويدل النداء الذي وجه إلى الشعوب الإسلامية على أن استعدادات الهجوم على الحجاز تضمنت عناصر التخطيط والتوقيت التي لم تتميز بها خطط ابن سعود العسكرية السابقة؛ وأوضح «وهبه» الذي كان شاهد عيان للأحداث، أن توقيت الهجوم (بعد الحج) ومراحل الاحتلال ورد الفعل البريطاني المحتمل قد نوقشت مسبقاً؛ وأعطى التخطيط الدقيق للاحتلال بعداً جديداً. لقد أرسلت ثلاث قوات تمويهية إلى العراق وشرق الأردن، وفي الخامس من سبتمبر احتلت الطائف القوة الرئيسية المكونة من إخوان الغطغط ورجال القبائل من عتيبة وقحطان ورجال خالد من الخزعة. ويبدو أن ابن سعود، عند هذه المرحلة،

لم يصدر أية أوامر بعلميات جديدة مؤثراً أن يوقف العمليات في الوقت الراهن.

أما الموقف الذى تطور عندئذ فقد عكس التدهور والانهيـار اللذين أصابا النظام الحجازى، واللذين استغلتهما القوات السعودية؛ فقد كشف احتلال الطائف عن عدم كفاءة الجيش الهاشمى والقدرة المتوسطة لقيادته، إذ سقطت الطائف بسهولة بعد أن إتخذ صبرى، قائد قوة قوامها ٥٠٠ جنـدى حجازى، قراراً استراتيجياً تافهاً بالتخلى عن تحصينات الطائف ومواجهة الوهابيين فى وادى محرم، خارج المدينة؛ فما كان من القوات السعودية إلا أن الحقـت به الهزيمة بسهولة، وزحفت على المدينة التى تم الجلاء عنها؛ وكان من المقرر أن يقيم على، ابن حسين، خطأ دفاعياً ثانياً عند هاده على الطريق إلى مكة، لكن «علياً فر إلى مكة حيث قابله حسين غاضباً وأمره بالعودة، فأطاع وكان معه ٥٠٠ رجل، وفى ٢٦ سبتمبر حققت القوة الوهابية نصراً سهلاً فى هاده، وتـرك «على» فى أوائل نوفمبر مع ٥٠ رجلاً فقط لحماية الطريق إلى مكة.

كان لحالة القوات الحجازية المتدهورة أثرها المدمر على شعب مكة وجدة وزادت من خوفهم البيئة على ما قام به الوهابيون من مذابح وأعمال نهب فى الطائف قام حسين بنشرها عن عمد. لقد هرب من مكة إلى جدة حوالى ١٥٠٠ تاجر كما تردد أن إدارة المدينة أصابها الشلل، وعندئذ تكونت جماعة من وجهاء مكة راحت تضغط على حسين ليتنحى؛ وتلقى الحقائق التالية بعض الضوء على طبيعة هذه الجماعة؛ فقد شكل هؤلاء الوجهاء «مجلساً نيابياً وطنياً، الأمر الذى حمل «جولدروب» على أن يستنتج إن «الحجاز أضحت ملكية دستورية»، ويبدو هذا الاستنتاج بعيد الاحتمال، وإن كان يلقي الضوء على أنشطة جماعة الوجهاء الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «الحزب الوطنى الحجازى» الذى سيطر على مكة لسبب بسيط وهو ما من أحد غيره قام بذلك. ومن المؤكد أنهم لم يكونوا تواقين إلى الخضوع للنظام الوهابى، وحاولوا إرغام حسين على التنحى لاسترضاء ابن سعود أملاً منهم فى أن يوافق على حكم «على»، وداوموا الاتصال بابن سعود طيلة سبتمبر وأوائل أكتوبر باعتبارهم «هيئة محايدة.. همها الوحيد خير البلاد وسلامها»، وكان زعيمها، محمد الطويل، مديراً للجمارك فى مكة، ومساعداً وثيق الصلة بحسين، لكنه

استغل عند هذا المنعطف مركزه ليرغم حسين على التناحي، وإن كان حسين عاد ليعلم يوم الثاني من أكتوبر عن أنه ينوى القتال حتى النهاية موضحاً أن ابنه على «لحمه ودمه» لن يتولى الحكم في هذه المرحلة، أما على فقد ظل سلبياً ولم ينحز بشكل سافر إلى أبيه .

لكن حسين تنحى يوم السادس من أكتوبر تحت ضغط من الطويل الذي كتب إلى ابن سعود في ١١ أكتوبر يلتزم منه الموافقة على الصلح والاعتراف «بعلى» ملكاً جديداً ومن المنطق أن نستنتج أن الطويل وعلى كانا متعاونين أملاً منهما في إبعاد ابن سعود عن مكة .

بحلول عام ١٩٢٤ أدرك البريطانيون أنه لا جدوى من أية محاولة لإنقاذ حسين وأبلغوه في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ بقرارهم، رداً على طلب المساعدة البريطانية وهو أن البريطانيين لا ينوون التورط في أى صراع من أجل السيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية ... فهم يعتزمون قصر جهودهم على محاولة حماية الرعايا المسلمين لحكومة جلالته، وأشار الإعلان إلى أن بريطانيا قد توافق على التحكيم إذا ما طلب الطرفان ذلك وهو ما لا يمكن حدوثه بكل تأكيد، ومن ثم كان حياد بريطانيا عاملاً آخر أدى إلى سقوط الهاشميين .

دخل الوهابيون مكة يوم الثامن عشر في أعقاب رسالة الطويل، كما وصل ابن سعود إليها في ٥ ديسمبر عام ١٩٢٤ ، وخلق من أكتوبر فتح مكة مشكلات جديدة لحاكم نجد وإن كان قد عزز مكانته وفكر في إتمام الحملة بفتح جده، لكنه قرر أن يبحث أولاً مصالح بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية والإسلامية المتواجدة على الساحة، كما كان من الأهمية بمكان إتمام الحج بنجاح وتأمين سلامة الحجاج، وإدراكاً من ابن سعود للتعقيدات الدولية منذ بداية الحملة عمل على الحصول على تأييد الدول الأجنبية الممثلة في جدة من خلال الزحف الحذر لقواته .

ووافق ابن سعود في المؤتمر الذي عقد في أول يناير عام ١٩٢٥ على تجنب الحاق أية أضرار بالأجانب والمسلمين، وهي سياسة اتضحت في الأنشطة السعودية اللاحقة. وفي

يوم الخامس من يناير وصلت إلى جدة قوة وهابية لا لتشن عليها هجوماً بل لتفرض حصاراً وتشير وقائع مؤتمر أول يناير إلى أن خالد وابن حمود وكذا الإمام العجوز، عبد الرحمن، والد ابن سعود ضغطوا من أجل شن هجوم عسكري، لكن قرار فرض الحصار الأشد رصانة كان من اختيار ابن سعود، فقد أثر تلك الاستراتيجية لأن الرعايا الأجانب كانوا على مرمى من المدافع السعودية.

عندئذ وقعت الاشتباكات بين الوهابيين وقوات على، وأفادت التقارير الواردة من جده أن القوات السعودية بدت غير منظمة. إذ كانت تتكون من قبائل حجازية إضافية وليست نجدية، ولم تسفر محاولات قصفهم لجدة بالمدافع عن أية نتائج حاسمة. لقد اتضح موقف ابن سعود من حقيقة أنه لم يحاول الهجوم على جدة بالمدافع الثقيلة إذ تركها في مكة.

وهنا ازدادت الاتصالات الخارجية كثافة، إذ في يناير بعث حزب الخلافة ومقره الهند وفداً إلى ابن سعود من أجل التوصل إلى تسوية، لكن دون نجاح، وفي شهر إبريل حذا حذوه قناصل السوفيت وإيران وهولندا ولم يحرزوا، مثله نجاحاً، وتلا ذلك اتصال ودي بين ابن سعود وملك مصر، فؤاد، الذي عرض أن يتوسط في النزاع؛ لكن ابن سعود أوضح بجلاء في شهر إبريل أنه لن يوافق على أية محاولة ترمي إلى بقاء الهاشميين على العرش وإن كانت محاولة الوساطة التي قام بها الملك فؤاد قد توجت بمبادرة لعقد مؤتمر إسلامي... تلك المحاولات، وإن لم تكلل بنجاح، كانت سبباً آخر بل دليلاً على إحجام ابن سعود عن فتح جده بهجوم عسكري واحد.

كما يبدو أن ابن سعود حاول استخدام الحصار في التعجيل بانتهاء حكم على، وفي نوفمبر ١٩٢٤ رد على فرع الحزب الوطني بجده فيما يتعلق بالتماس الطويل الذي سبق ذكره بالقول: لا يمكن السماح لا للملك حسين ولا لأي من ابنائه بالسيادة في الحجاز ومن يحاول إبقائهم إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الشخصية. لقد عبر هذا التصريح عن قرار ابن سعود بالنسبة للهاشميين كما أشار إلى تشجيعه لوجهاء جده على الإطاحة بعلي، وكتب فيلبي في شهر فبراير يقول أن حزب «السلام بأي ثمن» ظهر في جده وحاول

الإطاحة بعلي، وظل على اتصال بابن سعود؛ ومن الواضح أن نشاطات أعضائه كانت معروفة لعلي الذي أمر بالقبض على العديد منهم، واعتمد «علي» في مقاومة هذا الحزب أساساً على مجموعة عسكرية صغيرة.

وآثرت مسألة هامة حول ما إذا كان «علي» يستطيع الاعتماد على قواته في وجه الحصار إذ لم يبق من الجيش الحجازي التضامني أكثر من بضع مئات من الرجال المبعثرين في جميع أنحاء ينبع ووجه والمدينة وجده، كما لم يكن تحت تصرف علي سوى بضع مئات من المرتزقة من فلسطين ومصر أساساً، وكانت القيادة مشلولة بفعل المنافسة بين قائدين من المرتزقة، وحاول «علي»، وهو متردد بطبيعته، أن يتوسط بينهما. وفي إبريل من عام ١٩٢٥ تمرد الجنود الفلسطينيون لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ شهرين وبسبب العناد السيء وموقف قادتهم الاستبدادي.

لقد جعل الحصار «علي» يعتمد على المساعدة الخارجية، فحشد عبد الله قوات تم تجنيدها في شرق الأردن؛ كما راح حسين يرسل من منفاه في العقبة المساعدة المالية التي تمكن علي من الحفاظ على حكمه وإخماد التمرد؛ ولكي يوقف ابن سعود هذه المساعدة بعث في شهر إبريل بعث بقوة للزحف على العقبة؛ ويجب النظر إلى هذا الأمر في إطار أوسع يتمثل في مطالبة ابن سعود بالأراضي الواقعة على حدود شرق الأردن. وبدأت مبادرة ابن سعود للبريطانيين خطيرة بالقدر الذي يبرر تدخلهم؛ وبالرغم من أن وجود حسين في العقبة لم يشكل بالنسبة لهم أية أهمية. إلا أن الحيلولة دون نشوب حرب بين ابن سعود وعبد الله كانت أمراً جوهرياً. ومن ثم لم يتردد البريطانيون في أن يعلنوا حسين أن تصرفاته هي التي دفعت الوهابيين إلى الالتجاء إلى القوة؛ وفي ٢٧ مايو تلقى ابن سعود تحذيراً بالامتناع عن أي هجوم على العقبة بينما استبعد حسين من المدينة ونفى إلى قبرص في ٣ يونيو، وبالتالي سحب ابن سعود قواته إلى الساحة الحجازية بعد مناقشات عديدة بين قوات السعوديين وعبد الله.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن سعود استخدم تكتيكات متعددة في الحصار، وإن لم يشن هجوماً شاملاً مباشراً على جدة، فقد حاول قطع طرق الإمداد إلى جده والمدينة، وفي يناير

من عام ١٩٢٥ قاتلت القوات السعودية في وجه وينبع فأغلقت الطريق بين جده والموانئ الحجازية الأخرى. وبناء على ما ذكره «ريدربولارد» كانت لهذه الأعمال، ولاسيما نقص المساعدة من العقبة، أثرها البالغ على قوات «علي» في المدينة وجدة، فقد انهار مركز علي المالي بشكل خطير. وفي أغسطس ١٩٢٥ فرض ضرائب عالية على تجار جده بهدف إنشاء بنك وطني، وكتب إلى حسين (في قبرص) يطلب منه خمسين ألف جنيه، ولم يتحقق أيهما، وكان الهدف مما قام به «علي» هو مواجهة تهديد قواته بالتوقف عن القتال ما لم تدفع لهم أجورهم فوراً، وفي شهر أغسطس طلب ثلاثمائة رجل من المدافعين عن جده إعفاءهم من الخدمة العسكرية، وفي نفس الشهر تحولت قبيلة حرب، وكان جزء منها يؤيد علي، إلى ابن سعود وبالتالي أصبح الفرار من الجندية يحدث بصورة منتظمة، وفي شهر نوفمبر نشبت ثورة إذ كان علي قد تعهد بالدفع لكنه لم ينفذ وعده فيما يبدو، وفي ١٦ ديسمبر طلب علي من الأردن ومن نائب القنصل البريطاني إبلاغ ابن سعود بأنه سيتنحى، وفي ٢٦ ديسمبر دخل ابن سعود جده نتيجة للوساطة البريطانية .

لقد دخل محمد بن ابن سعود المدينة في ٦ ديسمبر، وكان الدويش يفرض عليها حصاراً منذ نوفمبر عام ١٩٢٤ وفي أكتوبر عام ١٩٢٥ بدأت مفاوضات مع وجهاء المدينة توجت باستسلامها .

هكذا عجل ابن سعود بالانهيار الداخلي للنظام الهاشمي ب استخدام استراتيجية الحصار والزحف المنظم، فمن ناحية أطالت هذه الاستراتيجية من أمد الحرب وجعلتها أكثر تعقيداً، ومن ناحية أخرى حالت دون تكرار إراقة الدماء والمذابح على نطاق واسع التي أعقبت سقوط الطوائف. هذا فضلاً عن أن الاحتلال السلمي نسبياً والتفكك الداخلي للنظام الهاشمي حقق لابن سعود عطف الدول الأوروبية والإسلامية التي انزاح عنها الوهم بصورة كاملة بالنسبة للنظام الهاشمي، كما استطاع ابن سعود، في نهاية الأمر، كسب تأييد غالبية القبائل الحجازية وسكان المدن، ومن ثم خلق أساساً مبدئياً لشرعية الحكم الوهابي في الحجاز.

ويلوح من دراسة التوسع والحرب السعوديين فيما بين ١٩١٧ و ١٩٢٥ أن العوامل

القبلية المحلية التي دفعت إليها عوامل سياسية واقتصادية كانت تشكل لب الصراع في كل ساحة، فابتداء من عام ١٩٢٠ امتدت ساحة الصراع السعودي الهاشمي إلى النزاعات القبلية والمحلية التي وجهت سير الأحداث في ربوع شبه الجزيرة العربية، كانت استراتيجية ابن سعود تهدف إلى استغلال الشؤون القبلية الداخلية وذلك بمعارضة القبائل بالقوة وضمهم إلى صفوفه في نفس الوقت، وهكذا استطاع أن يضعف قوة منافسيه وأن يقيم لنفسه أساساً للقوة في كل ساحة، وتضافرت الدعوة الوهابية المتطابقة مع الاهتمامات القبلية، وفعالية زعامة ابن سعود وبسالته العسكرية لتعزز من هذه العملية. لقد عملت قوات ابن سعود في خطوط متوازية حيث إنها أقيمت على أساس نظام قبلي - محلي، فكانت المساعدة القبلية المحلية رصيذاً ضخماً للسعوديين في ترسيخ أقدامهم في كل ساحة، أضف إلى هذا أنه خلال الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢١ برز الأساس المركزي لجيش منظم يقوم على إخوان الهجر وسكان مدن نجد وخاصة الرياض وكانت هذه هي النواة التي قادت القوات ومنحتها روحاً قوية وولدت القوة التي يحسب لها ألف حساب.

الفصل الثاني

النضال من أجل الوحدة الداخلية

١٩١٧ - ١٩٣٠

الفصل الثانى

النضال من أجل الوحدة الداخلية

١٩١٧ - ١٩٣٠

لم تكن العوامل التى تمخضت عن تشكيل حركة الفتوحات السعودية فى حد ذاتها كافية لإقامة دولة منظمة راسخة، فلم تكف الحيل البارة التى ساعدت فى توسيع نطاق الدولة لوحدها بل شكلت، على النقيض من ذلك، عائقاً لبناء الدولة؛ فلكى تقام مؤسسات من شأنها أن تمد الدولة بأسباب البقاء كان لابد من التخلّى عن تكتيكات التوسع أو التكيف معها أو تغييرها، ويبحث هذا الفصل فى كيفية تطور بناء الدولة متجاوزاً المراحل الأولى لفترة التوسع وفى كيفية تطوير آليات للدولة أكثر فعالية.

لقد أشار ابن خلدون إلى الصراع الكامن بين عمليات الفتح والوحدة الداخلية؛ ودفع بأن عصبية القبائل تقودهم إلى تحقيق النصر على منافسيهم وإلى التوسع الإقليمى؛ ثم يحاول الحاكم بعد ذلك أن يقيم حكومة قوية لمواجهة تحديات العالم الجديد عن طريق تجاوز رفاقه القبليين السابقين الذين صاروا عبئاً على النظام الجديد، وإنشاء إدارة منظمة تقوم على الحضرة، ويفسر هذه العملية الجدلية عاملان : أولهما حقيقة أن أولويات الدولة تتغير، ففى خلال الفتح تتطور القبيلة على أساس القدرات التوسعية ورفاق النضال وهو ما يوفره النظام القبلى بصورة أكثر من كافية، لكن تركة الفتح هى من النوع الذى ليست القبائل الرحل معدة للتعامل معه؛ لقد أصبحت البلاد ممتدة وتباين سكانها الذين يتعين دمجهم، وحتى ينسنى دمج العالم الجديد المتسع لا بد من تغيير الاقتصاد وتوفير الهدوء الداخلى . ثانيهما : ينزع الحاكم مسترشداً فى ذلك بالنماذج التى تعرضها الدول الكبرى فى المنطقة، إلى أن يقيم حكومة ما بعد الفتح على نظم جديدة أكثر تطوراً وتعقيداً من النظام القبلى، كل هذا يقوده إلى تبني نمط من الحكم يختلف تماماً عن الكونفيدرالية القبلية السابقة .

ويرى ابن خلدون أن مثل هذا الصراع يؤدي ولا شك إلى انهيار النظام الجديد، فالتغيير إلى مستوى أعلى يسبب ضعفاً في مقدرة الحاكم وفي استعداده على الكفاح، وتصبح العصبية القبلية عدواً للنظام يتعذر التغلب عليه، مما يعجل بانهيائه؛ وتجنباً لمثل هذا المصير استخدمت الدول التي تطورت في مجتمعات قبلية وسائل متعددة للتغلب على الصراع بين مقتضيات الفتح ومتطلبات الوحدة الداخلية، وإحدى هذه الوسائل كما برهن «جيب» (بالإشارة إلى إنجازات الخليفة هشام في ٧٢٤ - ٧٤٣) إعادة توجيه الطاقات التوسعية إلى أنشطة تؤدي إلى بناء مؤسسات دولة متماسكة ومستقرة .

وفيما يتعلق بالدولة السعودية أثار التوسع الإقليمي والاستراتيجيات التي استخدمت لتيسير هذه العملية مشكلات عويصة أمام عملية الوحدة الداخلية الراسخة والدائمة، فغضم الأراضي الحديثة الاحتلال إلى البلاد السعودية جلب معه التحدى الصعب المتمثل في استيعاب سكانها وثقافتها المتباينة، وهذا يعنى التغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية لكل أرض جديدة وكذلك الولاءات القديمة التي تبدلت والمطالب الإقليمية التي أعيد تحديدها نتيجة لإقامة حدود جديدة؛ كذلك انطوى التوسع على علاقات جديدة مع البريطانيين؛ فهناك الانتداب البريطاني في العراق وشرق الأردن ومحميات الخليج التي أصبحت مع توسع الدولة السعودية متلامسة معها، كما كان البريطانيون عاقدن العزم على حماية سلامة من يتولون حمايتهم .

وبصرف النظر عن هذه الضغوط أصبح إنشاء مؤسسات دولة جديدة وإعادة بناء نظام قوة سعودية تحديات ملحة متزايدة، لقد كانت عملية توحيد القبائل السعودية حتى الآن تتم على نحو غير مخطط وتستند إلى إجراءات متميزة ومؤقتة هدفها الأساسى منع قبائل أو مناطق بعينها من السقوط فى أيدي أحد المنافسين، أو تسهيل أحد الفتوحات السعودية لكن عندما بلغت البلاد السعودية المرحلة التى وصفها ابن خلدون والتى عندها يصبح إنشاء دولة مركزية الهدف الرئيسى أضحت الوسائل التقليدية للدمج مثل الزواج وتقديم الإعانات المالية والفتائم وكسب حب الجماهير لابن سعود، بل ونشر النهضة الإصلاحية الوهابية أقل نفعاً. بل إنها تأتى بنتائج عكسية.

وفى عملية بناء الدولة السعودية تعرضت الوسائل التى استخدمت فى بادئ الأمر فى التوسع إما للتحويل أو الاستبدال بمؤسسات جديدة مغايرة تماماً وأقدر على التوصل إلى نظام قوى للدولة. وسوف نحلل هذه العملية فى ضوء النتائج غير المباشرة للتوسع ونوضحها عن طريق:

١- التغييرات الإدارية وصنع القرار.

٢- دمج الحدود.

٣- التكامل الإقليمى والاجتماعى مع الإشارة بصفة خاصة إلى الحجاز.

٤- مبادئ السياسة الخارجية.

القوى السياسية القديمة والجديدة

العلماء والأمراء والاخوان

كانت تركيبة النظام السعودى تقوم على تقسيم السلطة كما وضعها ابن تيمية (١٣٢٢) وهو واحد من أكبر المفكرين الملهمين الذين اعتمدت عليهم الحركة الوهابية. كان يرى أن الأمراء والعلماء هما عمودا حكم الدولة حيث يكون الأمراء مسئولين عن الأمن والنظام الداخلى والعلماء مسئولين عن التعليم وتدعيم القيم الأخلاقية الوهابية وتفسير الشريعة، وقد جعلت المهمة الأخيرة من حق العلماء إسداء النصيحة للأمراء فى أى مسألة ذات صلة، وكان الهدف من وراء هذا النظام هو خلق مجتمع وهابى مثالى يقوم على الشريعة... لقد كانت الدولة السعودية التى التزمت التزاماً ثابتاً بهذا النظام عرضة لمعايير قبلية راسخة.

وكان الأمراء الذين يتولون حكم المدن الإقليمية الصغيرة ينتخبون محلياً فى حين كان ابن سعود يعين أمراء المدن الكبيرة والأقاليم، وتشير روايات عديدة إلى أن ابن سعود كان يسيطر، فى الفترة ما بين ١٩١٧ و ١٩١٩، على شبكة من الأمراء المنتشرين فى

ربوع نجد، فكان يختار الأمراء من بين أبناء عمومته وأبناء إخوته وأخواته على أساس قدراتهم وولائهم الشخصي له، ومن ثم حكم عبد الله بن جلوى الإحساء وعبد العزيز بن مساعد بريده (حتى عام ١٩٢١ عندما كانت حايل محتلة وتولى حكمها فهد بن عبد الله بن جلوى) كما تولى سعود العرفه شئون القصيم، أما دور الأمير فيوضه وصف ديكسون لابن جلوى في يوليو من عام ١٩٢٠ :

لم يحدث قط أن كان لقيصر روسيا سلطة غير محدودة أكثر من ابن جلوى فنال العرب يؤمنون بحكم الرجل الواحد، وهذا الرجل أعطى ولاية مع تعليمات ليحكمها. فلا دستور مكتوب يزعجه ولا مجلس أو برلمان يعيق حريته في العمل. فلو حقق نجاحاً خيراً فعل، وإن منى بالفشل فمن المرجح أن يذوق دون تأجيل اختبار العالم الآخر.

كان ولاء ابن جلوى الشخصي لابن سعود يعنى أن سلوكه المثالي في تلك المنطقة إنما يرجع الفضل فيه إلى حاكم نجد؛ وفي عام ١٩١٩ برز قريب آخر هو أحمد بن تهانين كمستشار لابن سعود، ورئيس الكتبة والمسئول عن الشؤون الخارجية، فقد رافق الأمير فيصل إلى بريطانيا في ذلك العام ورأس بعثة نجد إلى الحجاز في عام ١٩٢٠. ووصفه صديق حسن، مساعد ديكسون في البحرين، بأنه «حصيف» ومتعلم (في اسطنبول) وعلى علاقة ودية حميمة بالبريطانيين، ونسب سياسات ابن سعود الخارجية «إلى توجيه ابن تهانين مؤكداً ثقة الحاكم به.

ويوفر كتاب حديث عن علماء نجد وغيره من المصادر المعلومات حول سير هؤلاء العلماء فقد شمل تدريبهم الأولى التنقل بين مراكز التعليم حيث تعلموا القراءة على أيدي علماء بارزين، وكان هدفهم الرئيسي الانتقال إلى المرحلة التالية؛ فما إن يصبحوا أهلاً لأداء مهمتهم حتى يعينهم ابن سعود نفسه في مناصبهم، وكان رأيه نافذاً في حالة وقوع خلاف حول منصب أحد العلماء، وعادة ما تولى العالم منصب القاضى أو المفتى أو المرشد أو الخبير، وكان العلماء ينقلون من فئة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر حسبما يرى ابن سعود، وكانت ارفع المناصب وأعلاها مكافأة في المدن، ولاسيما الرياض. وذكر فيليب في

عام ١٩١٨ أنه كان هناك ستة علماء بارزين فى الرياض وثلاثة فى القصيم وثلاثة فى الأحساء وواحد فى كل إقليم من الأقاليم الأخرى، وقد بلغ عددهم عشرين عالماً تقريباً. ويشير آل الشيخ من خلال السير إلى أن العلماء كانوا أكثر نشاطاً فى الحياة العامة فى «عنيزة» و«بريدة» وفى بعض القرى منها فى المراكز الأخرى.

وكان علماء الرياض أكثر مند غيرهم تأثيراً على ابن سعود لأنهم غالباً ما تزاجوا مع أسرته وبلغوا مستوى رفيعاً من العلم والثقافة، إلا أن دورهم السياسى كان محدوداً، وكان ينظر بعين التقدير البالغ إلى العلماء الذين يقطنون حى الدخنة من المدينة أمثال عبد الله ومحمد بن عبد اللطيف وعبد الله بن بوليد وسعد بن حمد بن عتيق وسليمان بن سهران، كما كان غيرهم من أمثال عبد الرحمن بن سليم وعبد الله العنترى وعمر بن محمد بن سالم وحسن بن سالم (الذى وقع على الفتوى الهامة الخاصة بالإخوان عام ١٩١٩) شخصيات هامة، أما أبرز العلماء فكانوا الإخوة عبد اللطيف من سلالة الأسرة المؤسسة للمذهب الوهابى أو آل الشيخ أو أسرة عبد الوهاب، فهم ينتمون إلى مذهب يفصل العلماء عن الأمور الدنيوية كما كانوا مرتبطين ارتباطاً شخصياً وثيقاً بابن سعود الذى رافقوه منذ بداية صعوده، فهم، فى واقع الأمر، مدينون ببروزهم لنجاحه السياسى ولموقفه الودى منهم.

لقد اعتمد العلماء على ابن سعود فى تعميق دراساتهم وتحسين أحوالهم، كما كانوا مطالبين بأن يحيوا حياة وهابية صارمة، طابعها المساواة والبساطة، وإذا كانت تربطهم بابن سعود روابط شخصية وعلاقات مصاهرة لم يشكل العلماء جماعة سياسية متماسكة أو مستقلة بل كانت تربط كل منهم صلة قرابة مباشرة به ويدين بالولاء له .

أما الجماعة التى خرجت من عملية التوسع وهددت السلطة فكانت جماعة الإخوان وازداد التناقض بين وضعهم الأصلى فى الدولة والوضع الفعلى غير الرسمى الذى حققوه إبان التوسع؛ فلم يكن للإخوان دور سياسى رسمى فى النظام السعودى وكان هذا متماشياً مع الأسلوب السعودى التقليدى إذ كان ينتظر من الجماعات القبلية أن تقاتل فى سبيل الدولة دون أن تشترك فى أى مجال هام من المجالات السياسية أو الإدارية، وفى نظام

الهجر كان ينتظر من الإخوان أن يكونوا محاربين ومزارعين ودارسين للعقيدة دون أن يكون لهم دور في السياسة وفي صنع القرار. لكن في فترة التنفيذ التي هي موضوع بحثنا تمكن الإخوان من تعزيز أسباب التوسع والقيام بأدوار قيادية غير رسمية، فكانوا يشكلون طلائع الاستقرار والدعاة المتحمسين للنهضة الإصلاحية والمحرضين على التوسع، وبسبب ارتباطهم بمثل هذه الأهداف العامة الهامة لعب الإخوان أدواراً مهمة في عمليات التوسع والدمج على الرغم من تدخل تنظيمهم؛ وعلى الرغم من أوجه قصورهم العسكرية كان الإخوان يشكلون عنصراً أساسياً من عناصر القوات السعودية، ويشكلون أشد الوحدات العسكرية حماساً. والواقع أن خلخلتهم التنظيمية وافتقارهم إلى وضع رسمي في النظام السياسي كانا لصالحهم حيث أنه لم تكن هناك قيود تقليدية تقيد مناوراتهم السياسية، وبرز زعماء المجموعات القبلية الرئيسية كجزء من الصفوة في الرياض، وطالما أنهم لم يتبوأوا مثل هذه المكانة من قبل فإن انخراطهم ضمن الصفوة لم تقيده سوابق من أى نوع.

وفي تقرير للدكتور ب. و. هاريسون، طبيب أمريكي زار الرياض في صيف عام ١٩١٧، جاء أن العاصمة كانت مقر رئاسة الإخوان وأن ثلاثمائة من بينهم تجتمعوا في مدارس دينية لتدريب المتطوعين لخدمة الهجر، كما أشار تقرير للمخابرات البريطانية بتاريخ ١٩١٨ إلى أن الإخوان كانوا يوجهون الحركة الوهابية من خلال تخديد أساليب الاستيطان والتوسع والدعوة، وذكر فيلبي في عام ١٩١٩ أنهم كانوا يقررون الحروب والغارات في اجتماعات خاصة مع ابن سعود، وهكذا يبدو أن مجموعة من زعماء الإخوان استخدمت مكانتها وخبرتها العسكرية في القيام بالدعوة والمهام العسكرية وفي إسداء النصيحة لابن سعود حول أمور الساعة السياسية البالغة الأهمية.

إن دافع الإخوان إلى أن يكون لهم مركز مؤثر في السلطة السعودية لم يجعلهم مجرد صفوة موالية غير متميزة، فقد تصرفوا كجماعة ضغط موالية تسعى إلى تدعيم الدولة وفقاً لمفاهيمهم الخاصة بعد أن رفعت من شأنهم ضروب نجاحاتهم، وإن كانت غير متوافقة مع التغيرات الجديدة للسياسات الإقليمية، تلك المفاهيم النابعة من أدوار النهضة الإصلاحية التي خولت لهم رسمياً ومن أساليبهم القبلية. لقد فشل الكثيرون منهم في

التخلي عن النزعة القبلية إبان فترة النهضة الإصلاحية؛ والواقع أن تربيتهم في جماعات منغلقة في «الهجر» في الرياض أو في قبائل رحل عززت من هويتهم القبلية. وهكذا أدى مزيج العصبية القبلية الصارمة والحماس الديني إلى أن يلعب الإخوان دوراً فريداً ومعقداً في شؤون الدولة.

لقد حاد سلوك الإخوان عن الطريق الذي اختاره ابن سعود، وأدت أنشطتهم في الفترة ما بين ١٩١٦ و ١٩١٨ إلى الاضطرابات والقتل وليس إلى ما كانوا ينشدون نشره من استقرار بين القبائل. وفي عام ١٩١٦ عندما قاتل ابن سعود الجماعات القبلية الأقل طاعة له في وسط الجزيرة العربية قام في نفس الوقت بتغيير المرشدين الدينيين، وشرع في عام ١٩١٨ - ربما كوسيلة لتوحيد الصفوف ضد حسين - في القيام بحملة لكسب تأييد جماعات شمر وما وصفهم يكسون «بالقبائل المتمردة». واستطاع عندئذ، كما يذكر ديكسون، أن يؤكد سلطته على جميع بدو نجد باستثناء «العجمان» الذين ظلوا على عدائهم له. لقد أجبرهم ابن سعود على تبني مذهبي الإخوان وحصل على فتوى من العلماء تطالب القبائل بالاستقرار في الهجر. لكن بحكم أن الإخوان جزء من حركة نهضة إصلاحية غير منضبطة بدأوا بحملة لنشر الدعوة بالقوة في العام التالي متجاوزين - إن لم يكن متجاهلين كلية - توجيهات ابن سعود، وهكذا أضروا بالعلاقات بين مختلف قطاعات الحكومة السعودية التي كان توازنها جوهرياً لتوحيد صفوف الدولة.

وارتبطت أنشطة الإخوان بارتقاء فيصل الدويش، زعيم مطير، سلم السلطة وتجدد الإشارة، في ضوء ما عرف عن الدويش كزعيم لثورة ضد ابن سعود، إلى أن أول ظهور سياسي هام له كان في مؤتمر «الشقرة» في أغسطس ١٩١٨ حيث ضغط، دون نجاح، على ابن سعود لمحاربة الهاشميين، وأشار لورانس في أوائل عام ١٩١٨ إلى الدويش وعشيرته باعتبارهم «المعتنقين حديثاً» للمذهب الإخوان. ومع زيادة عدد المعتنقين للمذهب وجد الدويش مناخاً ملائماً لزيادة طموحاته، ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان أخاً مخلصاً أو انتهازياً ناجحاً. لعدم وجود أي دليل على تفكيره أو فلسفته. ومهما يكن الأمر فقد برهن الدويش على أنه سياسي قبلي نابه وعنيف. ففي الأيام الصعبة التي واجهت ابن سعود في

الجزء الأخير من عام ١٩١٨ وفى عام ١٩١٩ استغل الدويش المركز الجيوبوليتيكي لمطير فى استعراض قوته.

لقد وصلت البريطانيين فى غضون عام ١٩١٩ شكاوى متعددة من غارات مطير ونشر الدعوة بالعنف بين جماعات المتفق فى العراق والكويت والإحساء؛ تلك الأنشطة التى أدت إلى توتر فى علاقات السعوديين بسكان تلك المناطق من الشيعة والسنيين غير الإخوان، وفى نوفمبر من عام ١٩١٩ اشتكى أهل حضر الإحساء، لاسيما من القطيف، لابن سعود من «إنتهاكات الإخوان»، لأراضيهم، وطلبوا منه وضع حد «لتدخل الإخوان فى شئون قبائلهم»؛ والواقع أن ديكسون ذكر فى أوائل عام ١٩٢٠ أن ابن سعود أبلغه أنه «لم يقر قط هذه الأعمال منذ البداية» لكنه لم يستطع وضع حد لها حتى نهاية عام ١٩١٩. لقد جعل حماس الإخوان اعتناق مذهب الإخوان - وهى عملية تدريجية بطبيعتها - فوراً ولا تراجع عنه، والذين لم يلتزموا به من أفراد القبائل إما أنهم قتلوا أو أرغموا على الفرار إلى الكويت، ولم تكسب هذه الأعمال الدويش سمعة أنه متعصب فحسب. بل حققت له أيضاً السيادة على «بطن علوة من بطون مطير» وأضحى الدويش، من كافة النواحي العملية، زعيم القبيلة بأسرها، ثم راح ينشر الدعوة ويهدد القبائل الأخرى.

وصدرت الأوامر بحماس بالغ لإرغام رجال القبائل على الاستقرار فى «الهجر»، فكان الأمر العام للبدو الرحل هو: «عليكم بيع جمالكم ونبد حياة البدو الرحل والاشتغال بالزراعة». وفى أغسطس من عام ١٩١٩ قدم الإخوان مطالبهم لابن سعود التى تقضى بالتعجيل بتوطين البدو وتحسين أحوالهم؛ فطالبوا بأن يستقر البدو فى بيوت من الحجر وأن تبنى لهم مدارس جديدة يحدد الإخوان مناهجها، كما دفعوا بإلغاء المقاهى بسبب نعيمة الرواد، ولم يوافق ابن سعود على المطالب؛ وانتقده الدويش، فى واقع الأمر، فى نوفمبر ١٩١٩ لافتقاره إلى الغيرة الدينية وبسبب معاملاته مع البريطانيين على وجه الخصوص.

وتحدى تعليمات ابن سعود وقتئذ زعيم آخر هو خالد بن اللؤى، أمير خرمة الذى كان منهمكاً فى تضالته ضد حسين؛ ففى رسائل بعث بها إلى ابن سعود فى أواخر عام ١٩١٩ حذر من أنه سوف يشن هجوماً مضاداً لو أن حسين استأنف هجومه على خرمة؛

وكانت لهجته مهددة مما يشير على أنه لم يكن أمام ابن سعود من خيار سوى الازدعان؛ وفي وقت سابق من ذلك العام أكد تقرير المكتب العربي إمكانية أن يغير خالد بن اللوى من ولائه مشيراً إلى أنه يتصرف على نحو مستقل، بيد أن خالد لم يكن متحالفاً مع الدويش كما ظن مسئولو المكتب العربي. بل كان - بحكم أنه زعيم قبلي من أنصار النهضة الإصلاحية - يكشف ببساطة عن رغبة متزايدة في أن يحقق نفوذاً أكبر للإخوان.

وأشارت تقارير عديدة وردت في أواخر عام ١٩١٩ إلى أن ابن سعود كان على حافة أن يفقد السيطرة على الإخوان حين دفعهم سلوكهم إلى مواجهة مع النظام السعودي فمضايقاتهم المستمرة لتجار الشيعة ووطنهم في نزاعات مع ابن جلوى في الإحساء كما كانت علاقات الإخوان مع العلماء متأزمة بالرغم من هدفهم المشترك الرامي إلى تعزيز النهضة الإصلاحية الإسلامية، وتشير سير العلماء إلى أن الغالبية العظمى منهم ولدوا في المدن والقرى ولم يكونوا من أصل بدوي، كما أنهم أمضوا جل وقتهم في المدن بين الدراسة والقيام بمهام منصبهم على النقيض من الإخوان الذين هم في الأصل بدو رحل .

وعلى الرغم من تعيين بعض العلماء لمصاحبة الإخوان والاشتراك في الغارات التي يشنونها فإن نقرأ قليلاً منهم، من أبرزهم الشيخان عمر بن حسين الشيخ وعبد الله العنقري، أرسلوا للعمل في الهجر، كما أنهم شاركوا في حملة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» أو في محاولات متعددة لإعادة تثقيف الإخوان؛ وفي عام ١٩١٩ أرسل العنقري إلى الأرتاوية «لوضع حد للتعصب القبلي المناهض للدين»؛ بل إن الذين أرسلوا إلى «الهجر» من الآن فصاعداً لم يكونوا متطوعين. بل علماء في مهمة خاصة نيابة عن ابن سعود بهدف التخفيف من حدة التعصب الأعمى للإخوان.

كما أرسل إلى الهجر نحو عشرة علماء آخرين للقيام بمهام رسمية كقضاة في المقام الأول بعكس العلماء السابقين، وكان من أشهرهم عمر بن محمد بن سالم الذي عين في الأرتاوية في عام ١٩١٧، ولا يمكن اعتبار هؤلاء متطوعين أو إخوان. ولقد كان عبد الرحمن الشيخ حريصاً في كتابه على ألا يسمى أي «عالم» ذكره متطوعاً حيث إن المتطوعين كانوا من الدعاة الرواد الذين نشروا في بادئ الأمر النهضة الإصلاحية الوهابية

بين البدو، وكانوا مسؤولين عن حماس الإخوان وربما عن سعيهم للوصول إلى السلطة؛ ويبدو واضحاً أن دعاة النهضة الإصلاحية القبليين قد تدريبوا في إحدى المدن ثم أرسلوا إلى الهجر لتثقيف الإخوان، وللدعوة بين القبائل؛ ويبدو أن المتطوعين، في واقع الأمر، كانوا تلاميذاً للعلماء وأقل علماء من أساتذتهم، ولم يتنازع «العلماء» مع الأمراء الذين حكموا الأقاليم والحكومة المركزية والذين لم تصطدم مراكزهم مع سلطتهم، وفي حين كان العلماء بمثابة مستشارين للأمراء، تنافس الإخوان مع العلماء على السلطة الدينية.

هكذا كانت أنماط الحياة العملية والخلفية الأسرية والولاء تفرق بين الإخوان والعلماء؛ وفي مقابل «الإخوان» الطموحين والنشطين سياسياً كان «العلماء» سلبين وغير منظمين، وتحكمهم قيود النظام؛ وربما كان العلماء يخشون الإخوان في هذه الفترة ومن ثم أيدوا محاولة ابن سعود لإحتوائهم .

ومن الواضح أن صداماً وقع في عام ١٩١٩ بين ابن سعود والدويش زعيم مطير، أسفر عن زيادة السيطرة على الإخوان، فبينما كان ابن سعود متجهاً إلى تربة، أمر الدويش بدو الإحساء بطاعة أوامره بدلاً من أوامر ابن سعود وعند عودته استدعى ابن سعود الدويش إلى مجلس علني وسأله بأى حق أصدر الأوامر : «هل تلقيت أوامر مني ؟ وما هي الأوامر الأخرى التي ترى إطاعتها» وفي الحال تراجع الدويش واعترف بخطئه؛ تلك الواقعة التي في حد ذاتها تعكس الخيط الرفيع الذي يفصل بين سلطة الحاكم وتلك التي لرعيم قبيلة هام .

عندئذ انطلق ابن سعود يستغل بصورة كاملة انتصاره على الدويش فدعا إلى عقد اجتماع للعلماء وطلب إليهم تأكيد من ذا الذي يسلك حسب المنهج الوهابي الصحيح؛ وهكذا أثار الشكوك حول سلوك الإخوان، وكان علماء الرياض متعاونين مع ابن سعود فأعلنوا في فتواهم أن الذي لا ينتمي لحركة النهضة الإصلاحية - أى الشخص الذي يرتدى العقال بدلاً من العمامة. بمعنى الشخص الذي لا يزال متجولاً غير مستقر - لا يقل شأناً عن الأخ، وأعاد الفتوى تأكيد حق ابن سعود في السيطرة وفرض الزكاة إلى جانب التحذير من أن أولئك الذين يتصرفون على النقيض من السنة والشرعية سوف يعاقبون جهاراً

مالم يكفوا عن أعمالهم الخاطئة .

وذكر ديكسود أن ابن سعود إضطر إلى تنفيذ حكم الإعدام في العديد من الإخوان المتمردين بوجه خاص وأصبح حذراً على نحو متزايد في اختيار المتطوعين باحثاً عن ولائهم قبل أى شئ آخر؛ وفي نفس الوقت تكثفت عملية التوطيئ؛ وبالرغم من أن هذه العملية عززت الإخوان كجماعة. فإنها برهنت على أنها وسيلة لزيادة السيطرة عليهم، وبحلول عام ١٩٢٠ كان ابن سعود قد أعاد تدعيم مركزه، وذكرت التقارير أن الإخوان أصبحوا مطيعين وهادئين وتوقفت عملية نشر الدعوة بالقوة . ونجح ابن جلوى في تحقيق الاستقرار في الإحساء بحماية المنطقة من هجمات الإخوان. والواقع أنه أصبح الشخص المرتبط باحتواء الإخوان. وبالتالي المحافظة على سلطة أسرة ابن سعود في تجديد شكل الدولة النجدية، كما عين ابن سعود أمراء جدد. وهو إجراء منحه نفوذاً قوياً في الأقاليم .

كذلك تقرر نظام القضاء الذي يقوم على تعيين قضاة من بين صفوف العلماء، وبهذه الخطوة لم تتأثر سلطة ابن سعود. حيث إن من اختصاصه كحاكم أن ينقض قرار القاضي (أمر السلطان نافذ) هذا فضلاً عن أنه قام شخصياً بجمع الزكاة من جميع الهجر كل ثلاثة شهور، ومن ثم واصل الاتصال الشخصي بالزعماء المحليين؛ كما أنه بدأ في تنفيذ مشروع تطوير مينائي القطيف وجبيل، وبالتالي أحال الإحساء إلى مرج أكثر ثراءً وإلى مكان أيسر حكمه. مع الحد من اعتماد مطير وغيرها على ميناء الكويت ... هكذا استخدم ابن سعود وسائل متعددة لاحتواء الإخوان، وكللت جهوده بنظام إداري بدائي شمل سلسلة من نواب الحاكم المخلصين، والخضوع لسلطة العلماء وفرض الجزية المباشرة، ثم أدمج العلماء في نظام قضائي مدني تحت سيطرته المباشرة .

وأبرزت تلك الإصلاحات طريقة جديدة لبناء الدولة تقوم على المركزية وأكدت إدراك حاكم نجد بأن الوسائل التي بدت مفيدة في بداية الحرب، مثل نظام الهجر، باتت عائقاً للوحدة الداخلية، وأصبح الإخوان نبتة برية حيث إنهم تربوا في الهجر وعليه أن يقلم فروعها من حين لآخر ليؤكد سيطرته، وقد أحدث توازناً لهذه الإجراءات بإضعاف سيادة الإخوان، وإدخال أساليب جديدة من شأنها أن عززت سلطة حكومته، وحسنت من جهازه

الرقابي .

ومن الواضح أن الإخوان كانوا يشعرون بالقلق إزاء هذه العملية، ونقل إخوان مطير، بزعامة الدويش، محور نشاطهم إلى الأقاليم الواقعة بعيداً عن المركز وراح الدويش ورجاله - بعد أن حرموا من أى مركز سلطة - يعملون كقوة عسكرية متنقلة فى مناطق الرعى التقليدية التابعة لمطير مع استقلال جزئى عن سيطرة ابن سعود، وكان لأنشطتهم فى تلك المناطق مضامين هامة بالنسبة لتطوير الدولة السعودية فى العشرينيات من القرن العشرين .

على الحدود الشمالية الشرقية

١٩٢٦-١٩٢١

فى غضون الفترة ما بين ١٩٢١ و ١٩٢٦ تركزت عملية بناء الدولة فى العربية السعودية على الحدود الشمالية الشرقية أساساً، وكان هذا يمثل تحولاً. لأن الاهتمام السابق تركز فى العاصمة والمدن الرئيسية، لكن ما إن أحبطت آمال الإخوان فى الرياض حتى اتجهت جماعاتهم، وبالأخص مطير، إلى الحدود، وهى منطقة كانت تمثل دائماً إغراء للعديد من الحكام، كما كانت القبائل تتحرك فيها بحرية . وفى ظل الحكم العثمانى عندما لم تكن هناك حدود للدولة. أو سيادة إقليمية. أو ولاء لأية سلطة بعينها كانت القبائل تبدل ولاءاتها حسبما تسمح به الظروف دون أن تنشأ أية مشكلة تتعلق بشرعية مثل هذه التغيرات، لكن بعد الحرب نزعت الدول إلى توحيد سلطاتها وسيادتها الإقليمية وطلب من دول الخليج أن تعلن إلى حد ما، ولاءها لسلطات كل من تلك الدول، وقد تولد عن تسوية الحدود ومحاولات العديد من الدول كسب الولاء القبلى صراع مستمر على طول مناطق الحدود الحديثة التحديد .

وفى أوائل العشرينات من هذا القرن تجمعت عدة عوامل لتعجل بوقوع صراعات عند مناطق الحدود الشرقية والشمالية لنجد التى تحف بالكويت والعراق وشرق الأردن، ومن

بين هذه العوامل تولى السلطة حكام يكونون العداء لابن سعود، فكانت انتهاكات سالم، حاكم الكويت للأراضى التى يزعم ابن سعود أنها خاصة به، وتنصيب فيصل وعبد الله، وهما حاكمان هاشميان، على العراق وشرق الأردن فى نظر ابن سعود تهديداً لحكمه، وزادت الصراعات القبلية من حدة المنافسة بين الحكام. إذ كانت مناطق الحدود مواقع للعبور وميادين للمعارك للعديد من القبائل. لقد ظلت قبيلة شمر لعدة قرون تتسلل إلى العراق بحثاً عن أراضٍ جديدة للرعى أكثر خصباً، واستقر معظم المتسللين فى الجزيرة فى شمال البلاد، كما أن إضعاف الدولة الرشيدية وسقوط حابل فى نوفمبر من عام ١٩٢١ أدى إلى زيادة حادة فى عدد رجال قبيلة شمر المتسللين إلى العراق، وخوفاً من الإخوان وغضب ابن سعود إستقر الشمر بعد أن فقدوا دولتهم وحظوا بترحيب سافر من جانب فيصل والحكومة العراقية، أما فى الجزيرة أو بالقرب من الأراضى النجدية على طول مراعى بطن « العمارات » من قبيلة عنيزة فى شرق وجنوب العراق التى كان يحكمها فهد بن هزال، وتأكيداً لسلطته فرض فيصل الجزية عليها باعتبارها إحدى قبائله. أما قبيلة « الظفير » التى كانت تعيش فى المنتقى بجنوب العراق، وفى أجزاء معينة من عنيزة فقد حولت ولاءها من العراق إلى ابن سعود.

واتهم ابن سعود فيصل فى أبريل ويوليو من عام ١٩٢١ بالتدخل فى شئون نجد، مؤكداً بشدة سيادته على الشمر فى العراق. وطالب بإبعادهم إلى نجد، كما طالب فى إبريل من عام ١٩٢١ بسيادته على قبيلة عنيزة بأسرها (كانت عشيرته فرعاً بعيداً من تلك القبيلة يقيم فى جنوب غرب العراق) ذلك المطلب الذى أكدته فى شهر أكتوبر قبل استسلام حابل مباشرة. وبعد هزيمة الدولة الرشيدية قام فهد بن هزال، حاكم بطن العمارات من قبيلة عنيزة، بزيارة للرياض وأقسم بولائه لابن سعود.

أما جماعات شمر الأخرى التى ظلت فى الصحراء الشامية بالقرب من حدود نجد فقد شنت غارات على نجد، وفى بحثهم اليائس عن أسباب العيش كانوا يعترضون طريق تجارة مطير. وعلى الرغم من أن فيصل أصدر أوامر فى أواخر عام ١٩٢١ بحظر هذا العمل استمرت القبائل فى غاراتها ثم تقفل راجعة إلى العراق لحمايتها، وكان الإخوان يردون

على ذلك بالاشتباكات العديدة معهم وبالقيام بغارات مضادة عليهم .

كان هناك نزاع آخر حول منطقة واسعة تحتلها قبيلة المنتفق في جنوب شرقي العراق، فقد تبادلت السيطرة تقليدياً على هذه المنطقة قبيلتا الظفير وسعدون، حيث أجبر عجاجمي بن سعدون، الذي تعاون مع العثمانيين، على الهرب في عام ١٩١٧ في أعقاب الاحتلال البريطاني وسيطر عليها حمود بن صويط حاكم الظفير من كان يدفع الجزية لابن سعود ويحصل على إعانة عراقية، وتورط في نزاع مع مطير؛ وفي أواخر عام ١٩٢١ بات موقفه محفوفاً بالمخاطر عندما عين يوسف بيج، من سلالة سعدون، قائداً لقوة صحراء البدو العراقية بعد أن نجح في كسب ود فيصل؛ وجاء التعمين لطمة لمكانة حمود إذ وحد يوسف قواته مع ليزام أبو زهره، وهو شيخ قبلي ظفيري مرتد وهاجم حمود. كما حاول تعزيز قوته الخاصة والسلطة العراقية بحشد الرعاة وجماعات من عنيزة في الجنوب ضد هجوم نجدى محتمل؛ أضف إلى هذا أن يوسف كانت تربطه علاقة ودية بقبيلة شمر المغيرة.

في ضوء هذا التحالف المعادي لنجدى عقد ابن سعود وحمود تحالفاً، وفي يناير ١٩٢١ زار حمود الرياض حيث حظي باستقبال حار. وبعد أيام عاد محملاً بالهدايا الكثيرة ويصحبة مندوب سعودي هو عبد الرحمن بن معمر الذي برهن تعيينه على محاولة ابن سعود التصدي للزعيم العراقي وتشديد قبضته على القبائل المتنازع عليها، فما لبث أن شرع حمود سراً في حث القبائل على الاعتراف بسلطة ابن سعود، وجمع الزكاة نيابة عنه. وفي ضوء تحدى حمود للحكم العراقي في المنطقة الذي يمثله يوسف بيج أمرت الحكومة العراقية الأخير في يناير ١٩٢٢ أن يتخذ موقفاً عسكرياً عند موقع ابو الغار ليقتضي على ما يقوم به حمود .

وفي أعقاب المفاوضات التي أجريت حول إمكانية عقد لقاء بين ابن سعود وفيصل لتخفيف حدة الأزمة أبلغ كوكس الحاكم النجدي في ٢٥ يناير أنه يوافق على اقتراحه الخاص بالقيام بإجراءات تمهيدية قبل الموافقة على عقد مثل هذا الاجتماع، وفي نفس الوقت أبلغ كوكس ابن سعود أن العراق يشترط أن يوافق الطرفان على أن قبائل المنتفق

والظفير وعنيزة تخص العراق كما أبلغ ابن سعود أن حجة العراق في ضم هذه القبائل إليها مقنعة وإن مطالبته بالسيطرة عليها ليست كذلك، وجرى بحث تحديد خط فاصل ثابت ولم يتم الاتفاق عليه، وربما خشى ابن سعود من أن تكون الغلبة للمطالب العراقية .

لقد تزامن هذا النزاع مع موقف مماثل شمل الكويت. إذ طالب ابن سعود بالمنطقة الاستراتيجية المرتفعة لضوابط بلبلول حيث كان امتلاكها يمكنه من السيطرة على الطرق التي كانت تستخدمها العوازم والعجمان ومطير، كما كانت تشكل رصيذاً حيويًا لتعزيز سلطته في المنطقة وللتصدي لأطماع سالم، حاكم الكويت. الذي طالب في ٢٠ فبراير بالمنطقة بأسرها بما في ذلك الجهره، لقد كان مطلب ابن سعود المضاد يعنى بوضوح إضعاف سيطرة سالم عليها .

وذكر كوكس في أكتوبر عام ١٩٢٠، بعد اجتماعه بكل من ابن سعود وسالم، أن الحاكمين مستعدان لإحالة المسألة للتحكيم، لكن واقعة الجهره حالت دون بدء المفاوضات، وفي يناير من عام ١٩٢١ جاء سالم إلى الرياض للتفاوض إلا أن المنية وافته بعد عدة أسابيع وواصل ابن سعود بحث المسألة مع كوكس والشيخ أحمد، حاكم الكويت الجديد الذي كان يعتبر صديقاً لابن سعود الذي أظهر حسن نيته تجاه الحاكم الجديد في يونيو ١٩٢١ وأعلن استعداده لأن يتخلى عن مطالبته بالمنطقة الواقعة بين الجهره وصباحيا .

كانت مناطق الحدود هامة في إطار بناء الدولة الداخلي، وأشارت التغييرات الإدارية التي أدخلها ابن سعود في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ إلى تصميم الحاكم النجدي الجديد على إقامة الوسائل للحصول على دخل أكبر، وتعزيز سلطته في مواجهة منافسيه الأقوياء وتزويد من موارده التي تدعم عملية الدمج؛ ففي أوائل العشرينيات من هذا القرن فرض ابن سعود ضريبة محددة. بل ومرتفعة على القبائل ورجال المدن في جميع أنحاء البلاد، وكان هذا الإجراء يمثل تحول ابن سعود من الاكتفاء بالزكاة أو خمس الغنائم كما أقرتها الشريعة إلى فرض المكوس (ضرائب تفرض، وهي حق قاصر على الحاكم، على المعاملات التجارية التي يقوم بها البدو وأهل المدينة وعلى بعض المنتجات الزراعية مثل التبغ) وغالباً ما كانت هذه الضريبة الجديدة تعتبر عبئاً ثقيلاً على سكان نجد والإحساء. ومن بين المشروعات الأخرى التي قام بها ابن سعود خلال تلك الفترة تطوير الموانئ في الجبيل

والقطيف في الإحساء، مما مكنه من ممارسة سلطة إدارية من خلال تحصيل الرسوم الجمركية من الطرق التجارية الجديدة، ولم تحقق الموانئ الجديدة مكانة أدبية لابن سعود في المنطقة فحسب بل أيضاً مكنته من أن يتجنب دفع رسوم جمركية باهظة للحاكم الكويتي، ففي ظل سيطرة ابن جلوى صدرت الأوامر بتحويل كل دخل الجمارك إلى ابن سعود، وحظر على قبائل نجد الذهاب إلى أسواق الكويت، تلك المبادرة التي كانت بمثابة نكسة خطيرة للكويت، وظلت عائدات الجمارك مسألة نزاع لم يحل بين الدولتين خلال الفترة التي نستعرضها هنا.

كما أن تطوير موانئ الإحساء أثار مشكلة بالنسبة للإخوان - وخاصة مطير - التي ازدهرت في وقت سابق بفضل التجارة الكويتية، فقد تمكن ابن جلوى من منع عمليات التهريب، وكان من مصلحة ابن سعود التحكم في واردات نجد وحرمان مطير من حرية الحركة إلى الأسواق، وبالتالي زاد من اعتمادهم عليه. لكنهم تخدوه وراحوا يبحثون عن أسواق جديدة ومناطق للرعى، وسرعان ما حملهم البحث على الإغارة على العراق في الوقت الذي بدأ فيه ابن سعود بتطبيق الشريعة في نجد والإحساء وذلك بتعيين قضاة للمدن مؤكداً أن يلتزم الأمراء بتطبيق الشريعة. أما العرف البدوي الذي يتعذر تطبيقه بدون سلطة دولة مركزية والذي كان خاصاً بالأفراد، وليس بحقوق الدولة فراح يفسح المجال للشريعة، وتشبث أمراء من أمثال ابن جلوى بتطبيق الشريعة، وبالتالي بالحد من الحكم الذاتي القبلي.

وعمل ابن سعود على تعزيز اعتماد القبائل على حكمه عن طريق تخصيص المعونات لزعماء القبائل بأسلوب جديد - أي تحويل المعونات إلى الهجر، وفيما يتعلق بالإخوان ذكر س.س.ج.د. باريت، الممثل السياسي البريطاني في البحرين في أواخر العشرينيات من هذا القرن، أنه «كان يتعين عليهم أن يعتمدوا في معيشتهم على كرم ابن سعود الذي كان بهذا يأمل في أن يظلوا معتمدين عليه كل الاعتماد». كما أشار باريت إلى أن «بعض شيوخ القبائل لم يرق لهم أن يكونوا في وضع الاستجداء، ومن ثم يرغمون على الخضوع لأهواء حاكم نجد».

لقد كانت هذه هي الخلفية لعلاقات ابن سعود المعقدة بجماعات الإخوان، فخلال هذه الفترة عززت مطير من اهتمامات ابن سعود بمناطق الحدود، كما أنها شكلت عامل إثارة حاول احتواءه. فباستغلال حماس الدويش واتباعه للإغارة والدعوة للمبادئ الوهابية استطاع ابن سعود أن يضم إلى صفوفه مناطق كانت تخضع لسيطرة منافسيه، وأن يتصدى للأنشطة القبلية في كل من العراق والكويت. إلا أن أعمال مطير هددت مصالح ابن سعود من ناحيتين: أولهما - أن غاراتهم، مثلها مثل أنشطتهم في الرياض قبل عام ١٩٢٠، غالباً ما تجاوزت تعليمات ابن سعود وأضعفت من قدرته على المناورة الإقليمية، ولاسيما عند الحاجة إلى الوصول إلى حل وسط مع الحكام المحليين أو المصالح البريطانية، وثانيهما: أن أطماع الدويش في السلطة وحقوقه غير المحدودة في الإغارة اصطدمت مع خطة ابن سعود الرامية إلى إقامة حكومة مركزية؛ ولم يكن الإخوان، من جانبهم، على مستوى الإجراءات الاقتصاديةية المصاحبة للنظام المركزي.

وكان هناك، في رأى ابن سعود، مجال محدود للتعاون مع مطير. إذا كان هدف حاكم نجد هو إقامة «حدود قبلية» بين نجد وجيرانها ترقى إلى مستوى الحدود المرنة غير المحددة على نحو يسمح لتحركات قبائلها ومناطق رعيها بتحديد نطاق نفوذ الدولة. وبهذا المعنى تمسك ابن سعود بالنموذج التقليدي للمشيشة متبعاً ما أسماه البريطانيون «بقانون الصحراء» وليس بالمعايير الغربية لرسم الحدود الإقليمية. وقد مكّنه هذا الأسلوب من الاستمرار في تشجيع القبائل باعتبارها أداة توسعية متحركة مستخدماً «مطير» كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف. هذا فضلاً عن أن مثل هذا الأسلوب جنبه المشكلات التي كانت ستمخض عن الحدود بالأسلوب الغربي التي تخترق مناطق رعى القبائل متجاهلة تماماً وجودها. وحاولت مطير، من جانبها، التعاون مع ابن سعود بالإغارة على الأراضي العراقية، لكن كان من رأى الدويش أن التعاون مع ابن سعود يجب أن يكون محدوداً كما ينبغي أن يسمح للإخوان بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي.

ولهذا كانت علاقات ابن سعود بمطير تحكمها مشاعر متضاربة حتى عندما كان يصعد من اشتراكه في أحد النزاعات، والمثال على ذلك قضية «هجرة» الجارية: ففي مايو

من عام ١٩٢٠ لم يوافق سعود على أن تهاجم مطير قوة كويتية هناك إلا بعد أن استعرض أحداث الماضي، وكان تصريحه بهذه المناسبة هو: «إننى لا ألوهم» (أي الدويش)، كما أنه استخدم الدويش بعد ذلك ضد سالم فى شهر أكتوبر فيما بات يعرف بمناوشة الجهرة. وكانت موافقته المبدئية على طرح المشكلة للتحكيم (سلمت لكوكس فى أكتوبر عام ١٩٢٠) ترجع، فيما يبدو، لا للضغط البريطانى فحسب. بل أيضاً إلى الخوف من أن يفقد سيطرته على جبهة الجهرة، بيد أن اشتراك الدويش كان عاملاً لا يمكن التكهّن به، لكن غارات مطير على جماعات شمر والظفير فى يناير عام ١٩٢١ وتفكير الدويش من جديد فى مهاجمة الجهرة فى هذا الوقت مكنت ابن سعود من السيطرة على حدود «ديرة» مطير؛ ويفترض أن هذا كان متمشياً مع المطلب السعودى المتكرر وهو أن يوقف سالم مؤامراته فى وسط القبائل السعودية.

وتعرض ابن سعود فيما بعد لضغط متزايد من جانب كوكس للموافقة على حدود ثابتة، كما أن حقيقة أنه كان عليه تركيز اهتمامه على احتلال حايل حدث مما كان يطالب به سالم، فما كان منه إلا أن أعلن فى يونيو عام ١٩٢١ عن استعدادة على أن يقصر مطالبه على المنطقة الواقعة بين الجهرة وصباحياً، لكن هناك سبباً آخر لهذا الحل الوسط يكمن فى خوفه من الوقوع فى ورطة إقليمية، وهو خوف أثاره الإخوان وراح الدويش يتعد على نحو متزايد عن الكويت بسبب اشتراكه فى احتلال حايل وبالتالى أعفى ابن سعود من ضرورة مراقبة أنشطة الإخوان فى منطقة الحدود.

وتطور موقف مماثل فى جنوبى العراق، وذكرت التقارير الواردة فى فبراير عام ١٩٢٢ أن ابن سعود حشد قوة بقيادة الدويش عند حفار «للتأثير معنوياً على قبائل الصحراء العراقية وعندما هاجم يوسف بيج وليزام أبوزهرة حمود بن صويط فى أواخر فبراير طلب ابن معمر مساعدة الدويش مما مكن الأخير من الإغارة على موقع ابوغار فى جنوبى العراق يوم الحادى عشر من مارس. وأكد تقرير من الكويت بتاريخ ١٣ مارس أن ابن معمر وحمود بن صويط هما، فى الواقع اللذان شجعا الدويش الذى هاجم ابوغار بدون إذن ابن سعود. وترتب على هذا أن حث فيصل كوكس على أن يستخدم سلطته كممثل للانتداب

البريطاني ، لوضع حد لمثل هذه الغارات ولضمان سلامة العراق، وأدى عدوان مطير إلى قيام سلاح الطيران الملكي البريطاني الي مهاجمة المغيرين ولاح نشوب نزاع مع البريطانيين على نطاق أوسع أمراً حتمياً، وكان ابن سعود حتى ذلك الحين يعارض مقترحات كوكس القاضية بجعل مطلبه قاصراً على الظفير والعمارات رافضاً بحث تسوية الحدود على مثل هذا الأساس. إلا أن التطورات الجديدة أرغمته على أن يذعن لضغط كوكس المتجدد .

وفى الأسابيع التالية عادت السياسات الداخلية السعودية لتتركز من جديد على الصراعات بين الدول وكانت المفاوضات التي بدأت فى مايو هامة بالنسبة لمستقبل المنازعات مع الكويت والعراق، وفى ٦ مايو وقع وفدا نجد والعراق معاهدة فى «المحمرة» إلا أن ابن سعود لم يصدق على المعاهدة، فدعى إلى عقد مؤتمر جديد فى عقير بالكويت فى نوفمبر من عام ١٩٢٢، ومن الأهمية بمكان الأحداث التي أحاطت برفض ابن سعود التصديق على معاهدة المحمرة .

وكانت القضية الرئيسية التي نوقشت فى المؤتمرين تتمثل فى رسم حدود ثابتة بين نجد والكويت وبين نجد والعراق، ولاحق الحدود الثابتة فى فترة ما بعد الحرب أرخص واكفاً وسيلة تمكن بريطانيا من الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة. وبما أن كوكس وضع ثقته فى مثل هذه الحدود الفاصلة اختلف مع ابن سعود حول مطالبته بالسيطرة على القبائل فى جنوبى العراق وطالب بعقد مؤتمر لتقرير حدودها .

وعلى الرغم من الهوة التي كان تفصل بين آراء الأطراف المعنية قبل الاجتماع إلا أنهم توصلوا فى السادس من مايو الى اتفاق يقضى بأن الشمر الذى جاءوا من جبل شمر ينتمون لنجد على الرغم من أن عمارات المنتفق (وتتزعما عشيرة سعدون) والظفير تنتميان للعراق، لقد اتجه المشاركون فى المؤتمر إلى تحديد الحدود وفقاً لوضع المراعى والآبار التي تستخدمها القبائل السالفة الذكر، وفى هذه الأثناء حضر على الإخوان مهاجمة القبائل العراقية، كما أمنت بنود الاتفاقية الأخرى طريق الحج، وحرية التبادل التجارى بين القبائل والإبقاء على الرسوم الجمركية السابقة، واتفق على أن يصدق ابن سعود وفيصل على الاتفاقية .

وزعم ابن سعود فيما بعد بأنه رفض التوقيع على الاتفاقية لأن مثله، ابن تهمانيان، في المؤتمر، قد تجاوز تعليماته، وإن كان أ.هـ. بورديلون سكرتير كوكس والممثل البريطاني لدى المؤتمر قد أعرب عن الرأي بأن ابن تهمانيان لم يتجاوز في واقع الأمر تعليمات ابن سعود. لكن في ضوء رفض الأخير المبدئي أن يتنازل عن أية حقوق حول القبائل المتنازع عليها فمن المنطقي ان نفترض أن ابن تهمانيان لم يخول حق الموافقة على الشروط. لقد بدأ المؤتمر أعماله يوم الخامس من مايو وتم توقيع الاتفاقية في اليوم التالي، وهكذا لم يتسن لابن تهمانيان التشاور مع ابن سعود في غضون ذلك الوقت، لكن بحكم أنه مستشار الحاكم للشؤون الخارجية كان ابن تهمانيان يعلم أن السبب الرئيسي لاشتراك ابن سعود في المؤتمر هو تلبية رغبة بريطانيا في أن يكون هناك خط حدودي فاصل، وتحقيق ذلك ومع ترك الموقع الفعلي للحدود بدون تحديد ربما اعتقد ابن تهمانيان أن ما تم التوصل إليه من نتائج هو أفضل ما كان يأمل ابن سعود في تحقيقه في الوقت الراهن .

لقد أرغم ابن سعود على الاشتراك في المفاوضات التي رآستها بريطانيا، لكنه رفض أن يلتزم بنتيجة رأى أنها غير مقبولة، فمن رأيه أن مجرد إصرار كوكس على رسم حدود وتأيد مطالب العراق بالظفر والعمارات جعل من الصعب التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، واعتقد كوكس أنه يحكم كونه صديقاً موثقاً به للحاكم السعودي سوف يتمكن من التوصل إلى تسوية للحدود بممارسة مزيد من الضغوط عليه، وفي رواية لاحقة عن الاجتماع أكد اعتقاده بأن لا بد في رأيه من حدود تفصل بين نجد وقطر والكويت والعراق وشرق الأردن على السواء في داخلها يصبح من حق الأطراف أن توفر أمنها الخاص.

وبنهاية عام ١٩٢٢ كان ابن سعود أكثر استعداداً لقبول تسوية الحدود مما كان عليه في شهر مايو لأنه كان يود في ذلك الوقت ألا يعرض للخطر علاقاته مع كوكس ورأى من الحكمة تحقيق كل ما يستطيع تحقيقه، بينما لا يزال كوكس في منصبه، فقد كان في حاجة بصفة خاصة إلى تأييد كوكس لشروط السماح للنجديين بالحج إلى مكة في عام ١٩٢٢ ولطلبه بوقف غارات الشمر من العراق على نجد، كما كان ابن سعود يرغب في

موافقة كوكس على تعدى الوهابيين على منطقة الجوف ، وهي المنطقة التي تخف بشرق الأردن والتي باتت مفتوحة أمام السعوديين فى أعقاب سقوط حائل ، فانطلاقاً من تلك الأرضى احتلت القوات السعودية فى يوليو عام ١٩٢٢ منطقة تمتد حتى قريات الملح ، وفى سبتمبر أوضح ابن سعود أنه يعتبر المنطقة و قبيلة الرولة المسيطرة عليها جزءاً من بلاده . ولما كانت السلطات البريطانية فى شرق الأردن تعارض مطالبته بالجوف والرولة تأييداً لعبد الله ، خشى ابن سعود من أن تصبح الجوف منطقة يدور حولها الجدل مثل جنوب العراق حيث يزيد تسلل الإخوان من تعقيد الموقف ، ومن ثم سعى إلى إضفاء طابع الشرعية على سيطرته على المنطقة .

وفى أوائل أكتوبر من عام ١٩٢٢ جدد ابن سعود مطلبه بعقد اجتماع مع كوكس ، وعقد الاجتماع فى عقير فى ١٩ نوفمبر وحضره ابن سعود شخصياً والميجور ج.س. مور ، الممثل السياسى فى الكويت مع ديكسون ، كما حضره صالح بك ، وزير المواصلات والأشغال فى العراق ، ممثلاً لفصيل .

وبرهن هذا المؤتمر على أنه انتصار حاسم لمطالبة كوكس بحدود فاصلة ، ومن الواضح أن هذا لم يتحقق إلا بالإرغام ، ففى الجلسات الأولى أكد ابن سعود مطلبه المعروف بقبائل العمارات والظفير وشمر ، لكن كوكس اجتمع به على انفراد ووبخه كما لو كان ، على حد تعبير ديكسون ، « تلميذاً غير مطيع » ، ووصف ابن سعود بأنه « سخيف » ، وقام بنفسه برسم خريطة للحدود من الكويت إلى جبل عنيزة ، فخفق قلب ابن سعود واغرورقت عيناه بالدموع معلناً ولاءه لكوكس ؛ وصرح المندوب السامى العراقى بأنه قد عوض الحاكم النجدى بالسماح له بثلاثى أراضى الكويت ، وهكذا أرغم ابن سعود على التخلي عن مطالبته بقبائل العمارات والظفير والمنتفق .

لقد أسفرت الموافقة على حدود ثابتة عن نتائج خطيرة بالنسبة للعلاقات بين ابن سعود ومطير ، ففى نظر إخوان طابعهم العنف كمطير يعتبر ابن سعود من الناحية الأيديولوجية قد تخلى عن قبائل وأراضى يرون أنها نجدية ، فالموافقة على مفهوم قيام حدود ثابتة زادت عملياً من صعوبة قيامهم بالرعى أو القتال عبر الحدود فى مناطق عاشوا فيها قروناً .

وازدادت العلاقات بين ابن سعود ومطير تعقيداً بسبب المسائل التى حذفت من مناقشات «المحمره» حيث طغت مصالح الحكام على المسائل القبلية، ففى محاولة للتخفيف من عدم الثقة بين فيصل وابن سعود سعى البريطانيون إلى إشباع رغبات كلا الحاكمين فى ضم الأراضى ونقاط الحدود الاستراتيجية. لقد كانت هذه سياسة فعالة إبان الحرب ولجأ إليها كوكس من جديد، فمنح فيصل الاعتراف بسيطرته على جنوبى العراق وفى المقابل خصص لابن سعود جزءاً كبيراً من الكويت إلى جانب الظفر بتأييد كوكس لمطالبته بالجوف والأراضى الممتدة حتى شمال وادى سرحان. وأوضح ابن سعود فى المؤتمر ضرورة سيطرته على قرى الملح لأنه إلى جانب حقوقه التاريخيه فى المنطقه فإن مناجم الملح المحلية هى مورد لمعيشة الجوف بأسرها. وأوصى كوكس بحد شمالى أقل مما طالب به ابن سعود، إلا أنه اقترح بأن تظل الكاف وقرى الملح تحت السيطرة النجدية.

كان هذا القرار عصيباً بالنسبة للعلاقة بين ابن سعود ومطير لأن ما قدم له من تعويض لم يخف فشل مطالبه الأصلية، لكن حقيقة أن المناطق الاستراتيجية أصبحت قابلة للمبادلة بين الحكام شجعت القبائل النجدية على اعتبار الحدود الجديدة حدوداً مؤقتة وشحذت طموحاتهم للغزو والحكم الذاتى.

ولم تبحث فى تلك المؤتمرات مغامرات الإخوان، والواقع أن القليل جداً تم فى «عقير» لحل المشاكل القبلية، ويزعم أن كوكس اقترح، على حد تعبير ديكسون «حدوداً قبلية بدلاً من خط تحكمى يرسم على الخريطة؛ وشملت الحدود التى رسمها كوكس منطقتين محايدتين، إحداهما على الحدود النجدية مع الكويت والأخرى على الحدود مع العراق، حيث كانت الآبار ومناطق الرعى فى خدمة العديد من القبائل. وسُمح بتبادل عبور الحدود للرعى كما حظر استخدام موارد المياه والآبار القريبة من الحدود للأغراض العسكرية؛ تلك الفقرات وردت فى البروتوكول الذى كان من المقرر أن يوقعه صايح وعبد الله دملوجى (وهو من أصل عراقى) المساعد الجديد لابن سعود يوم الثانى من ديسمبر عام ١٩٢٢؛ ونص بروتوكول ثان بنفس التاريخ على ألا تمنع أية قبيلة من منح ولائها لدولة غير تلك التى كانت مرتبطة بها من قبل، أما محاولات إضعاف الممارسات القبلية فقد

أوضححتها حقيقة حظر أخذ الخوا (وهو رسم حماية كانت تفرضه القبائل القوية على الأطراف الأضعف).

ومن الواضح أن المؤتمر، بصرف النظر عن هذه الفقرات، لم يتعرض للمنافسات بين القبائل أو المنافسات بين الحكام والقبائل، فلم تبحث أسباب مثل هذه المنافسات، كما لم ترد أية فقرة بشأن مصالحة القبائل المتنافسة. وقد عكس هذا الحذف المصالح والتكتيكات البريطانية كما عكس جزئياً إحجام ابن سعود عن الاعتراف جهاراً بمشاكله مع الإخوان، لأنه لو فعل ذلك لأضعف ثقة كوكس في مركزه، وهكذا ظلت التوترات القبلية التي لم تحل أو تحسم مصدر إزعاج مستمر على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للدولة السعودية.

والخلاصة هي أن مؤتمرى «المحمرة» و«عقير» اللذين أوحى بعقدتهما بريطانيا قد زادا من حدة النزاع السعودى - المطيرى فى المنطقة وجعلوا الموقف أكثر تفجراً؛ أولاً بفرض حدود ضد إرادة بعض الحكام المحليين والقبائل؛ وثانياً بعدم الأخذ فى الاعتبار - ناهيك عن التوصل إلى حل - العلاقات بين الحاكم والقبيلة وتلك التى بين القبائل؛ وثالثاً، بعدم تحقيق مطالب ابن سعود فى جنوبى العراق وإن كان قد سمح بالمساومة حول المناطق الاستراتيجية دون إعتبار للصراعات القبلية، وفى هذا الصدد زاد مؤتمرا عام ١٩٢٢ من أطماع الزعماء المتنافسين، وشجعا نزوعهم إلى تجاهل الحدود الجديدة أو الاستخفاف بها. وهكذا لم تتأثر العلاقة بين ابن سعود ومطير فحسب. بل أيضاً ظلت التوترات فى الساحة برمتها فى حالة من الغليان. ويعلق ديكسون على قرار عقير بالقول:

كانت الحدود التعسفية على النمط الغربى، بين العراق ونجد، فى رأى، خطأ بالغا، حيث إنها أسفرت، فى النهاية، عن أن يقيد ابن سعود، لأول مرة فى التاريخ تقريبا، التحركات الطبيعية السنوية لقبائل نجد فى اتجاه الشمال... ولو أن ابن سعود ترك شأنه [بصورة كافية] فليس مستحيلاً أنما ما كنا لتعرض لتمرد الإخوان فى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أو ما سبق ذلك من احتكاك بين العراق ونجد.

وعندما أضحى منافسو ابن سعود أكثر جرأة وعنفاً أعاققت الاستجابات البريطانية على نحو متزايد قدرته على الانتقام عبر الحدود، وخلق التوسع الجغرافى للصراع مزيداً من المشاكل للحاكم النجدى حيث تغلغلت المنازعات فى العراق كما امتدت غرباً إلى الجوف.

خلال تلك الفترة أصبح الحليفان القبليان لابن سعود فى جنوبى العراق أشد ضعفاً، وعقب التدهور الذى طرأ على العلاقات بين يوسف بيح والحكومة العراقية فى مايو عام ١٩٢٢، لم تعد هذه الحكومة إلى منصبه السابق فى المنطقة فتقارب مع ابن سعود، بل بدأ فى جمع الزكاة نيابة عنه، لكن بعد هجوم جديد شنه يوسف على معسكر حمود بن صويط فى أغسطس عام ١٩٢٣ ضاق ابن سعود ذرعاً به. ورفضت حكومة فيصل - ربما محاولة منها لاستغلال الموقف - طلب اللجوء الذى تقدم به كلا الشيخين وقامت بخلعهما واعتبارهما خارجين على القانون، الأمر الذى أفسح المجال أمام ليزام أبو زهرة، أحد الرؤساء فى الظفير، ليتولى مقاليد الأمور فى المنطقة. وأصبح فى ذلك الوقت الخصم الرئيسى لابن سعود هناك.

وليس مدعاة للدهشة أن تستغل هذا الموقف قبائل شمر من اللاجئيين التى تتجول عادة شمالاً نحو دلتا نهر الفرات والصحراء الشامية. لقد كان من المقرر، طبقاً لقرار مؤتمر «عقير» ترحيلهم إلى نجد، إلا أن الحكومة العراقية لم تنفذ هذا القرار، ولم يكن هناك طائل من وراء شهرى العفو اللذين أعلنهما ابن سعود أملأً منه فى عودتهم، وراحوا، بدافع كل من الفقر والرغبة فى الانتقام من ابن سعود، يغيرون على قبائل الرعاة الغنية نسبياً فى المنطقة. ومدوا غاراتهم إلى نجد، وبعث ابن سعود إلى فيصل فى ربيع وصيف عام ١٩٢٣ بعدة شكاوى مطالباً بإبعاد قبيلة شمر، ورد فيصل بأنه حاول طردهم لكنه ليس ملزماً باستبعادهم بالقوة والواقع أن فيصل - فيما يبدو - لم يهمل إيواء قبيلة تثير المشاكل لابن سعود؛ بل إنه أضفى طابع الشرعية على وضع الشمر فى المنطقة بتجنيدهم فى قوة بدوية محلية جديدة بقيادة شيخ سعدونى يدعى «تامر»، وازدادت التعقيدات فى صيف عام ١٩٢٣ عندما حاولت جماعات عديدة الإفلات من غضب ابن سعود بالفرار إلى العراق

حيث اشتركت مع المغيرين على نجد؛ كل هذا أرغم ابن سعود على أن يقوم بمبادرات جديدة.

فى هذه الأثناء تصاعدت مشكلات الحدود على جميع الجبهات، واستمرت المناقشات حول السيطرة على الجوف شأنها فى ذلك شأن تسلل الوهابيين، وفى ١٩ يونيو عام ١٩٢٣ شنت قوة وهابية هجوماً بالقرب من الكاف عند الطرف الشمالى لوادى سرحان، لكنها صدت ونفى ابن سعود أى علم له بالهجوم، وليس ثمة دليل قاطع حول هذه المسألة، وبناء على طلب من عبد الله ناقدش دوق ديفونشير، وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات، هذه المسألة مع المسئولين الموالين للسعوديين والهاشميين وسمح للحاكم الأردنى بإعادة احتلال «الكاف» لكن تحت مسئوليته الخاصة وبدون مساعدة بريطانية؛ وفى غضون عام ١٩٢٣ ازداد الاعتداء السعودى على الحجاز فوقعت هجمات وهابية بالقرب من المدينة أهمها ذلك الهجوم الذى جرى فى نوفمبر عام ١٩٢٣ عندما قاد الدويش هجوماً على «الأولا» .

لقد بذل البريطانيون محاولات للتوصل الى تسوية جديدة شاملة للحدود السعودية الهاشمية إذ اشتبكت العراق وشرق الأردن والحجاز فى نزاعات مع نجد، ولأن هذه الدول الثلاث تخضع للحكم الهاشمى، وكان البريطانيون يتوقون إلى القيام بذلك لأن كلا من الهاشميين والسعوديين حلفاء لبريطانيا وتابعين لها، كما أن هذا كان بمثابة متابعة للتكتيكات البريطانية فى مؤتمر «عقير» التى تربط تسوية على أحد الحدود بتسوية على حدود أخرى، وتستخدم أراضى أخذت من احدى الدول لتعويض دولة أخرى، وأعلن فيصل فى أغسطس ١٩٢٣، بعد عودته من زيارة لعبد الله فى عمان، أنه لن يستطيع أن يظل سلبياً أمام أى هجوم نجدى على شرق الأردن أو الحجاز، وأعرب عن قلقه إزاء حشود القوات الوهابية بالقرب من هاتين الدولتين، وصرح بأنه يرغب فى أن يمثل أخاه وأباه فى الوصول إلى تسوية شاملة، وحاول مقابلة ابن سعود شخصياً لهذا الغرض، وكان من رأى وزارة الخارجية البريطانية أن الاقتراح غير عملى ومحكوم عليه بالفشل، وعلى الرغم من البريطانيين لم يؤيدوا اقتراح فيصل فى صيغته الأصلية فإن ميلهم المتنامى إلى التوصل لـ

تسوية شاملة ترسم حدوداً ثابتة بين جميع الدول الهاشمية وتجدد قد تمخض عن عقد مؤتمر شارك فيه مندوبون من جميع الدول المعنية .

وعقد مؤتمر الكويت في نوفمبر من عام ١٩٢٣ وظل ينعقد بصورة متقطعة حتى مايو عام ١٩٢٤ ، ومن وجهة النظر السعودية أثار هذا المؤتمر مشكلات كبرى ، وإن كان قد أتاح فرصاً لحل بعض المنازعات الإقليمية ؛ ومن بين تلك المشاكل التي أثارها تعدد المطالب الهاشمية التي ساندتها مندوبون عن جميع الأطراف الهاشمية ، وباتت هذه المشكلة واضحة حتى قبل أن يبدأ المؤتمر ، إذ رفض حسين إرسال مبعوث له . وأشار إلى أن مندوبه لن يشارك إلا بشروط هو يعلم أن ابن سعود يرفضها مسبقاً ألا وهي جلاء السعوديين عن أيها وحائل ، وإعادة عشيرتي العائد ورشيد إلى عاصمتيهما ؛ وأكد فيصّل هذه الشروط حين كتب لابن سعود قبل انعقاد المؤتمر مباشرة يطالب بانسحاب القوات السعودية من الحدود المحيطة بالدول الهاشمية .

وفي أوائل نوفمبر حاول ابن سعود تأجيل المؤتمر . وكتب يقول إنه بحاجة إلى بحث أراضي الحدود ورفع تقرير عنها ، إلا أن البريطانيين ضفطوا عليه حتى يشترك ، فما كان منه إلا أن عين وفداً للمؤتمر برئاسة سعيد حبال ؛ واثناء انعقاد المؤتمر حاول الهاشميون زيادة مطالبهم من الدولة السعودية مما أدى إلى تأزم العلاقات السعودية مع كل من البريطانيين والدول الهاشمية ، إن تردد حسين في بادية الأمر في تعيين ممثل له ورفض ابن سعود في ربيع عام ١٩٢٤ أن يرسل ابنه بعد أن وافق حسين على أن يمثل ابنه زايد قد أنهى المؤتمر في نهاية المطاف ؛ هذا فضلاً عن أن مؤتمر الكويت زاد من تدهور علاقات ابن سعود مع مطير حيث على أنه فرض قيوداً جديدة على تحركاتهم .

وتوضح مداورات المؤتمر محاولة ابن سعود لإضعاف الإخوان ، وأسلوبه العام في بناء الدولة السعودية في منطقة الحدود . لقد بدأت الجلسة في ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٣ بقيام كل وفد بعرض عدة نقاط للمناقشة كانت تشكل في واقع الأمر مطالبهم الخاصة ، وكان الفارق بين مقترحات نجد والعراق واضحة ؛ ففي حين أراد العراقيون إغلاق حدودهم ليمنعوا ، قدر المستطاع ، أي اتصال تجدي بالعراق . سعى التجديون بوسائل متعددة زيادة

الضغط على القبائل المقيمة في العراق، كما طالب العراقيون بأن يكون الاتصال السعودي بالقبائل في العراق قاصراً على الممثل النجدي الرسمي في بغداد وبحظر تعقب المغيرين وعدم السماح لجامعي الزكاة السعوديين بالعمل داخل الأراضي العراقية؛ أضف الى هذا أن العراقيين أرادوا طرد المجرمين كجزء فقط من اتفاقية لتسليم المتهمين وإلا يسمح للقبائل بعبور الحدود إلا لأغراض الرعى، وبعد حصولهم على إذن من مقتضى الحدود المختصين .

أما المطالب النجدية المقابلة فقد تركزت على عودة الشمر والمجموعات المنشقة من قبائل أخرى والتي لجأت إلى العراق وتغير على نجد، كما طالب السعوديون أن يكون من حقهم جمع الزكاة من قبائلهم التي تعيش في العراق، وتسليم المجرمين والغنائم التي أخذت في الغارات التي وقعت بعد مؤتمر «عقير» وحرية القبائل في الحركة عبر الحدود . وعلى الرغم من أن الوفد النجدي لم يثر المفهوم السعودي السابق للتحرك وهو الحدود القبلية التي تتحدد وفقاً لمناطق الرعى، إلا أنهم حاولوا استعادة الوضع الذي كان سائداً قبل معاهدة «المحمرة» والذي تم التفاوض عنه جزئياً في مؤتمر «عقير»، وراحوا يؤكدون «عادات الصحراء» طبقاً «للحقوق والسيادة» التي سمحت للسعوديين بجمع الزكاة وتعقب المجرمين والغنائم والقبائل المجرمة الهاربة؛ وذكروا أنه يتعين على العراقيين أن يلتزموا بالشروط العامة للصدقة مع الحكومة النجدية التي راعتها الأخيرة بدقة .

كانت شروط العراق تقوم على أساس حق الدولة في رسم حدودها وفرض سيطرتها على مناطق الحدود، والالتزام بمعاهدات تسليم المجرمين بينما انصببت المطالب السعودية المضادة على العادات البدوية والالتزام بالقرارات التي تمت الموافقة عليها في اتفاقية «عقير»، وأبدى الوفد النجدي استعداده، بعد أيام قليلة من المناقشات، للموافقة على معظم المطالب العراقية بما في ذلك تعيين موظف حدود ولا يتم الاتصال بالقبائل إلا من خلال ممثل رسمي، بيد أنهم أصروا على أن توافق العراق على حقوق نجد فيما يتعلق بتسليم الجماعات القبلية واسترداد الغنائم التي أخذتها قبائل بعينها؛ وايد رئيس المؤتمر، ليفتنانت كولونيل س.ج. نو كس المقيم البريطاني في الخليج الفارسي، المطالب النجدية ورفض العراقيون الموافقة على استبعاد القبائل بحجة أنه يتعارض مع العرف الدولي، وربما كانوا

يخشون من أن طرد أية قبيلة تفضل البقاء في الأراضي العراقية سوف لا يعقبه سوى عودة القبيلة إلى العراق؛ الأمر الذي من شأنه أن يجعل بوقوع سلسلة غير مرغوبة من الغارات، ولهذا السبب طالبوا بأنه في حالة استدعاء ابن سعود لقبيلة في العراق هي نجدية الأصل للخدمة العسكرية - كما جرت العادة - يتعين أن يصحب رجال القبيلة معهم نساءهم وأبناءهم، وبالتالي يتم استئصالهم من العراق.

وعندما طالب الوفد العراقي بالتوصل إلى معاهدة مرضية بين نجد والحجاز تقوم على انسحاب القوات الوهابية من خرمة وترية اعترض الوفد النجدي وفض نو كس المؤتمر الذي عاود الانعقاد في ١٠ يناير عام ١٩٢٤ حيث تناولت الجلسات الأولى النقاط المتفق عليها وتلك التي كانت محل نزاع، وإن كان المطلب الخاص بالحجاز لم يناقش في إطار هذا المؤتمر، بل انصب التركيز على السيطرة على القبائل المتنازع عليها؛ ورغم أن العراقيين أبدوا استعداداً للتعويض عن الغنائم إلا أنهم ظلوا يرفضون مطلب النجدين باستبعاد القبائل. وفي الجلسة العاشرة المنعقدة في ١٨ يناير أصر صابح بك، رئيس الوفد العراقي، على أن أي مسألة تتعلق بالقبائل المتمردة لاتناقش إلا كجزء من معاهدة شاملة لتسليم المجرمين؛ بل إن مسألة الشمرذاتها ظلت بلا حل؛ أما بالنسبة للدهامشة - وهي قبيلة أخرى زعم ابن سعود سيطرته عليها - فقد وافق العراقيون على الطرد دون أن يكون لها حق العودة.

وتقدم البريطانيون بعدة مقترحات في محاولة منهم حمل الطرفين على التوصل إلى اتفاقية، وفي مسعى أخير لانهاء المؤتمر اقترح دوق ديفونشير أن تقدم القبائل التي يطالب ابن سعود باستبعادها ضمناً ضد الغزو في صورة نقد أو ماشيه، وأضاف نو كس أن الحكومة البريطانية عندئذ تتعهد بالتحكيم في أية نزاعات تنشأ في المستقبل من جراء الغزو؛ كانت هذه الخطوات تهدف إلى إقناع الطرفين بالاتفاق على تسوية جزئية للمسائل الأقل إثارة للنزاع؛ بيد أن هذه الاقتراحات الجديدة اقتضت مزيداً من المشاورات بين الوفود وزعمائها، ولاسيما الجانب السعودي، واتضحت القيود على حرية الوفد السعودي في التفاوض خلال الأيام الآخيرة من يناير ١٩٢٤ حين اتخذ الوفد النجدي، بناء على أوامر من ابن سعود، موقفاً أكثر تشدداً مطالباً بتأجيل بحث كافة المشاكل إلى وقت لاحق حتى انعقاد المحكمة

القبيلة المقترحة؛ وهكذا انفض المؤتمر مرة أخرى.

وفي أوائل فبراير من عام ١٩٢٤ اقترح نوّكس، بادئ ذي بدء، العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط على ابن سعود، ونوقش الاقتراح في وزارة الخارجية البريطانية حيث أعرب مسئولوها، فيما يبدو، عن خوفهم من أن يؤدي إضعاف مركز ابن سعود بشدة إلى قيام المنشقين من القبائل بشن الغارات؛ وعلى هذا الأساس رُفِضَ الاقتراح، وفي أواخر فبراير خفف ابن سعود نفسه من حدة الأزمة بالكتابة إلى نوّكس قائلاً إن «الملك فيصل أعظم من أن يمنح حق اللجوء لأشخاص يشيرون الفتن»، كما لو أنه كان يثق في تعاون فيصل في المسائل المتعلقة بتسليم المتهمين؛ ولم تُجر في المؤتمر أية مناقشات أخرى بين الطرفين حول هذه المسألة.

لقد حرص السعوديون على أن يوضحوا، سواء أثناء المؤتمر أو في الكتاب الأخضر الذي نشرته الحكومة النجدية فيما بعد، بأنهم لا يعترضون على شرعية المملكة العراقية أو الاعتراف بالحدود والقبائل العراقية، كما أنهم لم يعاودوا مطالبتهم بالظفير أو المنتفق، ولم يحدث أثناء المؤتمر أن دفع الموقف النجدى من المسائل المعلقة مع العراق بعدم شرعية فيصل أو بعدم صحة الحدود كما تحددت في مؤتمر «عقير» في عام ١٩٢٢، وبدلاً من ذلك ركزوا على مشاكل محددة مثل سلب الغنائم وقبائل مثل شمر التي تمت الموافقة في مؤتمر «عقير» على استعادتها، وأبدى الوفد النجدى اعتدالاً بل كان مستعداً للاتفاق حول العديد من المسائل.

لقد تناقض المنطق والمبادئ الكامنة وراء هذا الموقف مع رد الفعل النجدى لمطالب شرق الأردن التي تقدمت بها في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٣، وكان من بينها مطلب رئيسي يتمثل في تسليم الجوف (بما في ذلك قرية سكاكه) لنورى شعلان، زعيم الرولة، إلى جانب مطالب هيئة أخرى ممثلة لمطالب العراق من بينها دفع الدية تعويضاً عن الغارات القبيلة النجدية، وإبرام معاهدة لمنع الإغارة، وفرض قيود على عبور الحدود، وتعهد سعودى بوضع حد للاتصال بالقبائل في شرق الأردن، وتبادل المندوبين الرسميين، وحق رفض تسليم اللاجئين السياسيين.

وكان رد فعل الوفد النجدي رفضاً صريحاً للاعتراف بحدود شرق الأردن كما عرضتها الوفود، وزيادة على ذلك اقترحوا حدوداً مع شرق الأردن تمتد على طول خط عرض ٣٢ درجة وقد رسمت على نحو يمكنهم من الاحتفاظ «بتيماء» حتى تبوك وبوادي سرحان بأسره الذي يحف بجبل عنيزة في العراق، ورفضوا بشدة المزاعم الأردنية بأنهم الخليفة الشرعي لاقليم سوريا العثماني في المنطقة وبالتالي من حقهم السيطرة على الرولة، واعترف حافظ وهبه، المتحدث النجدي الرئيسي خلال تلك الجلسات، بأن أجزاءً من قبائل بعينها مثل «بنوصخر» والحويطات تتبع شرق الأردن، لكنه أصر على أن الشرارات، وخاصة الرولة كانت دائماً تحت السيطرة النجدية، وزعم بأن الجوف ينتمي تاريخياً للبلاد الوهابية وقد تمت استعادته من الرشديين، كما أكد أن نجد تحتاج إلى الجوف لأسباب اقتصادية حيث إنها مركز للتجارة مع سوريا ولاستخراج الملح.

وفي الكتاب الأخضر الذي صدر بعد المؤتمر يتضح أن النجديين تعاملوا مع شرق الأردن بصورة مغايرة تماماً لموقفهم من العراق، إذ أعلنوا أن شرق الأردن بلد «ليس له أى وجود سياسى حتى عهد قريب جداً، ولهذا لاينتظر أن تتطلع هذه الدولة الجديدة إلى اشيء كثيرة قبل أن تحقق استقلالها وإلا اتسمت بالجنشع أو أنها تفكر فى أن تصبح عظيمة»، كما اتهمت شرق الأردن بإرسال قوات إلى الجوف لاحتلال قرىات الملح، الأمر الذى يتعارض مع الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع نجد، ونتيجة لعدم حسم النزاع حول منطقة الجوف تعدر تسوية نقاط أخرى كان يمكن الاتفاق حولها وانتهت الجلسة الأولى بالفشل.

فما لبث أن حاول نو كس أن ينتزع من ابن سعود قدراً أكبر من المرونة عن طريق عرض صفقة شاملة مع جميع الأطراف الهاشمية بما فى ذلك زعماء الحجاز، وأصبح الهاشميون أنفسهم أكثر ميلاً لمثل هذا الاتجاه، ففى يناير من عام ١٩٢٤ عرض حسين أن يرسل ابنه زايد إلى المؤتمر، وقبل أن ينقض المؤتمر اقترح العراقيون أن تدخل نجد فى تسوية مع الحجاز وحاول تو كس المساعدة فى تسهيل هذه الخطة وقدم خطة طوارئ بريطانية تتمثل فى ضم وادى سرحان إلى نجد مقابل انسحاب قوات ابن سعود من خيبر وإعادة خرمه وتره إلى الحجاز، وكان الهدف من هذه الخطة أن تشكل أساساً جديداً لتسوية مع الهاشميين.

وتعهد أعضاء الوفد النجدى بعرض الاقتراحات على ابن سعود، وفى أواخر شهر يناير قدم «حافظ وهبة» الأسس التى يقترحها ابن سعود للتسوية والتى أوضحت أن موقف النجديين من مسألة شرق الأردن لا يزال صلباً. وأوضح ابن سعود أنه يعارض «خلط» المسائل الحجازية بتلك الخاصة بشرق الأردن، لكن لكونه يسيطر فعلاً على وادى سرحان بأسره أبدى استعداداً للموافقة على هذه الاتفاقية نظير ثمن أكبر، واقترح وهبه أن تصبح خرمه وتره «دولتين عازلتين» مستقلتين ولا تعاد إلى الحجاز إلا خبير، وفى مقابل ذلك طالب أن يتخلى حسين عن قنفذه على الساحل اليمنى ويمتنع عن التدخل فى عسير ويعترف بالبلاد النجدية كما حددتها معاهدة «المحمرة».

ولو أننا أخذنا فى الاعتبار العداء الشديد بين ابن سعود وحسين فى ذلك الحين وربط خرمه وتره بنجد لكان منطقياً الافتراض بأن اقتراح ابن سعود لم يكن يهدف إلا إلى تقويض إمكانية التوصل إلى تسوية جديدة، فقد رفض ابن سعود أن يرسل ابنه إلى المؤتمر كما طلب حسين، واقترح التعامل مباشرة مع بريطانيا باعتبارها سلطة الانتداب فى شرق الأردن؛ وتجنباً للانتهيار الكامل للمؤتمر اقترح ج.هـ. توماس، الوزير الجديد لشئون المستعمرات، ضرورة التوصل إلى اتفاقية توضع على الأقل حداً للإغارة وإن تعين أن تكون بريطانيا طرفاً فى التفاوض مع نجد وذلك فى حالة استحالة التسوية الشاملة، وحاول كوكس فى أواخر شهر مارس أن يضيف إلى مقترحات توماس اقتراحاً يقضى بإقامة دولة عازلة فى الجوف تحت سيطرة آل شعلان فى مقابل تنازلات نجدية على حدود نجد - الحجاز وإجراء استفتاء شعبى فى كلا المنطقتين؛ ويضم وادى سرحان والكاف إلى دولة الجوف التى تكون مستقلة ومنزوعة السلاح ومعفاة من الجمارك على السلع الترانزيت، فما كان من وفد شرق الأردن إلا أن انسحب لإجراء مشاورات مع عبد الله ولم يجر أية مداولات أخرى حول هذه المسألة .

وعلى الرغم من أن المحادثات مع العراق لم تكن أكثر نجاحاً من تلك التى أجريت مع شرق الأردن إلا أنه ينبغى التأكيد على الاختلاف فى الموقف النجدى من الدولتين، فقد كان السعوديون عدوانيين ومحتقرين لشرق الأردن. كما كان واضحاً أنهم ينوون مد

أراضى نجد شمالاً، أما الموقف السعودى من العراق فكان على النقيض من ذلك. عملياً وقاصراً على مسائل محددة. ونجد الإشارة إلى أسباب هذه المواقف المتناقضة: فاستراتيجية ابن سعود فى مؤتمر الكويت كانت تهدف إلى تدعيم السلطة السعودية فى مناطق الحدود المتنازع عليها بالقضاء على نفوذ الهاشميين وقوة الإخوان، تلك الاستراتيجية التى إرتكزت، كما سبق الذكر على محاولات دعم القوة الاقتصادية السعودية عن طريق زيادة الضرائب على القبائل السعودية وتحويل طرق التجارة ومراكز الأسواق إلى جبيل والقطيف (بدلاً من الكويت) حيث يتسنى لأبن سعود أن يفرض رسوماً جمركية أعلى .

واستاءت بشدة من هذه السياسة تلك القبائل التى تتمتع بالحكم الذاتى، وخاصة مطير إلى جانب سكان الحضر فى الأحساء. وتكشف التقارير المؤرخة فى مارس وأكتوبر عن استياء خطير بين القبائل وسكان حضر الأحساء الذين اشتكوا من «استبدادية» ابن سعود، وفى ديسمبر من عام ١٩٢٣ اشتكى ابن سعود نفسه من أن مجموعات منشقة من الإخوان تنشط فى العراق بعد أن هربت إلى هناك تجنّباً لدفع الضرائب، ومن بين زعماء الإخوان الهاربين على أبو شويربات وشريان بن لامى - زعيمان لطوائف مطيرية صغيرة - وفرحان الضوايبى من قبيلة حرب، ونافى بن حميد من عتيبة؛ وكانت جماعات معينة من مطير قد اشتركت فى ذلك الوقت مع الشمر فى العراق فى الإغارة على نجد وعلى قوات حمود بن صويط الموالية للسعوديين فى جنوبى العراق .

ولم يستطع فيصل الدويش وسلطان بن حميد اللذان ظلا على ولائها للدولة السعودية منع الجماعات المنشقة من قبيلتيهما من الهرب من المشاكل الاقتصادية فى نجد إلى العراق. حيث جرى تشكيل جماعة «اللاجئون الإخوان» الذين راحوا يغيرون على نجد بصفة مستمرة من يونيو إلى سبتمبر عام ١٩٢٣، وفى شهر أغسطس تزامنت غاراتهم مع أخطر غارة للشمر على نجد شنها عقب بن عجيل من بطن عبده.

وشرع ابن سعود فى التحرك فى شهر سبتمبر. إذ كان بحاجة إلى استعادة سيطرته على جنوبى العراق لمنع تكوين قاعدة معادية للسعودية هناك، ولتنظيم علاقاته مع الإخوان؛ فبالإضافة إلى شكواه لسير هنرى دويس، المندوب السامى الجديد فى العراق، استغل ابن

سعود العداء القبلى القديم بين العمارات وبطن آخر من بطون عنيزة يدعى الدهمشه ، فقد كان جزاع بن مجلد، زعيم الدهمشه، منافساً لفهد بن خزعل، زعيم العمارات، وهو شيخ هام فى العراق. وبسبب معارضته لزعماء فهد كان يعيش فى الأراضى السورية منذ عام ١٩١٧، واتصل بابن سعود فى عام ١٩٢٣، وفى شهر سبتمبر قام بزيارة الرياض وعاد محملاً بالهدايا يصحبه وكيل سعودى جديد هو صالح بن عدل الذى بدأ بجمع الزكاة بمجرد وصوله، وإن كانت السلطات العراقية قد اعتقلته فى وقت لاحق، وجاءت به إلى بغداد. وفى الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر عام ١٩٢٣ وجه ابن سعود قوة بقيادة فهد بن جلوى إلى العراق لمعاينة الإخوان، بيد أن غالبيتهم تمكنت من الهرب شمالاً ليستأنفوا فيما بعد غاراتهم، وما إن باءت هذه المحاولات بالفشل حتى اكتفى ابن سعود بالسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال المفاوضات فى المؤتمر.

أما الدويش فكانت مشغولاً بتوجيه قواته ضد الجوف والحجاز؛ فشن فى نوفمبر هجوماً فى اتجاه «الأولاء»؛ ولما كانت لابن سعود أسباب قوية لمقاتله الهاشميين فى كل من الجوف والحجاز يمكن افتراض أنه استخدم الدويش للقيام بتلك المهام؛ بيد أن ابن سعود كان له دافع آخر وراء إرسال الدويش إلى الحجاز فى هذه المرحلة ألا وهو تمكينه من الاشتراك فى مناقشات الكويت بدون مراجعة مطير والحصول على امتيازات من العراق تسهل السيطرة على اللاجئين الإخوان بما فى ذلك إمكانية استسلام الشمر، الأمر الذى من شأنه أن يعزز بصورة حاسمه سيطرة الحكومة السعودية على الإخوان.

وكانت مخططات ابن سعود بالنسبة لشرق الأردن مغايرة تماماً. فعلى الرغم من تهديدات عبد الله بإعادة احتلال الجوف إلا أن سيطرة ابن سعود على المنطقة كانت آمنة تماماً إذ حظيت بتأييد غالبية السكان المحليين، لقد كانت تشكل نقطة انطلاق للهجمات على شرق الأردن كما اتضح فى الغارة التى قام بها الإخوان فى يوليو (لا تحدد المصادر بالضبط من الذى قام بتنفيذها) وفى نشر قوات الدويش فى شهر سبتمبر، كما أن هذا الموقف العدوانى اتضح فى المؤتمر.

لقد بنى الوفد النجدى مطلبه على اعتبارات استراتيجية بصرف النظر عن الملح المتوفر فى الجوف، وأكد «وهبة» أن نجد حافظت على طريق تجارة الخيول مع سوريا من خلال الجوف، تلك التجارة التى تمثل شريان الحياة بالنسبة للبلاد، وأبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة مصرا على أن يكون الطريق إلى سوريا مفتوحاً أمام القوافل النجدية، ومع ذلك عكس الموقف النجدى ، فيما يبدو، قلقاً أعمق وواسع النطاق .

وفى تقرير لتوكس فى ١٦ يناير عام ١٩٢٤ جاء أن شرق الأردن فيما يبدو، يرى أنه أمر حيوى أن يكون على اتصال مباشر مع العراق وهو ما تصر نجد على حرمانه منه، وبناء على مصادر مختلفة للمعلومات ذكر دويس فى اليوم التالى أن نيته (أى ابن سعود) هى المطالبة بالأراضى السورية الواقعة إلى الشمال من جبل عنيزة، الأمر الذى من شأنه أن يفصل العراق عن فلسطين ويعقد مسألة الخط الحديدى وخط الأنابيب (اللذين يعتزم إنشاءهما) وذكر كل من نويس ودويس أن هدف ابن سعود هو إقامة علاقة مع الفرنسيين فى سوريا، وهو افتراض لا يؤكده أى دليل آخر، لكن من المرجح جداً أن الحاكم النجدى كان ينوى التخلل فى أقصى عمق ممكن لشرق الأردن لكى يدق إسفيناً بين منافسيه الهاشميين، العراق وشرق الأردن .

وكانت الرولة أهم قبيلة فى المنطقة، ومع التذبذب بين القوى المحيطة بدا أن آل شعلان يتعاونون مع عبد الله ضد ابن سعود، وقد أظهر نورى شعلان مثل هذه الميول أثناء زيارة قام بها لعبد الله فى أوائل شهر يوليو، ذلك اللقاء الذى حمل جـ. موراي من وزارة الخارجية البريطانية على استنتاج أنه من المحتمل أن يكون هناك «بعض الاتفاق» بين نورى وعبد الله، وفى سبتمبر عام ١٩٢٣ قامت الرولة بمبادرة أخرى خلقت مشاكل لنجد، وفى تقرير للقنصل البريطانى فى دمشق، س.ف. بالمر جاء :

أخبرنى سلطان بن نواف (حفيد نورى) أن محاولات لا تزال تبذلها الرولة لتوحيد جميع أجزاء العنيزة - أى الرولة والعمارات وفدان - فى اتحاد كونفيدرالى لمقاومة زحف الوهابيين، ويصرح بأن تلك المحاولة باءت بالفشل حتى الآن، لكنه لم يفقد الأمل كلية، وأشار إلى أنه لو

تحقيق النجاح في نهاية المطاف فسوف تبرهن العنيزة أنها عقبة خطيرة حتى بالنسبة للوهايين، وأضاف أنه يزحف إلى قريبات الملح ليكون على استعداد في حالة وقوع أية هجمات وهاوية جديدة، وهذا بناء على طلب مباشر من الأمير عبد الله. لكن يبدو أن زعماء الرولة جميعهم على اتفاق مع الأمير عبد الله وأن نوري قد منح مؤخراً وساماً حجازياً.

وربما كان ابن سعود على بينة من هذه التطورات، بل إنه شكاً للحكومة السورية من تصرفات نوري المرعجة، لقد كان الهدف من المحاولة الدائبة لمد حدود نجد حتى خط عرض ٣٢ درجة هو القضاء على مبادرة قد لا تخدم قضية عبد الله والهاشميين ككل فحسب. بل أيضاً قد تزيد بل وتعمق العداءات لابن سعود بين قبائل الصحراء العراقية، فقد تصبح تلك القبائل، التي كان ابن سعود يأمل في استمالتها إلى نجد، جزءاً من تحالف قبلي مناهض للسعوديين ركيزته الرولة والعمارات، على هذا الأساس حاول ابن سعود أن يضع استراتيجية عريضة. بل أظهر موقفاً معتدلاً ومتحفظاً تجاه العراق في مؤتمر الكويت، فلم يصر إلا على السيطرة على القبائل المرابطة هناك، وكان الهدف من هذا التكتيك هو تيسير إقامة تحالف مع عدد من القبائل العراقية يمكن بدوره الحكومة السعودية من السيطرة على الجماعات المقيمة ويمنحها ميزة على الإخوان، وفي نفس الوقت كان أسلوب ابن سعود مع شرق الأردن يهدف إلى تحويل الجوف والصحراء السورية إلى أراضي سعودية، الأمر الذي من شأنه أن يدق إسفيناً بين القبائل التي كان من الممكن أن توحد على نطاق واسع بين العراق وشرق الأردن، وهكذا يتسنى لابن سعود أن يطوق الصحراء العراقية من الغرب ويحبط التحالف المعادي للسعوديين ويعزز سيطرته على القبائل، وأخيراً فإنه باستخدام الدويش في الحجاز يمنعه من التدخل في محاولته تحقيق السيادة في المنطقة.

لقد أعاق فشل مؤتمر الكويت جهود ابن سعود الرامية إلى احتواء الإخوان عن طريق إقامة منطقة عازلة بين شرق الأردن والعراق، هذا فضلاً عن أن الإخوان أنفسهم ساعدوا في احباط الخطة، فربما بات واضحاً للدويش في أوائل عام ١٩٢٤ أن ابن سعود يخطط لاحتواء الإخوان عن طريق المناورات في مؤتمر الكويت، وبينما كان يقاتل في

الحجاز أعرب الدويش عن غضبه من موقف ابن سعود تجاه الإخوان، وفكر في إجراء من شأنه أن يحبط المخططات السعودية، فوجد حليفاً له في ديدان بن هيثلين زعيم العجمان، ورفض كلاهما تقديم التقارير لابن سعود عندما طلب منهما ذلك. ويبدو واضحاً أنه بسبب تخفيض المعونة البريطانية ورغبة ابن سعود الملحة في تمويل تجهيزاته المبكرة ضد الحجاز فرض عبئاً اقتصادياً على رعاياه، وخاصة على تجار الإحساء الأغنياء نسبياً الذين طالبهم بكميات من البن والسكر؛ وحمى غضب العجمان من جراء الجزية التي لم يستطيعوا منها الهروب، وبعد أن تشجعوا بالشائعة التي ترددت بأن ابن سعود يعاني من المشاكل، وأن مركزه أخذ في الضعف شرعوا يتحركون ضده، فعبر نايف بن هيثلين، زعيم بطن خضير من العجمان، الحدود وانضم إلى الإخوان في العراق، وتلت ذلك سلسلة من الغارات والغارات، المضادة على نجد شنها جماعات اللاجئين الإخوان والإخوان السعوديون عبر ممر يفصل بين شرق الأردن والعراق.

وفضلاً عن ضرورة الرد على التعدي على مناطق رعي مطير كان مركز الدويش، باعتباره كبير الزعماء، في خطر واشتكى الدويش لابن سعود من الموقف في العاشر من فبراير، وكتب يهدد بصورة خفية قائلاً: «من واجبك القيام بإجراء في هذا الصدد، فما من شيء من معنى من الإغارة إلا طاعة الله وطاعتك»، وكان رد ابن سعود الغامض نموذجاً لعلاقته بالدويش، وفي أوائل مارس جاءت تقارير تفيد بأن ابن سعود وجه الدويش على رأس قوة إلى المنطقة الواقعة بين العراق والكويت؛ ومع ذلك عندما شن الدويش في ١٤ مارس غارة حول الديوانية بالعراق وقتل ١٤٦ شخصاً كانت حجة ابن سعود هي أن الغارات السابقة على نجد قد أغضبت قبائله وأنه يواجه صعوبات في السيطرة عليها؛ وأعلن دويس أن ابن سعود لا بد أن وافق على الغارة وإن كان المقيم في بوشير، أ.ب. تريفور، يرى أن حاكم نجد كان على وشك أن يفقد السيطرة على الإخوان وأنه قد يكون على علم بالغارة لكنه لم يستطع منعها. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ابن سعود قد وافق حقاً على الغارة. متظاهراً بعدم موافقه امام البريطانيين، أم أنه عارضها فعلاً؛ لقد كانت الغارة أحد الأسباب التي ساهمت في انهيار مؤتمر الكويت وإحباط مخططات ابن سعود الرامية إلى السيادة الإقليمية.

لقد شجعت غارة مطير غيرها من قبائل الإخوان على أن تجرب حظها، ففى منتصف أبريل وجه ديدان ضربة جديدة إلى الديوانية، وحاول ابن شقير وابن مندل، وهما من صغار زعماء مطير، الإغارة على الظفير، لكن أمكن صدهما؛ وفى شهرى يونيو ويوليو ذكر كل من ابن سعود ونورى شعلان أن اشتباكات وقعت بين قبائل نجد وشرق الأردن بعد أن تبادل الجانبان الغارات، وفى أغسطس وقعت إحدى هذه الغارات بالقرب من عمان، عاصمة شرق الأردن، معرضة حكم عبد الله لتهديد جديد.

واستمرت حرب الحدود لسنوات قليلة تالية، بما فى ذلك القتال بين القبائل والمنازعات بين الدول والمنافسات السعودية - الإخوانية من أجل السيطرة الإقليمية؛ لقد أدى استئناف العراق لمحاولات تعزيز قبضته على منطقة الحدود إلى نشوب الحرب، إذ لجأت الحكومة العراقية إلى كل من حمود بن صويط ويوسف بيح وطلبت تعاون الشمر الذين عبروا إلى العراق، وجرى تعزيز نقطة «ابو غار» على الحدود، التى تحرس الطريق القبلى من نجد إلى العراق، بضابط بريطانى فى خدمة الحكومة العراقية هو ج. ب. جلوب، الذى سيلعب دوراً رئيسياً فى الشؤون القبلية فى المنطقة، فما كان من جماعات الإخوان إلا أن سارعت بالانتقام، وهجم الدويش فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٤ على الظفير وقبائل الرعاة المحلية فى الديوانية وأم راحال وقتل ٤٦ شخصاً؛ فما لبثت قاذفات القنابل البريطانية أن شنت القوة المغيرة فى اليوم التالى ولم تمض على ذلك بضعة أيام حتى عاودت قوات حرب ومطير هجومها على جنوبى العراق، كما حشد ديدان بن هيثلين فى أوائل يناير قوة مغيرة فى اتجاه العراق، ويبدو أنها توقفت عندما علموا بأنباء القصف الذى تعرضت له قوة الدويش.

واحتج ابن سعود بدوره لدى العراق على «إيوائه للمجرمين»، وهى جماعات قبلية سبق أن أغارت على نجد، بيد أنه حاول فى الوقت نفسه تجنب اشتباك أوسع نطاقاً مع البريطانيين، وذلك بمنع قبائله من شن المزيد من الغارات على العراق؛ وبالتالى تعقب مساعدا ابن سعود، ابن مساعد وابن جلوى، المغيرين وأوقفوا قوات مغيرة عديدة، إلا أن القبائل النجدية لم تردع. إذ فى يناير عام ١٩٢٥ هاجمت قوة مغيرة بزعامة بطن بريه من

مطير وبصحبة جماعة ابن يوسايس من تلك القبيلة، جماعة من العوازم في الكويت مما أسفر عن مقتل شيخها وستة عشر رجلاً وسرقة ٦٠٠ شاة؛ وكان ابن سعود يعتبر العوازم إحدى القبائل التي تدفع له الزكاة. وفي آخر يناير وقعت غارة ثانية فيما بدا أنه جهد إخواني مشترك بقيادة عبيد بن حميد من عتيبة، وخربوش الضويبي من حرب وعلى بن شويربات من مطير.

لقد جددت هذه المغامرات الصراع بين ابن سعود وجماعات الإخوان. حيث حاول كل طرف لإضعاف الطرف الآخر من خلال تحالفات جديدة ومناورات الالتفاف، وكان وقف المعونة البريطانية قد زاد من الضغط على ابن سعود لتنمية موارده الاقتصادية الخاصة. فزاد من الجزية المفروضة على الإخوان وعزز من حظر التجارة مع الكويت والعراق، ولو أن سياسة ابن سعود نفذت بنجاح لأضعفت الإخوان الذين فقدوا وضعهم الذي يماثل ما تتمتع به الدهامشة التي - بحكم تودد ابن سعود لها - أعفيت من تلك الأعباء الاقتصادية.

ومن ثم أغار الدويش، في أوائل يناير عام ١٩٢٥، على جزع بن مجلد من الدهامشة وكان قد ابتاع لتوه؛ باذن من ابن سعود، خمسمائة كيس من الأرز من ابن مساعد في حائل، وهو امتياز لم يمنحه ابن سعود للإخوان الذين وصف رد فعلهم بكونه «عنيفاً ضد جزع»، ولو نجح ابن سعود في خطب ود الدهامشة لحقق نصراً حاسماً في منطقة الحدود وحرم مطير من طرق حيويه لتوفير الغذاء والمؤن؛ كما كانت «العمارات» التابعة للعنيزة في غاية من الأهمية حيث أن موقعها على حدود الرولة وشرق الأردن جعلها موضع اهتمام كل من ابن سعود والإخوان، فسعى ابن سعود إلى ضمها إلى صفوفه في حين شن الإخوان غارات انتقامية ضدها، وبينما منحها، بن سعود خصانة ضد الغارات التي يقودها السعوديون. جهز الإخوان في أوائل فبراير غارة على فهد بن خزاعل، وتعاونت خمسة يبارق رئيسية من الإخوان - ثلاثة من عتيبة واثنان من سنجار شمر - لإحباط المخططات السعودية الرامية إلى تحقيق السيادة من وراء هجوم العمارات التابعة للعنيزة.

ولعل فهم الموقف السياسي في جنوبى العراق وشرق الأردن يمكن من سبر غور رد

فعل ابن سعود إزاء الغارة التي قام بها الإخوان؛ فخلال احتلال الحجاز، كما سبق الذكر، عرضت مساعدة شرق الأردن لجيش الحجاز وحكومته، وخاصة المساعدة من العقبة، عند تعرض ابن سعود للخطر فما كان من البريطانيين إلا أن ضغطوا على شرق الأردن لوقف المساعدة، وأمرت حسين بترك العقبة، لكن ابن سعود كان قد بدأ في الأشهر السابقة في اتخاذ عدد من المبادرات، وبحلول شهر أكتوبر من عام ١٩٢٤ أوضحت رسالة بعث بها وزير المستعمرات إلى ابن سعود عن طريق المندوب البريطاني في الخليج الفارسي أن بريطانيا لن توافق على أى تنازل حول العقبة ومعن، بل أن وزير المستعمرات أعلن أن بريطانيا سوف تساعد شرق الأردن في حماية تلك المنطقة، فالأهمية الاستراتيجية للعقبة التي تتحكم في المدخل الشمالي للبحر الأحمر جعلت لاغنى عنها بالنسبة للبريطانيين، واقترحت وزارة المستعمرات الاتفاق مع علي في الحجاز على ضم العقبة داخل حدود شرق الأردن، وبالتالي تستبعد من السيطرة الحجازية .

ورداً على غارة الإخوان ركز ابن سعود جهوده على شمال الجوف وخاصة الكاف، ولم يكن من مزايا هذه الاستراتيجية مجرد ممارسة الضغط على عبد الله وإنشاءه عن تقديم المعونة لعللي، بل وفرت له أيضاً اتصالاً إضافياً بالعراق، وهنا اتبع ابن سعود أساليب جديدة للتأثير على القبائل والالتفاف حول الإخوان عن طريق توحيد القبائل ضدهم، وكان مهتماً على وجه الخصوص بتعزيز سلطته على قبائل اللاجئيين النجدية في العراق، وحاولت الحكومة العراقية في فبراير وإبريل من عام ١٩٢٥ تعزيز سلطتها على المناطق القبلية بنقل جماعات القبائل من اللاجئيين إلى شمال البلاد عبر الصحراء الشامية وعلى امتداد المنطقة الواقعة على حدود شرق الأردن .

وخشى ابن سعود من أن تكون سيطرته على القبائل قد ضعفت، ولكي يتصدى للإجراءات العراقية عزز علاقاته مع العمارات والدهامشة في العراق ومع الكاف في شرق الأردن باتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية، ففي أواخر شهر فبراير من عام ١٩٢٥ قام ابن مساعد، بالتعاون مع ابن رمال من جماعة شمر الموالية لابن سعود والمقيمة في نجد بغارة كبرى مستخدماً قوة تزيد على ستة آلاف رجل ضد بني صخر في بير معسر بوادي سرحان؛

ويدل على القوات ونوعية القيادة وما أعقب الاشتباك من شائعات على أن ابن سعود كان فى الواقع، وراء الغارة كما أن حقيقة اشتراك ابن داغمى - زعيم متحالف من الرولة - دليل آخر على أن ابن سعود قد شرع يهاجم .

وكان تبدل ولاء آل شعلان بين الخصيمين المتنافسين حقيقة الحياة فى الشرق الأوسط، ومع ذلك كان مدعاة للدهشة أن يتحالف نورى شعلان، الذى حاول الاحتفاظ للرولة بحرية العمل، مع ابن سعود، وربما كان هذا التحول استجابة لقوات ابن سعود المغيرة وللمبعوثين الذين ارسلوا إلى مراكز وقبائل شعلانية يطالبونها بالاستسلام، وفى حين عارض فواز شعلان، فيما يبدو، مبادرات ابن سعود واشتكى منها للبريطانيين، دخل نورى فى اتفاق مع ابن سعود وانضم إليها زعيم آخر يدعى مجحم؛ والحقيقة أنهما أصبحا وهابيين وشجعاً الرولة على اعتناق هذا المذهب كما كانا على اتصال دائم بإبن مساعد، أمير ابن سعود فى حائل، لذلك قام مجحم ابن داغمى وعوض أبوطى من قبيلة الحويطات بغارات وجمع الزكاة نيابة عن ابن سعود.

هكذا استطاع الحاكم النجدى أن يخلق تحالفاً جديداً على طول مناطق الحدود العراقية والأردنية، وكان من نتيجة علاقات مجحم الطيبة مع فهد، زعيم العمارات فى العراق، «أن سمح له الأخير بشراء المؤن من هناك، ولم يحصل منه على الجزية التى تدفع عادة بل أهدها كميات من الأرز والتمر؛ فاستغل ابن سعود العلاقة بين الرولة والعمارات ليقوم محوراً زوده بقوة للضغط السياسى على عبد الله وبشء من السيطرة على القبائل فى العراق .

وفى مارس من عام ١٩٢٥ قام الإخوان بهجوم انتقامى فى محاولة منهم لإحباط مخطط ابن سعود، فقد شن الخمرى زعيم آخر من إخوان مطير غارة على الغزالات - بطن من العنيزة إلى الغرب مباشرة من نجف بالعراق، وفى غياب الدويش وديدان فى الحجاز وحد الإخوان قواتهم للانتقام من مبادرات حاكم نجد وشن اللاجئون الإخوان المتجهون شمالاً غارات متكررة على العمارات ونجد ثم اتجهت جماعة منهم بقيادة ابن لامى من مطير شرقاً إلى الكويت وأغارت هناك أيضاً. وفى شهر يونيو هاجم على بن عشوان من مطير

قبائل الرعاة فى المنتفق والحق بقوة الظفير هزيمة منكرة . وتكمن أهمية هذه الحملة فى حقيقة أن الإخوان بدأوا بعدها بتحصيل الزكاة من القبائل العراقية عند الحدود فى محاولة أخرى لإحباط المخططات السعودية؛ وفى عام ١٩٢٥ نشب صراع بين ابن سعود والإخوان فى ساحات متعددة حول أراضي وقبائل جديدة لكن بدون نتيجة حاسمة .

هنا تأثر الموقف بمبادرة بريطانية جديدة تقضى بإبرام اتفاقيه جديدة مع ابن سعود كشفت عن مهارة دبلوماسية. فاقت بما لا يقاس المبادرات البريطانية السابقة، ففي اوائل اكتوبر من عام ١٩٢٤ أرسل جيلبرت كليتون - مبعوث بريطانى - إلى ابن سعود الذى كان قد بدأ هجومه على الحجاز وكان فى حاجة ماسة إلى التأييد البريطانى؛ وكانت هناك مؤشرات لتسوية ناجحة مثل الاتصال المباشر بالحاكم الذى حظى به كليتون والطابع الودى الذى اتسمت به المناقشات التى جرت بينهما والمفاوضات المباشرة بين جورج أنطونيوس مساعد كليتون وعبد الله دملوجى وحافظ وهبه مساعدى ابن سعود وجرت مفاوضات رسمية خلال أكتوبر وأوائل نوفمبر عام ١٩٢٥ حيث نوقشت فى وقت واحد مشاكل الحدود العراقية والشرق اردنية؛ وفى أول نوفمبر عام ١٩٢٥ تم توقيع اتفاقية البهرا مع العراق لتعقبها فى اليوم التالى اتفاقية الهادا مع شرق الأردن. وكان كليتون قد أثار فى الجلسات الأولى مسألة جديدة حين ذكر أن ابن سعود أضرب بالمصالح البريطانية بما قامت به قبائله على طول الحدود، وشعر ابن سعود فيما يبدو بالاستياء، وراح يؤكد حسن نواياه تجاه بريطانيا؛ وهنا لم يستطع الاعتراف بأنه متورط فى نزاع بين العديد من القبائل الواقعة على الحدود الرسمية، أو بأنه مجرد طرف منافس واحد فى النزاع وليس الزعيم الإقليمى المعترف به، فما كان منه إلا أن لجأ إلى الحجج التقليدية وراح يساوم على المناطق الاستراتيجية والترتيبات الفنية للحدود مؤكداً أنه بدونها يتعذر أن يسود السلام على الحدود، وقال إن عدم وجود مثل هذه الترتيبات وعدم سيطرته على بعض النقاط الاستراتيجية هى الأسباب الحقيقية وراء قلاقل الحدود؛ وفى جلسات المؤتمر الخامسة حتى الثامنة تقدم ابن سعود بمطلبين أساسيين هما : عودة العناصر القبلية «المجرمة» من العراق وضم الكاف إلى بلاده؛ وكشف هذان المطلبان عن نيته فى السيطرة على القبائل النجدية المنشقة فى العراق والحصرل على ممر استراتيجى بين شرق الأردن والعراق، ثم طالب بأن تمتد الحدود بين

شرق الأردن ونجد من الكاف شمالاً حيث إن مثل هذه الحدود هي التي توفر له الاتصال الضروري بالرولة ..

لكن الكاف هي وحدها التي كانت من وجهة النظر البريطانية قابلة للتفاوض، إذ أقر توماس هذا المبدأ في أكتوبر عام ١٩٢٤. وذكر كليتون في يومياته في ١٣ أكتوبر ١٩٢٥ أن الكاف هي المسألة الهامة كما كانت من الناحية العملية الورقة الاحتياطية التي يحتفظ بها، ولكي يحرز تقدماً وافق كليتون في الجلسة الثامنة على السماح لابن سعود بالكاف، ولم يسمح له بأية أراضٍ أخرى كان قد طالب بها في الشمال؛ وفي مقابل ذلك طلب كليتون أن يتمتع ابن سعود مستقبلاً عن الإغارة وعن تحصين الكاف كقلعة عسكرية، وعندما ضغط ابن سعود في الجلسة الحادية عشرة من أجل المزيد من الأراضي في شرق الأردن رفض كليتون وهدد بوقف المفاوضات، وربما تبين ابن سعود أن تأزم العلاقات مع بريطانيا في المراحل الحاسمة من محاصرة المدينة وجده لا يستحق المخاطرة، فما كان منه إلا أن وافق على مقترحات المبعوث البريطاني.

لقد تضمنت اتفاقية البهرا وهادا بنداً يقضي بتعهدات الحكومات المعنية بالامتناع عن الإغارة (وإن سمح بعبور الحدود سلمياً من أجل الرعي) وإنشاء محاكم حدود تنظر في الغارات السابقة واسترداد الغنائم، كما نصت الاتفاقيتان على عدم السماح للقبائل بعبور الحدود إلا بعد تقديم طلب رسمي بذلك، وعلى الرغم من أن هذا الشرط منح الحكومات المعنية بعض السيطرة على الغارات، إلا أن فقرات أخرى أضيفت منعت أية حكومة من مطاردة القوات المغيرة في أراضي غيرها ومن استبعاد القبائل المغيرة بالقوة.

وبالنسبة للعراق لم تستبعد قبائل اللاجئيين النجدية، وكان الشرط هو أنه في حالة الذهاب إلى نجد للخدمة العسكرية يتعين عليهم اصطحاب نسائهم وأولادهم معهم للحيلولة دون عودتهم، وتقرر أن تبحث في المستقبل معاهدة لتسليم المجرمين.

إن الاستيلاء على الكاف، من وجهة النظر السعودية، مكن ابن سعود من السيطرة على وادي سرحان الذي يشكل الممر الرئيسي إلى شرق الأردن، لكن هذا الممر كان أقل

أهمية بكثير من الممر الذى يربط بين العراق وشرق الأردن الذى كان ابن سعود يريد، وظل عاجزاً عن التدخل فى سيطرة الهاشميين حتى شمال الجوف وواجه صعوبات فى السيطرة على قبائله الخاصة المغيرة، واستمرت المشاكل مع الإخوان، التى زادت من حدتها المناقشات بين الهاشميين وتلك القائمة بين القبائل، تسيطر على المناخ السياسى.

وفى الختام يمكن القول أنه على الرغم من أن ترسيم الحدود الشمالية للسعودية كان خطوة هامة فى إنشاء دولة حديثة، فإن شبه الجزيرة العربية كانت فى هذا الوقت متفجرة لدرجة أن فرض حدود رسمية أدى إلى زيادة التوترات حدة بين القبائل وبين الحاكم والقبيلة وبين الحكام أنفسهم .

لقد ولدت عملية ترسيم الحدود نزاعات حدودية متعددة وفرضت تحديات جديدة على جهود الدمج السعودية متطلبة تكتيكات جديدة للتعامل مع هذه التحديات؛ فقد اتسم الإخوان بالتمرد المستمر فى مناطق الحدود، ذلك التمرد الذى هدد بالانتشار تاركاً تأثيره على عملية الدمج فى قلب نجد، هذا الموقف الذى أسفر عن التمرکز السعودى فى الأقاليم الجديدة مما انعكس فى زيادة الجزية وإنشاء طرق تجارية جديدة والقيام بالمناورات من أجل السيادة السياسية، وحاول ابن سعود الالتفاف والإغارة كما سعى إلى تشكيل اتحادات واسعة النطاق عبر الحدود، وكان الهدف من تلك الجهود مجتمعة تحقيق الدمج عن طريق التغلب على المنافسين السياسيين الخارجيين مثل الهاشميين وعلى المنافس الداخلى المتمثل فى الإخوان، لكن فى ضوء العلاقات المعقدة بين ابن سعود والإخوان، التى غالباً ما تعاقب فيها الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع المنافسة، كانت محاولة لإحداث توازن مع الإخوان تتم بصورة غير مباشرة على حساب المناطق والقبائل البعيدة، كما أنها أسفرت عن نتائج غير حاسمة .

نجد والحجاز ١٩٢٥ - ١٩٢٧

بعد التوسع النجدى فى الحجاز انتقل مركز بناء الدولة الى هذا الاقليم حيث تميز بتطور المؤسسات البيروقراطية بهدف تدعيم الدولة، وبكس التحليل التالى التفاعل بين تطوير مثل هذه المؤسسات واستخدام الاستراتيجيات التقليدية للسياسات المحلية فى جهود ابن سعود الرامية الى دمج الحجاز فى الدولة السعودية .

لقد أثار احتلال الحجاز فى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مشاكل جديدة للحكم السعودى من بينها ضرورة تأمين طريق الحج والحفاظ على العلاقات الودية مع الدول الإسلامية والحكام الأوربيين، وهى مهمة تتطلب مهارة دبلوماسية فائقة؛ وكان إصرار الإخوان على قيام حكومة وهابية فى الحجاز بالرغم من معارضة الشخصيات البارزة والقبائل الحجازية مشكلة أخرى، ومما لاشك فيه أن دمج الحجاز فى الدولة السعودية اقتضى من ابن سعود قبول الحلول الوسط، وبذلك جلب على نفسه غضب العديد من الجماعات، ومن الناحية الأخرى أسفر تركيز ابن سعود على المركزية عن إضعاف منافسيه وتعزيز المؤسسات الحكومية وتنشيط النمو الاقتصادى، وكان لجهود التمركز فى هذه المرحلة وجهان هما إقامة مؤسسات ونظم بيروقراطية وقوانين جديدة تسير فى خط متواز مع تعيين أعضاء من الأسرة السعودية يختارهم ابن سعود بنفسه لإدارة هذه المؤسسات. أما الذى دفع إلى إقامة مؤسسات جديدة فهى رغبة ابن سعود فى السيطرة على بلاده ونوع الإدارة الهاشمية الذى سبق الحكم السعودى فى الحجاز، وكما حدث فى أحوال أخرى كثيرة فإنه كلما زاد تطور إدارة الحاكم المخلوع كلما مثلت نموذجاً يحتذى الطرف المنتصر، ومن ناحية أخرى كان تعيين أعضاء الأسرة الحاكمة فى المناصب الرئيسية مستمداً من العرف القبلى حيث الاعتماد على الاتصالات الشخصية من أجل السيطرة على الشؤون السياسية هو المعيار؛ هكذا صاحب عملية الدمج الإقليمى والتكيف مع المؤسسات القائمة تعزيز الحكم الشخصى فى الدولة.

لقد أثار وجهاء الحجاز طائفة معينة من المشاكل. وتشكيلهم الحزب الوطنى يسروا

لابن سعود الاستيلاء على المدن الحجازية الرئيسية، كما اعتمد ابن سعود على مساعدتهم في الأشهر التي أعقبت الاحتلال، ولم يكن رجال الأعمال الحجازيين بالمقارنه مع نظرائهم التجديدين أكثر ثراءً فحسب. بل أيضاً اشد تمسكاً على القيام بالنشاط السياسي بحكم ما اكتسبوه من خبرة إبان أنظمة الحكم الهاشمية السابقة، وسعيًا إلى إضفاء الشرعية على حكمه في الحجاز بأقصى سرعة ممكنة سمح ابن سعود لوجهاء الحجاز بالاحتفاظ بمراكزهم كطبقة أرستقراطية محلية بل أضفى الطابع الرسمي على زعامتهم .

وكانت الوسيلة الرئيسية البارعة لكسب ولاء طبقة النبلاء الحجازية هي إعادة تشكيل هيئة نيابية استشارية، وبالتالي جرى انتخاب المجلس المحلي بعد احتلال مكة وأعيد انتخابه في أول أغسطس من عام ١٩٢٥ وانتخب أعضاء هذا المجلس جماعات من أحياء المدينة المتعددة ومن بين التجار والعلماء، ثم أطلق على هذه الهيئة اسم مجلس الشورى. لكن في أغسطس ١٩٢٦ تغير تشكيل هذا المجلس كجزء من إصلاح إداري شامل، ودعى إلى اجتماع يضم سبعين شخصية بارزة من جده، وثلاثين من مكة ليقرر «القانون الأساسي» ووفقاً للقانون الأساسي كان لابد من تعيين نائب للملك في الحجاز، واختير لهذا المنصب فيصل بن ابن سعود الذي بدأ مع شقيقه سعود في أن يحتل مكان تركي، الابن الأول لابن سعود الذي وافته المنية في عام ١٩١٩ وأصبحا الممثلين الرئيسيين لأبيهما في الحجاز ونجد على التوالي. وقرار من فيصل جرى تشكيل مجلس الشورى الذي كان يضم هذه المرة ثلاثة عشر عضواً ... خمسة أعضاء من مكة وثلاثة من المدينة وثلاثة من جده وعضو من كل من ينبع والطائف وبحكم أنهم يمثلون الرأي العام كانوا يسدون النصيحة إلى نائب الملك حول المسائل التشريعية والميزانية والامتيازات والتصاريح والمصالح المشتركة .

كما نص القانون الأساسي على تعيين حاكم (قائمقام) في كل ولاية ومجلس إقليمي يضم مسئولين معينين وشخصيات بارزة لإسداء المشورة إلى الحاكم، على أن تكون الشخصيات البارزة مسئولة أمام نائب الملك؛ كما شكلت مجالس ممثلة في كل قرية وقبيلة وكان هذا النظام يماثل الهيئات التشريعية الإسلامية القديمة التي مارست مهامها

كمجالس سياسية أو اتحادات كونفيدرالية قبلية. حيث كانت تناقش الأمور السياسية الهامة، كما أن المبدأ الإسلامى الذى يقتضى بأن تسدى الشخصيات البارزة المشورة إلى الحاكم حول القضايا السياسية قد تبناه ابن عبد الوهاب كحق من حقوق العلماء؛ وقد أخذوا بهذا المبدأ تدعيماً للدمج الإقليمى للدولة السعودية، وكان الهدف هو جذب الشخصيات البارزة المحلية من أقاليم ومدن الحجاز المختلفة بجعلهم نواباً وبترتيبهم، فى نفس الوقت فى نظام هرمى تحت السيطرة السعودية.

لقد خلق الإخوان لابن سعود مشكلات خاصة، فبحكم كونهم عنصراً هاماً من عناصر القوات العسكرية السعودية، وكانوا يمثلون وقتئذ الروح الوهابية الدافعة، لعب الإخوان دوراً رئيسياً فى استيلاء السعوديين على الحجاز، إلا أن حماسهم الأيديولوجى ومطامحهم السياسية حددت المصالح السعودية فى عدد من الجبهات .

وامتد الاحتكاك بين الإخوان وابن سعود إلى الحجاز قبل وأثناء الاحتلال السعودى للمنطقة، فقد طلب ابن سعود من زعماء الإخوان أن ينضموا إليه كمساعدين عسكريين، وبناء على ذلك قاد ابن حميد قوة كبيرة من عتيبه إلى ساحة القتال كما قاد خالد بن لؤى قوة ثانية، وفى أواخر عام ١٩٢٤ أصدر ابن سعود أوامره إلى الدويش للاشتراك فى القتال، وقام بذلك فى إبريل ١٩٢٥ عندما حاصر المدينة وفى نفس الوقت انضم ديدان بن هيثلين من العجمان إلى القوات، الأمر الذى حقق هدفاً مزدوجاً حيث تم إبعادهم من نجد، ويسر لابن سعود محاولة الحصول على ممر فى الصحراء السورية.

لقد اتخذ اعتراض الإخوان على هذه الاستراتيجية ومقاومتهم بوجه عام لسياسات التمرکز التى ينتهجها ابن سعود مع حقيقة أنه لم يكن لهم دور رسمى فى الإدارة السعودية، ليصعدوا من حدة الصراع بينهم وبين الحاكم النجدى، ومن ثم عندما استدعى ابن سعود ديدان رفض، فى بادئ الأمر أن يحضر ولم يوافق على ذلك إلا بعد عدة أسابيع، كما سجل الدويش، بدوره، اعتراضاته؛ ففى طريقه إلى الحجاز زار الرياض ولما كان ابن سعود غائباً التقى بوالده عبد الرحمن وشكا له من الإجراءات التى اتخذها الحاكم النجدى ضد الأخوان، ولاسيما منعهم من الإغارة، ولا يعرف رد عبد الرحمن عليه، بيد أنه كان

فى العادة يوصى ابن سعود بالقيم التقليدية الوهابية وربما ضغط عليه ليستجيب لمطالب الدويش.

وكان التعاون المتنامى والحماس المتزايد فى صفوف العديد من جماعات الإخوان دليلاً ثانياً على التوتر القائم بين ابن سعود والإخوان، فالغارات التى وقعت فى أواخر عام ١٩٢٤ عبر الحدود العراقية وضد العوازم اشتركت فيها جماعات مطير وحرب والعتيبة، أضف إلى هذا أنه قبل أن يطلب من ديدان أن ينضم إلى ابن سعود فى الحجاز مباشرة تناقش فى «جبه»، الواقعة على مسافة ١٢ ميلاً شمال بريده، مع ابن شقير ونائف الفقوم من مطير ومحسن الفرم من حرب لوضع خطة للقيام بغارة ربما على العراق؛ إلا أن الغارة فى النهاية لم تتم، وإن كانت الخطة قد برهنت على زيادة التعاون بين العديد من جماعات الإخوان، حتى أولئك الذين يحتلون المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وأظهر أخوان الغطفط بقيادة ابن حميد، مثلهم مثل المطير، عنفاً وقسوة فى احتلالهم للطائف فى سبتمبر عام ١٩٢٤؛ وبعد أن دخل ابن سعود مكة فى أوائل يناير من عام ١٩٢٥ انعقد مؤتمر ضم العلماء وقيادة الإخوان ووجهاء الحجاز لبحث الاحتلال المتزايد، وتحدث فى المؤتمر خالد وابن حميد، وكلاهما - لاسيما ابن حميد - ترك تأثيراً عميقاً بالدعوة إلى إعلاء كلمة الله فى الحجاز؛ ولعل هذا الحماس أقلق ابن سعود الذى أصر أثناء المؤتمر على التقدم بحذر تجنباً لجرح مشاعر الأجانب وإخوانهم من المسلمين.

وفى الأشهر التالية اتسع نطاق التعاون بين الإخوان وزعماء القبائل، وفى آخر شهر فبراير تزوج الدويش من شقيقة ابن حميد، وبعد أن وصل الدويش إلى مكة فى إبريل عام ١٩٢٥ زار خالد وفى حضوره أعلن أن سيوفنا وأرواحنا رهن للنضال فى سبيل الله ليس ضد الشريف حسين فحسب. بل أيضاً ضد جميع من يحذون حذوه ويرتكبون ما ارتكب من أعمال مشينة.

خلال تلك الفترة خلقت أطماع ثلاثة للإخوان المشاكل لابن سعود، أولها رغبة الإخوان فى تطهير ولاية الحجاز، وخاصة الأماكن المقدسة، وفى هذا الصدد طالب الدويش بتنفيذ مشيئة الله، واشتدت رغبتهم فى تحقيق هذا الهدف عندما اصطدموا «بالأعمال

المشينة أى المبادئ الدينية الشافعية للهاشميين، ولو تحقق لهم ما أرادوا لمجملوا بالمواجهة مع الحجازيين وغيرهم من الدول الإسلامية بل مع حمايتهم من الأوربيين. وكان المطمح الثانى للإخوان هو أن يصبحوا جزءاً من الإدارة الإقليمية، وهى رغبة تتعارض مع الممارسات السياسية السعودية ومحاولات ابن سعود احتواء الإخوان. أما مطمئهم الثالث فتمثل فى إدخال نظام يتمشى مع قيمهم القبلية النجدية ويطغى على ممارسات الحجاز الحضرية المتحررة من النزعات القبلية التى تركز على التجارة .

وأمام التحديات التى أثارها الإخوان ذوو النفوذ أثر ابن سعود أن يعبى الولاء النجدى، ويصفه خاصة الإخوان من خلال فرض القانون الوهابى بمبادئه الدينية على الحجاز، الأمر الذى من شأنه أن يرضى - على الأقل - حماسهم الدينى وكبرياءهم وقد تم ذلك بأساليب متعددة. فى بداية الأمر تحول اهتمام الإخوان إلى إدخال المبادئ الوهابية فى مكة أولاً ثم فى الحجاز بأسره فى وقت لاحق، وأصبح خالد بن لوى المضطهد الأكبر لمدخنى التبغ وتجاره فى مكة، وفى محاولة لوضع حد للتردد على المزارات التى يعتبرها الوهابيون شركاً سارعوا بتدمير مزارات مولد النبى ﷺ وبيت خديجه وبيت أبى بكر (مكان ميلاد النبى وبيت زوجته وبيت أبى بكر) على التوالى.

وفى ديسمبر من عام ١٩٢٤ أعلن أن ممارسات مثل زيارة الأضرحة وقسم الولاء لأى كائن غير الله والوساطة بين الله والإنسان غير شرعية، ومع ذلك تعين على ابن سعود أن يخفف من حدة حملة التطهير أمام الضغط الإسلامى الدولى المتزايد؛ وفى بيانه الموجه إلى العالم الإسلامى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٢٥ أعلن أن الشريعة سوف تسود فى الحجاز لكن ضرراً لن يلحق بالأماكن المقدسة، هذا فضلاً عن أن العلماء سوف يستشارون فيما يتعلق بحكم المدن المقدسة، كما أصدر أمر يقتضى بالسماح باستيراد التبغ إلى الحجاز وإن ظل التدخين محظوراً؛ وفى سبتمبر من عام ١٩٢٥ أعلن أن حمل السلاح غير قانونى فى مكة. الأمر الذى أغضب الإخوان الذين انتقموا لأنفسهم بمضايقة الحجاج الأجانب فى عدة مناسبات، ولم يهدأ غضبهم إلا فى أواخر عام ١٩٢٥ عندما أرسلوا لاحتلال ينبع ووجه وغيرهما من المدن.

لقد أدمج علماء الحجاز فى النظام القضائى وإدارة الأوقاف والمساجد ونظام التعليم، وذكر عبد الرحمن الشيخ أن كثيرين من العلماء تولوا مناصب إدارية، كما أصبح العديد من العلماء - لا سيما من أسرة الشيخ، الذين جاء بهم ابن سعود من نجد بعد الاحتلال - رؤساء النظم التعليمية والقضائية فى مدن مثل جدة ومكة والمدينة. وابتداء من أوائل عام ١٩٢٥ فصاعداً دخل علماء من الرياض فى مناقشات مع نظرائهم فى الحجاز، وحقيقة أن هذه المناقشات استمرت أكثر من عام تبرهن على أن توحيد النظام القضائى ذاته وحل المسائل الدينية كانت صعبة النال. حتى وإن تحقق كلاهما فى نهاية المطاف .

وركز تعزيز الحكم السعودى على وسيلتى الدمج المتمثلتين فى تطهير الأماكن المقدسة وفرض القانون الوهابى فى الحجاز، وفى سبيل الحفاظ على التوازن المناسب بين العناصر المختلفة فى البلاد الممتدة وإرضاء للعالم الخارجى سعى ابن سعود إلى تحقيق سيطرة مباشرة ومتزايدة على عملية تشكيل الدولة.

وتمثلت إحدى الخطوات الكبرى لبلوغ هذا الهدف فى اتخاذ ابن سعود لنفسه لقباً ملكياً. إذ فى يناير من عام ١٩٢٦ أصبح ملكاً للحجاز بفضلبيعة وجهاء الحجاز له خلال هذا الشهر اعترافاً منهم بحكمه، وظل ابن سعود سلطان نجد لمدة عام آخر حتى أعلن نفسه ملكاً عليها فى ٢٧ يناير عام ١٩٢٧، وعلى الرغم من أن النظرية السياسية الإسلامية لاتتضمن لقب «ملك» إلا أنها لاقت قبولا من سكان كل من نجد والحجاز، فرأى الحجازيون فى هذا اللقب استمراراً وتدعيماً للزعامة المحلية التقليدية التى بدأها حسين الذى أصبح ملكاً على الحجاز فى عام ١٩١٦، أما النجديون فكانوا فى بادئ الأمر يفضلون أن يكون لابن سعود لقباً تقليدياً مألوفاً، لكن بعد أن أصبح ملكاً على الحجاز رأوا - ولاشك - فى اتخاذه لقب «ملك نجد» رداً على اللقب الملكى الحجازى.

عكس إعلان الملكية قدرة ابن سعود على تحويل الطموحات الإقليمية لكل من الحجازيين والنجديين إلى أسلوب فى الزعامة رفيع، إذ بحكم أنه ملكهم سوف يتمكن من تمثيل مصالحهم فى المملكة، ومن ثم فإن اتخاذ لقب «الملك» بلغ حد إضفاء طابع الشرعية على جهوده المستمرة الرامية إلى إحداث توازن بين مطالب الجماعات المختلفة،

وهذا قائم في المجتمعات القبلية الأخرى في الشرق الأوسط حيث القيام بدور الوساطة السياسية يقود صاحبها إلى نيل لقب «ملك»؛ ويتخذه لقباً ملكياً أكد ابن سعود سموه الذي لم يسبق له مثيل في البلاد. كما أن اللقب مكنه من أن يقدم نفسه في صورة من يقف على قدم من المساواة مع رؤساء الدول الأوربية الذين زاد من تعاملاته مع حكوماتهم.

وكانت تقوية الآليات المكتبية للحكومة المركزية وسيلة هامة أخرى لتعزيز سيطرة الحكومة المركزية، وخلال تلك الفترة توحد النظام القضائي النجدي والحجازي بمرسوم ملكي، وفقاً للمذهب الحنبلي السائد في نجد، وقد حددت مراجع عديدة في الشريعة كمصادر قضائية رسمية، وأدخلت إلى الحجاز محاكم من ثلاث درجات، أحدهما للدعوى والجرائم الصغيرة، وأخرى للدعوى والجرائم الكبيرة، ومحكمة للاستئناف في مكة (محاكم الاستعجال وهيئة المراقبات القضائية على التوالي) وكان الهدف من هذا النظام هو وضع حد للاستخدام التعسفي للقانون القبلي والشريعة، ومنع الأحكام التعسفية التي تقضي بتر الأطراف وعقوبة الاعدام وتعزيز سيادة الدولة.

وحفاظاً على الأمن في داخل الدولة أنشئت مديرية الشرطة العامة أولاً في مكة في عام ١٩٢٥ ثم أقامت لها فروعاً في جميع أنحاء البلاد، وكانت قوات الشرطة تتألف من راكبي الجمال والخيول المسؤولين عن صون الأمن وحماية نظام الحكم، وأدخلت شبكات البرق والهاتف والإذاعة في مكة والرياض وبيدة وجبيل مما مكن الحكومة المركزية من السيطرة على المناطق المتطرفة من البلاد، وفي يناير عام ١٩٢٦ أنشئت في جده مديرية المالية التي أصبحت في عام ١٩٢٧ وكالة المالية العامة، وعلى الرغم من عدم إنشاء مديرية للدخالية إلا أنه أنشئت في يناير عام ١٩٢٦ مكاتب لإدارة الصحة العامة والحجر الصحي والموانئ يرأس كلاً منها مفتش يخضع مباشرة لقيصل بن ابن سعود، كما كان على ابن سعود أن ينشئ آليات جديدة للتعامل مع الشؤون الخارجية، وأثناء احتلال الحجاز وما ترتب على ذلك من مفاوضات مع الدول الأجنبية أنشئت رسمياً مديرية الخارجية .

فى تلك الهيئات الجديدة برزت مجموعة من المسؤولين المدنيين الذين كان من أكثرهم نفوذاً عبد الله دملوجى، وهو مواطن من الموصل، وطالب طب سابقاً فى القسطنطينية، ربطته بفيلسوف علاقة وثيقة منذ عام ١٩٢٢ وأخذ يحل تدريجياً محل ابن تهمان باعباره كبير مستشارى ابن سعود للشئون الخارجية وامتد تأثيره إلى مجالات أخرى، كما تولى مسئولون آخرون مراكز مرموقة إبان فترة الاحتلال، وخلال المفاوضات التى أسفرت عن معاهدتى «هاده» و«بهر» من بينهم حافظ وهبة وهو من أصل مصرى تلقى تعليمه فى الأزهر وكان يعمل مدرساً فى الكويت قبل أن يصبح ابن سعود إلى مكة وبعد رحيل خالد أصبح وهبة حاكم مكة ومستشاراً للشئون الخارجية. لقد كانت أراؤه مناهضة للبريطانيين لكن ابن سعود فيما يبدو قد احتواها - ولو لفترة وجيزة على الأقل - كذلك برز مسئولان آخران من أصل سورى هما فؤاد حمزة ويوسف ياسين، تلقى الأول تعليمه على يد أحد المبشرين فى بيروت وحاء إلى الحجاز ليعمل فى مديرية الخارجية حيث برهن على أنه مسئول تنفيذى موهوب ومثابر. أما يوسف ياسين وهو تلميذ سابق لرشيد رضا العصرى البارز، ورئيس تحرير مجلة المنار، فقد أصبح رئيس تحرير صحيفة «أم القرى» الرسمية، ومستشاراً للشئون الخارجية، وكان بوجه عام يدافع عن الخط الوهابى المتشدد كما كان توفيق بك شريف مسئولاً مشهوراً آخر وهو ضابط سابق فى الجيش التركى عمل مستشاراً لفصيل ومبعوثاً لابن سعود فى الخارج.

وكان العلماء أكثر الجماعات رضا بهذه التغيرات إذ يبدو أنهم احتفظوا بما كان لهم من مكانة هامة فى فترة ما بعد الحرب ؛ لقد تولى العلماء المناصب القضائية والوظائف التعليمية كما شكلوا جزءاً كبيراً من مجلس الشورى. إذ شغلوا خمسة مقاعد، أما الشخصيات التى برزت طيلة هذه الفترة فهى أبو بكر خوقير وماجد كوردى وعبد الرحمن الزواوى وعبد العزيز الأنتيقى .

وعلى الرغم من أن الظروف أرغمت ابن سعود على السماح باستمرار نفوذ الطبقة الأرستقراطية المحلية فى الحجاز من خلال تمثيلهم فى المجالس، وعلى الرغم من تعيين العلماء فى المناصب القضائية والتعليمية. إلا أنه أثر أن يوسع من نطاق سلطته على أساس

القاعدة التي يوفرها المسؤولون الإداريون الذين يتولون الشؤون الخارجية والمالية والحكم المحلي، وباستثناء نفر قليل من الحجازيين كانت غالبية كبار المسؤولين في تلك الهيئات، ولا سيما الشؤون الخارجية، من الأجانب، وعن طريق هذه الفئة حاول ابن سعود أن يتجنب الاعتماد على الأرستقراطيين من أهل البلاد الأصليين، وبفضل حرصه المعهود في اختيار مساعديه، لم يشكل المسؤولون الأجانب جماعة سياسية متماسكة؛ كما أن العمل من خلال مساعدين شخصيين لا يشكلون أى خطر لحكمه - وإن كانوا ينفذون بمهارة السياسات الداخلية والخارجية - مكن ابن سعود من زيادة كفاءة وفعالية مؤسساته الحاكمة.

وكان الآخذ بالتفسير الوهابي للشريعة في جميع أنحاء البلاد يعنى في الواقع أن للعلماء - بحكم أنهم المفسرون - قدر معين من السلطة الدستورية والأدبية، إلا أنه لم تكن سلطة رسم السياسة أو القدرة التنظيمية على تنفيذ أحكامهم، هذا فضلاً عن أن حقيقة تطبيق المبادئ الوهابية في جميع أنحاء البلاد جعلت هذا المذهب المعيار السائد الذي مارسه العلماء وارتبط بسيادة حكومة ابن سعود. وهكذا أعيد إدخال المذهب الوهابي باعتباره دين الدولة وليس مجرد مجموعة من الأفكار الشعبية الإصلاحية التي ينشرها الإخوان كما كانت من قبل، وكدين للدولة عززت الوهابية من حكم ابن سعود تاركة سلطة زمنية ضعيفة تخد من إرادة الملك بحكم القانون .

لقد خلقت حركة ابن سعود نحو التمرکز والمكتبية وضعاً معقداً بالنسبة للعديد من الجماعات المعنية ولأفاق العلاقات النجدية الحجازية، والجدير بالذكر أنه لم يخصص لزعماء الإخوان أية مناصب إدارية أو حكومية، وهذا لا ينطبق على فترة ما بعد احتلال مكة فحسب بل أيضاً طيلة فترة الإصلاحات في عام ١٩٢٦، وعبثاً انتظر ابن حميد ليصبح أميراً للطائف، وأعيد خالد ليتولى شؤون الخرمة؛ وتوقع الدويش أن يصبح أميراً للمدينة وظل يحاصرها حتى بعد أن خضعت الشخصيات البارزة فيها لمحمد شقيق ابن سعود وعاد خائب الأمل إلى الأوطان لا ليجد إلا تمرد جماعات مطيرية متعددة في ذروته وأنه بدأ يفقد السيطرة على شعبه .

لقد شعر الإخوان - وخاصة الأعضاء القبليين الأصغر سناً من قبيلة القطيف - بعدم الرضا عن الأسلوب الذى عالج به ابن سعود الحملة الدينية فى الحجاز وضغطوا عليه ليفرض المزيد من «عمليات التطهير» وفى فبراير من عام ١٩٢٦ قرر - بتأثير منهم، حظر إنشاء المصارف، واشتبك الإخوان جهاراً مع المدخنين ومن يتعبدون للمزارات. كما ذكر جوردان - القائم بأعمال القنصل البريطانى فى جدة - مثل هذه «الأعمال الاستبدادية التافهة» فى شهر مارس كما أشار المسئول البريطانى يوم السادس من إبريل أن هناك شكاوى من جميع الجهات من التدخل فى الأمور الدينية، وأن التدخين والصلاة بمعزل عن الجماعة قد أعيد حظرهما وأصبحت عرضة للعقاب، وفى شهر مايو صدرت فتوى خاصة بتنفيذ تلك المحظورات فى المدينة، وبلغ الاتجاه نحو التطهير ذروته فى شهر يونيو عندما وصل الوفد المصرى الرسمى «المحمل» إلى منطقة الكعبة فى جو من الرقص والموسيقى. فهاجم الإخوان المصريين، فما كان من الحرس المصرى إلا أن أطلق النار وقتل خمسة وعشرين شخصاً من المهاجمين.

كما كان لوجهاء الحجاز وسكان المدن ورجال القبائل بعض الشكاوى، فكان على الحجاز - وقد أغرقتها المتاعب المالية الموروثة من العهد الهاشمى - أن تتحمل عبء الأسعار والضرائب المتزايدة، ولم تخصص لرجال القبائل الحجازيين - شأنهم فى ذلك شأن نظرائهم التجدييين - مناصب حكومية، وقاوموا بشدة، بالاشتراك مع سكان الحضر الحجازيين، نفوذ الأجانب فى الحكومة. الذى أخذ يبرز نزوع ابن سعود إلى التمركز وما اتخذ من إجراءات رداً على ضغط الإخوان.

وأفادت التقارير أنه بحلول يناير عام ١٩٢٦ ظهرت حركة فى مكة والمدينة تطالب بإقصاء الأجانب عن المناصب الإدارية، وأن يحل الحجازيون محلهم، وجاء رد ابن سعود فى فبراير بتعيين سيد طالب هزازى التركى فى منصب رئيس ديوان السلطان. فى نفس الوقت الذى عين فيه عبد الله الفضل - رجال أعمال محلى - فى منصب كبير من يتولون مشتروات الحكومة؛ وفى مارس نقل دملوجى من مديرية الخارجية ومن منصب الممثل الملكى فى الحجاز ليعود إلى مكة للعمل كمستشار الملك.

ومع ذلك كانت هناك مشكلات أخرى : إذ نشب تمرد قامت به قبيلة « بنى مالك » الحجازية فى شهر مايو واستمر ثلاثة أشهر، وفى نفس الشهر اكتشفت مؤامرة ضد السعوديين بزعامة الشريف محسن المنصور وخمسة وثلاثون شخصاً حجازياً بارزاً، ومما يدعو للعجب أن المنصور كان متآمراً موالياً للسعوديين إبان الحقبة الأخيرة من الحكم الهاشمى، وخيبة أمله فى الحكم السعودى جعلته يغير من ولائه، وكان للمنصور تأثير كبير على الجماعات القبلية الحجازية، ولا بد أن كان القبض عليه سبباً هاماً فى تمردها، إلا أن التحدى الصريح للسيطرة السعودية وقع فى يوليو وأغسطس من عام ١٩٢٦ عندما بدأت قبيلتا بنى مالك والدخانة فى نهب القوافل التجارية وإلحاق الهزيمة بقوة أرسلها ضدهم ابن سعود قوامها خمسمائة مقاتل، وبدهاء استدعى الملك الزعماء المتمردين إلى مكة حيث أوضحوا أن ما قاموا به هو مجرد الرد على تخريشات القوافل النجدية التى تمر عبر أراضيهم، وقد تم حل الشكوى الطارئة، أما شكوى الحجازيين الأساسية ضد النظام الجديد فقد ظلت قائمة.

واستجابة لضغط وجهاء الحجاز صدر أمر فى شهر سبتمبر يقضى بضرورة أن يكون شاغلو الوظائف العامة وموظفو الإدارات الحكومية رعايا سعوديين، وسمح بتشغيل الموظفين الأجانب الذين روى أنه لا يمكن الاستغناء عن خدماتهم على أساس التعاقد لمدة عام فى كل مرة.

وتدل هذه النتيجة على أن ابن سعود حاول أن يخفف من رد فعل السكان المحليين لمحاولاته الرامية إلى توحيد البلاد، وذلك بالموافقة جزئياً على مطالبهم وتبديد مخاوفهم وقتياً، وتحت ضغط مكثف من جميع الجهات يبدو أنه استطاع أن ينزع الفتيل من كل انفجار ويرضى بصورة جزئية كافة الأطراف المعنية دون أن يضع حلاً دائماً واكيداً لخلافاتهم، وكان الإجراء الوحيد الذى اتبعه بشكل دائم هو الدمج الحكومى وذلك بتشديد قبضته على المملكة.

وفى ضوء ضغط الإخوان المتزايد فى أعقاب المؤتمر الإسلامى الدولى الذى انعقد فى مكة فى عام ١٩٢٦ والذى فيه جرى بحث الحكم فى الحجاز مستقبلاً، قرر ابن سعود

أن يثبت أنه المصدر الحقيقي للسلطة في تلك الولاية، ورأى أنه بمجرد تأمين حكمه في الحجاز يصبح بوسعه تجاهل وجهاء الحجاز الذين ساعدوه في الوصول إلى السلطة، ومن ثم قرر ابن سعود بناء على تقييم القنصل جوردان في أبريل عام ١٩٢٦ أن ينفرد بالسلطة في الحجاز.

وتأسيساً على ذلك فإنه بينما انتخب مجلساً عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ جرى تعيين مجلس أغسطس عام ١٩٢٦ وبموجب القانون الأساسي الصادر في أغسطس من عام ١٩٢٦ جرى تحويل المجلس المعين إلى هيئة استشارية تحت تصرف فيصل الذي حول السلطات الفعلية، ولم يحتفظ أعضاء المجلس إلا بحقوقهم في التصديق على الميزانية وتمثيل الرأي العام، وأصبح الإداريون المدنيون، وقد وضعوا تحت سيطرة نائب الملك مباشرة ويعينهم الملك - في واقع الأمر، ذراع ابن سعود التنفيذي المخلص الدائم الذي به يستطيع حكم الولاية، كما أن الغموض الذي أحاط بوضعهم وحقيقة أن نطاق سلطة كل وظيفة لم تكن محددة جعلتهم يعتمدون على تحديد الملك للجهاز الإداري وقد علق فيليب على هذا في عام ١٩٢٩ بقوله :

كان حجم السلطة يعتمد على شخصية كل وزير (مدير في عام ١٩٢٦)، وعلاقته بالملك... لم يكن هناك حتى الآن نظام التوزيع المناسب للعمل ولا تحديد المسؤولية، وكانت المسائل تحال إلى نائب الملك الذي يحيلها بدوره إلى الملك، ولم يكن للهيئة الاستشارية أية حدود واضحة... وليس من السهل إقناع الحكام الشرقيين الذين اعتادوا على الاعتماد على أنفسهم وأنفسهم وحدهم في توجيه كل شيء، بأن ثمة مزايا في تفويض العمل والمسؤولية.

ووصف وهبه حكم ابن سعود المركزي بأسلوب أكثر تحديداً حين ذكر أن سلامة الحكومة اعتمدت على التزام الملك بالعدالة وحبه لشعبه وتعاونه مع نائبه، وتدل هذه الصفات على أن نظام الحكم الذي يقوم على المشاركة في السلطة والذي تميز به نظام ابن سعود قد أصبح نظاماً متوارثاً فيه تتمتع الحكومة المركزية بامتيازات على ما عداها من

جماعات أخرى في المجتمع، إلا أن كبار التنفيذيين في هذا النظام يختارهم الملك شخصياً من أسرته، ومن الأجانب، ومن مجتمع رجال الأعمال الذين يقتصر عملهم على المهمة التي يحددها لهم؛ وتدعيماً لسيطرته عين ابن سعود شقيقه محمد حاكماً على نجد في شهر سبتمبر، وكان محمد شخصية هامة. لا باعتباره ممثلاً للأسرة المالكة فحسب بل لأنه أيضاً صهر حميد، صديق الإخوان. وذكر جوردان أن محمداً كحاكم لنجد قد خول «سلطات أوسع في إدارته بالرياض... حيث يتمتع بقدر كبير من الاستقلال»، وأصبحت علاقات محمد الودية مع الإخوان تشكل عائلاً لابن سعود. إلا أنها باتت تمثل، ابتداءً من عام ١٩٢٦، مصدر تدعيم لحكمه.

وأدخل ابن سعود في ذلك الوقت نظاماً عسكرياً جديداً عزز من سلطة الحكومة، ولأن القوات العسكرية رابطت في الحجاز. وكان معظم المجندين حجازيين اتسعت الهوة بين الحجاز ونجد، وذكر جوردان أنه تم تجنيد ألفي رجل كجزء من قوة قوامها خمسة آلاف مقاتل. سعى ابن سعود لتجنيدهم في الحجاز، وعلى الرغم من الروح المعنوية الضعيفة نسبياً لهؤلاء الجنود وتكلفتهم المرتفعة باعتبارهم جيشاً نظامياً، على النقيض من الجيش النجدي الذي كان ابن سعود يعتمد عليه في وقت سابق، إلا أن الملك عقد العزم على تنفيذ خطته.

وعلى الرغم من أن دمج الحجاز في المملكة السعودية عزز الحكومة المركزية الجديدة، فمن الواضح أنه لم يحدث دمج حقيقي بين سكان الإقليمين، والواقع أن الاتحاد الكامل في هذه المرحلة كان مستحيلاً في ضوء الفوارق الضخمة بينهما، إذ بينما كانت غالبية سكان نجد من البدو أو مبعثرين في القرى كان سكان الحجاز أكثر تحضرًا؛ لقد كانت نجد مجتمعاً صحراوياً يتميز باقتصاد يقوم على التجارة والسلب وبعض أعمال الرعي، وكان الحجاز مجتمعاً تجارياً متنامياً ينعم بالمدن الساحلية ذات الأهمية العالمية التي ازدهرت بالتجارة عبر البحار والحج. وظلت نجد ما يربو على قرتين من الزمان تخضع بصورة متقطعة لحكم الوهابيين. في حين تولت شؤون الحجاز حكومات هاشمية وعثمانية بل ومصرية لفترة وجيزة (في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر) ومن المؤكد أن

غالبية سكان الحضر لم يقبلوا الخضوع لقيم الإخوان، وتحملت الإدارة الحجازية عبء مشكلات نبعت فى نجد ولاسيما حماس الإخوان؛ وربما أمكن التخفيف من حدة الفوارق فى الأهداف السياسية والدينية وفى الثقافة بين نجد والحجاز. لا بالتوحيد الجذرى. بل من خلال عملية تدريجية منسقة، لكن بدلاً من ذلك قام ابن سعود بإنشاء إدارة منفصلة للحجاز حيث مكث فيها أكثر من عام (بعد الاحتلال) دون زيارة نجد ولو لمرة واحدة.

ورغم التماثل القضائى والدينى تميزت إدارة نجد - الحجاز فى عام ١٩٢٦ بانقسام فى السلطة غير متكافئ وتمييزى بين الإقليمين، لقد أصبح الحجاز مركزاً للحكومة فى حين ظلت نجد قاعدة دينية والمركز الروحى والأيدىولوجى للدولة بوجه عام، ولا بد أن شعر النجديون بارتباك عندما حصل الحجازيون على مناصب رفيعة فى المجالس الاستشارية والهيئات المكتبية. فى حين لم يحصل رفقاؤهم على ذلك. وربما انتابهم خيبة الأمل عندما لم تصبح الحجاز مركزاً وهائياً مخلصاً ولم يشبع رغباتهم الأسلوب التدرجى للتغيير الدينى؛ كما أحس الحجازيون، بدورهم، بالإحباط من جراء الأزمة الاقتصادية المستمرة، والضرائب المرتفعة والتمركز الإدارى الذى أدى إلى إنهيار سلطة ممثليهم، وربما ما كان يعتبرونه إجراءات دينية تعسفية.

ومن بين الجماعات التى شاركت فى صياغة مستقبل المملكة الآخذة فى التوسع، كان الإخوان الأفضل تنظيمياً والأشد طموحاً، وكان استياؤهم من ابن سعود نابعاً من شخصيتهم الأساسية كنجديين ومتحمسين دينيين وقبليين، ومن ثم كانت إحدى شكاواهم الرئيسية هى أسلوب الحياة الأجنبية التى أخذت تتسلل من الحجاز، وحقيقة أن ابن سعود لم يعد يسلك «كواحد منهم» وأخذ يكرس كل وقته وانتباهه للحجاز كانت مسألة مؤلمة ولا غرو، فقد كان ينزع إلى أن يسيطر على عاصمة براجماتية ويتمسك بمفاهيم علمانية، وأكد جوردان فى مارس عام ١٩٢٦ أن ابن سعود نفسه رجل أوسع أفقاً وأفكاراً أكثر عصرية من أتباعه المتعصبين.

لقد أتاحت الحجاز لابن سعود الساحة الرئيسية لى يطور اتصالاته بالدول الأجنبية «الكافرة»، وهنا وصل الحمل المصرى واستقرت العلاقات مع بريطانيا. كما أنه فى الحجاز

أدخل شبكات الهاتف والبرق والسيارات والشاحنات، وكان الإخوان ينتقدون بشدة الهاتف والبرق على أساس انها اختراعات «كافرة»، وهكذا كان إدخال ابن سعود لشبكة الإذاعة والبرق في الرياض مصدر ضيق آخِر لهم؛ وطيلة عام ١٩٢٦ قام الإخوان في الواقع بتخريب خط الهاتف الذي كان ابن سعود يستخدمه في مكة، وأحجم الملك عن القيام بأي رد فعل عام.

وفي تقرير لجوردان في نوفمبر عام ١٩٢٦ حول مشاعر التجديدين، ولا سيما الإخوان لِمَزاء أسلوب الحياة الجديد الذي تميز به ابن سعود في الحجاز جاء.

يقال إن أتباع الملك التجديدين ينتقدون ما يعتبرونه سقوط ابن سعود من النعمة، فهم يرون السيارات والهاتف في مكة والملك جالساً في جدة يقابل الكفار وهم يتساءلون - بغير منطق - عما صار لحياة التقشف التي تميزت بها الأزمنة الغابرة.

وانصببت الشكوى الرئيسية الثانية للإخوان على سياسات التمرکز المتزايد عن عمد التي باتت مؤكدة في عام ١٩٢٦، ومع وضع هذه النقطة في الاعتبار يكتسب رفض الإخوان للهاتف والبرق بعداً إضافياً، إذ كان الإخوان يرغبون في حكم شخصي قوى من جانب ابن سعود في الحجاز ليوازن نفوذ الحجازيين في الحكومة؛ فمن طريق وضع حكومة الحجاز على أساس أكثر مهنية وتزويدها بأدوات التكنولوجيا الحديثة، زاد ابن سعود من قدرته على التصدي لقوة الإخوان والسيطرة عليهم، ومن خلال الهاتف والبرق استطاع الحفاظ على هذه السيطرة من على بعد، وعلى سبيل المثال لم تجلب سهولة الاتصال بين ابن سعود وابن جلوى في الاحساء، ولا شك البهجة إلى نفوس الإخوان.

وخلاصة القول هي أن حكم ابن سعود الذي عززته التكنولوجيا الحديثة كان يشكل مزيداً من التهديد لسيادة الإخوان وقدرتهم على الإغارة واحتفاظهم بالوضع المستقل، ومن المرجح أنه كان ينظر لضروب التكنولوجيا على أنها امتداد لمحاولات ابن سعود الرامية إلى فرض الجزية على الإخوان والسيطرة على قواعدهم الاقتصادية بأسلوب جديد أكثر تطوراً.

وكان الإخوان يخشون من أن ابن سعود قد يحاول زيادة سيطرته عليهم باستخدام الهيئات الدينية. ففي شهر سبتمبر أمر ابن سعود بتشكيل «لجنة الإشراف على الأخلاق العامة» التي تقوم على مبادئ الأمر بالمعروف، والتي ألحقت بقوات الشرطة المحلية، وكان من واجباتها حماية الأخلاق، وتشجيع الصلاة الجماعية، والسيطرة على المؤذنين والأئمة والتنبيه بوجه عام إلى مخالفات الشريعة، وكان يمكن للإخوان أن يوافقوا على مثل هذا الإجراء في ظل ظروف مغايرة، بيد أن رئيس هذه اللجنة لم يكن نجدياً بل عبد الله الشيبى، عالم حجازى ابن حامى الكعبة، أضف إلى هذا أن التصدى لتطرف الإخوان كان أحد أهداف اللجنة.

ولابد أن شعر الإخوان بالحاجة إلى العمل فوراً لكي يحولوا التيار الذى بدأ متجهاً ضدهم. وفي أكتوبر كتب ج.س. مور المقيم البريطانى فى الخليج، تقريراً عن «العلاقات المتوترة» بين ابن سعود وزعماء الإخوان وهم الدويش وابن حميد وابن هيثلين، وعقد الدويش مؤتمراً فى الأرتاويه حضره زعماء آخرون للإخوان، ولا تعرف تفاصيل ما دار فى الاجتماع باستثناء أن الزعماء حددوا عدة مطالب لعرضها على ابن سعود، ومن الواضح أن ابن سعود شعر بالقلق فقفل راجعاً إلى نجد حيث تم ترتيب اجتماع بينه وبين زعماء الإخوان فى الرياض فى يناير من عام ١٩٢٧. ودامت المداولات عدة اسابيع، لكن قبل أن نقوم بتحليلها يتعين مناقشة تطورين إضافيين حدثا إبان تلك الفترة وأثرا على العلاقات بين الحاكم والإخوان.

يتعلق التطور الأول بمفاوضات المعاهدة بين البريطانيين وابن سعود، ففي العشرينيات من القرن العشرين كان البريطانيون قد شرعوا فى محاولات للحفاظ على مركزهم فى الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقيات مع الحكومات المحلية، فحاولوا التوصل إلى اتفاق مع إمام اليمن وما لبثوا أن تحولوا نحو ابن سعود الذى زاد احتلاله للجزائر من أهميته، ووسع نطاق أراضيه وعزز من اتصاله بالأمم الأوربية والدول العربية، وفى ظل تلك الظروف بدت معاهدة ١٩١٥ غير كافية، واعتقاداً منهم بأن ابن سعود لم يصل إلى طموحه بعد. أراد البريطانيون إعادة تأكيد اتفاقيتى «الهادا والبحرا» وتأمين محمياتهم فى جنوب الجزيرة

العربية والخليج من أى تعدد سعودى محتمل. كما أرادوا منع ابن سعود من الانجذاب نحو الدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا أو روسيا السوفيتية، وكلتاهاما ازدادا اهتمامها بشبه الجزيرة العربية فى تلك الفترة، وكان البريطانيون يخشون من أن معاهدة ١٩١٥ جعلتهم يبدون فى نظر العالم الإسلامى فى صورة سيئة على أساس أنهم دولة كبرى توسع من نطاق حمايتها للأماكن المقدسة الإسلامية، ومن ثم أرادوا وضع علاقاتهم مع السعوديين على أساس جديد.

ومن جانبه أراد ابن سعود، وهو يتفاوض مع الدول الأجنبية، أن يزيل أى بقايا لصورة كونه عميلاً التى ربما برزت من معاهدة ١٩١٥، وبات هذا الهدف أشد إلحاحاً بعد احتلال الحجاز. حيث إن المعاهدة منعت من إقامة أية علاقات دبلوماسية والاتصال بأية دول أخرى غير بريطانيا، هذا فضلاً عن أنه باعتباره الحاكم الجديد لبلاد واسعة النطاق ويواجه مشكلات داخلية وحدودية تتزايد بسرعة كان ابن سعود بحاجة إلى تأمين العلاقات الودية مع بريطانيا وإلى الحصول على مساعدة منها.

وهكذا عندما اقترح ابن سعود على كليتون لأول مرة فى ديسمبر عام ١٩٢٥ تعديل معاهدة ١٩١٥ أثار مسألة استيراد الأسلحة ل نجد حيث إنها «ضرورية من ضروريات الحياة فى الصحراء» كما طلب مزيداً من المعونة المالية ليعوض بها القبائل بعد أن منعها من الإغارة.

وأعد البريطانيون مسودة ناقشها جوردان وابن سعود فى نوفمبر عام ١٩٢٦ ونتيجة للصعوبات الخطيرة انفضت المحادثات فى ديسمبر لتستأنف فى مايو عام ١٩٢٧ بعد أن أعدت مسودة جديدة، وأوفد كليتون للتفاوض، ووقع فيصل وكليتون على معاهدة جدة فى ٢٠ مايو، ولما كانت المفاوضات والمعاهدة قد نوقشت بالتفصيل فى مكان آخر فإن المطلوب هنا مجرد موجز مقتضب.

ويبدو أن ابن سعود رفض معظم البنود التى وردت فى المسودة الأولى، ولعدم رغبته فى التنازل رسمياً عن العقبة ومعن لشرق الأردن أو التنازل للبريطانيين عن أية قبائل أو

أراضي يطالبون بها، رفض ابن سعود في نهاية الأمر الاعتراف رسمياً بوضع بريطانيا الخاص في شرق الأردن وفلسطين والعراق، كما رفض الموافقة على البنود التي تمنعه من التدخل في مشيخات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية أو على تلك التي تطالبه بالاعتراف بالأشخاص الذين يتمتعون بالحماية البريطانية، وأن يسمح للقتل البريطاني في جده بتحرير العبيد، وطالب بإدخال بنود تنص على الاستقلال التام لحكمه في نجد وفي الحجاز، كما طالب بالسماح له بشراء الأسلحة وبمساعدة بريطانيا في الحصول على أموال وقف الحرمين. (وهي عبارة عن هبة دينية خاصة لصيانة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة) من مصر وفلسطين والعراق والهند.

كان هدف ابن سعود أثناء المفاوضات هو تحقيق أقصى درجة من الاستقلال عن بريطانيا بدون تقديم تنازلات جوهرية، وحاول البريطانيون - كما فعلوا في التعاملات السابقة معه - التوصل إلى تسوية تتسم بأقصى درجة ممكنة من الشمول، ويعد أن انهارت المفاوضات غير البريطانيون - فيما يبدو - من أساليبهم وأدركوا أنه على الرغم من أن ابن سعود يقر بنفوذ بريطانيا القوي في الدول المجاورة وفي بلاده على حد سواء، فإنه لا يستطيع تقديم مثل هذا الاعتراف في معاهدة رسمية، وبدأ أن أفضل ما يستطيعون عمله هو الحفاظ على الوضع الراهن شريطة أن يلتزم ابن سعود بذلك مستقبلاً.

لقد أكد هذا المنهج الجديد أوستن شمبرلين، وزير الخارجية، الذي طلب من كليتون أن يوضح لابن سعود أن الصيغة الجديدة تضمنت: «أن حكومة جلالته بحثت بعين العطف وبجدية الاستجابة، بقدر المستطاع، الاعتراضات التي أثارها (ابن سعود) بشأن مشروع المعاهدة السابق».

ولم يتضمن المشروع الجديد أى مطالبة بأن يعترف ابن سعود بالانتداب البريطاني على الدول المجاورة، أو ضم العقبة ومعن رسمياً إلى شرق الأردن. وفي مقابل ذلك طلب منه الحفاظ على الوضع الراهن والامتناع عن الدخول في نزاع مع شرق الأردن حول هذه الأماكن، وقد منحت الدولة السعودية الاستقلال الكامل. كما تقرر محاكمة الرعايا البريطانيين في المحاكم المحلية إذا ما دخلوا في منازعات مع السكان المحليين، والواقع أن

البريطانيين اعتمدوا على قدرة مبعوثهم في تحقيق الاستجابة الملائمة من ابن سعود إذا كان هناك ما يهدد أى مصلحة بريطانية. وعلى الرغم من إدخال بند يعترف بسمو المكانة البريطانية في نجد بالمقارنة بأى مكانة لأية دولة أجنبية. إلا أنه تم الاتفاق على أن تسود مبادئ القانون الدولى بين «الحكومات المستقلة»، وبالتالي تبدد رسمياً خوف ابن سعود من الهيمنة الأجنبية.

وكان مكتب الهند التابع لبريطانيا تواقاً إلى تناول مشكلة احتمال التعدى النجدى على المناطق التى تخضع لحماية بريطانيا على طول الخليج، وقد ورد ذلك فى بند يطلب من «كلا الطرفين» حظر أن يستخدم أحد الأطراف أراضي كقواعد «لأنشطة غير مشروعة» ضد طرف آخر، وأرغم ابن سعود على أن يحتفظ «بعلاقات ودية وسلمية» مع إمارات الخليج، وعلى الرغم من عدم ذكر مبيعات الأسلحة فى المعاهدة استبعد كليتون معارضة بريطانيا لشراء ابن سعود للأسلحة على أساس الاعتقاد بأنه من المحتمل أن يشتريها من شركات بريطانية، وبالتالي يمكن للحكومة البريطانية أن تمارس نوعاً من الرقابة على الصفقات، ورفض كليتون أن يلزم بريطانيا بالمساعدة فى الحصول على الهبات الخاصة بالمدن المقدسة (وقف الحرمين) إذ لا يمكن لبريطانيا أن تفرض هذا المطلب على الهند، وتعين على ابن سعود أن يتقبل هذه الحقيقة؛ وما إن كتب ابن سعود رسالة يتعهد فيها بالحفاظ على الوضع القائم بالنسبة لمعن والعقبة حتى انزاحت كافة العقبات من طريق إبرام المعاهدة.

وفى إطار علاقات ابن سعود بالإخوان انطوت معاهدة جده على مضمونين، فمن ناحية سعى ابن سعود ونجح فى تحقيق الاستقلال الكامل الذى ربما نظر إليه الإخوان بعين الرضا، إلا أنه قبل توقيع المعاهدة بعدة أشهر بات واضحاً الجانب السلبي للمداولات، فانتقد الإخوان قيام ابن سعود «بالتفاوض مع الكفرة»، وربما سمعوا شائعة عن ضغط بريطانيا للامتناع عن الإغارة. أو أن الشك ساورهم إزاء الدافع الكامن وراء محاولة ابن سعود رفع الحظر البريطانى على السلاح، فهم أساساً تساورهم الشكوك ويرفضون محاولة ابن سعود التفاوض مع بريطانيا فى وقت إزدادت علاقاتهم معه سوءاً، وبدا لهم أنه وجد بديلاً عن

مساندتهم له، وانتشرت بينهم شائعة مفادها أن ابن سعود «قد باع نفسه للإنجليز».

وفي الفصل التالي تناقش بالتفصيل العلاقات بين ابن سعود والإمام اليمنى يحيى بما فى ذلك التطورات المتعلقة «بأقليم عسير»، والمهم هنا هو أنه فى حين كان يوجد تحالف بين ابن سعود والإمام منذ مارس عام ١٩٢٥ يقسم عسير بينهما ثارت فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ أزمات بين الإمام وعلى الإدريسى حاكم عسير، وبينما ركز ابن سعود اهتمامه فى عام ١٩٢٥ على احتلال الحجاز كان بحاجة إلى تجنب أى احتكاك ممكن مع الإمام، لكن تطورات عديدة وقعت فى عسير اهتم بها النجديون، وكان واضحاً منذ إبريل عام ١٩٢٥ أن الإيطاليين يحاولون تدعيم الإمام، وجرت بالفعل مفاوضات حول توقيع معاهدة بين روما وصنعاء فى نفس الوقت الذى راح فيه الإمام يزيد من ضغطه على الإدريسى فى محاولة لإخضاعه؛ وفى يوليو من عام ١٩٢٥ استجاب ابن سعود لما بدا أنه طلب من الإدريسى للاستيلاء على أقليم عسير الجنوبى وتخليص المنطقة من التهديد اليمنى، وهكذا تصرف ابن سعود وفقاً لالتزامه تجاه الحاكم المحلى. وفى الوقت نفسه بدد قلقه إزاء التعديلات اليمنية فى عسير، ومع ذلك ازداد التوتر بشكل مطرد بين الإمام والإدريسى وتطور إلى اشتباكات بين القبائل التى يسيطر عليها كل منهما وذلك فى الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٢٦.

خلال هذه الفترة أعرب ابن سعود عن استعداده للقيام بعمل ما إذا حاول الإمام احتلال مدينتى صابيا وجيزان من مدن عسير، وفى زيارة قام بها فيصل إلى لندن فى أكتوبر عام ١٩٢٦ كان أول سؤال وجهه الأمير السعودى إلى شميرلين حول استجابة بريطانيا للتعاون الإيطالى - اليمنى، وأجاب شميرلين بأنه «سيبحث المسألة بعناية» مع الحاكم الإيطالى، بنيتو موسولينى، وهو رد لم يبعث الارتياح إلى نفس ابن سعود؛ كما أعقبت ذلك المفاوضات بين ابن سعود وحاكم عسير الجديد، حسن الإدريسى؛ وفى السابغ من يناير عام ١٩٢٧ أعلنت اتفاقية مكة ووضعت عسير تحت الهيمنة السعودية وترك للإدريسى تدبير الشؤون الداخلية، إلا أن الشؤون الخارجية، بما فى ذلك الامتيازات التجارية ومسائل الحرب والسلام والتنازل عن جزء من عسير للحكام الأجانب لم يصرح بها إلا بموافقة ابن

سعود؛ وتعهد ابن سعود بالدفاع عن البلاد؛ ولما كانت تفاصيل المداورات غير معروفة يظل من غير الواضح ما إذا كان الإدريسي قد مارس ضغطاً أو أن ابن سعود استغل ورطة حاكم عسير، ومهما يكن الأمر فإن ابن سعود أقام إدارة غير مباشرة في عسير بما يسمح للأمير المحلي بحكم القبائل وتوجيه الإدارة باسمه بينما يتولى بنفسه الشؤون الخارجية.

لم يُشرك كبار زعماء الإخوان في هذه الأمور، وهذا بالتأكيد ما أثار قلقهم. ولعل ابن سعود، وقد شعر بالقلق إزاء معارضة الإخوان والمبادرات الإيطالية - اليمنية على حدوده الجنوبية، كان يهدف إلى أن تعزز عسير إدارته وقدرته على المناورة في الشؤون الخارجية. وأن تكون في نفس الوقت وسيلة لتقوية حكمه في مواجهة الإخوان، ولم تسفر النتائج إلا عن توسيع هوة الخلاف بينهما.

هكذا حاول ابن سعود تدعيم نظام حكمه من خلال تحسين العلاقات مع الدول الأخرى، ولاسيما بريطانيا بالإضافة إلى تنفيذ التمثيل الاستشاري بالنسبة للحجازيين والإصرار على الإتساق الروابي. وفوق هذا كله تعزيز الإدارة المركزية، وكان الإخوان ينظرون بعين القلق إلى هذا كله وإلى محاولاته المتجددة للسيطرة على القبائل المرباطة في العراق، وتؤكد النقاط التي عرضوها على ابن سعود في مؤتمر الرياض في يناير عام ١٩٢٧ تخديهم لمحاولاته الرامية إلى الدمج، فقد اعترضوا على إرسال سعود بن ابن سعود إلى مصر عقب حادثة المحمل وفيصل، ابنه الآخر، إلى لندن في أغسطس عام ١٩٢٦ كمبعوث يعبر عن حسن النوايا، كما اعترضوا على استخدام البرق والهاتف والعربات والتسامح مع الأقلية الشيعية في الإحساء وطالبوا بتغيير الشيعة لعقيدتهم أو القضاء عليهم؛ وفيما يتعلق بالحدود الشمالية والشرقية تقدم الإخوان بثلاثة طلبات: أولاً إلغاء حقوق القبائل الأردنية والعراقية في الرعي في نجد، وثانياً السماح بالتجارة مع الكويت أو إعلان الجهاد ضد الكويتيين إذا ما ثبت أنهم ليسوا مسلمين حقيقيين، وثالثاً إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة للمسلمين في نجد، ومن الهام أن نلاحظ أنه لم يتخذ أي قرار فوري محدد حول أية نقطة من تلك النقاط، وبدلاً من ذلك أحيلت إلى علماء الرياض.

وقدم الإخوان، أيضاً سلسلة من المطالب يشكل غير رسمي إلى ابن سعود والعلماء

تتعلق بالحجاز، وراحوا يتساءلون عن السبب في عدم تدمير قبة ضريح النبي في المدينة، ولماذا لا يزال يسمح للمسيحيين بالتواجد في الحجاز وما سبب السماح للمحمل المصري أن يأتي إلى مكة، ولم يعترض الإخوان على إنشاء وظائف حكومية جديدة في الحجاز أو على أساليب الحكومة هناك، وإن كانوا قد أكدوا شكواهم من الضرائب المرتفعة في نجد واحتكار الحكومة للتجارة وحظر الغارات والغزوات القبلية للدول الأخرى. وكان مطلبهم الأخير متعلقاً بالحظر الذي فرضه ابن سعود على الغارات عبر الحدود العراقية والذي أعاد تأكيده في مؤتمر البهراء، والذي كان كان لا يزال نافذ المفعول. ولعل طلب وقف استخدام الهاتف والبرق كان في الغالب خاصاً بنجد حيث كان الإخوان يتمركزون أساساً، فقد كان الإخوان حريصين على ألا تنتشر مؤثرات المركزية والبدع المستخدمة في الحجاز إلى أراضيهم في نجد.

إن التناقض بين مطالب الإخوان المتعلقة بنجد، وتلك الخاصة بالحجاز أشد وضوحاً في تقرير فبراير عام ١٩٢٧ الذي ذكر فيه ن. مايرز - القائم بأعمال القنصل البريطاني في جدة، أن الإخوان سعوا إلى «فصل المملكتين فصلاً تاماً، ولعل في هذا مغالاة، إلا أن هدفهم الرامي إلى خلق حاجز بين المنطقتين يوضح سبب تحفظاتهم المبدئية حول فكرة إعلان ابن سعود ملكاً على الحجاز، كما طالبوا بتسريح الجيش الذي كان ابن سعود قد بدأ في تكوينه في الحجاز، وقد ذكر «مايذر» بصورة مباشرة أن الدويش وابن حميد وخالد هم زعماء المعارضة الإخوانية وأن محمد شقيق ابن سعود مؤيدهم الرئيسي، ويرى مايرز أن خالد لم يكن واحداً من الزعماء أو حتى عضواً من أعضاء المعارضة.

وتبين رغبة الإخوان في الإبقاء على المملكتين منفصلتين أن بناء الدولة السعودية قد وصل إلى طريق مسدود، وعلى الرغم من أنهم تلقوا في الأصل تشجيعاً في أنشطتهم باعتبارها وسيلة لتحويل المشيخة السعودية إلى دولة منظمة. إلا أن الإخوان أصبحوا في عام ١٩٢٦ نصيري المشيخة النجدية التقليدية (وعلى حد تعبير الدويش، النظام القديم) التي حاولوا المحافظة عليها في وجه مشروع ابن سعود ومعاونيه الذي يهدف إلى إقامة دولة مركزية مسالمة.

وإدراكاً منهم - على ما يبدو، أنهم لن يستطيعوا الحصول على أدوار سياسية في الحجاز قصر الإخوان مطامحهم على المجال الدينى. بينما ركزوا طموحاتهم السياسية على نجد، ومن ثم انتقدوا تراخى ابن سعود بالنسبة للشئون الدينية وراحوا يطالبون بتعزيز المبادئ الوهابية فى الحجاز وخاصة إزالة الأضرحة المقدسة، وفى نفس الوقت سعوا كملاذ أخير إلى منع ما اعتبروه تأثير الحجاز الذى يتسم بالعقوق والكفر على نجد ويهدد مكانتهم السياسية، وكانوا أشد ما يكون انتقاداً لتلك الاستراتيجيات التى حدثت من سيادتهم وزادت من الضرائب وقيدت التجارة والوصول إلى الأسواق، وتكوين جيش جديد وإدخال شبكات البرق والإذاعة، وكشفت مطالب الإخوان عن قلقهم لزاء ما بدا أنه تركيز ابن سعود المتزايد لسلطاته الخاصة وسيطر سيطرة كاملة من على بعد على مناطق رعيهم بمساعدة محاورين إقليميين مثل ابن جلوى وابن مساعد، وكان الإخوان يأملون من وراء الانحياز لمحمد، شقيق ابن سعود والحاكم الرسمى لنجد، فى إقامة محور سياسى قوى بالقدر الذى يكفى لإعادة النظام القديم فى نجد. وأخيراً انتقد الإخوان تصريح ابن سعود للشئون الخارجية، وكان ينظر إلى إرسال ابنائه إلى دول أجنبية (وخاصة بريطانيا) على أنه دليل على الانحلال الدينى وتهوين من التمسك بالمبادئ الوهابية، ولهذا أدانوا بشدة هذا التصرف. أضف إلى هذا أنهم رفضوا قبول ابن سعود للحدود وما ترتب على ذلك من تحسين فى العلاقات مع الدول المجاورة وحظر الإغارة على الأراضى المجاورة وظروف السوق المواتية التى أتيحت لقبائل تلك الدول، وكانت هذه بالنسبة للإخوان مؤشرات لتصرف جديد غير شرعى يتمثل فى العلاقة مع المجتمعات الكافرة، فهذا المسلك يتناقض مع الممارسات الوهابية التقليدية، كما أنه يحد من غارات القبائل النجدية، وفرص الرعى.

لقد شملت استراتيجيات تكوين الدولة التى شرع ابن سعود فى اتباعها على طول مناطق الحدود الجديدة وفى الحجاز :

١- تعزيز الحكومة المركزية بما فى ذلك تحسين نظام الضرائب ووسائل الاتصال والنقل والادارة.

٢- تحقيق الاعتراف الدولى.

٣- تعديل خطوط الحدود.

٤- الحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة والأجنبية.

٥- دمج القطاعات الاجتماعية المتعددة عن طريق التكيف جزئياً لمطالبها ومنحها استقلالاً محدوداً في مجالات عامة معينة ...

كان هذا ما وصل إليه النظام السعودي في هذه المرحلة ليتحول من القبلية التقليدية إلى دولة حديثة منظمة.

وفي غضون النصف الثاني من العشرينات تنافس على الهيمنة مفهومان لتكوين الدولة، أحدهما يمثل القبلية التقليدية والآخر قريب من الدولة البيروقراطية المركزية، وكان يؤيد كلا من المفهومين قطاعات مختلفة من السكان؛ وكان الإخوان لا يزالون يعتبرون ابن سعود زعيماً للجماعة الوهابية؛ ومن ثم تركزت مطالبهم على تغيرات في السياسات ولم يحاولوا الإطاحة به، إلا أن مطالبهم كانت تشكل تحدياً سياسياً ودينياً قوياً، وبالتالي تطلبت حكم العلماء.

إن الضغوط التي مارسها هذان المفهومان المتعارضان على كبار العلماء يمكن أن ترى في رأيين دينيين متناقضين سادا في تلك الفترة، وبحث عبد الله بن بولheid - عالم نجد وكبير القضاة في مكة. المسألة مع الإخوان في مكة وكان من رأيه أن الهاتف والبرق أدوات للاتصال مع العالم الخارجى شأنها شأن الدبلوماسية الأجنبى، ودفع بأن استخدام الوسائل التكنولوجية هذه تبين مدى الأهمية التى أصبح يتمتع بها حاكمهم، كما أوضح أن تدمير الأضرحة سوف يولد الانتقام من جانب الأصدقاء والمريدين فى دول أخرى ومن ثم لا ينصح به.

بيد أن علماء الرياض كان لهم رأى أقل قبولاً من جانب ابن سعود، ففي ١١ فبراير من عام ١٩٢٧ وقع خمسة عشر عالماً فتوى تخول لابن سعود باعتباره الإمام، سلطة إعلان الجهاد ضد الكفرة (بمعنى ممارسة سلطته فى العلاقات الخارجية بالطريقة الوهابية) كما طالبوه بتدمير مسجد حمزه فى المدينة وحظر دخول المحمل المصرى حيث يتصرف المشاركون فيه بصورة غير شرعية وفقاً للمبادئ الوهابية؛ وتغيير عقيدة سكان الإحساء الشيعيين، ومنع دخول الشيعة نجد من العراق، كما أعلنوا أن الضرائب التى يفرضها ابن

سعود غير قانونية، وأكدوا حاجتهم إلى المزيد من دراسة مسألة البرق والهاتف قبل إصدار أى حكم بشأنها.

إن فتوى علماء الرياض هذه عكست فيما يبدو الضغط الذى مارسه عليهم محمد شقيق الحاكم والإخوان عندما كان ابن سعود فى الحجاز، أضف إلى هذا أنه يعكس الوضع فى عام ١٩١٩، لم يكن العلماء فى عام ١٩٢٧ يتعاملون مع تأثير أعمال متطرفة لجماعة صغيرة من الإخوان. بل بالحرى مع قوة سياسية كبيرة تدافع عن بديل شرعى لدولة ناشئة، وهو بديل متأصل بشدة فى التاريخ النجدي. كما كانوا أشد نقداً لموقف ابن سعود مما كانوا عليه منذ ثمانى سنوات خلت، وإن كان قد أحجموا عن إصدار إدانة عامة لدوره كملك، ويؤكد هذا الموقف أيضاً أزمة عقيدة الدولة الوهابية الراسخة، وتحت ضغوط متعارضة قدم العلماء آراء متناقضة حول الشكل الذى يجب أن تكون عليه الدولة السعودية.

ومن ثم ليس دقيقاً أن نعرف الإخوان، كما يفعل بعض الكتاب، بأنهم جماعة من الخوارج الذين هربوا من سيطرة ابن سعود ودخلوا فى صراع معه، ورغم أنهم أعربوا عن حجبهم بعبارات دينية وهم يصرون على أن الشريعة لا تجيز الحصانة لأى فرد أو جماعة فى المجتمع سواء كان الملك أو العلماء. فإن الصورة الواقعية أكثر تعقيداً؛ لقد تركز نزاعهم مع ابن سعود على طبيعة الدولة السعودية ذاتها وعلى منهج تطورها ... نزاع جوهرى برز على الساحة فى ١٩٢٦-١٩٢٧.

التحدى والتصادم ١٩٢٧-١٩٣٠

إن الدليل الذى ناقشناه حتى الآن ليبين أن الإخوان لم يعترضوا على شرعية سلطة ابن سعود. بل كانوا يعارضون أسلوب ابن سعود فى تطوير الدولة. ودخلوا فى منافسة مع الحكومة لكسب ولاء التجديدين؛ وانتقل الاحتكاك بسرعة من إقليم لآخر تاركاً تأثيره على واجهات عديدة للحياة السعودية، ومختلف الجماعات الاجتماعية، وكانت منطقة الحدود الشمالية ساحة رئيسية للصراع. وإن كان قد ساد هدوء نسبي على امتداد الحدود العراقية بعد توقيع اتفاقية البهراء؛ والتزم ابن سعود بحذاقير اتفاقية البهراء كما وجدت الحكومة

العراقية طريقتين فعاليتين نسبياً لمنع الإغارة على نجد هما معاقبة المغيرين، ورفض دفع مهونات الشيوخ القبائل .

وفي ضوء مؤتمر الرياض بدا ابن سعود في فبراير عام ١٩٢٧ من جديد على أنه عاقد العزم على إضعاف الإخوان من خلال بناء مركز قوة بين القبائل في العراق، ومهدت المنازعات المحلية الطريق إلى ذلك، وذهب «ليزام أبو زهرة» من الظفير إلى الرياض حيث تلقى الهبات ومظاهر التكريم وظل بها مع أتباعه عدة أشهر، وكان قد قام بذلك إثر نزاع داخلي في قبيلة الظفير بينه وبين عجايمي، خليفة حمود. ويدور أن ليزام ذهب إلى ابن سعود لأن عجايمي كان يحظى بتأييد جلوب ومساندة الحكومة العراقية، وإن كان عجايمي في وقت لاحق دمر علاقاته مع العراقيين، وفقد ما كان يتلقاه من معونة عراقية، وفي صيف عام ١٩٢٧ تودد أيضاً إلى ابن سعود في الرياض وحصل على هبات مماثلة منه.

وفي نفس الوقت جاء إلى الرياض جزع بن مجلد من قبيلة الدهامشة بعد نزاع مع فهد بن خزعل، وأمر ابن سعودا الذي حاول أن يحتفظ بعلاقات ودية مع فهد ابن مساعد الحاكم الإقليمي في القصيم - أن يعيد الغنائم التي أحضرها معه ابن مجلد، ولكن عندما كانت القافلة السعودية في طريق عودتها هاجمتها جماعة من الإخوان بقيادة ابن رمال، واستولت على الماشية كغنيمته، وواصل ابن سعود دعم علاقته مع كل من فهد وجزع، في نفس الوقت الذي صدرت فيه التوجيهات إلى جامع الجزيرة النجدي باستئناف نشاطاته وسط قبائل الحدود العراقية.

وفي أوائل أبريل من عام ١٩٢٧ عقد ابن سعود مؤتمراً آخر في الرياض، وتعبيراً عن غضبهما وشكوكهما لم يحضر الدويش ولا ابن حميد الدين الأمر الذي أضعف من إمكانية المصالحة، إلا أن ابن سعود تمكن من مصالحة الإخوان الذين حضروا المؤتمر وعددهم ثلاثة آلاف شخص، وظفر بتأييدهم لا لسلطته فحسب بل أيضاً ضد زعيم الإخوان الغائبين، كما حاول ابن سعود أثناء انعقاد المؤتمر أن يبدد الشكوك إزاء سلوكه الديني واتصالاته مع الدول الأجنبية، وأنفق مبالغ ضخمة من المال على الهدايا . ذكر جـ. ستونهيور، القائم بأعمال القنصل البريطاني في جده، شائعة تتردد أن ما أنفق بلغ ثمانين

ألف جنيه وأشار إلى احتمال أن هذا المبلغ مبالغ فيه) وحاول ابن سعود أن يحظى بتأييد خاص من صغار زعماء الإخوان من أمثال ابن بوسايس وسلطان ابن هيثلين؛ مما أسفر عن ابتعاد بعض الجماعات عن الدويش، ولاح واضحاً أن مهمة إرضاء الإخوان صعبة، وفشل ابن سعود فى تغيير فتوى العلماء التى أصدروها فى شهر فبراير والتى قضت بعدم شرعية ضرائبه وأبدت بعض التحفظات إزاء سياساته.

واستمّر الصراع فى الحجاز حيث انشغل ابن سعود بتدعيم حكومته؛ ففى يناير من عام ١٩٢٨ أنشئ نظام إدارة الحج ونظام مصلحة الشؤون العامة ليعقبه إنشاء نظام مجلس المعارف فى شهر يوليو، كما أقيم فى أغسطس نظام تشكيلات المحاكم الشرعية ومكاتب أخرى أقل شأنًا، كما وضع دستور من خمس عشرة فقرة لمجلس الشورى الجديد الذى تحددت عضويته بما يتراوح بين ثمانية وعشرة أعضاء. ويضم أربعة وجهاء منتجين وأربعة أعضاء يعينهم نائب الملك الذى يرأس المجلس، وعلى الرغم من أن نصف أعضائه منتخبون كان جدول أعمال المجلس يفرض سلفاً، وكانت المناقشات التى تجرى مرتين فى الأسبوع تتناول الميزانية وغيرها من النفقات والأسعار والقوانين وحقوق الأجانب وتعيين الموظفين الجدد والاتصالات مع رجال الأعمال والشركات، وقد سمح للأعضاء بأن ينبهوا نائب الملك إلى أى انتهاك للقانون وأن يعترضوا مرتين على كل اقتراح حكومى، إلا أن السلطة النهائية كانت للملك الذى كان من حقه حل المجلس وتعيين بديل لأى من أعضائه، وكان واضحاً أن ابن سعود حاول أن يعيد تكوين مجلس الشورى على أساس أكثر بيروقراطية بحيث يتقيد الأعضاء بنظام فنى.

وأوردت الأنباء فى شهر يوليو محاولة اغتيال سعود بن ابن سعود شارك فيها أنصار محمد شقيق ابن سعود، وقد تكون المحاولة مرتبطة بالإخوان حيث كانت تربطهم بمحمد علاقات طيبة، لكن ليس ثمة دليل ملموس يدعم هذا الاحتمال كما أن ابن سعود لم يغير سياسته نحوهم.

واعتمد ابن سعود على تكتيكات نزع السلاح والاسترضاء عندما واجه معارضة من الإخوان، وفى أوائل أغسطس ألقى القبض على سبعة أعضاء من حكومته من بينهم خمسة

أفراد من وجهاء الحجاز من كانوا يتولون مناصب هامة في ظل حكم حسين وكانت آراؤهم معادية إلى حد ما للمذهب الوهابي، أما العضوان الآخران فكانا وهابيين متشددين من نجد. أحدهما عبد العزيز العتيقي - وهو عالم بارز ومستشار سابق لفیصل في مكة - وقد وجهت إليهما تهمة عدم الكفاءة وإساءة استخدام السلطة، أما المثير للدهشة فهو ان القبض على هؤلاء المسؤولين سبق زيارة قام بها إلى الحجاز ابن حميد والدويش، وذكر ستونهيور بيرد أن ابن سعود كان قد قرر ازاحة مثيري الشغب قبل وصول زعيمى الإخوان بغية الحد من تأثيرهم.

كما أكد ستونهيور بيرد أن «إثارة الاضطرابات» ربما كانت هدف الدويش وابن حميد، بيد أن عملية القبض التى سبق ذكرها «أضعفت حماسهما»، والواقع أن ابن حميد وصل إلى الحجاز على رأس ٦٠٠ مقاتل، وحاول ابن سعود استرضاءهم بصورة أكبر. إذ قام بفك محطات الهاتف والبرق فى المدينة والطائف، كما قدم هدية كبيرة من المال والخيل والجمال لابن حميد فى المدينة، وتميز ظهوره فى مكة بعد ذلك بأسبوعين بحظر شرب المسكر والتدخين جهاراً، وعلق ستونهيور بيرد على ذلك بقوله: «من المحزن - إن لم يكن من المزعج - أن يضطر ابن سعود إلى تقديم مثل هذه الرشاوى للزعماء النجديين التابعين له».

وفى أكتوبر من عام ١٩٢٧ ألحق المزيد من النجديين بالسلطة التنفيذية فى الحجاز، ولاسيما رؤساء الشرطة فى مكة وجده، وحرمت لجنة القيم العامة على الرجال إرتداء الملابس الحريية والحلى الذهبية وحلق لحاهم، وأرسل قاضٍ نجدى إلى ربيع. بالحجاز، ومما لاشك فيه أن مثل هذه المحاولات الرامية إلى استرضاء النجديين كان ينظر إليها بفزع فى الحجاز، وكثيراً ما أثيرت الحجة القائلة بأن نجد تلقت نصيباً أكبر مما ينبغى من أموال الدولة، كما شاع شعار يقول: «الحجاز للحجازيين».

لقد وقعت أحداث جديدة فى عام ١٩٢٧ تركت تأثيرها على علاقات ابن سعود بزعماء الإخوان، وكان الدويش حتى ذلك الحين مشغولاً بالإغارة. فى حين احتفظ ابن حميد لنفسه نزاعه مع ابن سعود، وامتنع عن القيام بأى عمل سافر، وكان ابن سعود أكثر

معاملة لابن حميد وحاول ضمه إلى جانبه، وعلى الرغم من أنه كان للزعيمين درجة معينة من الاتصال في الماضي لم يكونا، فيما يبدو، متعاونين، وفي نوفمبر عام ١٩٢٧ أصبحت مشكلات الحدود مع العراق أكثر إلحاحاً ومضت الحكومة العراقية، بالرغم من احتجاجات ابن سعود، في إنشاء «نقاط مراقبة» في الصحراء الجنوبية على طول طرق الإغارة الممتدة بين نجد والعراق. وفي ٥ نوفمبر قاد الدويش هجوماً ضد النقطة التي أنشئت حديثاً في بوسيه أسفر عن مقتل ستة من رجال الشرطة واثنى عشر عاملاً ومراقباً وامرأة؛ وأعقب هذه الواقعة غارات أخرى على العراق والكويت مما دفع ابن سعود إلى الدخول في صراع سافر مع الإخوان وفي نزاع مع العراق والبريطانيين.

لقد كانت أهداف العراقيين الحقيقية من وراء إنشاء نقاط المراقبة هي جمع المعلومات وتنسيق الدوريات ومراقبة الطرق في محاولة لمنع الغارات، وكان اهتمامهم الأساسي بالغارات التي تشن على نجد ولاسيما من جانب الشمر، وربما كان النجديون المستفيدين الأساسيين من نقاط المراقبة. وواصلت الحكومة العراقية في فبراير من عام ١٩٢٧ إقامة نقاط في رتبه وصبيحه وسلمان وبوسيه بهدف تغطية جزء كبير من الحدود النجدية وتزويدها برجال الشرطة؛ وأشار جلوب إلى أنها كانت تهدف أيضاً إلى أن تكون جزءاً من نظام يحمي القبائل العراقية، يقوم على غرار قلعة أبو الغار، كما اهتم السلاح الجوي الملكي البريطاني بهذه النقاط حيث كانت تشكل قاعدة دفاع برية مكتملة لأنشطة الاستكشاف والقصف الجوي إذ توفر قواعد مناسبة لمديرى الاستكشاف والطيران.

وتكشف احتجاجات ابن سعود في فبراير ثم في أكتوبر عام ١٩٢٧ على إقامة نقاط المراقبة، ولاسيما تلك التي في بوسيه، عن أسباب اعتراضاته، فقد كانت بوسيه تقع في منطقة للرعى معروفة للعديد من القبائل وخاصة مطير، وكانت نقطة المراقبة تشكل عقبة لحرية حركة القبائل، وذكر جلوب أن «نقطة الشرطة» بالنسبة لابن سعود لا تختلف في واقع الأمر عن تحصينات يقوم بها أى جيش نظامى. وعلى الرغم من أن العراقيين كانوا يطلقون عليها اسم «مخضر» كان ابن سعود والدويش يسميها «قلعة»، والحقيقة أن إحاطة المكان بجدار مرتفع عزز الحجة النجدية؛ أضف إلى هذا أن بوسيه أقيمت فوق موقع للأبار،

وكما نصت المادة ٣ من بروتوكول عقير فإن «الحكومتين (العراقية والنجدية) توافقان على عدم استخدام أماكن الرى والآبار الواقعة فى منطقة الحدود لأية أغراض عسكرية مثل بناء القلاع فوقها وعلى عدم حشد القوات على مقربة منها».

وكانت بوسيه تقع على مسافة ٨٠ ميلاً من الحدود، بيد أنها على بعد ٥٥ ميلاً تقريباً من المنطقة المحايدة، وكان تفسير المادة غامضاً ولم يحدد المقصود بعبارة «القرب من الحدود»، فالنص العربى «على أطراف الحدود» غير واضح بدوره وربما ينطوى على مساحة أوسع مما كان يقصدها البريطانيون، فكوكس لم يترك أية وقائع لمؤتمر عقير، ومن الصعب التحقق من الهدف الأصلي للوثيقة، إلا أن هذه المادة أعطت ابن سعود مبررات كافية لمعارضة المبادرة العراقية.

وقد يعتبر مصممو نقطة المراقبة فاشلين من ناحية أخرى لأنهم أغفلوا حقيقة أن الغارات على نجد ومنها متأصلة فى العلاقات بين القبائل، وفى علاقة ابن سعود بالإخوان، وعلى الرغم من أن نقطة المراقبة لا تضع حداً للإغارة التى هى جوهرية لهذه العلاقة فإنها قد تؤدي إلى تعقيدها، وكان الدويش يشعر بالحساسية إزاء نقطة المراقبة فى بوسيه. لأنها قيدت حركة مطير، وخلال زيارته للحجاز فى أغسطس عام ١٩٢٧ راح الدويش يتقصى بصورة محرجة، الحقائق حول مسألة إقامة نقاط عسكرية بالقرب من الحدود العراقية، وبالتالي تردد أن ابن سعود قلق للغاية، ويبدو أن الدويش قد ضايقه ما أبداه ابن سعود من اهتمام بأبن حميد.

وكان التحدى الذى أثاره هذا العمل لابن سعود معقداً، فالموافقة على الغارة من شأنها أن تهدد علاقاته مع البريطانيين كما أنها سوف تقلب رأساً على عقب خطته الرامية إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة، وهى الخطة التى كان يعارضها زعيم مطير، وكان الدويش يرى فى إقامة نقطة المراقبة فى بوسيه محاولة عراقية للحيلولة دون حرية الحركة للرعى وللسيطرة على قبائل المنطقة. مما يجرد مطير من سلطتها فيها؛ كما دفع بأن نقاط المراقبة ستؤدى إلى إقامة القلاع التى تتدخل بشكل خطير فى الحياة القبلية، وبالرغم من نفى دويس كان هناك تأكيد بأن خطأ حديدياً سوف يمتد من بغداد إلى بوسيه والحال لتعزير

السيطرة العراقية على المنطقة. وتسبب الدويش هذه المؤامرة إلى ابن سعود والبريطانيين، إذ بعد هذا التحدى السافر توقع الدويش أن يعود الحاكم النجدي إلى الممارسات النجدية التقليدية ويهاجم نقاط المراقبة. وعلى الرغم من ان ابن سعود لم يستطع المخاطرة بمثل هذا الارتداد السياسى. فإنه أيضاً لم يكن يقوى على مواجهة ثورة يقوم بها الإخوان ومن ثم آثر أن يناور من أجل كسب الوقت، ومن دواعى شعور الملك بالارتياح أن ابن حميد لم يستجب لدعوة الدويش وأمر ابن سعود الدويش ألا يرح مكانه حتى يصل الأوطاويه، وكان كل من ابن سعود ودملوجى قد احتجا لدى البريطانيين على إقامة نقطة المراقبة. إلا أن هذا الاحتجاج لم يقنع - ولا شك - الدويش.

ورأى زعماء مطير فى فشل ابن سعود فى لإزاحة نقطة المراقبة دليلاً آخر على أنه «باع بلاده للبريطانيين»، كما كان من الواضح أن الدويش قد تحرك لتدمير نقطة المراقبة ضد رغبات ابن سعود واهتماماته، وكان الدويش يرى أن الغارة مفيدة جداً، فعلى الرغم من أنها كانت موجهة ضد العراقيين، الا أنها شكلت تحدياً لابن سعود الذى وجد نفسه فى موقف محير. إذ أصبح ممزقاً بين ولائته لقبيلته الرئيسية، ورغبته فى الوفاء بتعهداته للبريطانيين والعراقيين.

وكانت الغارة نفسها عملية بارعة عززت من مكانة مطير بين قبائل المنطقة، وتوحى الأحداث التى أعقبت الغارة أن الدويش لم يكن فى واقع الأمر ينظر إلى الغارة على أساس أنها حادثة منعزلة. بل كانت وسيلة لخلق موقف سياسى جديد فى المنطقة يفضى إلى إرغام ابن سعود على العودة إلى القيم والأساليب القبلية، وأفادت التقارير الواردة فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٢٧ أن الملك بعث بطابورين عسكريين لاعادة الهدوء، احدهما إلى المراغه التى تبعد ١٦٥ ميلاً إلى الجنوب من الكويت والآخر إلى المنطقة المحايدة مع العراق. لكن من المؤكد أنه لم يكن فى هذه المرحلة مستعداً للدخول فى معركة حاسمة مع الدويش، ولم يردع الطابوران الدويش. وفى ١٥ ديسمبر انعقد مؤتمر الإخوان فى الصفا حيث جرى بحث القيام بمزيد من الغارات، وهاجم الدويش فى ٢٧ ديسمبر «الجوخه» فى العراق واتجه نحو معسكر ابن مجلد فى جزع، وفى نفس الوقت شن عبد العزيز بن الدويش غارة بالقرب

من غليظ ثم على الديوانية، وفي ٤ ديسمبر أغار ابن شقير على شمال الجهرة في الكويت وفي ١٦ و ٢٨ يناير أغار ابن عشوان على الكويت.

ومن الواضح أن مطير وضعت ابن سعود في موقف حرج. فمن ناحية هاجمه البريطانيون والعراقيون لأنه سمح بوقوع الغارات، وذهب في أوائل شهر ديسمبر إلى حد أنه حذر حكومتى العراق والكويت من غارات يتم التخطيط لها ضد قبائلهما؛ ومن ناحية أخرى تعرض لهجوم الإخوان وغيرهم من القبائل في نجد لأن العراقيين سارعوا بإعادة بناء نقطة المراقبة في بوسيه وغيرها من النقاط وثأروا بهجمات جوية ضد المغيرين الذين تعقبوهم حتى نجد، وكان أهم عنصر هو عدم قدرة الملك على السيطرة على الأحداث حيث أن محاولة كسب الوقت لم تساعد في التأثير على مطير، أو على ردود الفعل البريطانية إزاء الغارات.

وشرع ابن سعود في القيام بحملة دبلوماسية كبيرة في مواجهة البريطانيين في أوائل عام ١٩٢٨، وبينما كان لا يزال يُوجَل القيام بأى إجراء كانت له أهداف إيجابية، أحدها التخلص من صورة المخرض على الغارات وذلك باتهام البريطانيين في العراق بالشىء نفسه، وفي أواخر شهر يناير قدم احتجاجاً شديداً ضد الحكومة العراقية متهماً إياهم بخرق بروتوكول عقير ببناء نقاط المراقبة، وأضاف أنه لا جدوى في واقع الأمر من هذه النقاط أمام غارات شمر على نجد. وإن لها تأثيراً سلبياً يتمثل في إثارة القبائل النجدية، ومضى ليتهم العراقيين بالاتصال المباشر بالقبائل في نجد (وهو ما تحظره اتفاقية البهرا) ويتحديهم لسيادته عن طريق إرسال الطائرات والعربات المدرعة لمطاردة المغيرين حتى نجد متجاهلين تعهداته السابقة بإعادة الغنائم، ومنع الغارات وسامحين للصحف العراقية بمهاجمته.

وكان اتهام ابن سعود موجهاً أيضاً إلى سير هنرى دويس، الذى يمكن أن يوصف موقفه بتأييد العراق ومناهضة السعودية، ولم يحتفظ دويس، بعكس سلفه كوكس، بعلاقات متنامية مع ابن سعود، ولم ير أنه مسئول عن شرقى الجزيرة العربية بأسره، وبتزايد الغارات من نجد ساورت دويس الشكوك فى اشتراك ابن سعود فيها، كما خشى من الشعور المعادى لبريطانيا فى العراق ومن احتمال الاعتداء على خط أنابيب البترول والخط الحديدي

الصحراوي. المحتد من العراق إلى حيفا اللذين يجرى التفكير فى إنشاءهما، كل هذا شدد من معارضة دويس للغارات النجدية، والواقع أن ابن سعود اعتبره مشابها للحكومة العراقية، فدويس هو الذى سبق ان رفض احتجاجات ابن سعود بشأن بوسيه، ولغبطته الواضحة فى أن يجد منفذاً لفشله، راح ابن سعود يوجه اللوم إلى دويس والعراقيين.

وكان ابن سعود يحاول بهذا العمل أن يبدد من عقول البريطانيين فى العراق الشكوك لزاء علاقته بمسألة الإغارة، وزيادة على ذلك، فإنه بتوجيه اللوم إلى العراقى فى إثارة الغارات أرغم الحكومة العراقية ودويس على أن يحاولا إثبات براءتهما، الأمر الذى مكنه أن يكسب الوقت. لا من أجل استرداد علاقاته مع بريطانيا فحسب. بل أيضاً لإجراء مباحثات مع الإخوان، والحقيقة أن دويس رد على الاتهامات التى وجهها ابن سعود الواحد بعد الآخر، ولأن ابن سعود حاول أن يستعيد مصداقيته كحاكم لدى كل من البريطانيين وقبائله، عارض ما قام به السلاح الملكى البريطانى ضد المغيرين. إذ كانت الطائرات البريطانية قد قامت. كما سبق الذكر - بقصف ومراقبة المغيرين خلال الأسابيع التى أعقبت حادثة بوسيه. وعلى الرغم من استمرار القصف فإنه لم يستطع منع الهجوم، وإن كان قد أسفر عن بعض الضحايا. ومع ذلك أودى القصف إلى نكسة للمغيرين وإلى اشاعة الفوضى فى صفوفهم.

ومن الواضح أن ابن سعود كان يهدف إلى الحيلولة دون التدخل البريطانى، فقد كان من مصلحته التخلص التام من مغيرى مطير، لكن عندما وجد نفسه فى مصيدة الأهداف المتصارعه أثر أن يعيد تثبيت مركزه بالقيام بمناورات حذره، وكان التصرف الأمثل بالنسبة له هو أن يضطلع البريطانيون بمجرد دور حماة العراق، ويمنعوا القبائل فى منطقة الحدود من القيام بأية أعمال عدوانية.

وقرر البريطانيون القيام بغارات قصف تكتيكية من شأنها أن تحدد من الغارات على العراق مع الامتناع عن اتخاذ إجراء حاسم يقوض حكم ابن سعود كلية، وهكذا ساهموا، عن غير قصد، فى إثارة القلاقل فى المنطقة، وعندما استمر شن الغارات كل بضعة أيام أيدت وزارة الخارجية البريطانية وشيخ الكويت بتردد سياسة مواصلة القصف التكتيكي.

وفى أوائل يناير من عام ١٩٢٨ بعث ابن سعود بحافظ وهبه إلى الكويت والعراق لإجراء مناوضات حيث أوضح من جديد قضيته بالقول: «إن الهجوم البريطاني في مطير قد يكون، في الواقع فعلاً، إلا أنه سيلحق ضرراً بالغاً بصورة الملك في نجد، وأكد وهبه أنه على هذا الأساس يتعين ترك ابن سعود يتعامل بمفرده مع الإخوان - وهي الحملة التي كان الملك قد بدأها فعلاً - وعاد وهبه ليطلب بإزالة نقطة مراقبة بوسيه حيث إنها السبب الرئيسي للمشاكل، وأضاف مطلباً جديداً يتمثل في ضمان من العراق بعدم منح حق اللجوء للدويش إذا ما اضطّر ابن سعود إلى مطاردته، وفى أواخر شهر يناير أكد ابن سعود هذا المطلب كشرط لاتخاذ إجراء ضد الدويش، وعاد ابن سعود فى أوائل فبراير ليشتكى من أن الطائرات البريطانية تخرب جهوده، وطالب بوقف الطلعات الجوية فى سماء نجد.

هكذا حول ابن سعود بذكاء انتباه البريطانيين والعراقيين بتصوير الغارات لاعلى أساس أنها نابعة من مشكلة بين ابن سعود ومطير بل على أنها محصلة عدم كفاءة العراق التي زادت خطورة الاستجابات العنيفة من جانب البريطانيين التي دمرت مصداقية الملك داخل مملكته. وهكذا قدم ابن سعود نفسه على أنه حاكم قادر عرف كيف يتعامل مع الدويش. لكن البريطانيين والعراقيين هم الذين أضعفوا مكانته، وحاول أن يبين أنه لاغنى عنه، وأن البريطانيين والعراقيين هم الذين يتعين عليهم إصلاح أساليبهم، وترتب على ذلك أن العراق أعطى ابن سعود فى أول فبراير عام ١٩٢٨ ضماناً برفض منح الدويش حق اللجوء، وبعث ليوبولد امرى، وزير الدولة لشئون المستعمرات، إلى ابن سعود بمذكرة فى ٢٥ فبراير يصف فيها الحكومة البريطانية بأنها «لا ترغب فى القيام بأى إجراء يزيد عليك من صعوبة معاقبة مطير، وأن كان طبيعياً أن حكومة جلالته ترغب فى أن العقاب اللازم يجب أن تنزله جلالتكم وليس طائرات الحكومة البريطانية».

لقد نشأت بين المسئولين البريطانيين اختلافات قديمة فى رأى قبل وبعد هذا القرار وبرز من جديد المسئولون فى مكتب الهند والمقيم البريطانى فى الخليج على أنهم المؤيدون بشدة لابن سعود، وكان فى تقديرهم انه إذا ما أضعف مركزه لسوف تتعرض منطقة الخليج لقلقل متزايدة، وخشوا من أن مثل هذا التطور قد يترك تأثيراً سيئاً على مسلمى الهند مما

يعرض للخطر الطرق الجوية إلى الهند، عبر الخليج وإمكانية الحصول على حقوق الهبوط في الإحساء للطريق الذي يخططون لافتتاحه من كراتشي إلى القاهرة. وأيد اللورد اروين، نائب الملك في الهند، وسير أ، هيرتزل من مكتب الهند الموقف القائل بأنه يتعين على البريطانيين الاعتماد على ابن سعود لإخضاع المتمردين، وذكر هاورث، المقيم البريطاني في الخليج، أن المشاكل القبلية والإغارة هي «مسألة جانبية» إذا ما قورنت بمركز ابن سعود في المنطقة، ورأى أن استعداد ابن سعود لاحتواء المطير يجب أن يبعث الرضا في نفوس البريطانيين طالما أنه لم يرهن على أنه غير كفء أو مخادع.

ويبدو من الحجج التي ساقها هاورث أنه أغفل تماماً مشكلة ما بين القبائل، وكان هاورث الشخصية الرئيسية التي أكدت قابلية ابن سعود للسقوط وإمكانية أن يكون الضحية المحتملة لهجوم بريطانيا على نجد، ورأى هاورث أن أي هجوم على القبائل هو محاولة لتدمير ابن سعود وعرض النظرية القائلة أن ابن سعود على أعتاب ورطة حاكم شرقي مستنير اضطر إلى السماح بالتطرف ليحافظ على حكمه. لكنه في نفس الوقت يعمل على إدخال «الحضارة»، وهو هدف يتعين على البريطانيين تأييده، وأقنعت حجته القائلة بالحفاظ على علاقات طيبة مع ابن سعود وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تأييد القرار الذي يقضي بوقف قصف المغيرين النجديين.

وكان هدف ابن سعود من وراء التفاوض مع البريطانيين في العراق، بالإضافة إلى تأكيد مصداقيته، هي إزالة نقطة المراقبة في بوسيه حتى يتمكن من نزع فتيل الأزمة مع الأخوان، وفي ضوء القطيعة بين ابن سعود والدويش بسبب نقطة المراقبة هذه اتهم ابن سعود العراقيين في يناير ثم في مايو من عام ١٩٢٨ بدق إسفين عن عمد بينه وبين قبائله، كما وجه اللوم إلى العراقيين لإرغامه على الاختيار بين الصراع مع البريطانيين والصراع مع شعبه، ولقد جاءت هذه الاتهامات وقت أن كان البريطانيون في وسط المناقشات الخاصة بالدفاع عن العراق بعد أن أطلق المسؤولون بوزارة الخارجية البريطانية يد ابن سعود في احتواء المغيرين، وأخذت تتأكد شيئاً فشيئاً نظرة المسؤولين بوزارة الخارجية إلى بوسيه على أساس أنها «عقبة كبرى»، وأنها في حقيقة الأمر، الخطر الوحيد الذي يهدد استقرار

المنطقة؛ ووافق المسئولون بوزارة المستعمرات، الذين تمكس آرائهم وجهة نظر دويس، على أن يتم، مرة وإلى الأبد، توضيح المقصود بعبارة «القرب من الحدود» لتحديد ما إذا كان إنشاء نقاط المراقبة مسموح به أم لا، وفى اجتماع لمجلس الوزراء عقد فى شهر مارس تقرر إعادة كليتون إلى ابن سعود لبحث هذه المسائل.

ويجدر بحث الكيفية التى استطاع بها ابن سعود استغلال التهديد البريطانى بالهجوم على مطير، وأوضح الزريقلى أن ابن سعود لم يشرع فى تدمير الدويش بعد الغارة على بوسيه مباشرة للأسباب التالية:

١ - لأنه كان يخشى من أن مثل هذه المبادرة، التى يمكن أن تتطور إلى حرب شاملة، قد تحدث بالقرب من الحدود العراقية وبذلك يتورط فيها البريطانيون والعراقيون.

٢ - ولأن الدويش لم يتحول ضد ابن سعود مباشرة. بل كان يعمل من أجل هدف شرعى باعتباره «متطوعاً للجهاد»، هذا فضلاً عن أن ابن سعود، فيما يبدو، لم يكن فى ذلك الوقت فى وضع يمكنه من التغلب على الدويش عسكرياً، وكان الإخوان آنذاك قد حققوا، كما ذكر جلوب، العديد من المزايا على القبائل الأخرى ووحدات الجيش. مثل روح التضامن النابعة من الحماس الدينى والمباغته ونمط مذابح الرجال والنساء والأطفال الذى لا رحمة فيه، والذى يضعف الروح المعنوية لمنافسيهم واتسام النظام والقيادة والامدادات بالكفاءة نسبياً، ولقد استطاع الدويش أن يفرض سيطرته العسكرية على القبائل فى المنطقة وكان بوسعه أن يثير مصاعب جمة لقوة ابن سعود.

ومن ثم كان أفضل منهج عمل يتبعه ابن سعود هو استغلال اشتراك الأطراف المتعددة فى النزاع فى الوقت الذى يعزز فيه سياسة التمرکز التى ينتهجها، واستطاع أن يحبط مناورات الإخوان عن طريق الحصول على تأييد أطراف ثالثة، ويحول دون التعاون بين زعماء الإخوان الأساسيين ويضعفهم من خلال الضغط الاقتصادى، ولم يمارس الضغط

العسكري إلا في أطراف منطقة رعى مطير، وخلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٢٨ نشر ابن سعود طابورين في الساحة وفي أوائل شهر يناير حمل ابن جلوى، الذى كان على رأس أحد الطابورين، ابن شقير وابن لامى على الهرب من مقر رئاستيهما فى الجارية وأن يطلب الأول العفو من ابن جلوى. فى هذه المرحلة ابتاع ابن سعود ثلاثة آلاف بندقية من البريطانيين فى الوقت الذى عزز فيه روابطه مع التجار الأغنياء فى منطقة الإحساء (خاصة عشيرة القصايبية التى كان أحد أفرادها يمثلها فى البحرين) عن طريق تشديد الحظر المفروض على التجارة مع الكويت، تلك الإجراءات التى جعلت الإخوان أكثر اعتماداً على ابن سعود.

وفى يوم الحادى عشر من يناير اتجه ابن سعود وكبار «العلماء» إلى «حفار الأخ» حيث كان من المفترض أن يلتقى بهم الدويش. وثمة دليل على أن غالبية السكان، وبصفة خاصة فى الحجاز، كانوا يعتقدون أن الدويش يعارض ابن سعود معارضة مباشرة، وسعى الملك إلى تشجيع هذا الاعتقاد، وكانت محاربة الدويش للعراقيين الذين يفترض أنهم كفرة تشكل أقوى عوامل تأييده. وهذا هو السبب الذى جعل ابن سعود يحاول إشراك العلماء فى المسألة، كما اتخذ ابن سعود فى شهر يناير خطوتين إضافيتين للضغط على الدويش حين أرسل طابوراً ضد الأرطاوية وبعث بهدايا إلى ابن حميد وغيره من زعماء الإخوان بهدف إثنائهم عن الانضمام إلى الدويش.

وتمثلت الأولوية الكبرى بالنسبة لابن سعود فى منع ابن حميد من توحيد صفوفه مع الدويش، ومن الواضح أنه لم يكن راضياً على طموحات الدويش وافتقاره إلى الكياسة، وربما كان يعى أن مقر رئاسته فى الغطف الذى لا يبعد أكثر من ٢٥ ميلاً إلى جنوب غرب الرياض فى الطريق إلى الحجاز أكثر عرضة لهجوم ابن سعود من الأرطاوية، كما أن ابن حميد لم يكن فيما يبدو، ينوى القيام بأى إجراء مباشر سواء الاغارة أو التمرد ضد سلطة ابن سعود، لقد كان يشعر باستياء شديد من سياسات الملك، إلا أنه لم يرغب فى تحدى شرعيته، وفضل بدلاً من ذلك أسلوب الإقناع، ومهما يكن الأمر كان ابن حميد يعتبر زعيماً هاماً يرأس أقوى قبيلة فى الجزيرة العربية، وكانت إمكانية اتحاد ابن حميد مع

الدويش أهم مسألة بالنسبة لكل من ابن سعود والدويش وراحا يتنافسان على ولائه، وفي أواخر شهر يناير نجح ابن سعود في منع ابن حميد من الانضمام إلى الدويش، ربما بفضل هباته. ولكن أيضاً بسبب خلاف نشب بين ابن حميد والدويش بعد أن اعترض الأول على خطة مطيريه لاغتيال ابن جلوى، وبالتالي شعر ابن سعود بالثقة التي مكنته من أن ينقل إلى البريطانيين أنه عزل الدويش.

ولما تناهى إلى سمعه ان ابن سعود يزحف للقائه، وأن طاهوراً عسكرياً أرسل إلى الأرتاويه لم يحاول الدويش تجنب المواجهة، بل أرسل في طلب ييارق من الإخوان واستأنف تعاونه مع ابنه عبد العزيز ومع ابن لامي وابن شقير من زعماء مطير، وكان الدويش يأمل من وراء ذلك أن يحبط محاولة ابن سعود الرامية إلى إخضاعه. وهنا لم يكن ابن سعود فيما يبدو حتى الآن في وضع يمكنه من تحقيق نصر حاسم على الإخوان، وعلى الرغم من الخلاف الأولى بين ابن حميد والدويش كان الأخير لا يزال نشطاً وحظي بموافقة ابن حميد على القيام بهجاء منظم ضد العراق.

وفي أوائل فبراير من عام ١٩٢٨ التقى ابن سعود بالدويش وبغيره من زعماء مطير في الرياض ... هذا الاجتماع الذي أغفله الباحثون المعاصرون في تلك الفترة، يعتبر غاية في الأهمية. لأن ابن سعود فشل خلاله من تجريد دور الدويش من الشرعية، وأرغمه بعكس ذلك، على موافقه على قيام الإخوان بغارات واسعة النطاق، الأمر الذي ترتب عليه أن أجزاءً من قبائل الرعي العراقية والكويتية تعرضت خلال الأيام الأخيرة من شهر فبراير لهجوم الف شخص من الإخوان بالقرب من جاريشان في جنوبي العراق؛ وقاد الدويش الغارة شخصياً، وتصاعدت مشاكل ابن سعود عندما بات واضحاً أن قبائل أخرى مثل العتيبة أخذت تنضم إلى الدويش فأبقى ابن هيثلين في الرياض ومنعه من الهجوم؛ وانتظر محسن القرم زعيم حرب ليرى ما سوف يحدث.

لقد كانت جهود ابن سعود الرئيسية موجهة نحو ابن حميد الذي لم يشترك في المؤتمر الأخير، وواصل ابن سعود إغداقه عليه من المال والتمر والخيول والجمال؛ في هذه الأثناء رتب ابن حميد اجتماعاً للتخطيط لغارة واسعة النطاق، وكان لدى الدويش الانطباع

بأن ابن سعود موافق على هذه الغارة، بل حاول إقناع الملك نفسه بالاشتراك في الغارة وأن يبعث بواحد من ابنائه ليعسكر مع المغيرين، ومن المؤكد أن ابن حميد كان يؤيد الغارة لكن من الواضح أنه لم يكن مستريحاً لموقف ابن سعود وطلب من الملك السماح له بالاشتراك ولم يعرف رده؛ وفي أواخر شهر فبراير من عام ١٩٢٨ غادر ابن حميد الغطفط والتقى بالدويش في الأرطاوية؛ وجرى التخطيط لغارة كبرى في ٧ مارس بمشاركة حرب وإسلام شمر على المنطقة الواقعة جنوب البصرة، ومن الواضح أن المعارضة ضد ابن سعود أخذت تتبلور وتنتشر.

وبعد أن بدأ ابن حميد زحفه بعدة أيام أرسل ابن سعود خالد بن لؤى لإثباته عن القيام بالغارة، وعلى الرغم من استيائه لم ينضم خالد إلى الجماعة التي تعارض ابن سعود بشكل سافر، وبما أنه أحد أعضاء النهضة الإصلاحية الوهابية المخلصين ومتعاون سابق مع ابن حميد في الحجاز أرسله الملك لوقف ابن حميد، ونجح خالد، ولاشك، في مهمته سواء بالتهديد أو الإقناع وفي ٥ مارس عاد ابن حميد إلى الغطفط، وأفادت التقارير أن الدويش عاد إلى الأرطاوية.

عند هذا الحد لم ينته التناوب بين هجمات الإخوان والهدوء، وشعر المطير أنفسهم بالإرهاق من جراء الغارات والقصف البريطاني والإحباط نتيجة لإنسحاب ابن حميد، وعاد ابن سعود في ١٧ مارس لينقل للبريطانيين أنه استطاع احتواء الدويش، إلا أن ما ذهب إليه كان سابقاً لأوانه، وفي أواخر شهر مارس توجه ابن حميد إلى الأرطاوية على رأس قوة قوامها ثلاثة آلاف رجل وتزوج من ابنة الدويش، وأعقب هذا التعاون المتجدد الاستعدادات الفورية لشن غارة، وفي ٢٤ مارس بدأ ابن حميد زحفه، ولم يمض على ذلك يومان حتى لحق به سعود العرفه، ابن عم ابن سعود، وعالم العنقاري اللذان بعث بهما ابن سعود في محاولة لمنع الهجوم.

وكان من الجوهرى إصدار حكم بشأن مسألة الجهاد، فعقد ابن سعود في شهر إبريل مؤتمراً في «بريدة» حضره قرابة اثني عشر ألف فرد من الإخوان، وظل الدويش وابن حميد مع قوات ضخمة في جرب ولم يدخلوا المدينة، ولجأ جميع الأطراف إلى الوسطاء،

وعادت الإجراءات التي اتخذها ابن سعود لتحقيق التمرکز لتكون الموضوع الرئيسي للمناقشات؛ وكان ابن سعود خلال الأسابيع السابقة قد جعل الحياة بالنسبة للإخوان أكثر صعوبة عن طريق الحد من وصولهم إلى الأسواق وفرض ضرائب أعلى؛ الأمر الذي أدى إلى أن يبيع الإخوان سلعهم، في غالب الأحيان، بأسعار أقل من السوق؛ واستحال المؤتمر إلى ساحة لمعارضة الإخوان لابن سعود التي عبروا عنها من خلال عدد من المطالب، فطالبوا بإلغاء الضرائب على الأغنام التي يأتون بها إلى المدن للبيع، كما طالبوا بإزالة جميع شبكات البرق الموجودة في نجد، وبحقهم في زيارة مكة، وكان ابن سعود قد حد منها ليتجنب المشاكل في المدينة المقدسة، وتدمير نقطة المراقبة في بوسيه؛ في بداية الأمر وافق ابن سعود على المطالب الثلاثة الأولى، كما كان الدويش، فيما يبدو، يريد أن يطلع على معاهدة ٢٠ مايو لعام ١٩٢٧ التي أبرمها ابن سعود مع البريطانيين قبل أن يوافق على الاجتماع، وورد هذا المطلب بصورة غير مباشرة إلا أنه أتاح لابن سعود الفرصة لأن يبعث برسالة انتقد فيها الدويش، وهي الرسالة التي تليت على المؤتمر بصوت مرتفع، ولأول مرة منذ عدة أشهر يحصل ابن سعود على استجابة مرضية؛ وأكد الإخوان النقد الذي وجهه ابن سعود للدويش الذي بدأ يفقد التأييد، وبالتالي نجح ابن سعود في أن يتوصل إلى اتفاق مع الإخوان حول نقطة المراقبة في بوسيه يقضى بأن يمتنع الإخوان عن الاغارة لمدة شهرين خلالها يسعى ابن سعود، من خلال المناقشات مع كليتون، إلى الحصول على موافقة البريطانيين على إزالتها؛ ووافق على أن يشن حرباً إذا ما فشل هذا التكتيك.

هكذا أثبت أسلوب ابن سعود مع الإخوان والبريطانيين في هذه المرحلة نجاحاً جزئياً. حيث إنه أجل وقوع أزمة حادة على أسوأ الفروض، وقد أحسن م. ج، كلاوسون من مكتب الهند وصف مناوئته مع البريطانيين والعراقيين والإخوان حين قال:

يبدوا مؤكداً أن ابن سعود لعب دوره بمهارة، فقد أجل اجتماعاً مع ممثل حكومة جلالته حتى تصبح لديه قضية أقوى يستند إليها، كما أجل الحاجة إلى التعامل مع فيصل الدويش نفسه عن طريق المراوغة مع الحكومة العراقية .. في هذه الأثناء اضطلع سلاح الجو البريطاني بمهمة إخضاع فيصل الدويش

فى حين تمكن ابن سعود من أن يستفيد من غاراتهم على أراضيـه.... ويتوجـيه كل اللوم على العراق بمحاول أن يتجنب الصراع مع حكومة جلالته، وعن طريق التواجد فى أماكن يصعب نسبياً الوصول إليها مع ادعاء المرض فإنه يتجنب المقابلات الصحفية ... إلى أن أصبح موقفه موافقاً بصورة أفضل.

وكان تدمير نقطة المراقبة فى بوسيه، وهى أحد الأهداف التى لم يحققها الإخوان فى هذا الوقت، الأساس المنطقى الرئيسى للمناقشات مع كليتون، ولم يكن لموقف بريطانيا إلا أن يزيد من صعوبة توصـل كليتون إلى اتفاق مع ابن سعود. وكان لا يزال يتجنب التعامل مع السياسات القبلية، وكانت النتيجة أن السلطات البريطانية لم تصبح ملزمة بمشكلات ابن سعود الحقيقية؛ وكان ميلهم إلى التركيز على الحكام باعتبارهم المتغيرات الهامة الوحيدة قد حال دون فهمهم لجوهر اهتمامات الملك، فكانوا يشعرون أنهم عوضوه بما فيه الكفاية وامتنعوا عن مهاجمة قبائله ومن ثم قرروا رفض تقديم أية تنازلات إقليمية أو استراتيجية تتعلق بالبوسيه، فقد كانت نقطة المراقبة هذه تعتبر جوهرية للدفاع عن العراق وللحفاظ على خط الحدود الذى أنشأوه.

وبدأت المفاوضات فى ٨ مايو عام ١٩٢٨ وتوقفت فى ٢٠ مايو بلا نتيجة، وحين رأى أن هناك فرصة للمطالبة بمزايا استراتيجية من وراء تسويات الحدود سرعان ما أثار ابن سعود مطالبه مع كليتون، فقد طالب أولاً بتدمير نقاط المراقبة فى بوسيه وسالمان وصبيحة ورطبه التى حسب رأيه أقامها العراقيون خرقاً للمادة ٣ من بروتوكول «عقير»، واصر على أن هذه النقاط تكمن وراء جميع المشاكل وانه ما لم تدمر لا يمكن أن يعم السلام، وثانياً بوقف جميع الهجمات البريطانية والعراقية على أراضيـه مع امتناع العراق عن إيواء المجرمين من رجال القبائل، وأدرك كليتون أنه حتى لو أن ابن سعود وافق شخصياً على نقاط المراقبة رغبة فى السلام، فمن المتعذر أن يظفر بموافقة التجديدين، كما كان انطبـاع كليتون أن تفسير ابن سعود الفضفاض لعبارة «بالقرب من الحدود» لا تتفق مع الهدف الأصلى للمادة، وهكذا أشار كليتون الى أن ابن سعود يبالغ فيها (اذ يطالب بتدمير نقاط المراقبة) فى محاولة لتعزيز قضيته أمام حكومة جلالته وموقفه تجاه شعبه.

وحاول كليتون أن يدفع بأن نقاط المراقبة لن تثير أى ههجوم عسكرى ضد نجد وأنها لن تمنع حرية حركة رجال القبائل، ولما ظل ابن سعود غير مقتنع اقترح كليتون حظر إقامة نقاط للمراقبة داخل مساحة ٢٥ ميلاً من الحدود وبصفة خاصه استبعاد إقامة نقاط للمراقبه بالقرب من آبار بعثيها، مع إنشاء نقطة مراقبة مشتركة بين نجد والعراق على الحدود أو فى المنطقة المحايدة، بيد أن ابن سعود لم يوافق على أى حل وسط.

عاد كليتون إلى بريطانيا ليرفع تقريراً للحكومة ويبحث أساليب العمل المستقبلية، وأوضح فى تقريره أنه لا يمكن إقناع ابن سعود بالتعاون مع السياسة البريطانية إلا بتدمير نقاط المراقبة. كما أكد أن الدفاع عن العراق يمكن القيام به بوسائل غير نقاط المراقبة المبعثرة وأن تدميرها قد يعزز الهدوء حول الحدود - كما كان سائداً حتى وقوع الغارة على بوسيه - وهكذا تركزت المناقشات بين المسؤولين البريطانيين على تدمير نقاط المراقبة، أو الإبقاء عليها، وخلال اجتماعات مجلس الوزراء واللجنة كان المسؤولون فى وزارة الطيران والمستعمرات هم أساساً الذين حثوا على بقاء نقاط المراقبة ودفع المسؤولون بوزارة الطيران وهم مسئولون عسكرياً عن الدفاع عن العراق، بأنه لا غنى عن نقاط المراقبة وصرحوا بأنه حتى لو أصبح ابن سعود أكثر نشاطاً ضد المغيرين فإن نقاط المراقبة تعتبر هامة كقواعد للمخابرات للمطاردة باقتفاء الأمر، وأعلن سلاح الجو البريطانى موافقته على إقامة ست نقاط بدلاً من الثمانية المقترحين وليس أقل من ذلك، وأضاف امرى مسئول المستعمرات بعداً آخر. ألا وهو عدم الثقة بابن سعود، وأشار إلى الرسائل التى تلقاها من دويس وكورنواليس وبصفة خاصة من جلوب والتى تؤكد مسئولية الملك عن الغارات.

وكان جلوب بحكم قربه من الساحة على بينة من أن ابن سعود قام بمناورات بين القبائل مشجعاً الغارات فى إحدى الحالات (فى الرياض فى عام ١٩٢٨) ويمنعها فى حالات أخرى (الحالة التى أثنى فيها ابن حميد عن الاشتراك) إلا أن جلوب فى هذه المرحلة كان مدفوعاً بولائه لمستخدميه. ولما كان ينظر إلى سياسات ابن سعود على أنها حيل ومؤامرات. ذكر أن ابن سعود دأب فى الماضى على السماح بالغارات، وأنها نتيجة حتمية للموقف الداخلى الصعب فى نجد، وقد أثرت وجهات نظر جلوب على قرار امرى بالإبقاء

على نقاط المراقبة دون مساس، ومن الواضح أن عجز ابن سعود عن إخضاع المغيرين هذه المرحلة كلفته التأييد، وصرح وزير الخارجية بأنه على الرغم من ضرورة الإبقاء على نقاط المراقبة. لابد من إيجاد الوسائل الكفيلة باسترضاء الملك والحفاظ على علاقات و معه، ومن ثم اقترح إبلاغ ابن سعود أن جهوداً سوف تبذل للتفاوض حول إبرام معاه لتسليم المجرمين بين السعودية والعراق وأن الغارات الجوية لن تتم إلا كإجراء استثنائي لحظة نشوب أزمة حادة، وقرر مجلس الوزراء البريطاني استئناف بعثة كليتون على الأساس.

وبدأت المفاوضات المستأنفة في ٢ أغسطس عام ١٩٢٨ ودامت أسبوعاً، وأكد سعود التزامه بتدمير نقاط المراقبة، وهو المطلب الذي لم يستطع كليتون - ولا شك الموافقة عليه؛ ولم يجد فتيةً توضيحات كليتون ووعوده بالتحكم البريطاني، وظل تفه المادة ٣ من بروتوكول عقير موضع نزاع مما أدى إلى إنهيار المفاوضات.

وتفاقمّت الأزمة لفشل ابن سعود في تدمير نقطة المراقبة في بوسيه عن طه المفاوضات، وعلى الرغم من أن المعارضة لابن سعود لم تكن قد وحدث بعد جم جماعات الإخوان كما تشير بعض المراجع، فإن الحركة كانت قد أخذت تستجمع الزخم، وقد أثارت سياسات ابن سعود قدراً كبيراً من النقد في نجد والحجاز خلال صب وخريف عام ١٩٢٨ واستبدت الدهشة بالإخوان الذين لم ينضموا إلى المعارضة لت الحاكم إزاء نقاط المراقبة العراقية، وانتقدوا إصراره على مقاومة الدويش وابن حميد، و أن جهوده الرامية إلى حشد التأييد ضدهم تمزق الجماعة الوهابية، وتساءل النقاد السبب الذي يمنعه من ترك هذين الزعيمين وشأنهما حفاظاً على وحدة الصف، وراوا الشكوك العديد من جماعات الإخوان، ولا سيما محسن الفرم وحرب، في نوايا ابن سعود وفي شهر نوفمبر أخبر أحد زعماء قبيلة الظفير الصغار جلوب «أن ابن سعود لم يعد الز الذي كان من قبل ... فكل ما يريده هو أن ينهي أيامه في سلام». أضف إلى هذا فشله في تدمير نقاط المراقبة العراقية قد جعلته «كافراً» في نظر بعض جماعات الإخوان لقد جاءت ردود فعل الإخوان لنتائج سلبية ابن سعود الظاهرة وهم لا يدركون تعة مرفقه.

وأُسفر الموقف ضد العراق والتحدى المتمثل في الزحف على نقاط المراقبة، اللذين عبرت عنهما صحيفة «أم القرى» جهاراً، عن شقاق بين الخبراء السعوديين حول الشؤون الخارجية فاستقال عبد الله دملوجي، وهو أصلاً من الموصل، من منصبه في شهر سبتمبر وذهب إلى العراق، وتعرض موقف ابن سعود لإدانة شديدة من الفريق السوري في مديرية الشؤون الخارجية الحجازية الذي يمثله يوسف ياسين وفؤاد حمزه اللذان أصبحا مع عبد الله سليمان، وهو نجدى كان يشغل منصب المدير العام بالمديرية المالية، الرجال الذين يتمتعون بقوة حقيقية في الحجاز، وكان يمكن لهذه التغييرات إلى جانب الحد من سلطات مجلس الشورى (غالباً باتباع قانون عام ١٩٢٧) أن تعني سلطة أكبر للعناصر التنفيذية في الحكومة، الأمر الذي ربما بعث الرضا في نفس ابن سعود. إلا أنه أضعف من مركز فيصل كنائب للملك لصالح المسؤولين التنفيذيين، وأدى إلى زيادة الاستياء بين الحجازيين أساساً بسبب رفع الضرائب وازدياد الحالة الاقتصادية سواء الناجمة عن مقاومة ابن سعود للإخوان؛ وفي شهر أغسطس بدأت «بنى مالك» تمرداً آخر سحقته الحكومة هذه المرة بقوة قوامها ثلاثة آلاف رجل.

وكانت الساحة القبلية الشمالية أكثر الساحات نشاطاً، ففي شهر مارس تحولت قبيلة «الظفير» بأسرها، بقيادة عجمي، من العراق إلى نجد، وفي غضون الأسابيع التالية اعتنق أحد زعماء الرولة، فرحان بن ماشور، مبادئ الإخوان وراح يشن غارات ضد الجوف .. تلك الغارات التي بلغت ذروتها عندما شنت جماعات من الحويطات والشرارات غارات مكثفة على نجد. ومن الواضح أن هذه الجماعات استغلت حقيقة أن انتباه ابن سعود قد شتته الإخوان؛ ويبدو أنهم ثائرون ضد كبار الزعماء وخاصة عودة أبو طي من الحويطات. الذي كان على علاقة ودية مع ابن سعود، كما أنهم يمثلون الحركة المناهضة لابن سعود في شرق الأردن، وإلى جانب تقديم الشكاوى والمطالبة بالفدية، وهي مسائل أحييت. إلى المحكمة التي أنشئت بعد اتفاقية الهداء، سعى رجال ابن سعود إخضاع المغيرين عن طريق زيادة جمع الزكاة في شرق الأردن، كما أنهم ضموا إلى صفوفهم مزيداً من زعماء الحويطات واستغلوا بنجاح النزاع القائم بين الحويطات والرولة بشأن حادثة قتل قبلية، ليحولوا دون تكوين جبهة متحدة مناهضة للسعودية، وفي نفس الوقت استأنف ابن سعود

جمع الزكاة من الدهامشة وعاد ليطالب بطرد الشمر من العراق.

وعلى الرغم من أن الدويش وابن حميد التزما الهدوء لبضعة أشهر تمشياً مع الاتفاقية التي أبرمت مع ابن سعود في بريدة في شهر إبريل إلا أنه كان هناك سخط بين قبائلهما، ووجه إليهما النقد لعدم الإغارة وعدم تحقيق المصالحة مع ابن سعود، وفي شهر أكتوبر اعترض الدويش على غارة على العوازم في الكويت جرى اقتراحها في أوساط مطير، كما أثار غضب الدويش «على بن عشوان» بعبوره الحدود إلى العراق ضد أوامره، وكان ابن حميد يواجه معارضة متزايدة من زعماء قبيلته ويبدو أن منافسه القديم، ابن ربيعان كان خصمه الرئيسي، وعندما رفض ابن حميد في نوفمبر حضور مؤتمر الرياض الجديد اقترح زعماء قبيلة عتيبة إحضاره بالقوة ... لقد انعقد مؤتمر الرياض على أساس تلك الخلفية، حيث بدأ الصراع يترك تأثيره على عدد من الجماعات في المجتمع.

وقبل أن ينعقد المؤتمر تحقق جزئياً تغلب ابن سعود على الدويش وابن حميد، وكان الزعيمان قد قررا عدم حضور المؤتمر - على الرغم من الدعوة التي وجهها إليهما ابن سعود - وجرى بحث المسألة في رسالة بين الدويش وابن سعود حيث أكد الزعيم المطيري مطالب الإخوان التقليدية التي تقضى بإلغاء شبكة البرق والسيارات والضرائب التي فرضت على القبائل كما طالب بالزحف على نقاط المراقبة العراقية، وأصر ابن سعود على أن الوسائل التكنولوجية جوهريّة إذا ما أرادت الدولة تدعيم نفسها في وجه الحكومات الحديثة المحيطة بها. وأوضح أن بوسعه إلغاء الضرائب، لكن في هذه الحالة لا تخصص أية مدفوعات لزعماء القبائل، وفي النهاية أشار إلى ما قدمه البريطانيون من عون كبير للمسلمين أي لنقاط المراقبة. وشعر ابن سعود أن إصرار الدويش قد يعرض الدولة السعودية لمزيد من الضرر، ومن المؤكد أن ابن سعود لن يدفع إلى نشوب أزمة بمحاربة البريطانيين، لكن لو أراد الدويش أن يقوم بذلك بنفسه فإن ابن سعود «يتمنى له الترفيق».

وهكذا أقنع ابن سعود الدويش بأن الأنشطة المطيرية تلحق ضرراً بالغاً لا يابن سعود شخصياً، بل بالدولة التي يعتز بها الدويش والتي من أجلها يعمل، وأكد تقرير لأحد زعماء

الظفير الصغار بأنه «مع استمرار تبادل الرسائل أصبح ابن سعود أشد حزماً وأرغم الدويش على «التخلي عن موقفه السابق»، وفي نهاية الأمر بعث الأخير بختمه إلى الرياض وأبلغ ابن سعود ... بأنه يطيع جميع أوامره، بيد أنه لا يستطيع المجئ إلى الرياض لأنه خائف»؛ كذلك تجنب ابن حميد المؤتمر وإن كان الدويش لأسباب غير واضحة أشار إلى «زعيم عتيبة أن يذهب إلى الرياض»؛ ورفض الذهاب بدوره ديدان بن هيثلين وقد ضاق ذرعاً بالدويش «لخضوعه بهذه الصورة».

حضر المؤتمر ثمانمائة مندوب، وجاء عبد العزيز نيابة عن أبيه فيصل الدويش وبدأت المناقشات في ٦ نوفمبر، وسرعان ما حقق ابن سعود نجاحاً استراتيجياً بإلقاء خطاب عرض فيه التنحي إذا ما اعتبره الإخوان غير أمين على الشريعة وطالب باستجابتهم الصريحة. مؤكداً أنه لا يجب في بداية المؤتمر إثارة أية مطالب أخرى. وما عليهم إلا أن يختاروا «الشخص الذى يحكمكم غيرى»، وثبتت فاعلية تكتيك فصل الاقتراع على الثقة عن المشكلات الأخرى. إذ إنه عزز بشدة من مكانته وطلبته جميع الأطراف أن يظل ملكاً، وأعقب ذلك خطاب أحد العلماء مؤكداً أن ابن سعود ليس هو الشخص المناسب للحكم فحسب - بناء على أحكام الله والنبي والشريعة بوجه عام - بل أيضاً لأنه «ليس من حقنا عدم الطاعة ... تماماً كما لا يسمح للرعايا بعدم الطاعة».

وكان للخوف من الفوضى والحرب الأهلية تأثيره العميق، ولا شك، على العلماء فى نجد الذين تمسكوا عادة بالأمن والنظام وأيدوا وجود حكومة منظمة فى ظلها تزدهر مهنتهم ومن ثم أثروا الطاعة والحفاظ على سلطة ابن سعود، ومن الواضح أنهم التزموا بهذه السياسة التزاماً شديداً طيلة هذا المؤتمر ولم تحدث أية معارضة، كما تعلم ابن سعود درساً، إذا كان يرد على القور على أية إتهامات توجه ضده وقد اتخذ مكانه إلى جوار العلماء، ومنعهم من إبداء آراء نقديه. كما فعلوا وأضروا به فى إبريل من عام ١٩٢٧ وكان هذا دليلاً على نجاح ابن سعود فى إعادة تنظيم عقيدة الدولة الوهابية على أسس سليمة تخدمه.

وكان الفيرم زعيم حرب وابن ريعيان زعيم عتيبة، وغيرهما من ممثلى مطير وقحطان من بين الزعماء الذين تقدموا بشكاوى وأثاروا المشكلات، لقد اتبعوا الاستراتيجية التى سبق

أن سار عليها الدويش إذ حاولوا إقناع ابن سعود بتغيير سياساته لينضم إليهم في الجهاد. وأكدوا تعاونهم في الماضي في إنشاء «الهجر» وسيراً على الطريق القويم طالبوا باستئناف التعاليم الدينية لغير الوهابيين وبإلغاء البرق وتدمير نقاط المراقبة، والواقع أنهم تحذوا ابن سعود بمطالبة بضمهم من أية آثار سلبية لنقاط المراقبة وتساءلوا: لماذا يمنع الإخوان من البدء في الجهاد لتدميرها ؟ ورد العلماء لصالح ابن سعود فيما يتعلق بمسألة البرق. بأنه طالما لم يرد ضدها أى شىء في القرآن والسنة لا يمكن اعتبارها غير شرعية.

وتفيد التقارير البريطانية أن ابن سعود نفسه وجه إلى الإخوان رداً تهكمياً حين قال: إن أسلحتهم ، شأنها شأن البرق، من صنع الكفرة. وهل هم على استعداد للتخلي عن بنادقهم مقابل تدمير شبكه البرق ؟ ولا يمكن أن يكون الرد غير ترك شبكة البرق دون مساس. كما أشار ابن سعود إلى أن التعاليم الدينية لا تزال سائدة في قبيلة بنى مالك التي تساور الإخوان الشكوك حول انحلالهم، ويبدو أن هذا كان الاستفسار الديني الوحيد الذي أثاره الإخوان منذ سنين. ولم يثر أى تعليق جديد بعكس المسائل السياسية، فلقد أوضح ابن سعود في هجومه السافر على ابن الدويش لأول مرة أن غارات مطير وحدها التي ارتبط بها هي التي أدت إلى إنشاء نقاط المراقبة. ويبدو واضحاً أن الإخوان كانوا على استعداد للتخلي عن الدويش. بل «الهجوم عليه ومعاقبته» إلا أنهم اشترطوا على أن يسمح له بتدمير نقاط المراقبة مع منع البريطانيين من التدخل في إجراءاتهم التأديبية في العراق الموجهة أساساً ضد عدوهم القديم يوسف سعدون، كما طلب العلماء من ابن سعود أن يحاول إزالة - ليس بالضرورة عن طريق الهجوم - نقاط المراقبة بما أنها خطر يهدد نجد.

وعلى الرغم من أن مسألة نقاط المراقبة أصبحت رمزاً لوضع القبائل في النظام السياسى السعودى، فإن مطالب العلماء كانت أكثر تمثيلاً مع سياسات ابن سعود. لقد طالب دائماً بأن يزيل البريطانيون نقاط المراقبة وجدد ضغطه عليهم للقيام بذلك وسعى إلى أن يحل المشكلة بينه وبين العراقيين إلى التحكيم مع احتمال أن يكون الحكم بريطانياً، وعلى هذا الأساس يفترض أنه رحب بتأييد العلماء، وكانت المطالبة بالجهاد هي التي تعين عليه إبطال مفعولها، وطبقاً لما ذكرته صحيفة «أم القرى» كان ابن سعود يوضح بصورة

شخصية أن مستقبل نجد انما يعتمد على العلاقات السلمية مع جيرانها ومع بريطانيا، ولكن وفقاً لروايات بريطانية عديدة فإنه طلب شهرين فقط لبحث المسألة مع البريطانيين، وأكد لهم أنه سيعلم الحرب إذا ما فشل.

ولم يطلب ابن سعود موافقة مؤتمر الرياض على سياسته الرامية إلى السماح ببقاء نقاط المراقبة دون مساس، وكان هدفه هو مهاجمة موقف الدويش ونجح في ذلك، وأعلن أن عبد العزيز الدويش سيحل محل فيصل الدويش كزعيم لمطير وأن ابن ربيعان يحل محل ابن حميد كحاكم لعتيبة، كما منح الهبات لكثيرين من الزعماء وخاصة عبد العزيز الدويش ونائف بن هيثلين، الأمر الذي أغضب بشدة، فيما يبدو، ديدان بن هيثلين الذي سارع بزيارة ابن سعود بعد المؤتمر.

ويكتنف الغموض استجابة الإخوان لمطالبة ابن سعود بمد وقف إطلاق النار لمدة شهرين آخرين، وحقيقة أنهم أبدوا خلال المؤتمر استعداداً للتخلي عن الدويش إذا ما بدأ ابن سعود الجهاد توحى بأنهم لم يكونوا راضين على هذا المطلب، هذا فضلاً عن أن الدويش وابن حميد كانا لا يزالان يحسب لهما حساباً، فلم يكن كلاهما راضيين على التأخير والإهانة التي تعرضا لها من جراء محاولة ابن سعود الإطاحة بهما، وحرمانهما من الزعامة السياسية.

ويبدو أن ابن سعود غالى في تقدير حجم المشكلات التي كبحت جماح الزعيمين، وترددهما في معارضته، لقد أخفق في تحقيق هدفه، أولاً لأن خلع زعماء القبائل وفقاً للعرف الذي لا يزال القبائل النجدية تتمسك به، ليس من حق الحاكم بل من حق زعماء وشيوخ القبائل، وهكذا عاد ليطفو على السطح خوفهم من أن يسعى ابن سعود إلى أن يفتصب سلطات مطلقة ويملي نوع الحياة القبلية. ثانياً لأن ابن سعود من الناحية العملية لا يستطيع عمل الكثير لتنفيذ عملية الخلع وليس واضحاً ما إذا كانت أية محاولات حقيقية لخلع الدويش وابن حميد، لكن من الواضح أن الملك في هذه المرحلة، لم يحشد حتى الآن قوة عسكرية بدرجة - سواء من الناحية العددية أو غيرها - تكفى لإرغام زعيمى مطير وعتيبة على التناحي. ثالثاً لأن إعلان خلعهما ومحاولة التوصل إلى اتفاق بعد إبعاد

القبائل عنهما لا بد وأن اعتبرهما الدويش وابن حميد تحدياً مباشراً لهما. وعلى الرغم من أن الزعيمين كانا منذ فترة يعملان ضد سياسات ابن سعود فقد تمكن الآن من التأثير على كل منهما لإطاعة أوامرهم. ويبدو أن ابن سعود، بالاهمال أكثر منه بأى شيء آخر، فقد مجالاً كبيراً للمناورة فى معاملاته مع الدويش وابن حميد، وكذلك مع ديدان بن هيثلين؛ وبعد المؤتمر لم يعد لديهم ما يفقدونه، وبالتالي يستطيعون القيام بحرية بأعمال متطرفة راحت تبدو بصورة متزايدة وكأنها ثورة ضد ابن سعود.

وبات بمرور الوقت واضحاً أن لكل طرف مصلحة فى المواجهة، وجرت عدة أحداث هامة على طريق التصادم، ففي نوفمبر عام ١٩٢٨ غادر ابن لامى المؤتمر واخترق الحدود إلى العراق وفى غضون الأشهر الثلاثة التالية تردد أن ابن اشوان وابن شقير يغيران على العراق. وفى أواخر شهر فبراير عام ١٩٢٩ أصبح واضحاً أن الغارات التى تقوم بها جماعات مطير لم تعد متفرقة أو غير منسقة، وتشير التقارير إلى أن «جماعة العجمان المغيرة وقوامها ألف رجل مع قوات ابن لامى وابن شقير وابن فاقوم المطيرية قد شرعت فى الهجوم على شمالى الكويت، وانطلق الدويش للإغارة على العبطية فى جنوبى العراق المتاخمة للمنطقة المحايدة. كما جهز ابن حميد ألف ومائتى رجل لشن غارات إلى الغرب فى منطقته حوزل بالعراق، فى الوقت الذى بدأت فيه الهجوم فعلاً لجماعات أخرى من عتيبة؛ وكانت نشاطات ابن حميد حاسمة فى هذه المرحلة بالذات، فبحكم أنه ورع ومخلص شعر بخيبة أمل من جراء تصرفات ابن سعود وأراد الانتقام؛ ولم يعقد الاجتماع بين ابن حميد وابن سعود الذى كان قد وضعت الترتيبات له فى شوقى، وحدثت أزمة أخرى بينه وبين ابن ربيعان الذى اختاره لزعماء عتيبة، ووردت إلى ابن حميد معلومات مفادها أن القبائل العراقية التى تخشى غارات عتيبة تستعد، بمساعدة جلوب، لمواجهة معه؛ وعلى ضوء هذا تحول ضد القبائل الأصلية والموالية وشن غارة على سنجارا شمراً، وهم أنفسهم إخوان، والدهامشة والرولة كما هاجم قوافل رجال المدن السعوديين من بريده والقصيم أساساً.

وألفى ابن سعود نفسه يواجه صعوبات لم يسبق لها مثيل. عندما تعرض لضغوط تطالبه بحماية أهل مدنه ومعاقبة المعتدين، وعلق جلوب على ذلك بقوله: «سواء قام ابن

سعود بإجراء ضد ابن حميد أو لم يقم، فإن مذبحه تجار «آجيل» أثارت احتجاجاً عنيفاً بين سكان مدن نجد لإجباره على القيام بأى إجراء؛ فشرع ابن سعود فى تعبئة المدن الرئيسية فى الساحة وتخصيئها. وسعى بصفة خاصة إلى الحيلولة دون التعاون بين ابن حميد والدويش الذى يمكن أن يؤدى على الفور إلى حرب أهلية؛ وشرع الدويش فى القيام بهجوم واسع النطاق فى منتصف فبراير ووقفه مبعوثو ابن سعود الذين أقنعوه بتأجيل الغارة حتى نهاية شهر رمضان المقبل حتى يتسنى له إتمام المفاوضات التى كان يجريها مع البريطانيين. ووافق الدويش، إلا أنه واصل فى نفس الوقت استعداداته لتشكيل جبهة عريضة مناهضة لابن سعود، ويبدو أن المصالحة التى استطاع تحقيقها بين ابن حميد وابن ربيعان كانت أعظم إنجاز له فى هذا السياق، وتمثل الإنجاز الآخر فى محاولة استمالة ابن هيثلين. ومن العسير أن نقرر ما إذا كان خوفه من ابن سعود أو إغراء الإغارة والغنائم هى التى حملت ابن هيثلين على الانضمام إلى الدويش، وكانت مساعدته للدويش قصيرة الأمد حيث إنه فى أواخر شهر مارس استسلم لضغوط من جانب ابن سعود وجيرانه، العوازم، وكف عن تعاونه مع الدويش.

كان تعاون ابن هيثلين غاية فى الأهمية عندما كان مستمراً. حيث إنه دفع إلى الذروة الضغط على الشيخ أحمد فى الكويت، وكان أحمد يخشى ابن سعود، ويكن له احتراماً شخصياً، إلا أنه كان عاجزاً أمام ضغوط الإخوان المرتدين، وقد استطاع الدويش فى أواخر ١٩٢٨ واول ١٩٢٩ أن يقيم تحالفاً سرياً مع أحمد يضمن حماية الأخير من الغارات، لقد حققت مطير نجاحاً كبيراً فى الكويت، لكن الغارات استمرت بالقرب منها، وأغار ابن هيثلين على جماعة بنى مالك فى الكويت فى يناير عام ١٩٢٩ وبعد شهر أغار ابن شقير على الرعاة المقيمين هناك؛ وكما أشار جلوب سعى الإخوان إلى الاعتماد على الكويت كقاعدة اقتصادية واعتبروها أيضاً هدفاً للإغارة.

وبحلول شهر مارس من عام ١٩٢٩ أصبحت جبهة الإخوان المعارضة تشكل تحدياً قوياً لابن سعود، وتعاونوا بنجاح فى إقامة منطقة اقتصادية مستقلة، الأمر الذى لم يسفر إلا عن غضب ابن سعود. حيث كانت سياسته القديمة تقوم على تجنب الاتجار مع الكويت،

لذلك صعدوا من حملات غاراتهم الوحشية، وكما يذكر جلوب. فإن الدويش وابن حميد وابن هيثلين قرروا الإطاحة بابن سعود وتنصيب أنفسهم حكماً لنجد والحجاز والإحساء على التوالي، ويبدو رأى جلوب غير محتمل في هذه المرحلة في ضوء مطالب زعماء الإخوان السابقة وموقفهم من ابن سعود، الذي لديه من الأسباب ما يكفى لقلقه من أنشطة الإخوان.

وثمة عامل آخر أرغم ابن سعود على العمل. ألا وهو استئناف البريطانيون لانتقامهم من المغيرين، وفي مارس من عام ١٩٢٩ كان لا يزال قائماً الاقتراح البريطاني الذي طالب في نوفمبر عام ١٩٢٨ بحالة المشكلات المعلقة بين العراق ونجد إلى التحكيم. وإن كان لم يبدأ العمل في تنفيذه حتى وقتئذ، لقد وافق ابن سعود على الاقتراح في ديسمبر عام ١٩٢٨ لكنه طالب بأن يكون للعراق ونجد عدداً متساوياً من الحكام للبت في المشكلات دون مشاركة البريطانيين، وأصر، كما هو متوقع، على إعادة النظر في المادة ٣ من البروتوكول التي تتناول ترسيم الحدود. إذ يعتبرها أساس المشكلة، ويبين هذا المطلب في حد ذاته أن مبدأ الحدود نفسه يتعذر الدفاع عنه على الأقل بالنسبة لأحد الأطراف، ومع ذلك لم يستطع البريطانيون الإذعان للمطلب.

ومع زيادة الغارات عاود البريطانيون استخدام العربات المدرعة والطائرات لصرد المغيرين، واحتج ابن سعود على الغارات ضد أراضيه، وأيده المسؤولون في مكتب الهند، وفي وزارة الخارجية، ومع ذلك كان واضحاً أن ما قام به البريطانيون جوهرى لكبح جماح المغيرين الذين كان يمكن، بدون ذلك، أن يلحقوا ضرراً بالغاً بالعراق، وربما بالكويت على حد سواء. ولقد وضع تصعيد الأنشطة العسكرية من جانب كل من البريطانيين والإخوان ضغطاً متزايداً على ابن سعود للقيام بإجراء مباشر لتحسين موقفه.

وفي شهر فبراير قام بتحصين الجبيل والقطيف وشرع في تعبئة واسعة النطاق تحت إشراف ابن جلوى وفي التجنيد من القحطان وحرب والمولين من العتيبة وشمر ومن سكان المدن، وانضم إليه ابن ربيعان من العتيبة (التي كانت مصالحته مع ابن حميد قصيرة الأمد) والقيرم من حرب وكان كل منهما يتزعم جماعات قبلية هامة، ونقلت صحيفة «أم

القرى، بإعجاب قيام ابن سعود بتفقد القوات، ولعل ابن سعود، وقد حرم جيشه من قطاعات كبيرة من الإخوان، بل إنه تحول ضدهم في واقع الأمر، توقف برهة ليتساءل عن أنسب الوسائل لاستخدام الجيش، وكانت المسألة هي الاختيار المناسب للطريقة والزمان والمكان للقوات كي توجه ضربتها.

ولم تدم سلبية الدويش سوى أيام قليلة، وعلى أساس التعاون الجديد بينه وبين ابن حميد وابن هيثلين اضطر كل منهم إلى العمل؛ ففي فبراير عام ١٩٢٨ هاجم الدويش ليزام أبو زهره من الظفير الذي كان قد أقام من جديد علاقات ودية مع ابن سعود، وفي أوائل شهر مارس شن ابن شقير هجوماً غادراً على الكويت في الوقت الذي أغار فيه ابن حميد على ابن رمال من شمر عبده، وهو من الإخوان الموالين لابن سعود.

وفي أوائل مارس غادر ابن سعود الرياض، وانتقل إلى بريده لتتبعه قوتان، واحدة بقيادة فهد بن جلوى والأخرى بقيادة سعود بن ابن سعود، ولعل فكرة ابن سعود الأصلية هي حشد قواته لتكون بمثابة منطقة عازلة بين ابن حميد، الذي كان يعمل غربى نجد والدويش في الشرق، لكن بمجرد السمع عن تحركات ابن سعود سارع ابن حميد ليوحد قواته مع قوات الدويش في «سبيلة» الواقعة بين عجيبة والأرطاوية، على مسافة عشرين ميلاً شمال زفلى، وتبعهما ابن سعود ووقعت غارة محدودة النطاق ومناوشات بين المعسكرين.

ومع ذلك لم تستبعد الأطراف المفاوضات، وفي الأيام الأخيرة من مارس بعث ابن سعود باثنين من العلماء هما عمر العنقيري، الذي بعث به في مهام سابقة، وعلى بن سالم، إلى ابن حميد واقترحا عليه إحالة المسائل المعلقة بينهما إلى التحكيم طبقاً للشرعة، وعلى الرغم من عدم ثقته في ابن سعود وافق على هذا الاقتراح، وتفيد التقارير التي ترجع إلى أواخر شهر مارس أن الجانبين وافقا على التحكيم فضلاً عن أن ابن حميد أوفد أحد مساعديه، ابن كائلا، إلى ابن سعود. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان العداء المتزايد بين الأطراف أو حقيقة «ابن كائلا» لم يرد السلام على ابن سعود - وهي دليل على أنه لم يعتبر الملك أخاً ومؤمناً حقيقياً - هي التي اغضبت ابن سعود، ومهما يكن الأمر فقد أبلغ ابن حميد أنه إما أن يستسلم ويحاكم وفقاً للشرعة أو يقابله في ميدان القتال.

وهنا تدخل الدويش، ويفيد أحد التقارير أن ابنه وغيره من الزعماء حاولوا إثناء الدويش عن الدخول في معركة ضد ابن سعود، لأن ابن حميد، بعكس الموقف في عام ١٩٢٨، هو الهدف المحدد للملك؛ والواقع أن الدويش ذهب إلى حد التوجه إلى معسكر ابن سعود. ونقلًا عن وهبه يذكر حبيب وجولدر ب أن الدويش وعد عندئذ بالاستسلام، لكنه غير رأيه بعد عودته إلى معسكره قائلاً أن جيش ابن سعود يتكون من «رجال ضعفاء وطهاة» ولا يستطيعون الانتصار على الإخوان، وكما أشار جولدر ب فإنه على الرغم من أن الدويش عاش في مدينة الأرطاوية أكثر من عشر سنوات فإنه لم يكتسب مظهر رجل المدينة المستقر، بل احتفظ بالطابع البدوي الذي يحتقر السلوك المستكين لأولئك الذين أتوا الاستقرار. وفي اليوم التالي، أى فى ٣٠ مارس، نشبت المعركة التي خرج منها ابن سعود منتصراً.

يرفض حبيب رواية جلوب التي تقول إن الدويش أمضى ليلة في معسكر ابن سعود، ويذكر أن الزعيم المطيري دخل المعركة في صبيحة اليوم التالي، ولهذا لا يمكن أن يكون قد أمضى الليلة في معسكر ابن سعود، ولو لم يكن هناك تقرير بأن الدويش عاد إلى معسكره لإقناع ابن حميد بالاستسلام لما أثير هذا التساؤل، وطبقاً لهذا التقرير فإنه من المؤكد أن الدويش توصل إلى صلح مع ابن سعود في عشية يوم ٢٨ مارس وتعهد ابن سعود بتقديم هبات ضخمة لابن حميد إذا ما استسلم، وعاد الدويش إلى معسكره لكنه لم يستطع إقناع ابن حميد، وفي ٢٩ مارس بعث الدويش برسول إلى ابن سعود مطالباً أن تكون وعود ابن سعود مكتوبة لكي يقنع ابن حميد، وبينما كانوا في انتظار الرد شن ابن سعود الهجوم، وقد تكون هذه هي النقطة التي عندها انضم الدويش لابن حميد في قتاله ضد ابن سعود، وإن صحت هذه الرواية يكون ابن سعود قد هاجم الدويش وهو غير مستعد، ولديه الانطباع بأن المفاوضات لا تزال مستمرة.

ويستند التقرير السابق على دليل من الكويت يعتمد على رواة شاهدوا المعركة. وبالرغم من أنهم قد يكونوا متحيزين. إلا أن الرواية لاقت قبولاً على أنها صحيحة في المملكة، وذكره. ج جاكنتز، القنصل البريطاني في جده، في أوائل شهر يونيو أن «هناك

شعوراً متزايداً لآراء الطريقة الغادرة التي هوجم بها فيصل الدويش وابن بوجاد (ابن حميد)، بل كتب ديكسون يقول ان الدويش هوجم على الرغم من حصوله على ضمانات لسلامته كوسيط بين ابن حميد وابن سعود.

وكان الإخوان من حرب وهتيم المواليون لابن سعود هم الذين حاربوا المطير ولم يواجهوا صعوبة كبيرة في إحاققة الهزيمة بهم، وخاصة بعد أن أصيب الدويش برصاصة في بطنه؛ واشتبك رجال المدن النجديون مع العتيبة بقيادة ابن حميد وتعرضوا لمقاومة أشد بكثير، فقد أمكن صدهم مرتين قبل أن يتغلبوا على خصومهم بمساعدة ابن ربيعان، وابن يوسف مطير اللذين ظلّا على ولائهما لابن سعود، وانطوت الأنشطة التي أعقبت المعركة على معان هامة، وكما ذكر جولدرن فإنه ما إن «اطمأن ابن سعود من أن حياة فيصل الدويش باعتباره متحدياً لسلطته قد انتهت» حتى أبدى استعداداً لمنح العفو عن المطير، ومن ناحية أخرى تعقب ابن حميد الذي كان قد لاذ بالفرار إلى الغطقط؛ والقى القبض عليه مع اتباعه وتم تدمير «الهجرة» تدميراً كاملاً.

وفي اليوم التالي لمعركة «سبيله» عقد ابن سعود اجتماعاً للمقاتلين والعلماء هناك ليؤكد لهم ضرورة إضفاء طابع الاستقرار على الحياة العامة، وأخبر المجتمعين:

فيما يتعلق بالعقيدة يتعين عليهم الاعتماد على أحكام العلماء لا على حكمهم الفردي، كما يجب منحهم الولاءهم الكامل وألا تعقد أية اجتماعات أو مؤتمرات دون إذن منه، وأخيراً يجب أن يحترموا إخوانهم من المسلمين وممتلكاتهم ووافق العلماء على هذه الاقتراحات.

هكذا حاول ابن سعود أن يتناول مشكلتين إذ أراد أن يقلل من شأن الانقسام الراهن في المجتمع السعودي باستخدام انتصاره كوسيلة لتحقيق التماسك والاستقرار، كما أنه أراد حل مشكلة تطور الدولة السعودية مستقبلاً. إذ تعين على المجتمع السعودي أن يتقبل حكم ابن سعود الرامى إلى إقامة دولة مركزية هادئة يتولى شئونها ابن سعود ويضفى عليها طابع

الشرعية العلماء الذين أصبحوا الحماة والموجهين لعقيدة الدولة، وتم حظر التفسيرات الدينية المشايعة وكان هذا التوجيه عاجلاً بصفة خاصة. حيث إن قطاعات عديدة كانت لانزال متأثرة بشدة بالإخوان ومرتبطة بقيمها.

وفى ٣٠ يونيو من عام ١٩٢٩ أجرى ديكسون مقابلة صحفية مع فيصل الشبلين، مساعد الدويش، فى الكويت؛ وأوضح الشبلين بجلاء أن الإخوان «ضد ابن سعود لأنه حاول تقييد حرية البدو إلى الحد الذى لم يسمع به أحد من قبل»، وأشار ابن الشبلين إلى أن الرصيد الرئيسى الذى احتفظ به الإخوان هى سيادتهم وأسلوب حياتهم القبلية التقليدية، وتمثلت المشكلة فى إخضاع أسس حياتهم الجيوبوليتيكية والاقتصادية ليحل محلها نظام حكم منظم.

وبات واضحاً خلال شهر أبريل عام ١٩٣٠ أن السلام لن يسود، وظل العجمان فى الإحساء ولم يشاركوا فى معركة سبيله بالرغم من تخالفهم مع المطير والعتيبة؛ وليس واضحاً ما إذا كان هذا الموقف يمثل محاولة لحماية جناح الإخوان فى الإحساء والكويت أو ما إذا كان يعنى أنهم لم يعودوا يعارضون الملك؛ مهما يكن الأمر فإن ابن سعود كان مستعداً لتنفيذ أمر العفو، وأمر ابن جلوى ابنه فهد بالقيام بالمهمة؛ واستطاع فهد أن يحضر ديدان بن هيثلين إلى معسكره فى الحادى عشر من إبريل، لكن بعد إيداء حسن الضيافة أمر بسجنه، وهرب العديد من مرافقى ديدان وعادوا بقوة عجمانية كبيرة يقودها نائف ابن هيثلين، وأثناء المعركة أعدم ديدان وقتل فهد وتعرضت قوات ابن جلوى لخسائر فادحة.

لقد ألحقت هذه الحادثة ضرراً بالغاً بسمعة ابن سعود، ودفعت الإخوان إلى الثورة ضد حكمه، وفى الأسابيع التالية شرع العجمان فى الزحف على «ورفه» فى المنطقة المحايدة بالكويت وانضم اليهم فرحان ابن مشور من الرولة الذى كان قد تسلل من شرق الأردن منذ عدة أسابيع وطرد من الكويت؛ وبعد مقتل ديدان عرض ابن سعود على ابن مشور الأمان إذا استسلم، كما طلب من البريطانيين منع تهريب أى مؤن إلى المتمردين من الكويت وعدم منحهم أى مأوى هناك؛ ومع ذلك انضم ابن مشور إلى العجمان، وفى ١٩ يونيو عاد فيصل الدويش إلى الساحة بعد أن شفى من جراحه عندما وصل إلى جارية العليا،

ولم يطلب، فى بادئ الأمر، سوى الرعى وتسهيلات فى المياه، لكن بحلول شهر أغسطس، بات واضحاً أن الساخطين من العتيبة انضموا إليه كما أبدى العجمان استعدادهم للتحالف معه.

وتفيد التقارير الواردة من الكويت أن الدويش، عقب هزيمة الإخوان وتعرضه للإصابة والهزيمة العسكرية، كان يحاول استعادة هيمنته على المنطقة الواقعة شمال شرقى نجد والإحساء بأسرها، ولا سيما المنطقة القريبة من الكويت، واتبع الزعيم المطيرى تكتيكاً جديداً. إذ زعم أن معركته مع ابن سعود وحده، ووعد بتجنب الإغارة على العراق والكويت، ووضع حد للنزاع مع «الحكومة» (الحكومة البريطانية)، وكان هدفه هو أن يحظى بالتأييد فى قتاله ضد ابن سعود؛ وفى غضون صيف عام ١٩٢٩ استعاد السيطرة على جزء من العوازم وأقام خط إمداد من الأوطاية؛ ولم يكن الدويش، من الناحية العسكرية، فى وضع يمكنه من مواجهة قوة سعودية كبيرة، لكنه زعم بحق أن تأييد ابن سعود يتركز فى المدن، وأنه ليست لديه قوات جاهزة فى الميدان، وهو وضع يمكن أن يساعد الدويش فى تحقيق تفوق حاسم فى المنطقة؛ وتحت قيادة زعيم ثائر جديد يدعى الدهينه قام العتيبة بدورهم بسد الطرق والإغارة فى منطقة القصيم كما فى المنطقة الواقعة بين نجد والحجاز، واحتفظ المغيرون بعلاقات وثيقة مع الدويش وحصلوا على المؤن من العنيزة بالعراق.

وعزز الإخوان المتمردون من جبهتهم، وحرمو الجانب السعودى من المرور الآمن عبر أراضيهم، واستعادوا بعض التأييد الذى كانوا قد خسروه فى وقت سابق، وأعلن ابن سعود بنفسه أن «غالبية أهل نجد أصبحوا عنيدى ولا يطيعون أوامرى»؛ وحاول خلال يونيو ويوليو وأغسطس أن تكون له اليد الطولى من جديد عن طريق إحضار رجال القبائل من مطير وشمى إلى الرياض ليغدق عليهم الهبات وآيات المديح، وفى ٩ يوليو واجه العتيبة الذين كانوا على حافة الثورة وحثهم على تأييده ضد العجمان المتمردى؛ ولم يكن ابن سعود واثقاً كل الثقة من تقربه إلى هؤلاء الرجال؛ لقد طلب مساعدتهم فى نفس الوقت هدد بأن يبيد «بسيفه» أى معارضة من بينهم، وأشار إلى أن امتناعهم عن الجهاد ضد المتمردى يعتبر

جريمة، لكن ليس ثمة دليل على أنه نجح في أن يحظى بأى تأييد من العتبية.

وكانت المشكلة الأخرى التي واجهها ابن سعود هي الزيادة الكبيرة في الغارات على القبائل الموالية وعلى المدن، ففي ٢٦ يوليو أغار الدويش بنجاح على سبيع ومعسكر سهول في «قايه» بالقرب من الارطاوية، وبعد عدة أيام هوجمت في الاحساء قافلة يقودها واحد من أبناء ابن سعود وقتل عدد كبير من أتباعه، وقيل أن مشعري، أمير بريدة، اغتاله أحد مؤيدي الدويش من أسرته.

وحذا العتبية حذو الآخرين في الإغارة، ومن ثم كان ملحاً أن يتحرك ابن سعود ضد المتمردين، وتفقد تقارير الشيخ احمد بالكويت وغيره من المصادر أن الملك فيصل في العراق كان يحاول تخريض الشمر ضد ابن سعود بتشجيعهم على استعادة حكمهم في حائل، وعندما أشاروا إلى أنهم يخشون من الدويش أجاب فيصل بالقول «لا تخافوا فالدويش عندي» عندئذ تقرر أن ينتظر الشمر بعض الوقت قبل أن يعملوا، إلا أن تقارير كويتية أخرى أشارت إلى أن تحالفاً إقليمياً مناهضاً للسعوديين قد تشكل، ونقل شيوخ شمر إلى الحدود كما أن شيوخ الرولة، يعاونهم عبد الله، كانوا على اتصال بالدويش. وكانت نشاطات الدهيان في القصيم جزءاً من هذا المخطط؛ وذكر ابن سعود هذه التطورات مشيراً بوضوح إلى الخطر الذي أثاره محور الدويش مع الأشراف.

وتبدو الملاحظة التالية التي ابداهها الشيخ احمد تقييماً دقيقاً لطبيعة المؤامرة ولنوايا الدويش بوجه عام:

الدويش سياسى عظيم... ولا شك من أن الدين وراء هذا التمرد وما يهدف إليه الدويش هو الإطاحة بآل سعود وتنصيب نفسه، أى الدويش، مكان بنى سعود. ويتجاح اتسع نطاق أفقه، وأصبح الآن يأمل في أن يصبح سيداً لل نجد، وأثناء القيام بذلك لا يهمهم إذا عادت الحجاز لأسرة الأشراف أو حائل لبنى الرشيد.

هكذا بلغت معارضة الإخوان لابن سعود حد التعاون مع الهاشميين، أعداء الدولة

السعودية الذين كانوا يعتبرونهم في وقت سابق كفرة، ومن المحتمل أن يكون خطر التحالف مع الهاشميين عاملاً آخر أرغم ابن سعود على إرسال قواته ضد المتمردين.

وفي أوائل سبتمبر دعا ابن سعود إلى عقد مؤتمر آخر للإخوان والعلماء ورجال المدن في البشارة، وهي مدينة تقع على الطريق بين مكة والرياض؛ وكانت المناقشات هذه المرة قصيرة نسبياً وحاسمة. بعكس مؤتمرات السنوات السابقة الطويلة والمرهقة، وكان ابن سعود يسعى إلى إضفاء الشرعية على الإجراءات التأديبية التي على وشك أن تقوم بها قواته، وحصل على ما أراد. والواقع أن القرار الذي اتخذ في هذا المؤتمر هو الذي قرر بصفة نهائية سيادة الحكومة السعودية المركزية على التشكيلات القبلية، ووافق المؤتمر على قرار من سبع فقرات. خلاصته أن كل من اشترك في التمرد (وقد ذكر العتيبة وبطوناً من مطير بالاسم) لابد من تأديبه وفقاً لأحكام الشريعة؛ وأن من يقدم لهم المساعدة يجرّد من أسرته، ولتنفيذ هذا القرار خول ابن سعود الحق في إرسال أمرائه وجيشه إلى كل «هجرة» مفسده.

وبعث ابن سعود بقوات متعددة:

١ - فعلى مقربة من الكويت أرسلت قوة من العوازم تعززها قوات بني خالد وقحطان وسهول وغيرها مع فرقة صغيرة من الجيش النظامي؛ وبلغت القوة في مجملها ٢٥٠٠ مقاتل.

٢ - وفي «عجبية» رابط ابن مساعد مع قوات من حرب وشمر قوامها نحو ٢٥٠٠ رجل، لقطع الاتصالات مع العراق وشرق الأردن.

٣ - وقاد خالد بن لؤي وسعود قوات من خرمة وتربة وعتيبة المواليه. لقد مثلت تلك القوات تغيراً هاماً في تركيبة القوات السعودية حيث كان بعضها قوات نظامية متفرغة لا تقاتل في إطار قبلي تقليدي، وكان البعض الآخر جماعات قبلية تسيطر عليها الحكومة وتقاتل الجماعات القبلية الانفصالية. وهكذا صار الطريق ممهداً لاستبعاد الإخوان من الجيش.

لم يحقق أى جانب النصر فى الاشتباكات الأولى، إذا اشتبك خالد مع قوات الدهاينة وأضطر إلى التقهقر إلى خرمة، وفى أم الرضمان أوقع ابن مساعد هزيمة منكرة بقوة قوامها ٥٠٠ رجل يقودها عبد العزيز الدويش الذى وافته المنية بعد ذلك بوقت قصير، وأحرز فيصل الدويش نصراً حاسماً فى الخامس من أكتوبر ضد قوة طوارئ سعودية بالقرب من الكويت. ثم انتصر على العوازم الذين هزموا العجمان فى المراحل الأولى، وكان خالد أفضل حالاً مع العتيبة الذين وقعوا بين ابن ربيعان وخالد، ومنوا بخسائر فادحة، فما كان من قوات التمرد إلا أن أرغمت بعد ذلك على التحرك شمالاً.

وعلى الرغم من قدرتهم على التكيف فإن تقهقر المتمردين كان مدمراً لسببين؛ أولهما افتقارهم إلى الانتشار الاستراتيجى المناسب، لقد حشدت قوات سعود فى ساحات مختلفة بقيادة قادة مختلفين كما كانوا يتحكمون فى خطوط الإمداد من وسط نجد، وهكذا كان تدمير إحدى القوات السعودية يترك القوات الأخرى دون مساس. أما المتمردون، على النقيض من ذلك، فكانوا يقاتلون فى المناطق التى يعيشون فيها ولم ينشروا قواتهم فى أراضٍ لا تخضع لسيطرتهم، فإذا ما حاقت بهم الهزيمة لم تكن لديهم خطط طوارئ يعتمدون عليها أو مناطق يتقهقرون نحوها. هذا بالإضافة إلى أن حشد قواتهم فى نقاط معينة جعلهم هدفاً سهلاً للهجوم، وهكذا انهزم العتيبة بحركة كماشه قام بها خالد وابن ربيعان، وعلى الرغم من انتصار الدويش على العوازم إلا أنه تعين عليه أن يواجه بمفرده الجيش السعودى برمته وهو أمر مستحيل.

أما السبب الثانى لهزيمة المتمردين النهائية فله علاقة بما قام به البريطانيون، إذ بعد «سبيله» لم تعد غارات الإخوان على البلدان المجاورة تمثل مشكلة. ومن ثم كف البريطانيون عن مطاردة الإخوان بطائراتهم داخل نجد، الأمر الذى رفع هذا العبء عن كاهل ابن سعود، هذا فضلاً عن استعداد البريطانيين لبيع ذخيرة وثلاثة آلاف بندقية لابن سعود، والأهم من ذلك أنهم استجابوا لمطالبه بمنع العراق والكويت من إيواء الإخوان المتمردين. لقد طلب الزعيم المطيرى حق اللجوء فى شهر أغسطس، وكرر الطلب فى أوائل نوفمبر عام ١٩٢٩ عندما أدرك صعوبة موقفه، وعلى الرغم من الطلبات التى تقدم بها إلى

الكويت وبالرغم من إرسال حريمه ليتوسلوا من أجل اللجوء، رفض البريطانيون منحه حق اللجوء، ولعب البريطانيون دوراً مساعداً بطريقة أخرى تمثلت في الضغط على الحاكمين الهاشميين، عبد الله وفيصل، ليمتنعا عن مساعدة المتمردين. وفي ديسمبر من عام ١٩٢٩ أقام فيصل اتصالات مع الدويش وشجعه على القتال وربما زوده بالأموال والخيول، وما أن علم البريطانيون بهذا حتى أنهوا التعاون القائم بينهم.

وفي نوفمبر من عام ١٩٢٩ حاول الدويش أن يلتبس عفواً من ابن سعود، ورفض الملك أن يعفو عنه على الرغم من وعده بالإبقاء على حياته، وبعد أن بات واضحاً أن الإخوان المتمردين لن يتمكنوا من الحصول على حق اللجوء في أية دولة مجاوره استسلم الدويش وابن لامى وابن هيثلين للبريطانيين في ١٠ يناير عام ١٩٣٠، وأحضر الإخوان المتمردين إلى ابن سعود في ٢٨ يناير.

لقد أمكن كبح جماح عدوانية القبائل بصورة نهائية، وحققت استراتيجية ابن سعود لبناء الدولة نصراً حاسماً في وقت كانت فيه الدولة السعودية تمر بمرحلة التغيير.

الفصل الثالث

الدولة السعودية وجاراتها

١٩٣٠ - ١٩٣٦

في عرين الأسد

الفصل الثالث

الدولة السعودية وجاراتها

١٩٣٠ - ١٩٣٦

فى عرين الأسد

لعل أفضل وصف لنظام الحكم السعودى الجديد الذى تبلور بعد هزيمة الإخوان هو «الإحتواء» ، فقد طورت الدولة السعودية نظاماً رائعاً قادراً على إخضاع القبائل ، وإن عجز عن إضفاء طابع المؤسسات على حكمها، وتعزيزه بقيم جديدة تحل محل الأعراف والقيم القبلية، لقد قامت الحكومة بمحاصرة الشجاعة العسكرية والنظم السياسية للقبائل التى كانت أكثر واقعية، وبالتالي من الأيسر إخضاعها، غير أن القيم والأعراف القبلية هى جزء جوهري من أنماط السلوك ومن روح المجتمع وبالتالي أقل قابلية للتغيير ومن ثم برزت فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين ازدواجية جديدة. تمثلت فى نظام حكم جديد يقوم على المركزية السياسية ويعتمد على الحضر الحجازى، ويتجه نحو التنمية الاقتصادية إلى جانب كيان قبلى مهزوم يتركز فى نجد طابعه التدين ويؤيد النظام المشيخى.

أثارت هذه الازدواجية فى السنوات التى أعقبت ذلك مشكلات عديدة بالنسبة لبناء الدولة، أولها: أن الصفوة الجديدة كانت تفتقر إلى الخبرة، وكان على رجال الأعمال الإداريين، الذين كان الكثيرون منهم إما متمركزين فى الحجاز أو أجانب، أن يضطلعوا لأول مرة بمسؤوليات غير مألوفة لحكم دولة يتسع بسرعة نطاقها. أضف إلى هذا أنه لم يكن لديهم ترابط داخلى أو أساليب التعاون التى يتطلبها دورهم الجديد، ومن ثم كثيراً ما تخكمت القيم القبلية الضيقة الأفق والأكثر شيوعاً فى سلوك هذه الجماعات وأصبحت بديلاً للممارسات السياسية الحديثة.

وفى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن كان تشكيل صفوة متماسكة قادرة على إقامة إدارة فعالة واتخاذ إجراءات سياسية منطقية يعتبر فى حد ذاته تحدياً قاسياً، كما كانت

عملية التكامل الاجتماعي والإقليمي قد أبطأتها العزلة التي فرضها على نفسه عدد من الجماعات التي أضعفت هزيمة الإخوان من روحها المعنوية وأبعدتها؛ هذا فضلاً عن مشكلة إقامة تعاون بين سكان نجد والحجاز. فعلى الرغم من رغبة الزعماء الجدد في الدمج إلا أنهم كانوا يعتبرون القبائل النجدية جماعات هامشية يتعين إضعافها وإخضاعها؛ كانت تلك هي الخلفية التي على أساسها واصلت الدولة تطورها في الثلاثينيات.

خلال تلك الفترة واجهت الدولة السعودية العديد من الأزمات التي نجمت في معظمها عن المشكلات الاقتصادية، وليس بالضرورة أن يكون للمسائل الاقتصادية القدرة على تغيير الأيديولوجيات أو المعتقدات أو الأسس الهيكلية للنظام؛ إلا أنها تشكل تأثيراً حاسماً على السلوك اليومي للحكومة وعلاقاتها مع رعاياها، فالأداء، كما يؤكد ابن خلدون، يحدد ثروة الحكومة ومستوى فسادها وطبيعتها ما تفرضه على رعاياها من مطالب، وطبقاً لنظرية كارل ويتفوجل فإن الظروف الاقتصادية تفضي إلى زعامة سياسية قادرة على الحكم وفقاً لهذه الظروف، وعلى الرغم من أن الدولة السعودية أبعد ما يكون عن نموذج «ويتفوجل» الخاص بالحكم المطلق الشرقي الصلب، إلا أنه يمكن تطبيق نظريته عليها، فهناك أزمة اقتصادية أثرت على الدولة السعودية بأسرها وتطلبت حلاً مركزياً شاملاً على نحو يماثل الموقف الذي وصفه ويتفوجل، وأسفرت المحاولات التي بذلت لإيجاد حل للمشكلات الاقتصادية عن تطور نمط متميز للنشاط السياسي، ومحور البحث التالي هي سياسات العلاج الاقتصادي.

لقد تركت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات تأثيرها البالغ على الاقتصاد السعودي الذي اتضح بصورة أساسية من تدهور عدد الحجاج الذين يغدون إلى الحجاز كل عام، ففي أواخر العشرينيات بلغ متوسط عدد الحجاج سنوياً مائة ألف حاج، وهو ما كان يشكل المصدر الرئيسي لدخل الدولة وفي عام ١٩٣٠ انخفض عددهم إلى خمسة وثمانين ألفاً وإلى ما يزيد قليلاً عن تسعة وثلاثين ألفاً في عام ١٩٣١، كما كانت الحكومة مدينة بشدة للعديد من الهيئات التي كانت تقدم لها المساعدة في الماضي؛ وكان من بين الدائنين حكومة الهند، التي كانت قبل عام ١٩٢٣ تقدم لنجد معونات مالية، وتمدها

بالسلاح اللازم لنضالها ضد الإخوان، ورعايا نجديون وحجازيون كانوا يمولون الحكومة للغرض نفسه وشركتان بريطانيتان (الشركة الشرقية للبرق جيلاتلى هانكى) وهولزو شركاه التى قامت بإنشاء شبكتى البرق والإذاعة لحساب الحكومة السعودية، فكانت الحكومة مدينة للهند بمبلغ ثلاثين ألف جنيه وللتجار الحجازيين النجديين بنحو تسعين ألفاً للشركات الأجنبية بعشرة الاف. هكذا تجاوزت ديون السعودية فى أوائل عام ١٩٣١ مائة وثلاثين ألف جنيه؛ بضغط بريطانى مكثف قامت الحكومة فى مارس عام ١٩٣١ بسداد دينها كاملاً للشركة الشرقية للبرق وثلاثى دينها للهند مما زاد من أعباء الاقتصاد المحلى؛ وفى شهرى فبراير ومارس عام ١٩٣١ قام عبد الله سليمان، مدير المالية، بتغيير أساس الريال من الذهب إلى النيكل بهدف زيادة الاحتياطى من العملة وتوفير الذهب، بيد أن هذه الخطوة أسفرت عن نتيجة عكسية حيث ازداد الطلب على الذهب الذى أصبح أكثر السلع التجارية شعبية، وبالتالي بات الذهب يصدر ويخزن بكميات هائلة؛ الأمر الذى تعين معه جلب النيكل إلى السوق ليحل محل الذهب وبحلول شهر مايو عام ١٩٣١ انخفضت قيمة الريال المحلى (بالرغم من أن التغيير لم يعترف به رسمياً) من عشرة إلى عشرين ريالاً للجنية الأسترلينى.

لقد تأخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بفعل الملامح المتخلفة عن الدولة القبلية، فلم يكن هناك فصل بين أموال الدولة وخزانة ابن سعود الخاصة، ولم تكن تحكمها ميزانية عامه ولم تخضع لخطة طويلة - الأجل. وعلى الرغم من مستوى الدخل المرتفع نسبياً الذى نعمت به الدولة السعودية فى العشرينيات، فإنها لم تدخر أية مبالغ «للأيام السوداء» على حد تعبير فيلبى . هكذا منيت الحكومة بعجز فى السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١، فعلى سبيل المثال تجاوزت الواردات فى عام ١٩٣٠ ثلاثة عشر مليون دولار. فى حين لم يزد الدخل عن ٧,٢٢٣ مليون، وشملت السلع المستوردة مواد غذائية أساسية إلى جانب الكثير من السلع الترفيهية للأسرة المالكة، ولم يكن لدى الدولة السعودية أية منتجات بكميات وافرة للتصدير، وكانت الجلود واللؤلؤ هى سلع التصدير الرئيسية، لكنها لم تدر أكثر من مائتى ألف دولار، أما مصادر الدخل الأخرى فكانت الجمارك (حوالى ثلاثة ملايين دولار فى مجملها) والضرائب وما يدفعه الحجاج من رسوم.

ولما كانت الأزمة قد تركت تأثيرها على الحكومة المركزية والأقاليم على حد سواء فإنه يتعين بحث بعض المحاولات الرامية إلى الانفراج الاقتصادي وبعض الانعكاسات السياسية، لقد عقدت في مارس عام ١٩٣٢ اتفاقية مع شركة هولندية - شركة الأراضي المنخفضة للتجارة - بموجبها عهد إلى الشركة تسويق الذهب السعودي في الخارج، ومراقبة نشاط السوق في الحجاز نظير عمولة تقدر بنصف في المائة، لكن لم يمض على ذلك ستة أسابيع حتى تبين أن الحكومة السعودية لا تحتفظ بأكثر من عشرة آلاف جنيه من الذهب، وبالتالي عجزت عن دفع عمولة الشركة وألغى الاتفاق، فما لبثت أن زودت الحكومة السوق بالمزيد من النيكل الذي لم ينجم عنه سوى زيادة معدل التضخم. مما أدى إلى فرض قرض إجباري على تجار الحجاز. قيمة عائدته أربعة وعشرون ألف جنيه.

ولجأت الحكومة إلى حل آخر تمثل في طلب المساعدة من المصادر الأجنبية التي لم تكن قبلاً متاحة للدولة السعودية، ففي صيف عام ١٩٣١ بحث ابن سعود عن هيئة تتولى تنظيم أموال السوق المحلية ومراقبتها وتحقيق هذا الهدف لجأ إلى خدمات أحد المصارف البريطانية، وفي شهرى يوليو وأغسطس التقى مبعوث سعودى خاص، عن طريق وساطة الإدارة البريطانية للتجارة عبر البحار، بممثلين العديد من المصارف البريطانية، وسعى وهبه، وكان يعمل آنذاك ممثلاً لابن سعود في بريطانيا، إلى إقناع آرثور هندرسون، وزير الخارجية، على تغيير رأيه بأن أوضح له أنه بدون مساعدة الحكومة البريطانية، قد يتحول ابن سعود إلى روسيا السوفيتية طلباً للمساعدة. فما كان من هندرسون إلا أن أعلن أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن «تقليدها الراسخ منذ وقت طويل الذى يقضى بعدم التدخل فى المعاملات التجارية بين الحكومات الأجنبية والمصارف البريطانية»، ويبدو أن هندرسون لم ير تحولاً حقيقياً فى السياسة السعودية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتى، وكان يخشى من نتيجتين محتملتين لاستخدام مصرف بريطانى كمصرف للدولة السعودية وهما:

١- الخوف من احتمال تعرض المصرف البريطانى لخسائر فادحة وهو على بينة من وضع الاقتصاد السعودى .

٢- وربما كان يخشى من أنه فى حالة التورط الشديد قد تضطر الحكومة البريطانية

إلى تعويض أية خسائر ناجمة عن مثل هذه المغامرة، ولأن بريطانيا كانت لا تزال تحاول إقناع السعوديين بسداد ديونهم. فقد أحجم هندرسون عن تشجيع أى بنك بريطاني على التدخل؛ فى النهاية فشل المبعوث السعودى فى كل من لندن والأراضى المنخفضة، وفى شهر يوليو قدم حبيب لطف الله، وهو سورى من أصل مصرى، اقتراحاً ثالثاً إلى ابن سعود، إلا أن مشروعه المالى رفض.

ثم جرى عرض مشروع آخر تمثل فى استغلال المعادن والمصادر الطبيعية، ففى صيف عام ١٩٣١ وخلال عام ١٩٣٢ قام ك.س. وتوتشيل، جيولوجى أمريكى، ببحث حول الموارد السعودية المحتملة. وكتب أربعة تقارير مؤكداً إمكانية اكتشاف المياه بالقرب من السطح فى أماكن عديدة بين وجه وجدة، الأمر الذى يجعل من السهل زراعة القطن والذرة والتمر، كما عثر توتشيل على آثار للألومنيوم والمرو، والذهب وأشار إلى أن الفضة والحديد والرصاص والبتروك يمكن بدورها أن توجد فى أماكن مثل ينبع ووجه، وضابا إلا أنه أكد ضرورة إعادة فحص العينات والمجالات المحتملة.

واهتم بهذا المشروع، إلى جانب توتشيل، جاب الله والمجموعة الهولندية، التى سبق ذكرها، وغيرهم من رجال أعمال أمريكيين وبريطانيين ومصريين، كان من أبرز أعضاء هذه المجموعة من رجال الأعمال الأجانب فيلبى الذى سعى إلى أن يصبح وكيلاً للطف الله فى الحجاز وأقام اتصالات مع شركات أخرى، لم يكن لها اتصالات مباشرة بالسوق السعودى ولاستطيع دخولها إلا بعد اتصالات مع الحكومة، وهكذا فإن ما استطاع رجال الأعمال تحقيقه فى أحسن الأحوال هو التشجيع على تطوير حكومة مركزية يمكن أن تتولى اقتصاداً مخططاً له موازنته، إلا أن وضعهم كأجانب ونشاطهم المتخصص حال دون التأثير المباشر على الحكومة وعلى تقلبات الاقتصاد السعودى؛ وفى ظل هذه الظروف وبسبب عدم توفر مصرف للدولة، لم تظهر تأثيرات المشروعات الأجنبية إلا على المدى البعيد، ولم تساعد فى علاج الأزمة الاقتصادية المباشرة.

وعجزت أفكار توتشيل بدورها عن التأثير. إذ إنه أكد فى أوائل عام ١٩٣١ وأوائل عام ١٩٣٢ على الحاجة إلى إعادة فحص العينات وأماكن المعادن التى اكتشفها لتطوير

وسائل توفير المياه لجده وللمشروعات الزراعية ولفتح ميناء فى راس تنوره على الخليج الفارسى وبناء الطرق والمناجم، ولما كان توشيل ينقل أفكاره بأسلوب استشارى فقد كان، فيما يبدو، يؤكد بصورة متزايدة على مشروعات البنية الأساسية التى لا يمكن الاستفادة منها إلا فى المستقبل البعيد؛ لكن خطط توشيل لم تسفر عن أية تحسينات فورية ملموسة فى الاقتصاد السعودى، وفى النهاية ضاق ابن سعود ذرعاً بتوصياته مؤكداً بأنه إنما يهتم «بكتابة تقارير فنية دون أن يشير إليه بكيفية تطبيقها».

وكان للتجار والإدرايين المحليين تأثير مباشر وسلطة أكبر على الاقتصاد والسياسات السعودية فقد كانوا يمثلون الازدواجية السائدة فى ذلك الحين حيث أنهم اسهموا فى الجهود الجديدة الرامية إلى تحسين الاقتصاد والإدارة فى نفس الوقت الذى لجأوا فيه إلى المصاهرة القبلية والعلاقات الشخصية مع ابن سعود لتدعيم مراكزهم، وكانت هذه الجماعة التى ازدهرت بفضل نظام الميراث وما كان يوليه ابن سعود من أولوية للتنمية الإدارية، قد أخذت تعزز من مصالحها منذ أوائل العشرينيات؛ وساند التجار والإدرايون الحكومة بشدة أثناء المتاعب التى مرت بها فى أواخر العقد. وكان من بينهم كبار مستشارى الملك لشئون التمركز والتنمية الاقتصادية، كما أصبح تجار الحجاز ونجد الممولين الرئيسيين للحكومة، وهو الدور الذى زاد إبان الأزمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال كانت عائلة القصيبى تكون من تجار هامين فى الإحساء، وكانوا يمثلون ابن سعود فى البحرين، وتدل نشاطاتهم على الطريق الذى ارتادته مثل هذه الجماعات، وفى يناير عام ١٩٣١ علق، هـ. بيسكو، المقيم البريطانى فى بوشير، على ذلك بقوله:

إنهم (أى آل القصيبى) من أصل متواضع وعصاميون ... اتصلوا بالتجار على ساحل الهاسا والهفوف .. الخ وحققوا تدرجياً ثروة طائلة بعقد صفقات مربحة فى اللؤلؤ وغيره، وبدأوا، فى نهاية المطاف، بتمويل ابن سعود، وظلوا، لعدة سنوات، يقومون بتحصيل جمارك الهاسا. فما لبثوا أن اقنعوا ابن سعود بتحويل التجارة من الكويت إلى اوجير والهفوف بالبحرين، وكان يؤازرهم فى ذلك

مالتجار الهاسا من نفوذ. ويقال إنهم كانوا يحصلون على راتب من ابن سعود قيمته خمسة آلاف ريال كما كانوا يحققون أرباحاً طائلة من وراء السلع التي كان يستوردها من الهند. وتشير التقارير الحالية إلى أن ابن سعود مدين لهم بمبلغ يصل إلى نحو ثمانين ألف جنيه استرليني وأعتقد أن لهم دون شك تأثيراً بالغاً على الملك.

كان هناك العديد من العائلات التي في مركز يمكنها من تحقيق مكاسب اقتصادية وتضطلع بأدوار إدارية، وتتمتع بروابط شخصية ومصاهرة مع ابن سعود من بينها عائلة القصيبي في منطقة الخليج. التي كان أحد أفرادها مبعوث ابن سعود لإجراء مباحثات في أوروبا حول مشروع إنشاء مصرف للدولة؛ هذا فضلاً عن أن الحاكم السعودي كان مديناً لهم بمبالغ كبيرة من المال. مما زاد من تأثيرهم القوي عليه، وأكد بيسكو بأنه على الرغم من أن ربع واردات الدولة من الإحساء ذهب إلى عائلة القصيبي فإن الربع الآخر ذهب إلى عائلة ابن جلوى. كما كانت عائلة نجدية أخرى، هي عائلة الصديري، تربطها بابن سعود مصاهرة عن طريق الأم واثنين من زوجاته، وفي الثلاثينيات كان ثلاثة من أفراد العائلة حكام أقاليم، أما عبد الله سليمان، المدير المالي لابن سعود فكان من أبرز أعضاء هذه الجماعة المكونة من التجار والإداريين، ومن موقعه ككاتب صغير في بلاط ابن سعود استطاع سليمان أن ينمي أعماله التجارية في بومباي والبحرين ونجد، مما أثار انتباه ابن سعود إلى مواهبه، قلم يتول منصباً رسمياً فحسب بل كان أيضاً، حسب وصف فيلبس له، «مورداً» لاحتياجات أسرة ابن سعود، ومديراً لأعمالهم الشخصية؛ وكان جميع أعضاء الجماعة يهتمون بأن تكون لهم علاقة وثيقة غير مقيدة بالحكومة، تلك العلاقة التي مكنتهم من تحسين مشروعاتهم الخاصة والسيطرة على السوق، وكانوا أقل اهتماماً من الأجانب باقتصاد مخطط يقوم على موازنة دقيقة.

وشارك تجار الحجاز بدورهم في اقتصاد الدولة، ففي ديسمبر من عام ١٩٣١ صرح اندرو ريان، المسئول البريطاني في جدة، بأن تجار الحجاز أصبحوا الممولين الرئيسيين

للحكومة، ولما كان لهم باع طويل فى التجارة واعتادوا على حكومة أكثر تطوراً وتنظيماً. دافع تجار الحجاز عن اقتصاد يقوم على الموازنة، وعارضوا الروابط السرية إلى حد ما بين ابن سعود وتجار نجد. التى فى رأيهم شجعت على وجود اقتصاد متقلب غير جدير بالثقة، وفى ديسمبر عام ١٩٣٠ استأنف مجلس التجار نشاطه وكان قد عطل منذ الاحتلال، فمارس نشاطه كغرفة تجارية، وكمحكمة مختصة بالشئون التجارية على حد سواء، مما عزز كبرياء تجار الحجاز. وفى نفس الوقت أرسلت إلى الاحساء لجنة حجازية برئاسة محمد الطويل من جدة لإعادة تنظيم جماركها واقتصادها. الأمر الذى أضعف إلى حد ما مركز آل القصيبى هناك.

واختلفت جماعات الصفوة المتعددة فيما بينها حول أكثر وسائل الإصلاح الاقتصادى قبولاً، وكانت الخلافات واضحة فى مجالات مختلفة لبناء الدولة، وكان أعلى مستوى لصانعى القرار - من بينهم أفراد من الأسرة المالكة وكبار المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال البارزين - يشكل محور النشاط، وكما يوضح فيلبى فإن هيئة غير رسمية تضم مثل هذه العناصر المرموقة بدأت تزاوّل نشاطها فى أوائل الثلاثينيات، وقارن فيلبى هذه الهيئة «بمجلس شورى الملك» وذكر أنه على الرغم من كونها غير رسمية إلا أن الموضوعات التى ناقشها أعضاؤها كانت موضع اهتمام بالغ.

وتطلبت الأزمة المالية الحادة موقفاً حازماً من ابن سعود، وعلى الرغم من أن حزمه كان سمة مميزة لسلوكه فى الماضى فإن «مجلس شورى الملك» قد شهد، فيما يبدو، ضعفاً فى الزعامة الشخصية لابن سعود، ومن الصعب أن نقرر ما إذا كانت المشاكل السابقة مع الإخوان قد أنهكت ابن سعود ذهنياً أو ما إذا كانت المشاكل البدنية وحدها الناجمة عن متاعب حادة فى العين والمعدة هى التى تركت تأثيرها عليه، كما أنه من الصعب تقرير مدى انسحاب ابن سعود الواعى من السلطة أو ما إذا كان يفكر فى التناحى. ويبدو من استقرار الماضى أن ابن سعود لم يفقد قط صلته الكاملة بمشكلات يومه الرئيسية. ألا وهى المشكلات الاقتصادية، إلا أن ريان أشار فى أغسطس عام ١٩٣٠ إلى ميل ابن سعود إلى أن يبعد نفسه عن الشئون السياسية الراهنة وإلى «أن يملك ولا يحكم»، وأشار «وهبه» فى لندن

شيخ الكويت ويسكو بدورهم إلى نزوع ابن سعود في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ إلى أن يتخلى عن المزيد من السلطة لكبار المسؤولين ولقيصل كما ألحت تقاريرهم إلى ما كان يعاني منه ابن سعود من متاعب صحية، هذا فضلاً عن أنه في يوليو عام ١٩٣١، في ذرة الأزمة الاقتصادية، غادر الحجاز قاصداً الرياض، وهي حقيقة تدل على أنه كان يمر بفترة عصيبة. وعلق ريان في وقت لاحق على ذلك بقوله: «كان الملك مثبط المهمة وانزاح الهم عن عقله، وكاد جسده أن يصاب بالوهن».

ربما تركت متاعب ابن سعود تأثيرها السيئ على غيره من أعضاء الأسرة المالكة، ووصف جـ. هوب جيل، القائم بالأعمال البريطاني الذي كان يعكس الرأي العام المحلي، فيصل، نائب الملك في الحجاز بأنه «عرييد» و«شخصية نافهة»، كما أن سعود، الابن الأول لابن سعود، الذي كان يحكم آنذاك في الرياض لم يستطع أن يقيم لنفسه مركزاً يمكنه من التأثير على صنع القرار على المستوى العالي. وتردد أن ابن سعود كان يكره شقيقه محمد لأطماعه التي لا تقف عند حد. وحاول إبعاده عن السلطة؛ وهكذا لم تقدم الأسرة المالكة زعامة قوية أو حلاً للأزمة الاقتصادية.

بيد أن الأمراء أثروا على الأزمة بصورة أخرى حيث إن الثاثل من أفراد الأسرة المالكة أصبحوا، فيما يبدو مستهلكين بإسراف للأمال السعودية الضئيلة، وكان تعقيب نائب القنصل الأمريكي في عدن على ذلك في أغسطس ١٩٣٢ بقوله: «لقد ازدادت بشدة ممتلكات الملك الشخصية خلال العامين الماضيين، فهو يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي ومشروعات تجارية ضخمة يديرها وكلاء عديدون، وذلك لاستعماله الشخصي مع أسرته، كما يمتلك ٩٣ سيارة من بينها سيارتان ماركه رولزرويس الفاخرة»، وراح الكاتب يؤكد أن ابن سعود أغدق بسخاء على زوجاته اللاتي بلغ عددهن مائة وأربعة وثمانين زوجة حتى وقتئذ وعلى أولاده الذين بلغ عددهم مائة وثلاثين فرداً، وأشار «بيسكو» بدوره إلى المبالغ الطائلة التي كانت تنفق على صيانة السيارات تزويدها بالوقود.

ومن بين النتائج التي أسفرت عنها الأزمة الاقتصادية المتنامية على مستوى العالم، وضعف زعامة الأسرة المالكة اتساع نطاق الانقسامات داخل «مجلس الشورى» وبين

صفوف النخبة المحدودة وقت أن كانت الدولة السعودية تجرى مفاوضات مع كل من الحكومة البريطانية والشركات الخاصة؛ وكان حمزه وياسين، باعتبارهما من الخبراء الأجانب عضوين هامين في المجلس، وعلى الرغم من أن نفوذهما لم يكن واضحاً إلا في الشؤون الخارجية استاء منهما المسئولون الآخرون ووجهاء الحجاز على أساس أنهما «أجنيبان سوريان» وحاولوا تقليص سلطتهما.

وتمخضت إعادة تنظيم مكتب الخارجية السعودية عن مشكلات أخرى، وتردد في يوليو من عام ١٩٣٠ أن ابن سعود اختلف مع حمزة؛ فلقد واصل حمزة، الذي كان يمثل أهمية بالغة للملك، الحفاظ على علاقاته الوثيقة بالوفد البريطاني وبغيره من الأوربيين حتى بدا لابن سعود أنه أصبح «أوروبياً» أكثر مما ينبغي، وفضل ابن سعود ياسين الذي كان مسلماً أكثر ورعاً، وعينه في يوليو من عام ١٩٣٠ رئيساً للإدارة السياسية بديوانه، وهو منصب جديد اعتبره «ريان» محاولة من جانب ابن سعود لإنشاء هيئة جديدة للشؤون الخارجية، ولإضعاف حمزه في هذا المجال، وفي ديسمبر عام ١٩٣٠ أصبحت إدارة الشؤون الخارجية وزارة، وعلى الرغم من أن فيصل لم يكن لديه اهتمام يذكر بهذه الأمور أصبح وزيراً وتولى حمزة منصب وكيل الوزارة، ومرض حمزه في يناير عام ١٩٣١ ولم يعد إلى العمل إلا في شهر إبريل، وكان من نتيجة ذلك انه لم يكن له نفوذ كبير إبان أخطر مرحلة للأزمة الاقتصادية؛ لقد حل ياسين محل حمزة أثناء غيابه. بيد أن تأثيره لم يزد عما كان لحمزة، كما كان فيلبي عضواً في مجلس الشورى، لكنه ركز اهتمامه على الأجانب الذين لم يكن لهم فعالية في المسائل القائمة.

لقد كانت الساحة شاغرة بالنسبة لعبد الله سليمان؛ ولم تستمد قوته من منصبه الرسمي. الذي في حد ذاته جعله كبير المسئولين في الشؤون الاقتصادية فحسب. بل أيضاً من الخدمات الشخصية التي أسداها إلى الأسرة المالكة، وكانت الأسرة، التي برهنت على زعامة مترددة وشهوة متنامية للترف، في حاجة إلى سليمان ليكون بمثابة المسئول التنفيذي الرئيسي في السياسات الداخلية - وبالتالي أعفى أفراد الأسرة المالكة من تلك المهمة - والوصى على مصالحهم الاقتصادية، وبهذه المساعدة يمكن للأمر أن يحافظوا على

مستوى معيشتهم، وأن يحرروا أنفسهم من الأمور السياسية، فى مقابل ذلك أصبح سليمان - بتأييد منهم - أقوى شخصية فى «مجلس الشورى» بل وفى البلاد بأسرها.

وانصببت سياسة سليمان على إرضاء الملك وغيره من أعضاء الأسرة المالكة، فكان يدير الدولة، على حد تعبير فيليبى، على نحو أشبه ما يكون «بشركة تجارية عائلية ضخمة»، وأوضح «ريان» بصورة أدق هدف نشاط سليمان بقوله: «إن مجمل ما قام به سليمان يبين إلى أين تذهب الأموال وأين لا تذهب، وكيف أن وزير المالية هو رجل الملك لكنه فى نفس الوقت يتفادى الشقاق، ويطوق عنق نائب الملك بما يقدمه له لو أنه استطاع ذلك دون استنزاف للصهرج».

يبدأن ولاء سليمان للعائلة المالكة حملة على استنزاف أى رصيد مالى متاح لصالحهم. بغض النظر عن المصالح والجماعات الأخرى التى لها حصة فى تلك الأرصدة، ولم تسمح طبيعة الأنشطة التى يقوم بها سليمان بإمكانية الأخذ بنظام الاقتصاد المخطط القائم على الموازنة؛ وحاول سليمان، على النقيض من ذلك، زيادة الاحتياطي باغراق السوق بالنيكل. تلك المحاولة التى باءت بالفشل، وذكر «ريان» فى يوليو عام ١٩٣١ أن «مدير عام المالية استنفذ بالفعل أى احتياطي من الذهب قد يكون فى حوزته»، وفى شهر مايو فرض سليمان القرض السابق الذكر بقيمة أربعة وعشرين ألف جنيه على تجار الحجاز، ولعل منطلق سليمان فى ذلك هو أن الحجازيين أثرياء نسبياً، فهم على الأقل أكثر ثراء من النجديين، ولذا يتعين عليهم ملء الخزائن، ولأن الملك لا يحبهم كثيراً فقد يرحب بهذا الإجراء.

كذلك أغضبت الحجازيين بشدة إجراءات أخرى جرى اتخاذها، ففى يونيو عام ١٩٣١، على سبيل المثال، أعلنت لجنة الأخلاقيات العامة أن العقاب سوف ينزل بأى شخص لا يؤدى الصلاة أو يبيع التبغ جهاراً أو يستخدم أجهزة الحاكى أو يرتكب أية جرائم أخرى من هذا القبيل، هذا فضلاً عن معاناة الحجازيين من تدهور التجارة، إذ فى غضون السنة الهجرية ١٣٤٩ (التي انتهت فى مايو عام ١٩٣١) انخفض الدخل من التجارة من ٢٦٣، ٩٩٨ إلى ٨٨٠، ٣٢٠ جنيه عن العام السابق، وبرهنت شكاوى الحجازيين ضد

سليمان على أوجه قصور النظام المزدوج الذى ساد خلال أوائل الثلاثينيات، وطالبوا باقتصاد مخطط ومعقول من شأنه أن يحد من تصرفات سليمان التعسفية، والواقع أنه فى الفترة ما بين ١١ و ٢ يونيو عقدت تجار الحجاز مؤتمراً لبحث الموقف، ولم يعترض ابن سعود على هذه المبادرة، وإن كان قد رفض بشدة قرارات المؤتمر، ووصف «ريان» البنود الأساسية فى جدول الأعمال ورد فعل ابن سعود على النحو التالى:

(اولاً) تعتبر الحجاز ضحية الاستنزاف المزدوج لمواردها الهزيلة بسبب المبالغ التى أنفقت على مقتضيات البذخ ومثالها البين العربات والمبالغ التى خصصت لنجد وخاصة ما يقدم للقبائل من معونات.

(ثانياً) لم تكن للبلاد ميزانية بأى معنى حقيقى. ويمارس المدير العام سلطة تكاد تكون غير محدودة فى الشعمون المالية ... وتزداد بشدة الكراهية له وإن كانت مكانته لدى الملك لم يعترها، فيما يبدو، أى ضعف، لقد توفرت لبعض أعضاء المؤتمر الشجاعة لتوجيه النقد إلى عبد الله سليمان، وأن يعلنوا أن ثمة حاجة إلى ميزانية؛ ويقال أن رد الملك جاء بما معناه «الميزانية هى لى».

وبدلت محاولة أخرى لتحويل المؤتمر إلى هيئة استشارية تعقد اجتماعات سنوية، وتقرر أن يكون الأعضاء نواباً منتخبين من المدن الحجازية المتعدده (٢٢ من مكة و ١١ من جد و ٩ من المدينة و ٣ من الطائف) وعُين للمؤتمر رئيس، وشكلت ثلاث لجان، إحداها للقيم الاسلامية وأخرى للشئون الاقتصادية وثالثة لشئون القضاء، ولعل ابن سعود كان على بينة من السخط، واعتقد أن بوسعه أن يسمح بشئ من التنفيس عن هذا السخط، فقد يحول المؤتمر الطاقات الحجازية لصالح النظام، لكنه أحجم عن الموافقة على أى إضعاف لمركز سليمان، وهكذا أكد ريان أن المؤتمر «كشف بوضوح الاستياء أكثر من حله للمشكلات».

فى نهاية الامر امتد إلى الآخرين ما كانت تشعر به جماعات الصفوة من سخط، ففى أواخر صيف عام ١٩٣١، عندما كان ابن سعود مسافراً فى الرياض، تأخر سليمان

عدة أشهر في دفع مرتبات موظفي الحكومة، وبالتالي أجمع غضب الحكام والجنود والمسؤولين الحجازيين؛ كما نفذ البنزين تماماً في أوائل شهر سبتمبر، فطلب سليمان عشرين مليون «جالون» من الاتحاد السوفيتي لم تصل إلا في ٢٠ من أكتوبر، وكان النقص واضحاً في كل مكان ولم يستطع سليمان الانتظار أكثر من ذلك، فهاجم رجال مجهولون، يفترض أنهم يتصرفون بمبادرة من سليمان يوم التاسع من سبتمبر ساحات شركة التجارة الهولندية وشركة البرق الشرقية وأفرغوا مابخارانهما من بنزين. وخسرت الشركة الهولندية اثني عشر ألف جنية، في حين خسرت شركة البرق الشرقية، التي يمثلها فيليب، أربعة آلاف جنية، وكانت السرقة غاية في الإحراج حيث أن كل فرد يعلم لمن يتبع أسطول العربات الذي يحتاج إلى البنزين، كما أن السرقة أقحمت، لأول مرة، رجال أعمال أجنبية في الأزمة الاقتصادية، وكان فيليب في شهر يوليو قد انتقد بشدة سياسة سليمان النقدية وجعل ابن سعود الذي أدى إلى التخطيط في الشؤون الاقتصادية.

في أعقاب السرقة كتب فيليب إلى سليمان مشيراً إلى أن عقوبة السرقة طبقاً للشريعة هي قطع يد السارق؛ وأضاف، حسب ما ذكره ريان، أن سليمان «يستحق أن يقطع إرباً»، كما أنه بعث لابن سعود باتهام مفصل لسليمان، وحاول أن يتحد مع غيره من أعضاء «مجلس الشورى» وكبار مسؤولي الحجاز، وهي مهمة ليست يسيرة حيث كان الكثيرون يخشون سليمان وتأييد ابن سعود له؛ لكن بعد ضغط شديد كان حمزة، الذي لم يكن راتبه قد دفع لثمانية أشهر، وفيصل الذي كان لا بد من نقل مكتبه إلى الطائف بسبب تناقص الأموال، مستعدين للانضمام إلى فيليب الذي استطاع أن يظفر أيضاً بتأييد شخصيتين حجازيتين هامتين في المجلس التشريعي هما الإخوان الفضل، وكما ذكر هوب جيل: «لقد كانوا جميعاً ضحايا سلطته، فلم يضعهم في الظل فحسب. بل كانوا أيضاً يعانون بشدة من عدم توفر الأموال لديه»؛ وحملهم فيليب على توقيع إنذار موجه إلى ابن سعود في الرياض يهددون فيه بالاستقالة ما لم يستبعد سليمان، وارقق بالإنذار رسالة توضح بالتفصيل سوء الإدارة وطلبوا من سليمان أن يوقع على الرسالة، فكان رفضه المتوقع دليلاً على شعوره بالذنب؛ وفي ٢٣ يوليو وجهت الرسالة إلى الرياض.

وفى ١٣ نوفمبر جاء رد ابن سعود الذى حاول إخفاء مسؤوليته عن الأزمة، وأزاح سليمان مؤقتاً على الأقل، وبدلاً من ذلك أنحى باللائمة على الأزمة العالمية لما تعاني منه البلاد من متاعب اقتصادية، وذكر أن المعلومات التى نقلت إليه من الحجاز قد جاءت بناء على أوامره وأضاف أن من واجبه العمل على إعادة تنظيم «الواردات والمصروفات»، وأبقى على سليمان فى الرياض «ليقوم بعملية تفتيش فى نجد»، ومن ثم بدا فى أواخر عام ١٩٣١ وفى ضوء الأزمة الاقتصادية أن الجماعات التى طالبت باقتصاد يقوم على الموازنة وبإدارة فعالة قد انتصرت فى صراعها ضد سليمان.

وأعلن ابن سعود إصلاحين عززا من المؤسسات الحكومية المركزية. لكنه احتفظ فى نفس الوقت بقدر كبير من الممارسات القبلية؛ وفى خريف عام ١٩٣١ أعلنت الميزانية وتقرر أن يتم تخطيط النفقات على أسس منطقية، وأن يخصص ٣٥ فى المائة من الميزانية للمرتبات الرسمية و ٢٥ فى المائة لتسديد كافة الديون و ١٥ فى المائة احتياطي، أما الـ ٢٥ فى المائة الباقية فتخصص للنفقات غير العادية مثل توفير الرعاية للحجاج وتنمية الموارد.

وفى يناير من عام ١٩٣٢ أعلن عن إنشاء مجلس الوزراء (مجلس الوكلاء) الذى يضم رئيساً لوزارة الداخلية الجديدة، ومديراً للمالية ووكيلاً لوزارة الشؤون الخارجية ونائباً لرئيس مجلس الشورى، وكان كل وزير مسؤولاً عن السياسة فى مجاله. على أن يحظر تكرار الممارسات التعسفية التى اتسمت بها إدارة سليمان، وأصبح هؤلاء لأول مرة مسؤولين مسؤولية جماعية أمام الملك. كما تقرر أن يتولى نائب الملك رئاسة المجلس، وأن يكون حلقة الوصل مع الملك. ومن حقه فض أية منازعات لا تحل داخل المجلس، وسمح لكل عضو من الأعضاء أن يناقش ويستفسر عن سياسة الآخر، كما تقرر أن يسيطر المجلس على الجزء الأكبر من الجيش النظامى الذى أنشئ حديثاً، وقد سمحت تلك المؤسسات الجديدة للإدارة العليا بسلطة تنفيذية كبيرة. بيد أنها أكدت من جديد تبعيتها للأسرة السعودية المالكة.

ولم يحدث قط أن عرض تقرير رسمى للدخل المطلوب لسد النفقات المقررة، كما لم تحدد ميزانية الأسرة المالكة، وهى فى العادة مستهلك ضخم للدخل، ونتيجة لذلك ظلت موارد الدخل غير محددة ولا يمكن السيطرة عليها، وظل إجمالى الميزانية غير واضح، ولم توحيد المبالغ المخصصة للمجالات المتعددة فى حساب عام، وظل غير معروف نصيبها النسبى

من الإجمالى، وفى وقت لاحق لم تعلن إلا أجزاء بعينها من الإنفاق الفعلى؛ وفى أواخر شهر أبريل من عام ١٩٣٢ أعلن أن وزير المالية الجديد سوف يستخدم ٤١٠ آلاف جنيه، وصفت بأنها نصف دخل الحجاز، لتغطية نفقات الأسرة المالكة والجيش، كما تقرر أن يحصل على مائة ألف أخرى للاتصالات والنقل. وظلت الحصة التى يحصل عليها الملك فعلاً غير معلنة كما استمرت المرتبات تدفع بعد موعدها بعدة أشهر؛ الأمر الذى علق عليه هوب جيل بالقول إنه لا يكاد يوجد أى ارتباط بين المخصصات الفعلية والميزانية الأصلية.

وعند فحص قائمة المسؤولين فى مختلف المؤسسات الجديدة يتبين أن محاولة قد بذلت فى بادئ الأمر لإرضاء حمزة وياسين وجهاء الحجاز، ففى نوفمبر من عام ١٩٣١ أصبحوا مسئولين عن تنفيذ الميزانية الجديدة، وفى وقت لاحق أصبح حمزة عضواً بمجلس الوزراء، كما شكلت فى شهر نوفمبر «لجنة لإعادة تنظيم» الإدارات الحكومية تضم وجهاء الحجاز، وأصبح إبراهيم الفضل مسئولاً عن الخزنة فى الإدارة المالية الجديدة.

وعند تشكيل مجلس الوزراء عين حمد سليمان (شقيق عبد الله) مديراً للمالية، واستكملت الدائرة فى أغسطس عام ١٩٣٢ عندما أعيد عبد الله سليمان إلى منصبه القديم وأصبح يحمل لقب وزير، وهو اللقب الذى لم يحمله حتى ذلك الوقت إلا فيصل، ولم تظل إدارة «الفضل» قائمة إلا لتكون، على حد تعبير هوب جيل، «ذراً للرماد فى العيون».

وانطوت تركيبة السلطة فى المؤسسات الجديدة على مزيج من الممارسات البيروقراطية والتقليدية، وكان هذا إجراء يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجماعات السياسية السعودية البارزة. كما أنه كشف عن سيادة القيادات الملكية السعودية؛ وأدى تعزيز اشتراك السوريين والحجازيين فى الإصلاحات إلى تنشيط المنافسة بينهما من جديد، تلك المنافسة التى ظلت ساكنة لفترة وجيزة أثناء اتحاد الجانبين ضد سليمان، ويعتقد «هوب جيل» أن ابن سعود فى واقع الأمر دبر بعناية هذا التطور الذى لم يسمح للملك بإعادة آل سليمان إلى النظام فحسب بل أيضاً منح سلطة واسعة لفصيل الذى ترأس المجلس عند الاضطلاع بدوره الرباعى كنائب للملك ورئيس لمجلس الشورى ووزير للخارجية ووزير للداخلية، وبحكم تعيينه فى منصب وزير الداخلية أصبح فصيل مسئولاً عن الصحة والتعليم وتنفيذ الشريعة والشرطة والحجر الصحى الخاص بالحجاج ومراقبة شبكة البرق.

وعاد قدر كبير من السلطة يتركز في أيدي أعضاء الأسرة المالكة ومساعدتهم فتركزت السلطة في أيدي فيصل وآل سليمان، وإن كان يوسع المرء أن يتبين أن ابن سعود أخذ يبرز من جديد شيئاً فشيئاً باعتباره المحرك الرئيسى، وأقيم نظام هرمى فى ظله تعمل الهيئات السياسية والإدارية تحت سلطة المؤسسات الملكية، وسيطرت الولاءات المحدودة النطاق على سلوك الصفوة، وألحقت الهيئات الجديدة بالمؤسسات القديمة فى شكل أميى، على حد تعبىر هوب جيل. وساد انفصال جماعات الصفوة، واستمر التخصيص التعسفى للأموال، فمن مبلغ ١١٠ ألف جنيه حصلت عليه الحكومة فى الربع الأول من عام ١٩٣٢ أرسل إلى الرياض، حيث يدير ابن سعود دفعة الأمور، ثمانون ألفاً، وهكذا ازدادت المؤسسات الملكية السعودية قوة، وأصبحت أقوى المؤسسات فى المملكة. واستندت قوتها على ربط العناصر البيروقراطية والقبلية معاً، وانطوى كل منها على بعض العناصر الأخرى.

لقد كان لهذا الوضع غير المألوف بالنسبة للنظام السعودى تأثيره السلبى على أقاليم الدولة القصية وعلى ما تتميز به من مشكلات حدودية، ذلك التأثير الناجم عن اتجاهين للسياسة الرسمية الجديدة: اتجاه يرمى إلى تعزيز المركزية، فانصب الاهتمام على مدن الحجاز الرئيسية، واتجاه آخر هدفه تنمية ما من شأنه أن يحقق فائدة اقتصادية، مما أضرباً لآخرين وأفضى إلى إهمالهم.

ويعبر الموقف السعودى من مشكلات الحدود مع العراق والكويت عن هذه الاتجاهات؛ لقد كان ينظر إلى العراق حتى عام ١٩٣٠ على أنها العدو الرئيسى، وبدت مشكلات الحدود النجدية - العراقية غير قابلة للحل، لكن فى أوائل يناير من عام ١٩٣٠ وافق ابن سعود على اقتراح عراقى بشأن التسوية، ولم يشمل اقتراح الحكومة العراقية مستقبل نقاط مراقبة الحدود، وإعادة الغنائم واللاجئين المتبردين وغيرها من المشكلات التقليدية فحسب. بل تضمن أيضاً عقد معاهدة «حسن الجوار» وتبادل الاعتراف، واقترح فيصل أن يجتمع مع ابن سعود شخصياً لإتمام التسوية، لقد أخذ الاقتراح البريطانيين على غرة إذ كانوا آنذاك منهمكين فى مسائل تتعلق بإبعاد زعماء الإخوان، وما إن تنبهوا إلى ذلك حتى أبدوا بطبيعة الحال تأييدهم للتوصل إلى تسوية، وإن كانوا قد أصروا على ضرورة

إعداد جدول زمني واضح قبل الاجتماع.

وفي يومي ٢٢ و ٢٣ فبراير من عام ١٣٠ التقى ابن سعود بالملك فيصل على ظهر سفينة جلالة ملك بريطانيا «لوبيين» في الخليج الفارسي. وانتقد الملكان كل منهما الآخر بصورة شخصية، ولم يتسن لهما التوصل إلى اتفاق كامل حول كافة المسائل محل النزاع، لكن معاهدة حسن الجوار قد تم توقيعها وهو ما كان يبدو مستحيلاً في عام ١٩٢٩، بالإضافة إلى أن الملكين اتفقا على التوصل إلى تسوية حول نقاط مراقبة الصحراء في غضون ستة أشهر، وعلى بحث مشكلات تسليم المتهمين الأفارين، وإجراء مفاوضات على إعادة الغنائم وفقاً لما تقضى به محكمة البهرا، وكان التحول في موقف ابن سعود واضحاً لا في ميله الأساسي إلى التسوية. بل أيضاً في موقفه من مشكلات الحدود المزمعة.

وإثناء الاجتماع اعترف ابن سعود سراً لسير فرانسيس همفريز، المندوب السامي البريطاني في العراق، بأن نقاط المراقبة العراقية التي كانت سبباً في معظم المشكلات في وقت سابق «لأنه لا يصر على إزالتها. إلا لأنه وعد شعبه بذلك، ووافق على إحالة المسألة إلى التحكيم، وبينما وافق على تدخل المحكمة أعرب بوضوح عن عدم ثقته في قدرتها على التوصل إلى تسوية؛ والواقع أنه حتى منتصف مارس عام ١٩٣٠ لم تكن قد أعدت أية مطالب أو إجراءات بالنسبة لمحكمة البهرا؛ لقد أوضح ابن سعود رغبته في الصلح، وأبلغ همفريز أنه «لا يرغب في أن تفسد المناقشات الجدلية الروح الودية التي سادت الاجتماع»، وفي الوقت نفسه كان على استعداد أن يتخذ «خطوات فعالة» لوقف الغارات ضد الكويت أو العراق مستقبلاً؛ وبعد إخضاع الإخوان كان تسليم معظم قاداتهم كفيلاً بتحقيق هذا الهدف؛ وتبين كل هذه الأنشطة والتصريحات أن الهدف الحقيقي لابن سعود في تلك المرحلة هو أن يحل رسمياً النزاع القائم على طول منطقة الحدود العراقية، وبات يرى أن معظم مشكلات أمس المستعصية قد فقدت الجزء الأكبر من مغزاها .

لكن إبرام اتفاقية كان بحاجة إلى مزيد من الوقت ، وفي مارس من عام ١٩٣٠ زار وهبة وحمزة بغداد، وهددا ابن سعود في مايو عام ١٩٣٠ بإنهاء المفاوضات بعد أن رفض العراق الموافقة على الخطة السعودية بتسليم المتهمين الأفارين، إذ لم يكن مستعداً أن يتخلى

عن المطلب النجدي الأساسى بضرورة تسليم أى قبلى يعتبره ابن سعود مجرمًا، ولم تبدأ المفاوضات إلا فى شهر أغسطس من عام ١٩٣٠، وفى أبريل عام ١٩٣١ زار نورى السعيد، رئيس وزراء العراق جده حيث تم توقيع معاهدة صداقه وحسن الجوار، وفى ١٠ مايو ١٩٣١ جرى التصديق على المعاهدة التى أعلنت أن «سلاماً دائماً صداقة قوية يقومان على العلاقات الدبلوماسية سوف يسودان»، وفى محاولة لمنع المشكلات فى المستقبل ركزت بنود المعاهدة أساساً على العلاقات القبلية على طول الحدود التى تمثلت فى الحيلولة دون وقوع اعتداء قبلى وتشكيل لجنة حدود دائمة وعدم الاعتراض على المسابله، كما تم توقيع بروتوكولات التحكيم وتسليم الفارين. وعلى الرغم من أن المعاهدة استبعدت تسليم المتهمين ألقارين على أسس سياسية، أكد نورى السعيد أن رجال القبائل من البدو هم ضمن فئة المجرمين الذين يمكن تسليمهم كما أراد السعوديون، وبذلك حقق ابن سعود هدفه الرئيسى.

كانت السياسة السعودية تجاه الكويت مغايرة تماماً لسياستها إزاء العراق، فقد كان السعوديون والكويتيون على استعداد لعدم التركيز على مشكلاتهم القبلية والاقليمية، وأكد ابن سعود اهتماماته الاقتصادية، وفى وقت مبكر يرجع إلى أواخر عام ١٩٢٩ حين عرض مطالبه على س.س.ج. باريت، المقيم البريطانى فى الخليج ألقارسى، أكد ابن سعود رغبته فى الحصول على دخل من الجمارك الكويتيه، وطالب بتخفيض رسوم التراخيص التى تفرضها البحرين على السلع التى تدخل الدولة السعودية إلى جانب التمثيل الرسمى، ولم يرغب البريطانيون فى أن يكون فى البحرين أى ممثلين للدول الأجنبية ولم يكن بوسعهم أن يطلبوا من شيخ البحرين تخفيض رسوم التراخيص المنخفضة بالفعل والتى لا تزيد عن ٢٪، ومن ثم رفضوا هذه المطالب، بيد أنهم لم يشعروا بالتزام خاص لتأمين استقلال الكويت وإن كانوا فى وقت مبكر، فى عام ١٩٢٩، قد وعدوا الشيخ أحمد بالتحكيم فى مشاكله مع ابن سعود.

ويتعين بحث مطالب ابن سعود فى ضوء العلاقات السعودية - الكويتية، فمنذ أوائل العشرينيات من هذا القرن وابن سعود يعترض على الحصه غير الكافية التى يحصل عليها

من الأرباح التي تحقّقها الكويت من التجارة النجدية الضخمة التي تمر عبر أراضيها، ومن الرسوم الجمركية المفروضة عليها، كما اعترض على حقيقة أن القبائل التي يحاول إخضاعها مثل المطير تعيش على التجارة، وأن من حقهم المسايلة في الكويت، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي يواجهها أصر ابن سعود على حقه في أن «يستنزف شعبه»، ومن ثم فرض حصاراً تجارياً على الكويت وحظر على رعاياه التجارة مع المدينة ومنع السلع التي في طريقها إلى نجد من المرور عبرها، بل بدأ، كما سبق أن ذكرنا، في بناء مينائين في الجبيل والقطيف لتحويل طرق التجارة لصالحه، وفي أوائل عام ١٩٣٠ أشار ابن سعود، أثناء المفاوضات مع الشيخ أحمد، إلى استعداده لرفع الحظر في مقابل حصة كبيرة من عائدات الأخير، ولما كانت الكويت قد فقدت ٧٥ في المائة من دخلها بسبب الحصار أبدى أحمد استعداده لمنح ابن سعود حصة، واقترح القيام بذلك عن طريق إنشاء أربع نقاط للمراقبة خارج الكويت حيث يتم تحصيل الرسوم، لكن ابن سعود لم يرض بغير مركز رئيسي داخل الكويت. إذ يرى أن هذه هي الوسيلة الوحيدة ألفة لتجنب التهريب إلى نجد، وبدلاً من ذلك أراد الحصول على مبلغ كبير من المال من الشيخ، وهكذا كانت سياسة ابن سعود تجاه الكويت تهدف إلى فرض احتكار اقتصادي على الإحساء والخليج وإلى استغلال عائدات الكويت كجزء من مخططه، كما كانت تلك السياسة مرتبطة بقيم التنمية الجديدة التي تتميز بها الصفوة السعودية، فلا مرأى من أن آل القصيبي، على سبيل المثال، كانت لهم مصلحة أكيدة في الحصار. إذ أقنعوا ابن سعود بتحويل التجارة إلى الهفوف وعقير والبحرين حيث كان لهم نفوذ اقتصادي قوي.

وحاول البريطانيون بوسائل متعددة خلال عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ حمل ابن سعود على التوصل إلى تسوية حول هذه المسألة، وفي اجتماع بين إدارات الحكومة البريطانية عقد في شهر أغسطس من عام ١٩٣١ تقرر فصل المناقشة حول الكويت عن المسائل الأخرى المتعلقة بسياسة ابن سعود في الخليج، وعهد إلى «بسكو» مهمة الاجتماع بآبن سعود وبحث المشكلة، وتم الاجتماع الذي شارك فيه من الجانب السعودي ياسين في يناير عام ١٩٣٢ وإن كان لم يحرز، فيما يبدو، أي تقدم، إذ رفض السعوديون أية فكرة تتعلق بإقامة نقاط جمارك نجدية على أساس أنها لا تكفي لمنع التهريب. ولم يوافق «بسكو»،

الذى كان يمثل المصالح الكويتية، على مطالبة ابن سعود بمبلغ من المال سنوياً يمثل حصة السعوديين فى الجمارك الكويتية حيث إن هذا يضع الإمارة فى مركز الخاضع لابن سعود وأحيلت المسألة إلى التحكيم بين ممثلى الطرفين، وفى أبريل عام ١٩٣٢ زار الشيخ أحمد الرياض، ولكن المسألة لم تثر رسمياً، ومن ثم أحبطت المحاولات التى بذلتها القبائل النجدية فى أوائل عام ١٩٣٢ للتجارة فى الكويت وصودرت سلعها.

كذلك تعتبر التطورات التى شهدتها منطقة الحدود السعودية - الأردنية ومنطقة شمالى الحجاز مؤشراً على ميل الحكومة السعودية إلى تعزيز المركزية وتشديد الرقابة على المناطق القصية، وفى الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر من عام ١٩٣٠ انعقدت المحكمة، التى تقوم على أساس معاهدة الهادا، برئاسة م.س. ماكدونيل، المبعوث الخاص البريطانى، وواجهت المحكمة نفس الصعوبات التى أدت إلى فشلها فى الماضى، فقد أثار كل من الطرفين مئات المطالب المتعلقة بإعادة الغنائم والتعويض عن الغارات السابقة، وبعد أن غرقت المحكمة فى مستنقع التفاصيل الفنية لهذه الغارات عجزت عن ألفصل فى القضايا، ومن ثم كان لابد من أن تفض، وفى أعقاب اقتراحات «ريان» أقتع البريطانيون الطرفين بالموافقة على تكتيك التخلي عن المطالب السابقة، وهو تكتيك معقول. وفى مارس عام ١٩٣١ عقدت جولة جديدة من المفاوضات طبقاً للمادة ٣ من معاهدة «الهادا»، وكان جلوب المعين حديثاً فى منصب مفتش البدو فى شرق الأردن وعبد العزيز بن زايد، مبعوث ابن سعود، ممثلى الطرفين وأوكلت إليهما مهمة بحث الغارات التى وقعت بعد أن بدأت المحكمة برئاسة ماكدونيل عملها، وكانت الجولة الجديدة شبيهة بسابقاتها ولم تبشر بنجاح كبير.

لقد كانت مشكلات الحدود السعودية - الشرق أردنية صعبة الحل بصفة خاصة، إذ كانت مشكلات شرق الأردن متعلقة أولاً بالقبائل التى كان ولاؤها الأساسى وانتمائها للدولة غير واضحين، وكان ابن سعود واضحاً فى الدفع بأن قبيلة بنى عطية حجازية وبما أن غالبية أفرادها يعيشون فى شرق الأردن طالب بإبعادهم قبل أية تسوية، وزادت من تعقيد الموقف حالات قبائل الشرارات والحويطات وبلى ممن يعيشون على جانبي الحدود، وإن باتوا

يخضعون لنوع جديد من الجنسية ويتعرضون للطرده بالقوة أو حرمانهم من دخول البلاد.

أما المشكلة الثانية فكانت تتمثل في قيام الشرارات وبلى وجزء من بنى عطية من الجانب النجدى للحدود بغارات محدودة يتصدى لها الجزء الآخر من بنى عطية والحويطات وبني صخر من جانب شرق الأردن، ويعكس نزاعات الحدود السعودية - العراقية التي نشبت في الفترة ما بين ١٩٢٧ - ١٩٣٠ والتي تركزت في المنافسة بين ابن سعود والإخوان كانت تلك النزاعات أكثر تشعباً، ومن ثم كان من الأصعب السيطرة عليها أو الحد منها، فهي لم تنشأ من مسائل محلية فحسب. بل أيضاً نجمت عن تأثير ابن سعود وسياسته في المنطقة. لقد كان هناك من المؤشرات ما يدل على أن الحاكم النجدى يسعى إلى فرض الحكم المركزى واستغلال تلك المنطقة اقتصادياً وغرس أساس جديد للتأييد يفتقر إلى نواة وهاية قوية؛ بل كانت هناك في فبراير عام ١٩٣١ دلائل تشير إلى أن القبائل في شمالى الحجاز تعاني من الجوع وتعارض ابن سعود، ومن ثم ذكر جلوب في تقرير له أكتوبر من عام ١٩٣١ أن ابن سعود حاول زيادة قوته وشعبيته مع الشمر وأنه قدم الهدايا إلى الشرارات وتعاون في الغارات التى شنتها «بنى عطية»، وفى نفس الوقت قام بتحسين المدن عند الحدود، وزاد من قواته زيادة كبيرة فبلغت ستة أضعاف دوارية الصحراء التابعة لشرق الأردن. كما أنه استبعد إبراهيم الناشمى، حاكمه فى الكاف، بعد أن تعاون الأخير مع المغيرين على شرق الأردن.

وفشلت جهود ابن سعود الرامية إلى التهدئة، وأسفرت الإجراءات التى اتخذت عن نتائج عكسية، وأرغمت القبائل على حدود الحجاز على وقف تجارتها مع مراكز شرق الأردن والإكتفاء بتوجيهها إلى المدن الحجازية الرئيسية، كما تعين عليهم دفع ضرائب باهظة؛ وأضعفت من قوتها التحصينات والقوات الإضافية والحكام الجدد، هذا فضلاً عن أن هذه القبائل لم تلق أية معونة اقتصادية؛ وعلى الرغم من كونها جزءاً من الحجاز فإنها لم تحظ بنصيب فى المشروعات المركزية السياسية والاقتصادية القائمة فى مدن وموانئ الحجاز الرئيسية، وذهب نصيب الأسد من دخلهم إلى الرياض، وأصبحت المنطقة الريفية الشمالية من الحجاز مهملة ومحرومة، وزادت فترات الجفاف من مشاكل القبائل المحلية

التي باتت تشعر بالمرارة تجاه ابن سعود، وعلق جلوب على ذلك بقوله، «إن ندرة الرعى أو عدم توفره والجماعة وسوء الإدارة والندرة المالية وتحول المشاعر بوجه عام ضد ابن سعود قد لدت سخطاً واسع النطاق في صفوف قبائل بلى والعنيزة وحرب، وهي القبائل المجاورة لبنى عطية في الجنوب».

كان ما يقوم به جلوب من أنشطة سبباً آخر من أسباب سخط القبائل المحلية. فبينما كانوا على الجانب السعودي من الحدود غارقين في المشاكل المتزايدة راحوا يرقبون بحسد الإدارة المتحسنة والرخاء النسبي الذي تنعم به القبائل على الجانب الأردني والذي تحقق بفضل جهود جلوب، وكان هذا الوضع يمثل إغراء دائماً للقبائل في شمالي الحجاز يدفعها إما إلى الإغارة أو اللجوء إلى شرق الأردن، ولهذا ازداد استيائهم من ابن سعود، وبالتالي اشتد نقد ابن سعود لنشاطات جلوب.

هكذا يتعين ألا ينظر إلى موافقة ابن سعود في مارس ١٩٣١ على إجراء مفاوضات بين ابن زيد وجلوب على أنها رغبة مفاجئة من جانبه للاتفاق على تسوية نهائية. بل هي بالحرى محالة لتهدة الحدود مؤقتاً، فمثل هذا الإنجاز يمكنه من تدعيم السلطة السعودية في المنطقة بعد استبعاد الناشئ مباشرة، تؤكد هذا الاتجاه سياسة ابن سعود في تقييد حرب ابن زيد أثناء المناقشات، وجعل سلطته قاصرة على بحث المسائل الفنية (أى إعادة الغنائم)، ووصف ريان تكتيك ابن سعود «بلعبة المراوغة»، ويات واضحاً في مايو من عام ١٩٣١ أنه من الصعب إثبات إمكانية التعرض للإغارة (كما حدث في المحكمة التي رأسها ماكدونيل) وأن دعوة الشيوخ للإدلاء بشهاداتهم حول هذه المسائل مستحيلة؛ واجتمع ابن زيد وجلوب في شهر يونيو، وعلى الرغم من أنهما توصلا إلى اتفاق لمنع الغارات مستقبلاً كان واضحاً أن ابن زيد كان يفتقر إلى السلطة التي تمكنه من الاتفاق على تسوية شاملة، بل لم يستطع أن يضمن أن جابى الضرائب من السعوديين سيكفون عن العمل وسط القبائل في شرق الأردن، وفي أغسطس عام ١٩٣١ عقب خطة بريطانية لم تدم طويلاً لكسر حالة الجمود عن طريق إرغام عبد الله على الاعتراف بابن سعود، وهي خطوة قاومها الأمير الأردني بشدة، قررت اللجنة البريطانية التي تمثل الإدارات الحكومية، الامتناع عن أية تحركات

جديدة والاستمرار في اجتماعات جلوب - ابن زيد، لكن اجتماعاً آخر عقده المندوبان في نفس الشهر لم يسفر إلا عن إتفاقية حول التعويض عن عدة غارات وقعت قبل شهر أغسطس من عام ١٩٣٠، كما عُقد اجتماع آخر في يناير من عام ١٩٣٢ خلاله رفض ابن زيد السماح بإعادة الجمال التي أخذت من شرق الأردن أثناء غارة جرت في سبتمبر عام ١٩٣٠ بزعم أنها كانت قد أخذت في الأصل غنيمة من الحجاز.

وازدادت الحالة سوءاً على الحدود الشمالية للسعودية في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٣١ وريبع ١٩٣٢، وهى المنطقة التى تعرضت لقحط شديد؛ ففي الجوف، شمالى الحجاز وجنوبى شرق الأردن، جفت الآبار ومناطق الرعى وتعرضت المنطقة لهجمات الجراد المستمرة، وانتقلت القبائل من مكان إلى آخر فى حالة من القلق والفاقة، وكان على قبائل بللى والشرارات وبنى عطية والحويطات أن تتصدى للصراع والمجاعة؛ وفى وقت لاحق علق جلوب على ذلك بقوله: «يقال إن هذا العام الجديد السىء قد زاد من حالة البؤس التى عليها قبائل البدو فى كل من نجد وشمالى الحجاز، ويتردد أن المجاعة أودت بحياة الكثيرين، ومن المرجح أن يزداد العدد».

فى وسط هذه الأزمة الاقتصادية طالبت الحكومة بالولاء السياسى الكامل، لكنها لم تبال بمشاكل القبائل الاقتصادية، وتردد أن مبعوثاً سعودياً كان يسعى فى ديسمبر من عام ١٩٣١ إلى حمل القبائل على الانتقال إلى الأراضى السعودية، وفى فبراير أرسلت بعض المؤن إلى الشمال، لكن تلك المؤن كانت للقوات السعودية المرابطة هناك، ومن المؤكد أن القبائل كانت فى حالة نفسية معادية للسعوديين، وعاد جلوب فى ديسمبر من عام ١٩٣١ ليعلق قائلاً:

عندما يتذكر المرء أن بدو نجد الرحل كانوا، منذ خمس سنوات، يخشون أخذ شاة أو جمل ضال فى الصحراء حتى لا يتهموا بالسرقه، فإنه لامناص من استنتاج أن سلطة ابن سعود قد تجاوزت اللدرة، وأنها أخذت على وجه السرعة فى الضعف.

ويجب النظر إلى استيلاء القبائل من ابن سعود في إطار علاقاته التي تزداد سوءاً مع عبد الله في شرق الأردن؛ فما يقدم للقبائل في شرق الأردن من مأوى ومساعدة يمكن أن يلحق الضرر بابن سعود لو اتحد مع النشاط الهاشمي المخطط ضده، وبمنظرة ثابتة بعيدة كتب «ريان» في مايو عام ١٩٣١ عن إمكانية انتشار موجة موالية للهاشميين من الشمال إلى المدن الحجازية الرئيسية، وفي إبريل ١٩٣٢ امتدح ابن سعود، «يتحدث إلى بسكو، الملك فيصل، لكنه وصف عبد الله «بالمشاعر الخطير» الذي لا يهنا له بال حتى ثورة ضده هكذا أصبحت مشكلات شمال الحجاز خطراً يهدد حكم ابن سعود.

وكانت منطقة عسير على الحدود مع اليمن مركزاً لصراع آخر بين النظام السعودي الجديد وقبائل الحدود، فقد كانت المنطقة معرضة للتسلل اليمني بسبب طبيعة الأرض الجبلية والحدود غير المحددة، وكان السعوديون في العشرينيات من هذا القرن قد بسطوا سلطتهم على معظم عسير، وبموجب اتفاق جديد بين ابن سعود وحسن الإدريسي عقد في نوفمبر من عام ١٩٣٠ استولت السعودية على منطقة عسير برمتها وأصبحت على اتصال مباشر بأراضي الإمام يحيى، فما لبثت أن برزت مشاكل حدودية متعددة إحداها حدود منطقة عسير الساحلية أو تهامة عسير، وعلى الرغم من أن هذه المنطقة كانت تخضع، ولاشك، للحماية السعودية (ولحماية الإدريسي من قبل) فإنه من غير الواضح ما إذا كانت مدينة «ميدى» الساحلية الهامة تخضع للحماية السعودية كما يزعم السعوديون. أو أنها تقع ضمن الأراضي اليمنية كما يدعى الإمام، وظهرت مشكلة أكثر تعقيداً تتعلق بالحدود الجنوبية في الجزء الشرقي من عسير الذي يعرف «بنجران» التي لم يحدث أن خضعت قط لحماية الإدريسي، والواقع أن قبيلة «بنى يم» التي تقطن تلك المنطقة لم تنحز لأى الجانبين على الرغم من زعم الإمام حماية هذه القبيلة وكل بنجران، وازدادت المشكلة تعقيداً لأن من يسيطر على بنجران يسيطر أيضاً على المنطقة الواقعة بين تهامة وبنجران (أى منطقة التلال المعروفة بصرة عسير) ويحقق سيادة استراتيجية في المنطقة بأسرها، وتفاقم الموقف في سبتمبر من عام ١٩٣١ عندما أرسل يحيى ابنه أحمد على رأس جيش إلى جبل عرو المقابل لصرة عسير متجها صوب تهامة، وزعم الإمام أنه جاء لمساعدة إحدى القبائل المحلية التي أهانها السعوديون فيما يزعم بأنها أرضه.

ولما كان السعوديون يعانون من أزمة اقتصادية لم يكونوا تواقين إلى القتال، ربما كان ابن سعود يخشى من إمكانية التدخل الإيطالي إلى جانب الإمام، أما البريطانيون الذين كانوا يؤيدون، بصورة غير رسمية، استيلاء ابن سعود على عسير. بل وكانوا مستعدين للاعتراف بالأمر الواقع. لم يكونوا على استعداد لتأييد الاستيلاء والمخاطرة بالدخول في نزاع مع الإيطاليين. هكذا لم يشعر ابن سعود بأنه في مأمن يكفي لخوضه الحرب وبدأ مبعوثوه المفاوضات مع رسول الإمام، وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٣١ أبرمت اتفاقية تخلي السعوديون بموجبها عن مطالبتهم بجبل عرو الذي أعيد إلى اليمن، وبدا ابن سعود متفائلاً أكثر مما ينبغى لإزاء الاتفاقية؛ وفي مايو عام ١٩٣٤ كشف لريان عن أنه كان يعتبر اتفاقية ديسمبر عام ١٩٣١ معاهدة نهائية للصدقة مع الإمام ولم يدرك أن الأخير سيتحين الفرص لانتهاكها، وهذا يرهن على أن ابن سعود كان يفكر إلى الحنكة في تلك الفترة.

لقد كانت لهذه الأزمة جذور أعمق تتعلق بنظام الحكم السعودي المسئول، ففي نوفمبر من عام ١٩٣١ أعطت اتفاقية عقدت بين ابن سعود وحسن الإدريسي الحق في أن «يرأس الحكومة المحلية» في ظل الحماية السعودية، وكان هذا الحكم غير المباشر يمثل السياسة السعودية تجاه عسير، وظل مجلس استشاري مكون من شخصيات محلية بارزة يمارس نشاطه كمستشار للأمير. هذا فضلاً عن أن ابن سعود عين حمد الشوير حاكماً دون تحديد لسلطته. بالرغم من كونه الممثل الشخصي لابن سعود في المنطقة، وتحقيقاً للسيطرة السعودية عين ابن سعود مديراً خاصاً للمالية لفرض الضرائب وتنظيم الشؤون المالية بالمنطقة.

واهتم السعوديون أساساً بالسيطرة على الإدارة وعلى موارد عسير الاقتصادية وطبقاً للوثائق السعودية وافق الإدريسي «على أن يعهد بالإدارة والشؤون المالية لبلادنا لجلالتكم»؛ ولعل الرغبة في الاستيلاء على ميناء جيزان وتطويره في تهامه كان المحرك الرئيسي لاستيلاء السعوديين على المنطقة، وعلى أساس السياسة السعودية الجديدة وفي ظل الحكم السعودي المباشر جردت الحكومة التي أقيمت في عسير الإدريسي والشخصيات البارزة المحلية من

معظم أديارهم وسعت إلى الحصول على أكبر دخل ممكن من المنطقة.

لقد أسفرت تلك الإجراءات عن نتائج عكسية، وعلى حد تعبير أحد الرواة فإن سكان الريف «قد دُفِعُوا إلى شفا الدمار» من جراء الضرائب الباهظة، ولاسيما «ضريبة الجهاد» الجديدة التي فرضتها الحكومة، ومنع ابن شوير الحاكم، حسن الإدريسي من الاجتماع بالشخصيات البارزة وأهانته جهاراً وفرض ضريبة مرتفعة على ميناء جيزان.

وشعر الإمام بالقلق إزاء المنافسة التي يعينها تطوير ميناء جيزان لمينائي الحديدة واللوهية التابعين له، إزاء تركيز الإدارة السعودية على حدوده الشمالية. فقد كان هذا هو السبب الرئيسي لقراره بنشر القوات في عرو لإخماد التمرد الذي وقع هناك .

لقد اشتد السخط القبلي ضد الحكومة السعودية في مناطق حدود عسير وشمالى الحجاز فى الفترة من عام ١٩٣٠ حتى شتاء ١٩٣٢، وفى مناطق بعضها كان الحظر الذى يتهدد ابن سعود أشد، وأصبح المسرح مهيباً للتدخل الأجنبى لتدعيم التمرد المحلى، وكان هذا الحظر معروفاً جيداً لابن سعود وللبريطانيين على حد سواء؛ تلك الاحتمالات التى أكدها فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ تقرير سرى للغاية أعده السلاح الجوى الملكى البريطانى تحت عنوان «ابن سعود ضد شرق الأردن أو اليمن» وعلى هاتين الجبهتين تفاقمت المشكلات فى مايو من عام ١٩٣٢.

نتائج المؤامرة

فى العشرين من مايو عام ١٩٣٢ عبر مائة وخمسون بدوي الحدود السعودية - الشرق أردنية بالقرب من العقبة إلى الحجاز بقيادة، «حامد بن رفادة»، زعيم قبيلة بلى. يهدف التحريض على الثورة ضد ابن سعود، ومن الواضح أن ابن رفادة جند خلاصة رجاله فى مصر من بين الساخطين من القبائل الحجازية التى لجأت إلى هناك إبان الاحتلال النجدي للحجاز فى عام ١٩٢٥. لقد عبر ابن رفادة ورجاله فى إبريل عام ١٩٣٢ شبه جزيرة سيناء مكثوا فترة وجيزة بالقرب من العقبة حيث زودهم بالبنادق والاعذية والمؤن

شخص يدعى عبيد وهو تاجر من السويس وحامد كبريتي، عمدة العقبة، ومن المحتمل أيضاً أنهم التقوا بممثل الأمير عبد الله، ثم عبروا إلى الحجاز، وعسكروا في الشريعة الواقعة على مسافة سبعة أميال من الحجاز، وهناك انضم إليهم رجال من قبائل بلى الحويطات وجهنية وبنى عطيه وغيرها وفي أوائل شهر يونيو بلغت القوة ما يزيد على ١٥٠٠ رجل، عندئذ أدرك كل من السلطات السعودية والبريطانية ان هناك خطر وقوع اشتباك بين قوات شرق الأردن والقوات السعودية، وحذرت نجد من تقديم أى مساعدة للمتمردين، وأن كان عبد الله قد نفى أية علاقه له بهم، وفي آخر شهر يوليو أرسل ابن سعود قوة اشتبكت مع جماعة ابن رفاده بالقرب من جبل الشرع والحقت بها الهزيمة ولقى ابن رفاده مصرعه مع ٣٧٠ رجلاً من قواته.

لم يمض على ذلك أربعة أشهر حتى نشبت في نوفمبر عام ١٩٣٢ ثورة مناهضة للسعوديين في عسير بقيادة حسن الإدريسي ومعاونة اثنين من أبناء المرحوم محمد الإدريسي، أستولى الثوار على سايبه وابو عريش وجيزان حيث دمروا الحاميات السعودية، وكان واضحاً أن الثوار يتلقون العون من كل من الإمام وجماعة من وجهاء الحجاز في المنفى، ومن أفراد من عائلة الدباغ بصفة خاصة؛ وفي ألفترة ما بين نوفمبر ١٩٣٢ ويناير ١٩٣٣ استطاعت قوتان سعوديتان، بقيادة خالد بن اللؤى وعبد العزيز بن مساعد، إضعاف المتمردين، واستعادة تلك المدن، وإن كانا لم يقضيا على الثورة قضاءً تاماً.

ويتعين البحث فيما إذا كانت هاتان المحااولتان للثورة مخططتين وما إذا كانتا كامنتين في المشاعر المعادية للسعوديين السائدة في شمالي الحجاز وفي عسير. لقد كشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات البريطانية عن عدد من الحقائق الهامة، فهناك منظمة تعرف بحزب التحرير (أو الأحرار) الحجازي كانت القوة المحركة لهاتين الثورتين، وكان قادتها من المنفيين الحجازيين ممن اعتقدوا بأن الحجاز قد عانت من المهانة والحرمان في ظل الحكم السعودي ومن ثم دعوا إلى التحرير، وكان حسن طاهر الدباغ، رئيس مجلس التجارة، هو الشخصية الرئيسية الذي أسس في مكة في عام ١٩٢٧ هيئة باسم «حزب التحرير» وبالرغم من نفيه في عام ١٩٢٨ واصل تحريضه ضد السياسة السعودية في المكلا

(حضر موت) والهند، ولم يكن الحزب بالضرورة معارضاً لسياسات التمرکز التي تنتهجها الحكومة السعودية الجديدة. بل كان، من حيث المبدأ معادياً للسعوديين.

وفي غضون العشرينيات من هذا القرن عارض الدباغ وأتباعه حكم أية ملكية في الحجاز. سواء كانت سعودية أو هاشمية، وفي أواخر عام ١٩٢٨ أقام محمد الدباغ، شقيق حسين الدباغ ووزير المالية الهاشمية السابق في الحجاز، علاقة في الإسكندرية مع عبد الحميد الخطيب، الذي كان مبعوث الشريف حسين في مصر، ثم جرى تسجيل هذه الجماعة باعتبارها نادياً إجتماعياً وإن كتب أعضاؤها مقالات مناهضة للسعوديين في صحيفة الأمة، وأخذت أنكارهم تكتسب رويداً رويداً سمة الولاء للهاشميين، وكان من بين أعضائها صحفي حجازي يقيم في مصر يدعى عبد الرؤوف الصبان انتقل إلى شرق الأردن ليصبح مديراً لممتلكات عبد الله هناك، وهكذا أسست الجماعة في أوائل عام ١٩٣٢ فرعين لها أحدهما في مصر والثاني في شرق الأردن، وربما كان لها فرع صغير سرى في مكة.

لقد كانت الجماعة بمثابة ملاذ لرجال الأعمال الحجازيين الأثرياء في المنفى، ممن كان معظمهم مرتبطاً بالنظام الهاشمي السابق في الحجاز. كما كان بعضهم على علاقة بعبد الله، وكان كل فرع يمول بعدة آلاف من الجنيهات، وأسهم المؤيدون الأثرياء بمبالغ كبيرة واستخدمت لهذا الغرض إيرادات ممتلكات عبد الله في الدلتا المصرية.

كان هناك قدر من التعاون بين آل الدباغ والهاشميين المديرين للشورتين كما هو واضح فيما يذلل من جهود تنفيذية ومالية، وكما اكتشف «ريان» فإن حسين الدباغ زار عمان في ديسمبر عام ١٩٣١ ليتعاون مع الهاشميين، وفي ٢٨ فبراير ١٩٣٢ كتب إلى الشريف شاكر بن زيد، وهو صديق حميم لعبد الله يحرضه على «توجيه الحركة في الشمال» ومن المعروف أيضاً أن الصبان حول أموالاً لحسين الدباغ بما لا يقل عن مرتين في الأشهر التالية. والتقى حسين الدباغ الذي كان يعمل حتى ذلك الحين مدرساً في عدن بعبد الحميد الخطيب من مصر وقررا إنشاء «جامعة الدفاع عن الحجاز»، لكنه لم يستطع تعزيز مؤامرة ابن رفاة حتى يونيو عام ١٩٣٢ عندما وصل شقيقه محمد من عدن قادماً من

سنغافورة وأنشأ مع غيره من المنفيين الحجازيين فرعاً محلياً للحزب مستخدماً اسمه كاملاً وفى ديسمبر من عام ١٩٣٢ التقى للمرة الثانية أفراد من عائلة الدباغ بشاكر فى القدس.

وتمثلت الفكرة الأصلية فى القيام بعمل منسق على الجبهتين لكن الثورة فى عسير لم تنشب حتى نوفمبر عام ١٩٣٢ فى حين بدأت ثورة ابن رفاة فى مايو السابق، وكان آل الدباغ المنظمين الرئيسيين لثورة عسير وأقاموا روابط مع الإدريسي عن طريق شخص يدعى أحمد الشنقيطى من مجلس شورى عسير الذى شرع فى تزويدهم بمبالغ من المال، كما قاموا بتوزيع المنشورات على السكان تخرضهم على الثورة ضد «الوهابيين الكفرة» ولم يكن ثمة تدخل من جانب الهاشميين فى الإعداد للثورة فى عسير فى حين قام ابن رفاة أولاً بتدريب أتباعه فى «أراضى عبد الله فى مصر» وأخذ يجند الساخطين من القبائل الحجازية ثم حظى باستضافة عمدة العقبة الهاشمى له والتقى مع شيوخ قبيلة بلوى بشاكر، كما التقى وفقاً لتقارير س. ه. ف. كوكس، المقيم البريطانى فى شرق الأردن، بعبد الله فى ١١ مايو عام ١٩٣٢، وفى ٢٥ و٢٦ يونيو بعث الصبان الأموال إلى ابن رفاة الذى كان بالفعل فى الحجاز، ولكن ليس ثمة دليل آخر على أن الحزب كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بثورة ابن رفاة وما لاشك فيه أنه كان هناك قدر محدد من التعاون بين آل الدباغ والهاشميين لإزاء ثورة ابن رفاة إلا أن المبادرة الهاشمية كانت القوة الرئيسية خلف نشاط ابن رفاة وتنظيمه، كما أن تدخل هذا التنسيق يساعد فى توضيح حقيقة أن الثورتين لم تنشبا فى وقت واحد.

وتعكس المطبوعات التى أصدرها الحزب وآل الدباغ حقيقة أنهم كانوا يريدون إخفاء أهدافهم النهائية، وتدعو منشورات الحزب التى لاتزال متوفرة إلى التحرير الكامل للحجاز ومقاومة أى تدخل أجنبى؛ وطالب الحزب المجلس الوطنى بإقامة حكم نيابى يحظى بتأييد المؤتمرات العربية والإسلامية، أما المنشورات المؤيدة للثورة فى عسير فقد اغفلت القضية الكبرى وهى قضية التحرير الكامل للحجاز، وأعلن آل الدباغ أن الإدريسي هو الحاكم الشرعى لعسير فى الوقت الذى تجنبوا فيه مسألة ما إذا كانت عسير ستتنمى إلى الحجاز المحررة التى تتولى شئونها حكومة جديدة. ولكن على الرغم من دعوة الحزب إلى قيام

حكومة وطنية نيابية ومقاومة التدخل الأجنبي فإن آل الدباغ تقدموا في هدوء إلى الملك فؤاد ملك مصر، وغرضوا عليه تأييدهم إذا ما استطاع أن يضطلع بدور محمد على المعاصر ويهزم الوهابيين ويفرض حكمه على الحجاز.

لقد مضت المبادرات الهاشمية إلى ما هو أبعد من ذلك، وأوضحت رواية الملك فؤاد التي استندت إلى مصادر أخرى^١ أنه في مايو عام ١٩٣١ اجتمع الملك السابق «على» بالقنصل المصرى فى بغداد وعرض تأييده فؤاد كخليفه وتسوية جميع المسائل المعلقة لصالح مصر وضمن دعم مصالح مصر فى الحجاز وفى مقابل ذلك كان يفترض أن يساعد فؤاد الهاشميين على الإطاحة بآبن سعود أساساً عن طريق منح بضعة عشرات من ألوف الجنيهات.

لكن لم يكن الهاشميون، فيما يبدو، يثقون فى فؤاد ثقة كاملة. إذ كانوا فى نفس الوقت يتعاملون مع منافسه فى مصر الخديوى السابق عباس حلمى؛ ويبدو واضحاً أن عباس حلمى وضع العديد من الخطط لتحقيق أطماعه فى الحجاز، وطبقاً لما ذكره «المختار» فإن حلمى عرض على ابن سعود إنشاء مصرف للدولة على أساس الافتراض أن الحجاز غنية بمواردها الطبيعية التى أراد السيطرة عليها؛ وتذكر المصادر البريطانية أن حلمى قدم لثورة رفاده مساعدة قيمتها ٢٥ ألف جنيه؛ ومضى تقرير سرى بريطانى يقول:

لقد حصل الهاشميون، الذين كانوا يتطلعون إلى حدوث قلاقل فى الحجاز على الأموال من الخديوى السابق، كما حظوا بموقف متعاطف من الملك فؤاد؛ كما أن الأمير عبد الله على اتصال بآبن رفاده وكان الساخطون الحجازيون الذين يتستر الملك فؤاد على استعداداتهم فوق الأراضى المصرية يخطون بمساندة عبد الله بما يتلقاه من الخديوى السابق من أموال.

وأفشى فؤاد سر الاقتراح الذى قدمه على للبريطانيين والسبب خوفه إما من منافسة حلمى، أو من حظراً إمكانية الاشتباك مع البريطانيين؛ ولاتكاد تنطبق تلك المؤامرات على برنامج الحزب الذى يهدف إلى الحيلولة دون حصول الأجانب على أى امتياز فى الحجاز

ويبدو واضحاً أن الهاشميين لم يتشاوروا مع آل الدباغ. ناهيك عن إشراكهم، في المباحثات التي جرت مع ممثلين مصريين، وهكذا لم يتم وضع بديل فعال واسع النطاق لحكم ابن سعود في الحجاز.

وشكلت المؤامرة إطاراً لجماعات متعددة مخلخلة الارتباط تسعى إلى الإطاحة بابن سعود، إلا أنها عجزت عن أن تقيم ما هو أكثر من تعاون مخلخل بين أعضائها الرئيسيين أو التوصل إلى إجماع حول حكم بديل في الحجاز، وكان آل الدباغ وآل الخطيب وغيرهم من الحجازيين في المنفى يمثلون العائلات الحجازية الثرية التي شعرت بأن الاستغلال السعودي للاقتصاد الحجازي قد أساء إليها وأضعف قواها، وحداها الأمل في أن يتغير الوضع. وكانت الشخصيات الهاشمية والمصرية البارزة عناصر سياسية تطلعت إلى تعزيز مكانتها في المنافسة على الزعامة في العالم العربي، ووجدت في الحجاز تربة خصبة لتحقيق أطماعها كما أن التحسن الذي طرأ على وسائل الاتصال مكن المتآمرين من توسيع نطاق نشاطهم من العراق إلى الهند عن طريق مصر مما أتاح لهم إطاراً إقليمياً لنشاط مكثف واسع النطاق.

فما الذي كان يمكن للمتآمرين أن يأملوا في تحقيقه في ظل ما يعانون منه من أوجه القصور؟ كانوا فيما يبدو، يريدون انهيار النظام السعودي من الداخل بفعل الأزمة المتورط فيها، كما كانوا يأملون بصفة خاصة في استغلال مشاكل القبائل في المناطق الحدودية وفي شهر يوليو من عام ١٩٣٢ أوضح عبد الله نفسه لسيير أ. ووتشوب المندوب السامي لدى فلسطين وشرق الأردن أن نظام ابن سعود يتعرض للانحيار وأنه يتوقع انهياره العاجل. لقد كان ابن رفاة زعيم قبيلة بلقي هو الذي كان يستولى على القوافل السعودية في العشرينيات وأرغم على النفي في عام ١٩٢٨، وكانت ثورته مع رجال قبيلته التي اشترك فيها أفراد من الحويطات وبلقي وجهينه تشكل رد فعل لما كان يسحقهم من بؤس.

وأعتقد كوكس أن ابن رفاة ورجاله يتوقعون ثورة واسعة النطاق يقوم بها البدو في الحجاز وعلى الحدود اليمنية، كما خلس جلوب، بعد تحليل لدوافع الثوار إلى أن يوسعهم أن يتوقعوا تأييداً أكبر، وأكد أنه حتى المثقفين والشخصيات العالمية نسبياً في مكة والمدينة «كانوا يحسون بالاستياء وبشيء من المرارة من التعصب الأعمى وقسوة النظام الوهابي.....»

وربما زادت أوضاعهم المالية من معاناتهم». وكما سنتبين بعد قليل كانت لشعب عسير شكاوى خطيرة من التصرف السعودي في بلادهم، وعلى الرغم من أن الظروف كانت مهيأة للثورة إلا أن المتآمرين لم يشرعوا في عملية مفصلة جيدة التنسيق، بل جعلوا دورهم قاصراً على كونه عاملاً مساعداً فيما اعتبروه انتفاضة معادية للسعوديين لأمير منها، وكانوا يرون أن ثورة مسلحة وسلسلة من المؤامرات بين العرب كفيلة بأن تدفع إلى مثل هذه الانتفاضة.

لقد كان فشل الثورة راجعاً إلى عوامل عدة، فكان تنظيمها غير دقيق. لدرجة أن أخطاء وقعت في المراحل التمهيديّة ذاتها، ولما كان من الصعب إخفاء الأسرار في الصحراء لم يفلح المتآمرون في إخفاء نشاطاتهم، مما أدى إلى أن اكتشفت السلطات البريطانية في شرق الأردن والحكومة السعودية الخطط قبل تنفيذها، وفي أوائل مايو من عام ١٩٣٢ حذر حمزة ابن رفاعة من التمرد، وطالب البريطانيين في أواخر مايو وأوائل يونيو بوقف الاتصالات بين عبد الله والتمرديين بهدف شل حركتهم على الفور، ورد كوكس بالإصرار على أن يزيع عبد الله الشخصيات المشبوهة من الحدود، وفي شهر يونيو اعتقل جلوب بالقرب من الحدود جماعات قبلية، من أبرزهم بنى عطيه الذين جرى تشجيعهم على الانضمام إلى التمرديين (ربما بواسطة عبد الله نفسه)، كما كتب سير جون سيمون، وزير الخارجية، إلى وزارة المستعمرات مطالباً بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى عبد الله، وبالتحقيق في اتصالاته بالتمرديين، كما طلب أن توقف حكومة شرق الأردن أى هجمات على الدولة السعودية مستقبلاً.

كان رد فعل السلطات البريطانية العنيف عاملاً آخر أساء المتآمرون تقديره، ولا يعرف نوع الرد الذي كانوا يتصورونه، لكن عدم قدرتهم على إحباط رد الفعل البريطاني أو على الأقل تطويقه يوحى بأنهم لم يكونوا يتوقعونه؛ وفي عام ١٩٣٢ راجعت الحكومة البريطانية سياستها تجاه العراق وشرق الأردن والدولة السعودية، وقررت المضي في تأييد ابن سعود إذ كان ينظر إلى حكمه بأنه «حكومة تخضع للأوامر بصورة أو بأخرى» وتسيطر على معظم شبه الجزيرة، ووفرت الأمن للحجاج، وامتنعت عن مهاجمة الكويت، وحالت دون التوسع

السوفيتي في تلك المنطقة، إذ كانت هذه كلها تعتبر مصادر قوة، وفي نفس الوقت كان البريطانيون يشعرون بالامتنان لصداقة الهاشميين وموقفهم الودي، فما كان من السلطات البريطانية إلا أن قررت تأييد كل من الهاشميين والسعوديين، كما قررت تجنب أى موقف من شأنه أن يرغم لندن على الاختيار بين الطرفين؛ وفي حالة نشوب أزمة تكون السياسة هي تحقيق التعاون بينهما، وهكذا فإنه حتى قبل أن يعبر ابن رفاة الحدود اعتبر البريطانيون الوضع القائم بما في ذلك نظام ابن سعود هو أفضل ما يخدم مصالحهم؛ وقد نقلت تلك السياسة إلى ووتش في حينها.

وكان من نتيجة ذلك أن وجدت جماعة ابن رفاة نفسها في «شرع» تفتقر إلى المعدات والمؤن، وعبثا أن انتظرت أن تنضم إليها عشرات الألوف، إذ أغلقت حدود شرق الأردن وراحت السلطات البريطانية تتعقب المتآمرين، ونفى عبد الله وفؤاد، اللذان لم يكن في استطاعتهما الاشتباك مع البريطانيين، أى تدخل من جانبهما وامتنعا عن تقديم مساعدة للمتمردين، وكان منع المؤن - وبصفة خاصة الجنود - يعنى أن الثورة قد باءت بالفشل. وعلق «ووتشوب» على هذه المسألة بقوله: «عندما علم زعماء القبائل أن القوات البريطانية قد حشدت على طول الحدود أدركوا أنه ليست هناك أية فرصة لنجاح أى تمرد».

ويفترض أن الخوف من الانتقام السعودي إلى جانب فشل المتآمرين فى وضع استراتيجية واضحة المعالم للقيام بثورة قد حالا دون أنضمام الحجازيين إلى ثورة ابن رفاة، وكان إلقاء القبض على ستة من الشخصيات البارزة من مكة وعشرة من جدة وغيرهم من الطوائف بتهمة «نشر دعاية» ضد النظام كفيhle يردع السكان المحليين عن إثارة اضطرابات خطيرة هناك.

ولم يصل نشاط الثوار إلى غير هؤلاء من السكان السعوديين، وحقيقة أن الحكومة وجدت صعوبة مبدئية فى تجنيد قوة تتصدى للغزاة يؤكد نفور بعض القبائل النجدية من النظام السعودي الجديد. وكتب ريان يقول: «لقد نزلت أنباء مغامرة ابن رفاة على رأى عام مستعد لأى احتمال من الاحتمالات المشؤومة»، وفى تقرير له من الكويت ذكر ويلسون أن قبائل المطير وعجمان كانت «مبتهجة سراً» بالثورة ولم تكن لديها رغبة فى

مقاومة التمرد الذى بدأ فى نجران، كما أن الحصار الذى فرض محلياً على الكويت أغضب بعض زعماء القبائل، وتردد أن «الرولة» التى كانت تجوب الصحراء السورية بحرية تعاطفت مع المتمردين، وكان، فيما يبدو، للكثيرين من الجماعات فى داخل الدولة السعودية وحولها سبب قوى لتأييد الانتفاضة وللأمل فى إقامة نظام جديد، لكن أحداً لم يكن مستعداً لأن يشارك فيها، وعلى الرغم من استياء النجديين من الحكم السعودى الجديد لم يستطيعوا التعاطف مع الثورة الموالية للهاشميين، واجتمع ابن سعود بزعماء الإخوان واقنعهم بأن يهبوا لمساعدته، ثم جرى تعبئة قوة نجدية بقيادة عبد الله ابن عقيل، وحشدت قوتان من الجيش النظامى من الحجاز نفسها، واستطاعت تلك القوات معاً أن تلحق الهزيمة بثوار ابن رفاة.

وكانت الحكومة فى أغسطس عام ١٩٣٢ لاتزال منقسمة بسبب خلافات جديدة بين فيصل وحمزه، لكنها قامت فى شهر سبتمبر بمحاولة جديدة للتغلب على الصعوبات مركزة على الاجراءات التى من شأنها أن تعزز التكامل بين المناطق المتنافرة. ومن ثم أكدت بيانات الحكومة أن مسألة ابن رفاة قد «حررت الطاقات وشجعت القلوب وأن هناك حاجة ماسة إلى الوحدة الداخلية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز المؤسسات المكلية والتعجيل باندماج المناطق الساخنة؛ وساعدت إقامة دولة ملكية موحدة فى التأثير على منافسى السعوديين خارج المملكة وإقناع القبائل المحلية بشجاعة ابن سعود. هذا فضلاً عن أن نموذج العشرينيات من هذا القرن علم الزعماء السعوديين أن إقامة مؤسسات ملكية تحظى بتأييد كل من العناصر النجدية والحجازية التى تعتبرها وسيلة لخدمة مصالحها فى المملكة؛ وفى سبيل تعميق مشاعر الولاء الإقليمى للحكومة، أدخل الزعماء السعوديون المؤسسات الجديدة التى تتمشى مع الممارسات القبلية العامة، وبعد أن كتب حمزة ومعه خمسة عشر زعيماً إلى العديد من الشخصيات وإلى الملك نفسه يحثونهم على توحيد المملكة، جرى فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٣٢ إعلان الوحدة كاملة بين نجد والحجاز تحت اسم «المملكة العربية السعودية»، وأعرب هوب جيل عن اعتقاده بأن مبادرة حمزة إنما دفع إليها ابن سعود نفسه.

وبعد أن تغلب ابن سعود على معارضة شقيقه محمد نجح في نفس الشهر في أن يحظى بتأييد أسرته لتعيين ابنه الأكبر، الذي عمل قائداً عسكرياً وحاكماً لنجد، وريثاً شرعياً له ؛ لم يكن في المذهب السني ولا في المذهب الوهابي حكم واضح يتعلق بالخلافة السياسية، بيد أن تأسيس أسرة حاكمة كان يعتبر صورة شرعية من صور الزعامة في المجتمع القبلي التي حظيت بموافقة الزعماء الوهابيين السابقين، ومن ثم كان الاتفاق على تنصيب سعود، الابن الأكبر للملك، في هذا المنصب (الذي لم يعلن رسمياً إلا في أغسطس من عام ١٩٣٣) إنجازاً هاماً يحققه ابن سعود، بلغ حد إقرار مبدأ قيام أسرة من الملوك في مملكة متحدة.

ويرى «هوب جيل» أن توحيد المملكة كان يعني أن سياسة التمركز قد امتدت أيضاً إلى عسير، وكانت منذ عام ١٩٣٠ تخضع كإقليم سعودي وكان سكانها يشكون الضرائب الباهظة ومن المهانة التي تعرضوا لها على أيدي السعوديين؛ ورفض حسن الإدريسي التوقيع على مبادرة حمزة ربما لأنه كان يشارك في هذا التصور، وعلى هذا الأساس أرسل ابن سعود بعثة تقصى الحقائق إلى عسير في نوفمبر عام ١٩٣٢، فما كان من الإدريسي إلا أن يتجاهل المبعوثين وبدأت الثورة، ويبدو أن نفوذ الحزب في هذه المرحلة كان واضحاً لحسن الإدريسي ولأبناء محمد الإدريسي ولغيرهم مثل محمد يحيى ياشيهي، أحد أفراد حاشية حسن؛ ومنح الإمام المتمردين مزيداً من التشجيع.

كان إخماد التمرد عملية صعبة أساساً بسبب طوبوغرافية المنطقة وبعدها عن مركز المملكة، بيد أن المسألة كانت ملحة. إذ كان الثوار يتحدون النظام السعودي بأسره، وأحجم النجديون، وهم مقاتلون تقليديون في سبيل الحكومة، عن الاضطلاع بالمهمة. لقد كان الموقف في الحجاز ونجد لا يزال، كما وصفته الأنباء، يدعو إلى التشاؤم فقد كانت القبائل تعاني من المجاعة وينتاب أهل المدن شعور بالمرارة، وامتعت القبائل النجدية الكبيرة، وبعضهم من الإخوان، عن القتال بسبب طوبوغرافية عسير وطقسها إلى جانب عدم إمكانية الاستيلاء على الغنائم.

أما الأسباب التي حملت القبائل النجدية في نهاية الأمر على اتخاذ إجراء ضد ثورة عسير فتعكس الطبيعة المزدوجة للدولة السعودية في ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن القبائل عارضت نظام ابن سعود المركزي فقد كانت تغريها في الوقت نفسه المعونات المالية والمكانة الأدبية المستمدة من التحالف مع ابن سعود والروابط الشخصية التي كانت تربطهم به، كما جذبهم نحره ما حققه السعوديون من نجاح على ابن رفادة، وإقامة المملكة، واستئناف ابن سعود لنشاطه السياسي، ففي أوائل نوفمبر عام ١٩٣٢ التقى ابن سعود بزعماء عجمان والمطير في الرياض ومنحهم هدايا سخية، عندئذ تحسنت العلاقات وبعثت القبائل النجدية بآلاف الرجال للقتال، فقاد خالد بن اللؤى طابوراً على الساحل كما قاد خالد بن محمد طابوراً آخر على الجبال في اتجاه نجران وقاد ابن مساعد طابوراً ثالثاً في المؤخرة، ومرض ابن اللؤى - وكان قائداً مخلصاً - ووافته المنية بعد احتلال سايبه، وعلى الرغم من هذه النكسة يرهن السعوديون في ساحات القتال على أنهم الأقوى، وكانت تشكيلاتهم أكثر فعالية من تلك التي لأعدائهم.

ومع احتواء ثورة عسير، وإزاحة الخطر المباشر الذي كان يتهدد النظام السعودي انطلق ابن سعود ليؤكد من جديد سلطة المؤسسات المركزية على الأقاليم الواقعة على الحدود، فعين ابن مساعد حاكماً لأبها واختار أعضاء من فرع صوديري من العائلة المالكة لحكم تبوك والجوف في يونيو عام ١٩٣٣، وهكذا تم فرض إدارة أشد حزمياً وأكثر خبرة على المناطق الحساسة المحقة بشرق الأردن واليمن.

لقد كانت العلاقات السعودية مع الدول المجاورة من بين العناصر التي ساعدت على دمج مناطق الحدود، فما إن أُخمدت ثورة ابن رفادة حتى نشب نزاع حول «اشتراك عبد الله في الحركة الفاشلة، وشرع البريطانيون في التحقيق في تصرف عبد الله في محاولة العمل كوسطاء أمناء لإرضاء كل من الحكام الأردنيين والسعوديين، ولما عجز ووتشوب عن إثبات أي علاقه لعبد الله بالمتمردين أحجم عن التنديد بالحاكم الأردني وأيدته في ذلك وزارة المستعمرات؛ وحاول ابن سعود، من الناحية الأخرى، استخدام هذه الأزمة ليتخلص من منافس هاشمي قوى ووصف عبد الله بالخرض الرئيسي لثورة ابن رفادة، وبأنه

العدو الرئيسى للسعوديين، بل طالب باستبعاد عبد الله أو ضمناً بريطانيا يمنعه من أى تدخل جديد فى العربية السعودية، ولم يؤيد «ريان» وزارة الخارجية البريطانية مطالب ابن سعود وإن كانا قد أصرا على أن تصدر وزارة المستعمرات تعليماتها إلى ووتشوب بأن يكون حازماً مع «عبد الله وأن يتحرى عن علاقاته بالثوار».

واقترضت المصالحة جهداً مشتركاً من جانب جميع الأطراف، فقرر البريطانيون إحياء الفكرة التى كانت قد طرحت فى سبتمبر من عام ١٩٣٢، وفى اجتماع بين إدارات وزارة الخارجية توصل المسؤولون البريطانيون إلى نتيجة مفادها أن الوسيلة المناسبة الوحيدة للتغلب على الأزمة، وتجنب مطالبة ابن سعود باستبعاد عبد الله هى تجاهل النزاع الراهن ومحاولة إقناع الطرفين بالاعتراف المتبادل؛ وكان منطلق هؤلاء المسؤولين هو إرغام الطرفين على أن يجتمعا معاً على الرغم مما بدا وكأنه عدااء لا نهاية له؛ ومن ثم اقترحوا أن يوقع الزعيمان معاهدة صداقة مماثلة لتلك التى وقعها ابن سعود مع العراقيين، ونقل ووتشوب رداً إيجابياً فوراً من عبد الله.

ولما كان ابن سعود يواجه قبائل متمردة على الساحتين اضطر إلى أن يكتم شعوره بالمرارة تجاه عبد الله، وأن يوافق على التوجه الدبلوماسى الذى اقترحه البريطانيون، ولتحسين موقفهم فى المساومة عمل السعوديون فى نفس الوقت على تعزيز علاقاتهم مع القبائل على طول الحدود، وفى شهر يناير اجتمع ابن سعود «ببنى عطية» وأغدق الهدايا على زعمائهم. وأوضح جلوب، الذى كان قد طرد بنى عطية إلى العربية السعودية لتأمرهم، أن «العربى يستمتع بنشوة خفيفة يستمدّها من التأمر»، وهناك لم يسمح لهم بالتجارة مع شرق الأردن، لكن أطلقت يدهم فى الإغارة عليها، وهو امتياز أحسوا إزاءه بامتنان لابن سعود، أضف إلى هذا أن فواز شعلان، أحد زعماء «الرولة»، بايع ابن سعود بزيارته للأمير السعودى فى الكاف، كما أن الأخير عزز من القبضة السعودية على قبيلة سرحان التى تعيش على امتداد وادى سرحان ونشر جانبى الضرائب وسطهم وحملهم على قبول السيادة السعودية، وفى أوائل يناير عام ١٩٣٣ أبلغ حمزة ريان أن العربية السعودية مستعدة للتوصل إلى «ترتيب ما» مع شرق الأردن إذا اشتركت بريطانيا فى مثل هذا الترتيب، هذا التصريح الذى

أكده فيصل في وقت لاحق.

ووافق البريطانيون وشرق الأردن على التفاوض على الرغم من اعتقاد جلوب بأن اتفاقاً تمهيدياً حول ولاء قبائل مثل بنى عطية وسرحان وحق السعوديين في أن يتسلموا «المجرمين السياسيين» من شرق الأردن هو الاتفاق الوحيد الذى يمكن أن يمهد الطريق لمعاهدة سلام قابلة للتطبيق، وكان من رأى جلوب أنه طالما لم يستطع التوصل مع ابن زايد إلى مثل هذه الاتفاقية التمهيدية، فمن غير الممكن حدوث أى تقدم؛ وفى فبراير زار ريان عمان واجتمع بووتشوب وكوكس وجلوب فى أعقاب اجتماع آخر عقد بين جلوب وابن زايد. عندئذ قرروا - على الرغم من احتجاجات جلوب - بأنه فى ظل الظروف الراهنة يفضل التوصل إلى اتفاق عام أولاً ومعالجة مشكلات الحدود الفنية فى وقت لاحق، ومن ثم تغيرت السياسة البريطانية التى دامت عشر سنوات والتى أعاق كل محاولة تهدف إلى تسوية منذ عام ١٩٢٥.

وبدأت فى جدة، فى شهر إبريل، المفاوضات بين الأطراف، وتقرر خط الحدود القائم وأن تواصل لجان الحدود التابعة لكل من الطرفين اتصالها لمنع الغارات، ولم ترد أى بنود تتعلق بتسليم المجرمين، وإن تقرر إحالة المنازعات حول إعادة الغنائم إلى محاكم خاصة وطرد المغيرين، أما المشاكل التى لا يبت فيها فستحال إلى التحكيم على أن يكون المحكمون مسئولين بريطانيين أو كل إليهم فى نفس الوقت ضمان تعهدات شرق الأردن، وفى ٢٧ يوليو وقع حمزة وتوفيق أبو الهدى، رئيس شرق الأردن، على معاهدة حسن الجوار وعلى بروتوكول التحكيم.

يبد أن هذه المعاهدة لم تعكس حلاً محدداً لمشكلات الحدود، فالواقع أن مشاكل عويصة مثل الهوية القبلية والغنائم واستبعاد من يعتبرهم السعوديون مجرمين سياسيين من شرق الأردن لم تحل، ولم يشر أبى سعود وعبد الله إلى أن الاتفاقية قد خففت من العداء بينهما ولم يلتقيا، ومع ذلك شكلت القرارات المتعلقة بإقامة اتصالات أفضل على الحدود وتكوين لجنة تحكيم والضمانات البريطانية للمعاهدة تحسناً كبيراً فى الوضع على الحدود وساعدت على تخفيف حدة التوتر فى شمال منطقة الحجاز.

لقد أدى احتواء التمرد في عسير إلى زيادة العلاقات السعودية مع الإمام سوءاً، وتطور الموقف إلى حد الاشتباك خلال عام ١٩٣٣، وفي يناير من ذلك العام وفور أن أعاد السعوديون سيطرتهم على عسير ثارت مشكلات عديدة بين العربية السعودية واليمن، وإن لم تشر أى منها إلى أن حرباً وشيكة الوقوع، وكانت إحدى المشكلات تكمن فى هروب حسن الإدريسي وغيره من أعضاء أسرته إلى اليمن. حيث منحهم الإمام حق اللجوء السياسى، كما كانت هناك مشكلة تمرد القبائل التى كانت تتجول على طول الحدود غير المحددة بين الدول، فقد سارت جماعة مساريها من «تهامة» ضد السعوديين «وبنى يم» فى نجران ضد الإمام، وبناء على معاهدة عام ١٩٢٧ المبرمة بين الدولتين طالب السعوديون باستبعاد الإدريسي لكن فى شهر فبراير من عام ١٩٣٣ أعرب ابن سعود فى المراسلات المتبادلة عن استعدادة للتوصل إلى حل وسط فيما يتعلق باستبعاد الإدريسي ورجاله من منطقة الحدود شريطة ألا يتجاوزوا حدود اليمن، فى تلك المرحلة استمرت المراسلات دون توقف بين الحكام، وإن إتهم كل جانب الآخر بتحريض قبائل الحدود المتمردة، وابتداء من شهر أكتوبر فصاعداً جرت مناقشة الاقتراح السعودى الخاص بالمفاوضات، وفى مايو عام ١٩٣٣ بعث ابن سعود بوفد برئاسة حمد سليمان، شقيق عبد الله، ولهذا كان من دواعى دهشة السعوديين والبريطانيين فى هذا الحين أن يبدأ يحيى الاستعدادات للحرب.

ويتعين بحث مشكلات عسير فى إطار أوسع واضعين فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية لكل الأطراف، فالقبائل المتمردة والزعماء المشاكسون أمثال الإدريسي ممن تورطوا فى منازعات الحدود، كانت بمثابة العوامل التى أظهرت المخاوف الكبيرة للدول، فقد كانت المشكلة الحقيقية التى يخشاها الإمام هى التوسع السعودى فى جميع أنحاء عسير خاصة وأن هزيمة الإدريسي قد تمخضت عن إقامة حكومة سعودية مركزية ونشر القوات السعودية على الحدود اليمنية، وكان التهديد لليمن واضحاً بصفة خاصة عندما اقترح ابن سعود لأول مرة فى أكتوبر عام ١٩٣٢ عقد اتفاقية حول ترسيم دقيق وواضح للحدود، ووافق يحيى على التفاوض. إلا أنه بعد النصر الذى حققه السعوديون على المتمردين كانت مثل هذه المفاوضات تنطوى على الاستسلام للتهديدات السعودية بالقرب من الحدود اليمنية.

فمن وجهة نظر يحيى فإن زحف ابن مساعد على ميدى ربما دفع إلى غزو اليمن، كما قد يعرضها تمرد بنى يم لعواقب وخيمة، فقد كانت هذه القبيلة تابعة لطائفة الاسماعيليه ولم تقبل بصورة كاملة سيطرة يحيى الزمنية والدينية عليها، وهى قبيلة كبيرة منتشرة فى معظم ربوع نجران وفى اليمن ؛ وفى يناير من عام ١٩٣٠ بدأ زعمائها الاتصال بالسعوديين ويتأيد منهم راحوا يشنون حملة ضد اليمنيين، ولم يكن هذا يعنى فى نظر يحيى سوى محاولة سعودية لفرض السيطرة على نجران، وهو ما يشكل تهديدا لبلاده، وهكذا رأى اليمنيون فى ارسال وفد سعودى إلى صنعاء على أنه محاولة للتفاوض للتوصل إلى اتفاق فى ظل ظروف غير مواتية لهم، وكانوا يخشون من تواجد سعودى على طول الحدود اليمنية بأسرها. بيد أن يحيى لم يرغب فى الانسحاب رسمياً من المفاوضات، ويتيح مبرراً لابن سعود لغزو اليمن. ومن ثم قرر مفاجأة السعوديين - اعتقاداً منه، فيما يبدو بأن بوسعه حشد مئات الآلاف من رجال القبائل فى ساحة المعركة.

لم يكن ابن سعود على بينة من مخططات يحيى؛ وأكد ريان الذى كانت تربطه آنذاك صلات وثيقة بأبن سعود وبحمزة ، أن ابن سعود كان يؤمن إيماناً صادقاً بالاتفاقيات السعودية اليمنية المبرمة فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٣١ والتي أعطت عسير بأسرها للعربية السعودية وبالتالى كان يعتقد أن نشر القوات السعودية فى جميع مناطق عسير سيوافق عليه الإمام، كما دفع ريان بأنه على الرغم من أن ابن سعود كان له مطلب فى «تهامة» فقد كان الإمام يطالب ببعض الأراضى فى نجران، ولأن درجة وضوح الاتفاقيات بين شيوخ الجزيرة العربية تركت الكثير ليكون مرغوباً. ولتبرير التفسيرات المتعددة لبنودها الرئيسية، اعتقد ابن سعود أن بوسعه فرض السيطرة على نجران فى الوقت الذى يتجنب فيه الاشتباك مع الإمام، ولأنه كان مشغولاً بالمفاوضات مع شرق الأردن. ربما لم يكن راغباً فى الدخول فى حرب على الحدود اليمنية.

وفى غضون الأشهر العديدة التالية راح الطرفان يغيران تدريجياً من مواقهما، وهى نتيجة مباشرة لإرسال القوات اليمنية إلى نجران. وفى شهر يوليو من عام ١٩٣٣ جرت مفاوضات بين الوفدين السعودى واليمنى ولكن الوفد اليمنى حسب الرواية السعودية وهى

الرواية الوحيدة المتوفرة، أبدى تعنتاً شديداً، وبالرغم من الاعلان بأن منح الإمام حق اللجوء السياسى للإدريسى هو عمل إنسانى وليس إجراء معادياً للسعودية فإن مطالبة السعودية بعسير والتأكيد على أنه لم يحدث قط أن كانت جزءاً من اليمن وأن اتفاقية عام ١٩٣١ اقرت السيطرة السعودية على هذه المنطقة اعتبرها اليمنيون مسألة تدعو للدهشة، وأكد اليمنيون حقهم فى حكم عسير ~~بني~~ يم بالوراثه، ووصفوا اتفاقية ١٩٣١ بأنها اتفاقية مؤقتة قامت على ظروف زالت بقضاء السعوديين على أسرة الإدريسى، ومن ثم راحوا يؤكدون أن اليمن حرة فى أن تلتزم بالمعاهدة أو تتخلى عنها، وأنهم لن يعقدوا معاهدة جديدة إلا إذا تحقق لهم ما يريدون بالنسبة لتهامة والحدود الشمالية [نجران].

وفى أول أغسطس عاد الوفد السعودى إلى الحجاز متهماً الإمام بأنه أساء معاملته، وبات موقف الطرفين متشدداً بصورة متزايدة وراح كل طرف يؤكد حقه فى السيطرة على عسير ومع ذلك ظلت عوامل أخرى تحول دون نشوب حرب فى مقدمتها دور الدول الكبرى، ففى أواخر شهر يونيو وخلال شهر يوليو استفسر «وهبة» فى لندن عما إذا كانت بريطانيا ستؤيد العربية السعودية فى حالة نشوب حرب نظير حماية السعودية للمصالح البريطانية فى اليمن إذا ما كتب النصر للسعوديين، وعلى الرغم من أن البريطانيين اعترفوا بالسيطرة السعودية على عسير كأمر واقع، لم يكونوا على استعداد لتأييد الغزو السعودى لليمن حيث إنهم لم يرغبوا فى استفزاز الإيطاليين ودفعهم إلى تأييد الإمام تأييداً كاملاً؛ هذا فضلاً عن أن البريطانيين لم يرغبوا فى استفزاز يحيى بلا مبرر حيث إن وفداً بريطانياً من عدن (برئاسة الكولونيل ب. ويللى) كان من المقرر أن يجرى مفاوضات مع الإمام حول حدود اليمن مع المحميات الخاضعة للسيطرة البريطانية فى العربية السعودية، كما رفض البريطانيون، فى مفاوضات مع الايطاليين، الضغط على ابن سعود لتجنب الاشتباكات السافرة. كما رفضوا، حسب رأى ريان الاعتراف بأى حق ليحيى فى عسير؛ لكن فى يوليو من عام ١٩٣١ صرح سير جون سيمون، وزير الشؤون الخارجية، بأن بريطانيا لا تستطيع الموافقة على المطلب السعودى، ومن ثم لم يرد البريطانيون تشجيع نشوب حرب فى اليمن فى ذلك الوقت بالرغم من عدم اعتراضهم على السيطرة السعودية على عسير، ولقد أدى

هذا الموقف البريطاني إلى التخفيف من حدة العداء السعودي لهم.

كذلك بذل الإيطاليون قصارى جهدهم لمنع الإمام من البدء في حملة عسكرية متهورة. فعلى الرغم من تأييدهم لمطالبته بعسير كان الأمل يحدوهم في منع السعوديين من السيطرة على المنطقة من خلال التعاون مع البريطانيين، وسعى الإيطاليون إلى تجنب كل من الاشتباك مع البريطانيين والقطيعة التامة مع العربية السعودية، إذ رغم اهتمامهم بحماية الطرق البحرية في البحر الأحمر لم يرغب الإيطاليون في المخاطرة بحدوث قطيعة مع ابن سعود، وفي نوفمبر من عام ١٩٣٣ اجتمع حمزة مع مبعوث إيطالي في جدة أبلغه أن إيطاليا تهدف إلى الحفاظ على علاقات ودية مع كل من ابن سعود والإمام .

وكان الافتقار إلى القوة العسكرية عاملاً آخر حال دون دخول الطرفين في حرب على الفور، فقد خاضت قوات الإمام بقيادة أحمد بن يحيى قتالاً ضد بني يم، ولم يحقق سوى نتائج متواضعة، ولم يكن تحت إمرة أحمد عدد كبير من الرجال كما كان العتاد غير كاف. فضلاً عن عداء القبائل في المناطق المختلفة وعدم تعاونهم معه؛ كذلك وجد ابن سعود صعوبة في تكوين جيش كبير ولم يخف إخماد الثورة في عسير حقيقة أنه لم يكن لديه أكثر من بضعة آلاف من الجنود النظاميين الحجازيين، وأن القبائل النجدية الرئيسية كانت لا تزال تنتقد سياسته في تصريف الشؤون الداخلية ولا تميل إلى القتال في اليمن. خاصة وأن المغامرة لم تكن تبشر بغنائم كبيرة، ولم يكن أمام ابن سعود من خيار سوى البدء بعملية التجنيد البطيئة من بين صفوف قبائله الرئيسية.

وعلى الرغم من أن كلا من الطرفين كان في صيف عام ١٩٣٣ لا يزال غير مستعد لشن الحرب إلا أن الصراع تصاعد وبحلول شهر مارس عام ١٩٣٤ لاح أن الصراع المسلح وشيك؛ فالتغييرات التي جرت خلال الفترة التي اشتبك فيها الطرفان مع القبائل المحلية والتحولات المفاجئة في الولاءات القبلية أثارت شكوكاً متبادلة. وبدأ أن السعوديين حققوا اليد الطولى وشددت القوات السعودية من سيطرتها على المنطقة ووجد يحيى نفسه مضطراً إلى تعويض خسائره، وبسبب افتقاره إلى التأيد من إيطاليا والقبائل ركز يحيى نشاطه في تهدئة «بني يم»، وفي شهر سبتمبر استطاعت قواته احتلال بدر المدينة الرئيسية في نجران

الواقعة على مسافة ٧٠ إلى ٨٠ ميلاً إلى الشمال من الحدود بين اليمن وعسير؛ وأرسلت القوات السعودية لمساندة بنى يم، وفي نوفمبر استطاعت قوات من قحطان وعجمان بالتعاون مع بنى يم أن تصد القوات اليمنية وأن تلحق بها الهزيمة فى معارك عديدة، ولقد مكن الزحف اليمنى على بدر ابن سعود من نشر قواته الرئيسية فى عسير، ووصل فيصل بن سعود، ابن شقيق ابن سعود، إلى حد جيزان فى تهامة، كما بلغ أخوه محمد أبها، وكان نجّل ابن سعود مسئولاً عن العملية برمتها.

بعد عدة أسابيع من الاشتباكات وجد ابن سعود نفسه فى موقف متميز. فبعث إلى يحيى فى ١٥ نوفمبر بقائمة من المطالب بهدف التوصل إلى تسوية. حملها إلى صنعاء حمد سليمان. لقد طالب السعوديون باعتراف اليمن بالحدود القائمة بين عسير واليمن وبالسيطرة السعودية على عسير، وإبعاد الإدريسى ووضع حد لتدخل يحيى فى شئون القبائل العسيرة والجلء الفورى عن نجران وقبول المعاهدة المبرمة بين السعودية والإدريسى فى عام ١٩٢٧ كأساس للصداقة فى المستقبل، وكان ابن سعود ينوى إبعاد القوات اليمنية من نجران. إلى جانب تأمين نفسه ضد المشاكل فى المستقبل.

وافق يحيى على معظم الشروط، وفى ٢٩ ديسمبر أمكن التوصل فيما يبدو، إلى اتفاق مبدئى، وقبل السعوديون أن تظل نجران محايدة، وأن يتحدد وضعها عن طريق المفاوضات ووافق يحيى على السيادة السعودية على بقية عسير، كما وافق على أن يوقف تأمره مع القبائل وان يبعد الإدريسى إلى «زابد» (فى اليمن) وأن يقبل ترسيم الحدود كجزء من معاهدة صداقة مدتها عشرون عاماً.

ويثير ما ترتب على ذلك من أحداث تساؤلات حول دوافع الإمام. فمن ناحية وافق الطرفان على عقد مؤتمر سلام فى فبراير من عام ١٩٣٤ فى أبها، ومن ناحية أخرى بدأ يحيى القتال على طول الحدود؛ إنه لمن الصعب تحديد الأسباب التى دفعت يحيى إلى تصعيد الصراع فى وقت لا يزال فيه يعانى من وضع الأضعف عسكرياً واستراتيجياً لعله كان يسعى إلى تحسين موقف اليمن فى مؤتمر أبها. وربما كان يعتقد أن حركة عسكرية مفاجئة مصاحبة للمفاوضات يمكن أن تأخذ السعوديين على غره وتحقق له ميزة كبيرة.

آخيراً ربما كان هناك استفزاز مباشر. إذ قام فيصل بن سعود في يناير من عام ١٩٣٣ بهجوم على قوات يحيى دون السماح له بذلك مما أسفر عن مقتل ٧٠٠ رجل. لقد اعتذر ابن سعود وأوضح أن الهجوم قد وقع عن طريق الخطأ، إلا أن الحادثة أدت إلى تفاقم الموقف وقيام يحيى بشن هجوم.

وظلت القوات اليمنية طيلة شهر يناير تهاجم جبل فايفا وجبل بنى مالك في جنوب نجران، وشرعت في فرض الضرائب وأخذ الرهائن من قبائل المنطقة؛ وجرى طرد الممثلين السعوديين، وبعث يحيى بعبد الوهاب الإدريسي (ابن محمد الإدريسي) لتجنيد القبائل، وركزت قوات الإمام أساساً على نجران؛ وعندما طلب ابن سعود تفسيراً لما يجري وصف يحيى الأحداث بأنها «غير هامة»، وهو رد يمكن اعتباره تأكيداً بأن الإمام كان يهدف إلى تعزيز مركزه في المؤتمر القادم، وليس البدء في حرب شاملة. وفي شهر فبراير عُقد المؤتمر حيث مثل فؤاد حمزة العربية السعودية؛ لقد حاول اليمن أن يفرض شروطه. لكن المشاركين لم يبدوا عدم استعدادهم للاتفاق على خط الحدود فحسب. بل رفضوا أيضاً إجلاء قواتهم من نجران، وطالبوا بإطلاق سراح الأسرى اليمنيين الذين أسروا في جيزان في وقت سابق؛ وانفض المؤتمر في مارس دون نتيجة.

في تلك الفترة جرى تعبئة القوات السعودية، وأخذت تقترب من المنطقة، فبالإضافة إلى القوات القبلية النجدية حشدوا قوات من ترابه وبيشه في الحجاز، وظلت جميع هذه القوات تحت القيادة (وكان يقودها في وقت سابق خالد بن لؤي) في جيزان، كما حشدت قوة أخرى من عتيبه وقحطان بقيادة ابن مساعد في أبها. وبلغ عدد القوات السعودية في المنطقة في شهر مارس ٣٠ ألف مقاتل (٨٠٠٠ جندي نظامي) مقابل ٣٧ ألف مقاتل يمني (١٢ ألف جندي نظامي) هي القوة التي استطاع يحيى تجنيدها، وكان ابن سعود في رأي ريان مستعداً للقتال، وكان ينتظر فشل مؤتمر أبها حتى يكون انهيار المؤتمر وليس أي نزاع آخر مبرراً للحرب؛ فما أن انهار المؤتمر حتى وجه ابن سعود انذاراً إلى يحيى بالجلء عن نجران، وتسليم آل الإدريسي؛ عندئذ بدأ النزال وشيكاً.

عند فحص استراتيجيات كل من الطرفين يبدو أن يحيى كان في واقع الأمر في

المركز الأضعف على الرغم من قواته التي كانت إلى حد ما أكبر عدداً شن يحيى هجوماً في يونيو ١٩٣٣ وفي يناير ١٩٣٤ قام بحملات تركزت أساساً على نجران في محاولة للاستيلاء على المنطقة وكانت منطقة حراما لاتخضع للسيطرة السعودية؛ بهذا العمل أرغم يحيى ابن سعود على أن بوجه قوات سعودية لا إلى نجران فحسب. بل أيضاً إلى المدن الساحلية الهامة والحساسة، وبرهن نشر القوات السعودية على أنه أكثر فعالية من تركيز اليمن لقواتها في ساحة واحدة هذا فضلاً عن أن السعوديين كانوا يتمتعون بمزايا أخرى عديدة بما في ذلك العديد من العربات لنقل الجنود وعدد من أجهزة اللاسلكي المحمولة كما كانت لديهم أربع قاذفات قنابل من طراز واييتا، حتى وإن لم تستخدم أثناء القتال.

في يوم الثالث من إبريل زحفت وحدة بقيادة حمد الشوير على طول الساحل واستولت على حاراد في السابع من هذا الشهر، كما استولى فيصل بن ابن سعود الذي كان يقاتل في شرق عسير وفي نجران على ياباد ويقوم وبلغ منطقة بنى مالك، وفي الوسط استولى خالد بن محمد على وادي النشور، كما استولى سعود، بن ابن سعود الآخر، الذي تولى قيادة القوة التي كان يقودها ابن لؤى، على سعوده حيث ألحق الهزيمة بقبائل سحر وأعاقت قوات فيصل وسعود تراجع القوات اليمنية من نجران التي سقط معظمها في أيديهم بحلول ٢١ إبريل؛ ثم اتجه فيصل لمساعدة ابن الشوير على الساحل، وفي ٢٥ إبريل استسلمت ميدى بعد أن فرض عليها الحصار، وفي ٢٨ إبريل دخلت القوات السعودية الجديدة وبعد أن اجتازت القوات السعودية الطرق الرئيسية والممرات الجبلية تحولت لتدمر جيوب المقاومة والحصون اليمنية التي لم تصلها القوات المهاجمة. وكانت القبائل اليمنية الساحلية، ولاسيما الزرائيق التي هي سنية شافعية (وكانت تعارض الشيعة الزيديين الحاكمين) سعيدة بالانضمام إلى السعوديين ومقاومة الإمام واستسلمت الحديده بدون قتال بفضل مساعدتها أساساً فعندما تعرضوا للضغوط وأدركوا الميزة التي ستعود عليهم من وراء الانضمام إلى الجانب السعودي المنتصر، برهن سكان القبائل على حدود يحيى على أنهم لايزيدون ولاء له عن سكان عسير لابن سعود.

لقد تمكن السعوديون من إحراز النصر بفضل السياسة البريطانية التي حالت دون

تدخل محتمل من جانب إيطاليا. ففى أوائل إبريل من عام ١٩٣٤ اقترح الإيطاليو اجتماع مع المسئولين البريطانيين لبحث مشكلة السيادة على عسير. عندئذ أوضح سـ سيمون وزير الخارجية، الموقف البريطانى بقوله:

«ما لاشك فيه أن السيادة على المنطقة التى يحكمها الإدريه انتقلت بحكم القانون الدولى إلى الملك ابن سعود (وعدا الأساس لا يمكن اعتبارها مسألة قابلة للتفاوض وتجدر إضـه من الطبعى أن تستمر حكومة جلالته فى إحجامها عن الـ فى الصراع الراهن ... كما أنها ستجنب كل ما يـد الـ الانحياز لأى من المتنازعين.

وبعثت بريطانيا بالسفينة الحربية «هـ.م.س. بنزاس إلى الحديدة، وفى أوائل مايو أبلغ الإيطاليون، الذين كانوا قد بعثوا بدورهم بسفينة إلى الميناء، حمزة أنهم سيـ بدورهم بالحياد التام فى الصراع، وكانت لندن تخشى إثارة التدخل الإيطالى. وعلى من أن السياسة البريطانية كانت تكفى لمنع مثل هذا التدخل. فإنه من المؤكد أنها لـ تقصد تأييد الاحتلال السعودى لأجزاء من اليمن. وأوضح ريان لحمزه فى أواخر مارس أن التغلغل السعودى فى اليمن «يعنى الحرب»، وكان ريان يعنى بذلك حـ الإيطالى، وأعقب كلماته تأكيد قوى للمطلب الإيطالى الذى أعلن بعد احتلال الـ وهو ان يوقف البريطانيون ابن سعود، وأبلغ الإيطاليون للمرة الثانية بان تدخلهم لـ مقبولاً؛ وفى اعقاب ذلك مباشرة أوصى ريان بانسحاب السعوديين للحيلولة دون الـ الدخول فى اشتباك مع إيطاليا.

وعندما ارسل ابن سعود عبد الله سليمان إلى الحديدة للبحث عن أفضل لاستغلال لإيرادات الموانئ بدأت بريطانيا تشك فى أن القوات السعودية تنوى البقـ الحديدة، وقوى هذا الشك عندما طلب ابن سعود من البريطانيين حماية احتلاله لـ من الإيطاليين. كما طلب نفس الشئ من فؤاد ملك مصر، الذى كان يحاول التوسـ وبين يحيى، وفى مقابل ذلك عرض السعوديون على البريطانيين امتيازات خاصـ

الحديدة؛ وكان المسؤولون البريطانيون يخشون من ان تصبح لندن حامية لتوسع سعودى مستمر. فتجد نفسها متورطة فى مشكلات سياسية وحدودية لا تمت بصلة لمصالحها فى المنطقة فى ذلك الوقت.

وأوضحوا لابن سعود أنه فى حالة احتفاظه بالحديدة سوف يخاطر بصراعات مع كل من القوى المحلية والأوروبية، وأن البريطانيين سوف لا يساندونه، والواقع ان المصادر السعودية اعربت عن قلقها إزاء تواجد السفن البريطانية والإيطالية فى ميناء الحديدة واحتمال التدخل الإيطالى، وكان من نتيجة ذلك أن أعاد ابن السعود إلى الإمام الجديدة وغيرها من المناطق اليمنية المحتلة وأبرم معه معاهدة صلح.

كانت هناك أسباب أخرى لتراجع ابن سعود؛ إذ بعد فرحة الانتصار المبدئى بات الحفاظ على خطوط الإمداد الطويلة من الحجاز حتى الحديدة صعباً على نحو متزايد، وكانت القوات اليمنية المبعثرة لاتزال تهاجم القوات السعودية، وحدث فى إحدى هذه الهجمات ان جرح سعود الوريث للعرش وأوضح فيلبى (كما كانت الشائعات تتردد فى الدوائر السعودية المتعددة) أنه كانت لابن سعود علاقات ودية مع كل من القبائل الشافعية على طول الساحل، ومع مندوب يحيى الرئيسى فى اجتماع المسؤولين السعوديين واليمنيين (المقرر عقده فى الطائف فى إبريل من عام ١٩٣٤) عبد الله الزير حاكم تهامة المستقبلى التابع للإمام؛ وكان فى تقرير ابن سعود انه باستغلال العلاقات القبلية والشخصية فى المنطقة يستطيع ممارسة قدر معين من الضغط على الإمام، حتى بعد إعادة الأراضى المحتلة والحد من نشاطات الإمام ضده.

وفى معاهدة الصلح لمدة عشرين عاماً التى جرى توقيعها فى الطائف فى أواخر مايو ١٩٣٤ حقق السعوديون معظم الأهداف التى فى سبيلها شنوا الحرب، وكان اليمنيون فى الهدنة المبدئية التى سبقت المعاهدة قد تعهدوا بالجلء التام عن نجران وإعادة الرهائن التى أخذوها وتسليم الإدريسى وبحلول آخر شهر مايو كانوا قد أوفوا بهذه التعهدات وحددت معاهدة الصلح التى أعقبت ذلك ان المنازعات التى تنشأ فى المستقبل سوف تحل عن طريق المفاوضات أو التحكيم، وتقرر أن تكون الحدود هى الخط الذى كان يفصل عسير عن اليمن من قبل تاركاً عسير فى أيدي السعوديين.

والخلاصة هي أن التناقضات في صفوف الحكومة السعودية المركزية النابعة من الممارسات القبلية كانت واضحة بصفة خاصة في مناطق الحدود في شمالي الحجاز وعسير؛ ففي فترة الكساد، تأثرت هذه المناطق بشدة بالتوجه الحضري للنظام السعودي سياساتها الضريبية، وتمثل رد فعل سكان تلك القبائل في الثورة ضد الحكم السعودي، وأن قرب هذه المناطق من شرق الأردن واليمن مكن الأخيرتين من المشاركة في المؤامرة ضد السعوديين؛ لكن ما إن دخلت القوى الأجنبية الساحة وتورطت الدول المجاورة حتى أثبت النظام السعودي أنه أكثر فعالية من شرق الأردن أو اليمن. فكانت المناورات الدبلوماسية ونشر القوات العسكرية والتخطيط الاستراتيجي للسعوديين أفضل من تلك التي لجبرانهم. هذا فضلاً عن أن بريطانيا كانت على استعداد لمساعدة النظام السعودي في دفاعه عن الأراضي السعودية ضد التدخل الأجنبي، وكان من نتيجة ذلك أن استطاع السعوديون أن يظهروا مرونة في علاقاتهم الخارجية، وأن يرموا اتفاقيات مع شرق الأردن واليمن بعد أن تصدوا لنواياهما العدوانية ضد العربية السعودية ولقد مكن هذا الوضع النظام السعودي من التغلب على الأزمة التي نشبت في صيف عام ١٩٣٤ وذلك عن طريق إزاحة الخطر المباشر الذي يواجهها، وبالرغم من ذلك لم تقم الحكومة بالكثير لتحسين ظروف سكان شمالي الحجاز وعسير وغيرهما من المناطق الفقيرة المحرومة.

صيغة الخضوع

كان للنجاح السعودي في التغلب على أزمات ١٩٣٢ - ١٩٣٤ تأثيره البالغ على بناء الدولة، إذ برهن للشعب أن الدولة السعودية قوية وتتطلب خضوعهم كما شجع الحكومة على أن تثبت قدراً أكبر من الاهتمام بالشعب. فبحلول عام ١٩٣٤ كانت الأخطار المباشرة والحادة التي تهدد النظام السعودي قد أزيلت. إلا أنه لم يصاحب ذلك سوى تحسينات طفيفة في تركيبة النظام السياسي واتجاهه وأدائه، فالازدواجية الناجمة عن سياسة «الاحتواء» لم تختف، وإن بدأت جميع الأطراف في القيام بدورها بأكثر طواعية، كما أن استئناف ابن سعود القيام بدور الزعامة قد حسن من عملية صنع القرار الأمر الذي عقب عليه جلوسه في يونيو عام ١٩٣٤ بقوله: «الآن وقد خرج منتصراً، فلسوف يهرع

الجميع إلى مكة لتهنئته بانتصاراته الرائعة.

وعلى الرغم من أن ابن سعود أصبح أكثر استبداداً في سياسته تجاه القبائل، وأكثر اهتماماً بنصيبه في الغنائم. فإن ريان ذكر في تقرير له في صيف عام ١٩٣٤ أن ابن سعود كان أيضاً أكثر اهتماماً بالشؤون الداخلية، مما كان عليه في عام ١٩٣٢ وأن صحته بدت جيدة وأن وليداً أنجب مؤخراً قضى على أية شكوك حول ضعفه الناجم عن عجز جنسى.

لقد كان هناك تحسن مبدئي في التكامل الإقليمي بفضل إدراك كل من القبائل وأهل المدن أنه يتعين عليهم الامتثال لأوامر النظام. كما كان هناك تفهم من جانب الحكومة بضرورة أن تأخذ سياستها في الاعتبار مصالح مناطق الحدود حتى إن كانت أهدافها الرئيسية هي التمرکز والاستثمار الاقتصادي، ولم يكن السكان المتعددون متماثلين ولم يكونوا متعاونين تعاوناً كاملاً، ومع ذلك كانوا على استعداد للتعایش معاً من خلال أقل قدر للتعاون مع الحكومة، كما أن قدرة الحكومة على مواجهة التحديات في أوائل الثلاثينيات والتحسين الذي طرأ على حكمها تمخض عن إذعان اجتماعي متزايد، لقد كان تعايشاً محدوداً ومحدود ولا يتسم بالحماس. إذ كان يقوم على أساس إدراك جميع قطاعات السعوديين بأنهم في حاجة إلى التعايش في إطار نظام الحكم الجديد، وكان يتطلب الأخذ والعطاء بين الحكومة ومختلف قطاعات الشعب.

لقد كانت القبائل النجدية إبان الحرب تشكل مصدراً للقوة المقاتلة التي يتم تجنيدها عن طريق الاتصالات الشخصية بين زعماء القبائل النجدية وابن سعود، ومع ذلك ظل الزعماء النجديون مستبعدين من المناصب السياسية العليا، ومن الوصول إلى مركز صنع القرار، وكانت أية مشكلة تتعلق بأفراد من قبائل نجد والإحساء ولاسيما تلك الخاصة بأولئك الذين يهربون من الحصار المفروض على الكويت تواجه بعنف، وذكر ديكسون في تقرير سري له من الكويت أنه «قد سمح لابن جلوى أن ينفذ حكم الإعدام لأتفه الذرائع» وأشار ريان إلى أن ابن سعود لم يكن في عام ١٩٣٤ خاضعاً لتأثير الوهابيين المتطرفين بعكس ما كان عليه الحال في العشرينيات، بل إن تأثير علماء نجد قد انهار، وانتقد العديد من العلماء تراخي الحاكم وأولاده في تطبيق الشرائع الدينية وإن اكتفت غالبيتهم بالقيام

بواجباتها التقليدية كمعلمين ومفسرين للشرعة. لقد كانوا يتمتعون بمركز أدبي مرموق كمعلمين وأئمة، وظلوا بمنأى عن النشاط السياسى وكان نفوذهم هيناً.

وقامت الحكومة بعدد من المحاولات لتثقيف القبائل النجدية، ففي نوفمبر من عام ١٩٣٤ أقام ابن سعود وليمة في الرياض لشيخ نجد، والواقع أنه انفق مبالغ طائلة على مثل هذه الحفارة، وكثيراً ما كان فيصل وابن سعود يقومان بزيارة للقبائل أثناء رحلاتهما إلى نجد. فضلاً عن تخصيص ابن سعود ٣٠٠ ريال شهرياً لبندر، ابن فيصل الدويش، وعامل أسرته باحترام.

وفي عسير لم تحل المشكلات وإن كانت حدة التوتر قد خفت، وظلت القبائل تشكو من المجاعة ومن تصرفات المسؤولين التابعين لسليمان ولا سيما جابى الضرائب، وفي يناير من عام ١٩٣٥ بعث ابن سعود، لأول مرة، بمؤن إلى القبائل في منطقة عسير وأعرب عن استعداده للتنازل عن جزء من الضرائب المفروضة عليهم؛ وقد فعل ذلك بناء على توصية من لجنة فوضها شخصياً بتنظيم منطقة الإدريسي المحتلة حديثاً على أسس الإدارة المتبعة في الحجاز ونجد، أى محاولة دمج المنطقة بصورة أكثر فعالية.

وساد موقف مماثل في شمالي الحجاز، فمن ناحية كانت هناك مؤشرات تدل على الاستياء المستمر من الحكومة، وفكر بعض الزعماء من أمثال نواف شعلان من الرولة وعويضة أبو طى من الحويات وغيرهما من زعماء القبائل في تنظيم أنفسهم ضد الحكومة، ومع ذلك ساد هدوء نسبي في المنطقة بفضل إقامة العديد من نقاط المراقبة العسكرية الجديدة، وزيادة عدد الجنود باستثناء غارات محدودة النطاق لم تستطع الحكومة منعها.

وكان الجزء الحضرى وسط الحجاز لا يزال عصب الحكومة، وحاول الحكام حكمه بسخاء نسبي، ومن ثم لم تفرض على التجار المحليين أية قروض إلزامية جديدة. وذكر ريان في تقرير له أن «الإدارة المحلية لم تصبح أكثر سوءاً بل ربما تحسنت بعض الشيء» ولم تطبق من جديد أية مبادئ وهابية متشددة؛ إلا أن دفع المرتبات كان لا يزال غير منتظم، ولم تقم الحكومة دائماً بالسداد الفوري للمشتريات؛ والحقيقة هي أن انخفاض قيمة الريال إلى ٢٥ في المائة من قيمة الجنيه الاسترليني جعلت الحياة مع ذلك أكثر قسوة.

وأمكن تحسين العلاقات بين كبار صانعي القرار وكذلك الأسلوب الإداري، وكان سليمان لا يزال الشخصية المهيمنة وإن أصبح أكثر اهتماماً بالشئون الاقتصادية منها بالسياسة، وأثناء الحرب مع اليمن عين سليمان نائباً لوزير الدفاع وانشغل تماماً بإعادة تنظيم الجيش وبالإدارة المالية لميناء الحديدة، وطبقاً لما ذكره ريان فإن سليمان تعلم كيف ينسجم مع الحجازيين: «ففى حين يمكن تأجيل الديون القديمة فإنه يتعين سداد الديون الحالية إذا ما أريد للثقة أن تستمر».

إن ما قام به ياسين وحمزة من أنشطة فى مجال الشئون الخارجية ساعدهما فى تعزيز العلاقات مع رجال الأعمال الأجانب ووضع مناهج منظمة للتعامل مع الدول الأخرى. وفى يونيو عام ١٩٣٤ جرى اتخاذ قرار يهدف إلى تحسين الإدارة وذلك بنقل سلطة وزارة الداخلية ووظائفها إلى مجلس الوزراء، وأكد ريان زيادة الكفاءة. لأن فيصل كان يرأس الجهازين، كما كان يحظى بتأييد الحجازيين بفضل طبيعته الهادئة المرحية ودبلوماسيته الأكيدة التى أخذت تكسبه شهرة كوسيط بارع ورجل دولة واع.

ومن الناحية الأخرى كان صنع القرار يتأثر بالانقسام بين نجد والحجاز الذى انعكس فى العلاقات بين أعضاء الأسرة المالكة؛ فإدخال دور وريث العرش لم يصحبه إضفاء طابع المؤسسات على النظام الهرمى فى صفوف أعضاء الأسرة، وبالتالي ظلت العلاقات بين الأمراء عرضة للصراعات، وأفادت التقارير الواردة فى أواخر ١٩٣٤ وأوائل ١٩٣٥ أن سعود كان يعارض فيصل، وعلى الرغم من أن مركز فيصل كانت تعززه نشاطاته فى الحجاز ترك سعود، وريث العرش، فى الرياض، ليحكم نجد وكان مغموراً نسبياً؛ وكان يعرف، على النقيض من فيصل، بأنه متزمت وكثير لم يحظ بشعبية كبيرة بين وجهاء الحجاز والمقيمين فى الخليج. هذا فضلاً عن أن موقفه تجاه فيصل كان يعكس شعوراً بالإحباط أوسع نطاقاً ساد بين صفوف النجديين بوجه عام، و صفوف الأمراء المقيمين فى نجد على وجه الخصوص. وفى ديسمبر من عام ١٩٣٤ تردد أن أشقاء ابن سعود، وخاصة محمد، احتجوا لدى ابن سعود لعدم منحهم ولاية يحكمونها أو منصباً حكومياً يتولونه؛ وقام محمد، وهو صهر ابن حميد ومؤيد للإخوان، ابن سعود لإخضاعه الإخوان ولأنه لم يعامل أعضاء الأسرة المالكة المتشددين والمقيمين فى نجد بنفس روح المودة التى عامل بها أبناءه؛

وهدد محمد مع غيره من الأشقاء بأنهم لن يظلوا موالين ومطيعين إلا لابن سعود نفسه وليس لخليفته؛ ويتردد أن محمد قال «يا أخى دع أفضل الرجال يظفر بالحكم بعد موتك» مما يدل على وجود صراع وعلى الميل إلى تأجيل نتيجة هذا الصراع والامتثال للسلطة القائمة.

كذلك شجعت الظروف الاقتصادية على الخضوع للحكم السعودي، فقد بلغت تكاليف إخماد ثورة ابن رفادة ٤٠ ألف جنيه استرليني كما بلغت نفقات الحرب مع اليمن، حسب تقديرات فيليب، مائة وخمسين ألفاً؛ وفي أواخر عام ١٩٣٢ تجاوزت ديون الحكومة مائتى ألف (معظمها لشركة التجارة الهولندية - مائة وخمسة عشر ألفاً - ولآل القصيبي وشركتى شل وماركوني وغيرهم)، ويقدر فيليب في ديسمبر عام ١٩٣٣ أن إجمالي ما قدم للقبائل والشيخوخ في صورة «هبات الامتنان» مائة ألف جنيه من الذهب وأضاف كالفيرت، عضو المفوضية البريطانية في جده أن هذا المبلغ كان لا يمكن دفعه إلا «بالتعدي الخطير على الخزانة الملكية وهي خزنة لا تعرف أبعادها».

ولم يكن، فيما يبدو، للمبالغ التي وردت إلى الخزانة الملكية وصرفت منها عين ما كان لها من تأثير سياسى سلبي فى عام ١٩٣١ لأن ممارسات الأسرة المالكة لم تعد تعتبر استفزازية لغير أعضاء الأسرة المالكة كما كان الحال فى عام ١٩٣٢، ومع ذلك كان لابد من تخفيف حدة المضاعف الاقتصادية الأساسية، ومن ثم بذلت محاولات عديدة فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ لتشجيع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار فى العربية السعودية.

وفى ٢٩ مايو من عام ١٩٣٣ وبعد مفاوضات مطولة وقعت شركة أمريكان استاندارد أوليل من كاليفورنيا عقداً مع الحكومة السعودية للتنقيب عن النفط فى الإحساء، وكانت السياسات الكامنة وراء المبادرة الأمريكية التى كان هدفها منافسة الشركات البريطانية قد جرى تحليلها بالتفصيل فى مكان آخر ولا تدخل فى نطاق هذا الكتاب، ولما كان ابن سعود يبحث عن عقد صفقة اقتصادية نزع إلى تفضيل الاقتراح الأمريكى، وكان البريطانيون غير متأكدين من احتمالات النفط السعودى ومن مدى قيمته للمصالح البريطانية فعرضوا على ابن سعود عشرة آلاف جنيه نقداً فقط فرفضها، ويعتبر التأثير

الاقتصادى لصفقة النفط على العربفة السعودفة هاماً. لقد اشترطت الشركة الأمريكية امتيازاً لمدة ٦٠ عاماً على أن تدفع للحكومة السعودفة إيجاراً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه وهى رسوم تدفع قبل اكتشاف النفط، مع دفع مائة ألف جنيه بعد اكتشافه، كما وافقت الشركة على أن تقدم للحكومة فروضاً بين الحفن والآخر، إلا أن العائدات المنتظمة لن تدفع إلا بعد اكتشاف النفط، ولا تدفع الشركة أية رسوم أو ضرائب وفتولى إدارتها أمريكيون، وإن كانت تقوم بتشغفل أكبر عدد ممكن من السعودففن. وفى شهر أغسطس عام ١٩٣٣ وصل ٢٥ ألف جنيه من ستاندارد أولف و ٢٠ ألف أخرى فى ففلفو عام ١٩٣٤، وبالكاد شكلت الصفقة إغائة فوففة للسعودففن وإن كانت تبشر بالفر بالنسبة للمستقبل.

وابتداء من صفف عام ١٩٣٤ شرعت شركتان أجنبففتان آخرفان فى إجراء مفاوضات مع الحكومة السعودفة حول العفد من المشروعات، فعرض مواطنان برفطانفان من أصل سورف، هما عبء الفنى الدلفبى وحسفن عوفف، إنشاء بنك للدولة إلى جانب التنقفب عن النفط فى الحجاز، وكانت الحكومة البرفطانفة فى أكتوبر من عام ١٩٣٢ قد رفضت ضمان أو حتى التوصفة بصفقات مع السعودففن، بل وفى مارس عام ١٩٣٣ أدت مطالبة سلفمان بعائدات أكبر إلى إلغاء الدلفبى لعرضه وانسحابه من المفاوضات، وعلى الرغم من أنه عاد وأثار الموضوع فى مارس عام ١٩٣٤ إلا أنه لم فحرز أى تقدم.

وفى شهر فبرافر من عام ١٩٣٣ تم توقيع عقد مع عبء الحمفد شففد، ممثل عباس حلمف، فففوف مصر السابق، شمل إنشاء بنك للدولة وامتياز تطوير مفاء جءة والعفد من خطوط السكك الحفففة، وكان ففترض أن فوفر حلمف رأس المال المففئى بأكمله (بما فى ذلك حصفة الحكومة السعودفة) وأن فدفب للسعودففن عائدات قدرها مائتا ألف فففة، ولهذا لم فندهش رفان، الذى كانت تساوره الشكوك حول الصفقة من البءافة، ولا سفما ءور ففلفب ففها، عندما استبان له أن «شففء» لم فدفب حصته وأنه لم فسطفب الاتصال بحلمف وأنه لا أمل فى المشروع برمته.

لقد استمرت عملفة «الاحتواء» خلال منتصف الثلاثفنفات وإن كانت العلاقات بفن الحكومة المركزية والأقالفم والقباثل قد أصبحت أكثر تعاوناً بالرغم من العءاءات المتبقفة

وأن ما طرأ على سياسة الحكومة من تحسن قد يسر عملية الاحتواء حيث إنها واصلت تطوير المؤسسات البيروقراطية والتركيز على النمو الاقتصادي مع المحافظة على الصلات الشخصية المتوارثة مع القبائل التي تعيش في المناطق النائية والعمل على تثقيفها من خلال وسائل اقتصادية أكثر فعالية.

وكان ابن سعود على بينة من الوضع الداخلي في العربية السعودية، وعلى الرغم من أن الشقاق لم يكن حاداً إلا أن فجوات واسعة كانت قائمة بين مختلف الجماعات في المنطقة، وبين الأقاليم المختلفة وبين أعضاء الأسرة الملكية، ويرى ريان أن تعيين سعود وريثاً للعرش واسترضاء زعماء القبائل وتسامح ابن سعود مع مختلف أعداء الحكومة السابقين (بما في ذلك حزب التحرير الحجازي) في مقابل عودتهم إلى العربية السعودية ... كل هذا برهن على قلق ابن سعود في هذا الصدد، ورغبته في تجريد أعدائه من أسلحتهم، وأكد ريان أن ابن سعود، لأسباب خارجية وداخلية، كان يتوق إلى تعزيز الاتجاه نحو الحلول الوسط والالتزام بها، مع التوصل إلى «تسويات تضمن مستقبل نظام حكمه».

وفي أواخر عام ١٩٣٤ شرع ابن سعود في وضع استراتيجية جديدة لبناء الدولة: فسعى إلى تحسن الوضع المالي وتعزيز الأمن في سياسات شبه الجزيرة العربية الإقليمية إذ برهن عدم توفير الأمن في الماضي على خطورته على المملكة، وكان المفتاح لمنهج ابن سعود الجديد يتمثل في تحسن العلاقات مع بريطانيا، وهي القوة المهيمنة في منطقة الخليج الفارسي، وكان هناك احتمال أن تتدفق الأموال من الكويت إذا أمكن التوصل إلى تسوية لمسألة الحصار الكويتي، بيد أن اكتشاف النفط في «الأراضي السعودية القريبة من الكويت وساحل الهدنة كان الاحتمال الذي ييشر بأمل أكبر؛ أما البريطانيون، من جانبهم، فكانوا يخشون من التوسع السعودي في إمارات الخليج الخاضعة لحمايتهم، كما كانوا مهتمين بمنع توسع الشركة الأمريكية (ستاندارد أويل) التي دخلت في شركة مع السعوديين؛ فما كان من ابن سعود إلا أن اقترح تسوية بشأن ترسيم الحدود؛ لكن سبباً آخر كان يكمن وراء عرض التسوية على بريطانيا، فمن الواضح أنه كان مهتماً بتأمين مستقبل العربية السعودية ضد أية تطورات غير مرغوبة في المنطقة. وبلوغاً لهذا الهدف كان مستعداً لأن يقلل التوسع في سبيل تسوية الخلافات الإقليمية مع جيرانه.

وكما أشار ريان فإن مثل هذه النزعات كان ابن سعود يؤكد لها بين الحين والآخر كلما برزت اتجاهات سياسية جديدة في المنطقة، فمن ناحية كان يشعر بأنه أصبح في مأمن من الدول الهاشمية بعد إبرام الاتفاقيات مع شرق الأردن والعراق وبعد أن وافت المنية الملك فيصل في عام ١٩٣٣م، ومن ناحية أخرى كان على وشك الاشتباك مع إيطاليا. كما كان يخشى من وساطة تركيا وإيران وهما الدولتان اللتان كانتا تمران بمرحلة الإصلاح، وما صاحب ذلك من زيادة في القوة، وتحقيقاً لرغبته في التسوية الإقليمية سعى ابن سعود إلى إقامة تحالف عسكري مع العراق بمساعدة البريطانيين الذين كفّلوا التعاون بين القوتين الإقليميتين المهمتين في التصدي لأي تدخل خارجي وثورة إقليمية.

ولعبت بريطانيا الدور الرئيسي في هذا المشروع. إذ استطاعت أن تمهد لتسويات محلية في شبه الجزيرة العربية، وأن تؤكد الصداقة مع العربية السعودية من خلال تحالف ثنائي. وكان ابن سعود يأمل في أن تزيد بريطانيا من تعهداتها للعربية السعودية في نهاية المطاف متخلياً عما كان يتصور بأنه تأييد متحفظ. بل وغامض من جانب بريطانيا للملكة إبان حربها مع اليمن.

وكان المسئولون البريطانيون على استعداد للتجاوب مع مبادرة ابن سعود وأوصى ريان في يوليو عام ١٩٣٤م بالألا تتبع بريطانيا مع ابن سعود سياسة عدم التدخل. بل يجب أن تكون إيجابية، وأن تتفاوض معه للتوصل إلى تسوية شاملة حول المسائل المعلقة، وفي ضوء ما يدور بخلد ابن سعود كان ريان يرى أنه من مصلحة بريطانيا أن تسوى المشكلات القائمة مرة وإلى الأبد إرضاء لابن سعود وحمله على الاعتراف بالمصالح البريطانية الحيوية التي كانت أعماله تهددها.

وفي سبتمبر ١٩٣٤ ويناير ١٩٣٥ على التوالي التقى حمزة برئيس الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية، ج. و. رنديل، وبغيره من المسئولين البريطانيين. كما بحث ريان مع حمزة وياسين في جده الموضوعات عينها، ولما كان لابن سعود الكثير من المطالب رأى ريان أنه من الممكن أن ينتزع منه العديد من الامتيازات التي من شأنها أن تخدم المصالح البريطانية في حين تشبع في الوقت نفسه بعض رغباته، ولاح آنذاك أن المسئولين البريطانيين

يقدرون مكانة ابن سعود تقديراً بالغاً باعتباره الحاكم الأسمى في العربية السعودية، وأقروا بأنه من الممكن أن تتجاوز اهتماماته الأراضي السعودية، فعلى سبيل المثال كان السعوديون يعارضون صراحة تساهل بريطانيا إزاء الحقوق اليهودية في فلسطين وحذر «رنديل» من أن تجاهل مطلب ابن سعود من شأنه أن «يضر بشدة» المصالح البريطانية. أضف إلى هذا أن المسؤولين البريطانيين شعروا بأن التوقيت مناسب. حيث أن ابن سعود برهن على قوته بالخروج منتصراً من التحديات التي واجهت حكمه.

وفي أوائل عام ١٩٣٥ بات واضحاً لكلا الطرفين أنه من المستحيل ضم جميع القضايا المعلقة في تسوية شاملة واحدة؛ فقد تباينت درجة تعقيد هذه القضايا، وأن التوصل إلى حلول لها يحتاج إلى فترات متباعدة، كما أن ربط مسألة بأخرى سوف يؤدي إلى نتيجة عكسية حيث إن الصعوبات الكامنة في إحداها يمكن أن تعمق التقدم في الأخرى، وفي شهر فبراير أعرب كل من ابن سعود والبريطانيون عن قلقهم من احتمال انهيار المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة؛ عندئذ تقرر استمرار المفاوضات، لكن بهدف التوصل إلى تسوية منفصلة لكل مسألة، كما أصبح واضحاً أن بريطانيا لن تدخل في تحالف عسكري مع ابن سعود لأن مثل هذا الإجراء قد يتعارض مع التعهدات التي كانت بريطانيا قد قطعتها مع دول أخرى في المنطقة. وفي أبريل عام ١٩٣٥ استؤنفت المفاوضات واكتفت بالتركيز على مراجعة معاهدة جدة التي أبرمت بين الطرفين في مايو عام ١٩٢٧.

فما عساها إن كانت الاحتمالات في عام ١٩٣٦ بالنسبة لمختلف القضايا التي جرى بحثها؟ كان الترسيم النهائي للحدود بين السعوديين وشرق الأردن أحد الموضوعات الرئيسية. لقد كانت هناك حدود يحكم الأمر الواقع، لكن معاهدة الحديدة الرسمية لم تشمل سوى العقبة ووادى سرحان، ونذر أن ثار نزاع حول خط حدود الأمر الواقع. باستثناء الشكاوى السعودية بين الحين والآخر من تعديات دوريات الحدود التابعة لشرق الأردن على الحجاز، وهكذا لم تتطلب هذه المسألة أية تسوية مباشرة، إلا أنه في ظل سياسة «التسوية الشاملة» أدمجت مسألة الحدود السعودية - الشرق أردنية في المباحثات، وأثارت من المشكلات ما جعل التوصل إلى تسوية شاملة مستحيلاً، وفي يناير من عام ١٩٣٥ اكتشف البريطانيون أن الخرائط التي استخدمت في عام ١٩١٨ وفي اتفاقية الحديدة لعام ١٩٢٥

كانت غير دقيقة للغاية، ولا سيما بالنسبة للعقبة ومعن، واقتضى الأمر القيام بأبحاث جديدة؛ زيادة على ذلك كان البريطانيون يشكون في أن اعتداءات دوريات الحدود التابعة لشرق الأردن على الأراضي السعودية إنما وقعت في موقعين (بئر حازم إلى الشمال من وادي سرحان وثنية طرائف في الجزء الجنوبي الغربي من الحدود بالقرب من تبوك التي طبقاً للخرائط الصحيحة، تتبع المملكة السعودية، ولما كانت تلك النقاط حيوية لشرق الأردن ثار جدل بين ريان ووتشوب حول ما إذا كان من الواجب كشف حقيقة المسألة برمتها للسعوديين أم لا.

وفي يوليو من عام ١٩٣٥ أثبتت المسألة في لندن مع حمزة الذي أصر على ضم الموقعين إلى العربية السعودية، مما يعنى إجراء مراجعة طفيفة على معاهدة الحديد، ووبخ البريطانيون لاستنادهم إلى «خريطة عام ١٩١٨ عندما كانت تلائمهم وإغفالها في عكس ذلك» وهنا حذر رنديل من أنه إذا ما أصر حمزه على هذه التغيرات فسوف تثار مسألة الحدود برمتها، لكن ياسين أعلن في مايو ١٩٣٦ أن الحكومة السعودية توافق على الاشتراك في لجنة تقوم بدراسة المناطق المتنازع عليها وتقرر ملكيتها؛ وبناء على ذلك يتم تعديل الخريطة، وعلى الرغم من أن الحكومة السعودية لم تعقد تسوية نهائية للحدود مع شرق الأردن في ذلك الوقت. إلا أن موقف الحدود أصبح مستقراً نسبياً وأخضع حكام المنطقة القبائل لسيطرتهم.

لكن ثمة مسائل أخرى شجعت على الاتفاق بين بريطانيا والعربية السعودية، إذ بعد مفاوضات مستفيضة تم توقيع معاهدة تحالف بين العراق والعربية السعودية في الثاني من أبريل عام ١٩٣٦، وكان اقتراح سعودى سابق بإقامة تحالف عسكرى بين الدول قد رفضه البريطانيون على أساس أنه سطحي بل ولم يعرض على العراق، وفي محاولة لتحسين علاقات العربية السعودية بجميع جيرانها عاد السعوديون وأثاروا مسألة إبرام معاهدة تحالف، وفي هذه المرة جرت حولها المفاوضات؛ فأكدت بنودها الرئيسية معاهدة ١٩٣١ مشددة على الصداقة بين الدول وعدم الاعتداء في حالة وقوع نزاع بينها، والرغبة في التعاون فيما يتعلق بترتيبات جوازات السفر والشئون الاقتصادية ووسائل الاتصال، وعلى الرغم من عدم

الاتفاق على الآبار وتسليم الجماعات القبلية والأفراد لم يحدث ترسيم جديد للحدود، فقد تركزت معظم هذه المشكلات في المنطقة المحايدة، وبالرغم من بحث حل تقسيمها بين الدولتين. إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة.

كذلك عكست المعاهدة القضايا الأوسع نطاقاً القائمة بين الدول العربية، فلعل الاهتمامات المتزايدة من جانب كل من العراق والعربية السعودية بمساعدة العرب الفلسطينيين في نضالهم ضد اليهود (وهو ما سيصبح في سنوات لاحقة سبباً للمنافسة السعودية - الهاشمية على النفوذ الإقليمي) وبروز الاتجاه إلى التعاون والتضامن بين العرب الذي عززه غزو إيطاليا للحبشة في عام ١٩٣٥ كانت عوامل إضافية وحدث بين الرياض وبغداد. لقد عكس التحالف اهتمام السعوديين بالأمن الإقليمي وإذعان العراق، ومن ثم قرروا تجنب الدخول في تفاهم مع أطراف ثالثة من شأنها أن تساو على مصالح أى من البلدين، والبدء في تعاون متبادل ضد طرف ثالث من خلال التنسيق العسكري والدخول في مشاورات سياسية في حالة تعرض أحد الطرفين للهجوم؛ كما شملت المعاهدة تعهدات عامة بالوحدة العربية، والإشارة إلى أن أطرافاً عربية أخرى يمكن أن تنضم إليهما بالتوقيع على الوثيقة، وعلى هذا الأساس لم يدرج الطرفان مبادئ من شأنها أن تلزم بريطانيا بأى عمل عسكري، عندئذ جرى توقيع المعاهدة وقد أحس ابن سعود بارتياح واضح.

أما العلاقات السعودية - الكويتية فقد كانت بدورها تمثل مشكلة عويصة بالنسبة لهاتين الدولتين ولبريطانيا على حد سواء، لقد كان الطرفان لا يزالان حتى صيف عام ١٩٣٤ معنيين بالحصار الذي فرضه على الكويت ابن سعود الذي كان يرفض أى اقتراح بإقامة مركز سعودي للجمارك خارج الكويت، أو تخفيف الحصار بأية صورة من الصور؛ وأكد ديكسون في سبتمبر من عام ١٩٣٤ بأن هدف ابن سعود في واقع الأمر هو «ابتلاع» المشيخة، كما أكد فيليب في يوليو عام ١٩٣١ أن أهداف الملك هي «تعريض الكويت لمجاعة حتى تخضع»، بيد أنه في صيف عام ١٩٣٤ برز اتجاه سعودي جديد، فقد كان خبراء شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا يرون أن هناك احتمالات قوية لاكتشاف النفط بالقرب من الكويت ولاسيما في المنطقة المحايدة الواقعة بين نجد والكويت؛ وطبقاً للعقد المبرم بينهما كانت الحكومة السعودية مضطرة لأن تمنح امتياز التنقيب عن النفط

لشركة استاندارد أويل، لكن لأن جماعة الدليبي التي تؤيدها بريطانيا كانت أيضاً مهتمة بهذا الامتياز، ولأن الكويت كانت خاضعة للحماية البريطانية طلب حمزه مساعدة بريطانيا، واقترح في يوليو ١٩٣٤ أن تساعد بريطانيا في دمج ستاندارد أويل وجماعة الدليبي لهذا الغرض وأقنع الشيخ أحمد بالموافقة على التنقيب في الكويت أو، بدلاً من ذلك، تقسيم المنطقة المحايدة.

كان البريطانيون متخوفين من المبادرة السعودية، وكان ريان في وقت مبكر أى في شهر يوليو ١٩٣٣ قد حاول إثناء بريطانيا عن الاهتمام بالتنقيب السعودي عن النفط. إذ كان يعتبره مجرد وسيلة «للحصول على أية أموال يمكنهم الحصول عليها في البداية نظير احتمالات غير مؤكدة»، وكان المسؤولون البريطانيون يخشون من أن تضر «ستاندارد أويل» بأية فرصة مواتية لجموعة الدليبي ولبريطانيا، وقد تخضع الكويت لرحمة ابن سعود، كما أن إمكانية أن يساوم على الحصار مقابل تسوية حول منطقة الحدود شجعت هؤلاء المسؤولين على مناقشة المسألة معه، والواقع أنه طالما أدرجت مسألة التسوية الشاملة في جدول الأعمال احتلت مسألة الحصار الأولوية القصوى بالنسبة للمسؤولين البريطانيين.

وفي صيف عام ١٩٣٥ أحييت مشكلة الحصار إلى مفاوضات مباشرة بين الوفدين السعودي والكويتي، وأعلن بوضوح وقتئذ أن السعوديين لم يطالبوا بنصيب الأسد من جمارك الكويت (ويتم تحصيلها من نقطة الجمارك في نجد) فحسب. بل أيضاً بضمانات كاملة بعدم تسلل أى مهرب من الكويت، وأصر السعوديون، على حد تعبير الوليد، مندوب السعودية، على أنه مقابل التجارة الحرة وإقامة نقاط جمارك «يتعين عدم السماح بمرور حتى شعرة واحدة»، ولم يكن السعوديون مستعدين لقبول ما هو دون الضمانات الكاملة، ولم يقبلوا حتى اختبار النية الحسنة للشيخ أحمد، ومدى صدقه في محاولة الاستجابة للمطلب السعودي.

هنا قرر المسؤولون البريطانيون التدخل بالضغط على ابن سعود، وبدت المطالب السعودية في نظر كل من المسؤولين في مكتب الهند وفي وزارة الخارجية مغالىً فيها، وعن طريق التفاوض مع العربية السعودية حول المسائل العديدة الثنائية وغير الثنائية تسنى

للبريطانيين الضغط على السعوديين بشأن تلك المسألة، وأصدر سير صمويل هور، وزير الخارجية، أوامره إلى ريان بأن يبلغ حمزة أن بريطانيا سوف تتيقن من عدم حدوث أى تهريب، لكن المطلب السعودى بضمانات أكيدة مستحيل، كما طلب من ريان أن يشير إلى أن تخفيض نسبة الجمارك التى تفرضها العربية السعودية على الواردات التى تصل موانئ المملكة فى الخليج سوف يثنى الرعايا السعوديين عن استخدام موانئ الكويت، وبالتالي يحد من التهريب. ولم يثبت السعوديون على مبدأ فى إثبات صداقتهم لبريطانيا؛ وفى ديسمبر عام ١٩٣٥م فاح ريان حمزه فى الموضوع، وذكر أن الأخير «تكلم بصراحة بعد أن حصل على موافقة الملك على تنازل جزئى، وقد ترتب على ذلك انه فى شهر إبريل من عام ١٩٣٦م أعدت مسودة اتفاق بشأن تشغيل طريق التجارة مستقبلاً بين الكويت والعربية السعودية ومنع التهريب؛ ولم يتم التوصل إلى اتفاقية نهائية إلا فى عام ١٩٤٣ وإن كانت اتفاقية عام ١٩٣٦ قد خففت من حدة التوتر فى العلاقات الكويتية - السعودية ومهدت للتعاون فى المستقبل.

وكان ترسيم الحدود السعودية فى أقاليمها الجنوبية والجنوبية الشرقية التى تحف بقطر وإمارات ساحل الهدنة وعمان وحضرموت مسألة صعبة أخرى؛ تلك المسائل التى كانت قد أثّرت لأول مرة عندما استفسرت ستاندارد أوپل عما إذا كان من الممكن الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فى المنطقة التى تحف بقطر؛ ولما كان لستاندارد أوپل الأولوية فى الأراضى السعودية. كان السؤال الذى أثّر هو عن حدود تلك الأراضى بالضبط، وكان المسئولون فى مكتب الهند وفى وزارة الخارجية يعترضون على أى انتهاك سعودى جديد فى منطقة الخليج، واعتمدوا على اتفاقية «الخط الأزرق» التى كانت بريطانيا قد وقعتها مع العثمانيين فى عام ١٩١٣م والتى بموجبها تم بالفعل إبعاد العثمانيين عن المناطق الساحلية على الخليج بما فى ذلك عمان متخليين عن هذه المناطق للنفوذ البريطانى، وزعم هؤلاء المسئولون بأنه يتعين على ابن سعود أن يلتزم بتلك النصوص باعتباره وريثاً للأراضى العثمانية.

وأثناء المباحثات التى جرت بين حمزة والمسئولين البريطانيين فى عام ١٩٣٤ وفى مزيد من الرسائل المتبادلة بينهم فى عام ١٩٣٥ أكد السعوديون أن القبائل فى تلك المناطق

(المره أساساً) تخضع لسيطرة السعوديين، وتدفع الزكاة لابن سعود وأن العربية السعودية لم تكن خليفة للعثمانيين - ومن ثم ليست ملتزمة باتفاقية الخط الأزرق - وأن المناطق المعنية يطالب بها ابن سعود منذ اتفاقية عقير لعام ١٩٢٢، وفي إبريل عام ١٩٣٥م قدم حمزة اقتراحاً بشأن خط حديدي (الخط الأحمر) يمتد في أراضي قطر وإمارتي عمان وحضرموت، وعارض ريندل وغيره من المسؤولين المطالب السعودية التي كانت تقوم على أساس مناطق الرعي القبلية، فما كان من ريان إلا أن دفع بأنه إذا كان الهدف البريطاني الرئيسي هو منع ابن سعود من التمدد على الخليج وحضرموت، فإن إتفاقية عام ١٩١٣م تكون في هذه الحالة عديمة الجدوى حيث إنها تسمح للعربية السعودية (مثل الأمبراطورية العثمانية من قبل) بتوسيع نطاق نفوذها حتى قطر تقريباً، وفي هذه الحالة فإن الأراضي التي هي محل نزاع لا تشكل سوى قطاع صغير يفصل العربية السعودية عن قطر وساحل الهدنة، ومن ثم اقترح ريان ضم جزء كبير من تلك المناطق إلى الأراضي السعودية.

وبناءً على مبادرة من ريان قام المسؤولون البريطانيون بدراسة جديدة للوضع القبلي لجنوب شرقي شبه الجزيرة العربية، وتوصلوا إلى اقتراح جديد بشأن خط الحدود (الخط الأخضر) في نفس الشهر، وإلى اقتراح آخر في شهر نوفمبر من نفس العام (خط الرياض) الذي امتد إلى ما وراء «الخط الأزرق» البريطاني الأصلي والذي منح السعوديين معظم الأراضي التي طالبوا بها في المناطق المجاورة لقطر وساحل الهدنة؛ ومع ذلك طالب السعوديون بمناطق جبل نخش وخور الأبيض، ولم يوافقوا على هذا الاقتراح، وإن كان المفهوم الأساسي لموقع منطقة الحدود قد تقرر.

لقد كانت غالبية الأراضي التي طالب بها ابن سعود في صحراء الربع الخالي الخاوية التي كان يتعذر على بريطانيا السيطرة عليها بصورة فعالة. كما أنها لم تكن تبشر بأية مزايا اقتصادية، هذا فضلاً عن أن رغبة البريطانيين في كسب ثقة السعوديين وتعاونهم في المناطق الأخرى جعلت مطالبه تبدو في أعينهم أكثر قبولاً. وعقب «ريندل» على تلك المفاوضات بقوله:

إن حضور معركته المؤخر في عناد بن نحن نعلم الحدود التي نحن على استعداد حقيقى لتراجع عند هلسوق تعطى ابن سعود مبررات لطلب عمل لكل خطوة تراجعناها لفرضت علينا على الرغم من أن عقد منا من تنازلات سوف يكون بالنسبة أعظم نصراً مما لو أعطيت له بصورة أيسر بوقديكون زعماء نهز منا غير صحيح بل لكن قد يصور بأننا تعطى جدراً من تهدد من بشدة مكانتنا في الخليج .

ومن السخريه أن ردليل نفسه كان أول من طالب بمنح الامتيازات لابن سعود، ففي أكتوبر من عام ١٩٣٤م اقترح تعريف «الربع الخالى» وما يحيط به بأنه «منطقة صحراوية خاصة» حيث يمنح ابن سعود السيطرة على القبائل على أن يتم حسم مسائل السيادة والإدارة وامتيازات المستقبل فى المنطقة فى تسوية خاصة، وبات واضحاً أثناء المفاوضات التى تلت ذلك أن ابن سعود لم يكن مستعداً لتسوية الربع الخالى فحسب. بل سعى أيضاً إلى الحصول على مزيد من الأراضى فى الخليج.

فما كان من اللجنة الفرعية البريطانية، التى تناولت حدود ابن سعود، إلا أن قررت فى نوفمبر عام ١٩٣٥م منح ابن سعود السيادة الكاملة على الربع الخالى إذا ما أصر عليها وحرمانه من أى امتياز آخر فى الخليج، كما أصرحت بريطانيا على استمرار وضع الأراضى على ما هو عليه بين مختلف ولايات جنوب الخليج المتعددة ورفضت مطالب السعودية الخاصة بالأراضى الخاضعة لسيطرة ابو ظبى. باستثناء تغيير طفيف لصالح العربية السعودية فى المنطقة الواقعة على حدود قطر. وكان خط الحدود الذى عرض على ابن سعود يمتد على خط طول ٥٢ تقريباً، ولم يكن هذا الخط محدداً تحديداً كاملاً، وظل دون ترسيم لعقود تالية، لكن المبادئ الأساسية المتعلقة بأراضى المنطقة، ولا سيما ضم معظم الربع الخالى للدولة السعودية، قد تقرر فى عام ١٩٣٦م، كما تمت الموافقة على المطالب السعودية الخاصة بالقبائل فى المنطقة ومن أبرزها المره والمناصير.

وتردد فى نوفمبر عام ١٩٣٦م أن فيلبى، يصحبه ثلاثمائة جندى سعودى، أثار الرعب فى نفوس قبائل حضرموت فى محاولة لضمهم إلى العربية السعودية، ومن الواضح أن هذه كانت محاولة لتدعيم المصالح السعودية فى المنطقة وتيسير إمكانية الزحف السعودى

على جنوب شبه الجزيرة العربية؛ واشتكى الإمام والمقيم البريطاني في عدن وسير ريدر بولارد، المسئول البريطاني الجديد في جدة لدى ابن سعود من هذا الأمر؛ ولم تحدث أية محاولات مماثلة.

إن التفاهم حول مسائل الحدود المتعددة المعلقة بين العربية السعودية وبريطانيا قد مهد الطريق لمدا العمل بمعاهدة جدة لعام ١٩٢٧، وعلى الرغم من أن أكثر المشاكل تعقيداً كانت ثنائية، وتتعلق بتحرير العبيد وتوفير الأسلحة (وهي مسائل تتجاوز نطاق ما نحن بصده) فقد قرر المسئولون البريطانيون عدم اعتبار مسائل الحدود عقبة في طريق مدا العمل بالمعاهدة، إلا أنهم أصرروا على أن البنود التي تحظر التعدي السعودي على الأراضي الخاضعة للحماية البريطانية تظل دون مساس، وهو ما لم يعترض عليه حمزة.

لقد كانت نتائج المسائل العديدة التي بحثتها بريطانيا والعربية السعودية في الفترة ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ م لصالح الدولة السعودية نسبياً على الأقل، فقد تحسنت علاقاتها مع جيرانها. إذ ساعدت معاهدة الصداقة التي أبرمت مع مصر في عام ١٩٣٦ م في تحسين وضع المملكة الإقليمية. واعتبرت الدول العربية المحيطة بالسعودية العربية دولة تمتلك مقومات البقاء من أراضي وحدود ممتدة وحكومة مركزية وسلطة دينية. فضلاً عن شرعية إبرام الاتفاقيات مع الدول وخفت، ولا شك، احتمالات أن تتعرض العربية السعودية للخطر من الخارج، كما تحسنت العلاقات مع بريطانيا وتبددت جزئياً مخاوف ابن سعود بالنسبة لمستقبل دولته.

ومع ذلك لم تسفر المباحثات عن أية مزايا اقتصادية كبيرة للعربية السعودية، فلم تبد بريطانيا أى استعداد لتقديم أى قرض؛ وعلى الرغم من الأراضي الشاسعة التي ضمت للعربية السعودية فإن التسوية المنتظرة مع الكويت أو أية دولة أخرى من دول الخليج لم تبشر بأية فائدة اقتصادية مباشرة أو منظورة، لكن ما طرأ على العلاقات الخارجية من تحسن كان له تأثير بسيط على الاقتصاد المحلي. حيث إن عدد الحجاج ارتفع في عام ١٩٣٥ م إلى ٣٤ ألف حاج مما كان يعنى زيادة طفيفة في الدخل من الحج؛ كما ارتفع الدخل إلى ٦٠٠ ألف جنيه بما في ذلك زيادة في عائدات الجمارك والنفط الذي اكتشف لأول مرة

فى الحبار والإحساء والذى بلغ فى بادئ الأمر ١١٥ برميلاً فى اليوم؛ ونشطت التجارة الخاصة. مما بعث الغبطة فى نفوس رجال الأعمال الأجانب والحجازيين؛ كما ارتفعت بعض الشئ قيمة الريال فأصبح يساوى $\frac{1}{11}$ من الجنيه الاسترلىنى؛ ولما كانت غالبية الديون قد تم سدادها لاحظ القنصل البريطانى «ميلاً إلى شئ من التحسن»، وهو أمر مشجع، رغم أن الأزمة كانت أبعد ما يكون عن الانتهاء.

ولم تحدث أية هزات سياسية خطيرة باستثناء حادثة واحدة؛ ففى ١٥ مارس عام ١٩٣٥م حاول رجلان يمنيان اغتيال ابن سعود، وابنه سعود أثناء أداء فريضة الحج، لقد استخدم المهاجمان المدى مما أسفر عن إصابة سعود بجرح بسيط قبل أن يتغلب عليهما الحرس ويقتلهما؛ وكان المهاجمان وطنيين يمينيين ولم تكتشف أية مؤامرة أوسع نطاقاً. ومرت الحادثة دون أية مضاعفات، وحقيقة أن هذه كانت واقعة منعزلة تدل على النزعة السائدة فى المجتمع السعودى فى تلك الفترة. لقد كانت هناك معارضة لابن سعود ولنظام الحكم القائم، لكن ندر أن تصاعدت المعارضة لتستحيل عنفاً، فقد ساعد ما طرأ على الاقتصاد من تحسن، وزيادة الاتصالات مع الدول الأجنبية على استقرار الأوضاع.

لقد أفادت بعض التقارير عن وقوع بعض التذمر فى الإحساء، إذ فى ديسمبر من عام ١٩٣٥م أثناء إعداد المنطقة لتسوية مستقبلية مع الكويت وإنتاج النفط صودرت الأراضى وطبق نظام دائم للمحاكم، وشكلت قوة شرطة محلية قوامها ١٥٠ رجلاً وفرضت ضريبة مرتفعة على السكان المحليين. وفى عام ١٩٣٥م وافت المنية عبد الله بن جلوى، أمير الإحساء بغير منازع، وخلفه ابنه سعود وحتى لا يحدث أى اضطراب فى الاقتصاد المحلى الحساس أرسل محمد الطويل، مدير الجمارك السابق فى جده إلى الإحساء ليتولى منصباً مماثلاً «كمدير محلى للشئون المالية»، فأدى رفع الضرائب والرقابة التى فرضها الأمير والمدير المالى الجديدين إلى سخط محلى، وأن كان محدود النطاق.

وفى الحجاز أيضاً أدى تحسن الوضع الاقتصادى ونمو التجارة وزيادة الاتصالات مع الدول الأجنبية إلى أن يكون السكان المحليون، الذين كانوا لا يزالون مستائين من السعوديين، أكثر تعاوناً مع الإدارة الحكومية، ومع ذلك أشار إحسان الله، عضو هدى فى

الوفد البريطاني في جدة، في سبتمبر من عام ١٩٣٦، إلى وجود سخط طفيف، إذ كانت، فيما يبدو، قطاعات عديدة من السكان في مكة تعارض ابن سعود، فالتجار متوسطو العمر ممن اصطبغوا بالصبغة الغربية وكبار المسؤولين كانوا يعتبرون الحكومة «مجموعة من الأغبياء المسنين» ممن يعتبر تخلفهم السبب الرئيسى للأزمة في الحجاز.

أما التجار الأكبر سناً والأكثر تحفظاً، وكذلك العلماء فكانوا يتمنون فيما بينهم أن تستولى مصر، بمساعدة بريطانيا، على الحجاز؛ وذكر إحسان الله أيضاً أن مجموعة من المسؤولين ورجال الأعمال الشبان وضباط الجيش والطيارين فى القوات الجوية السعودية الصغيرة كانت تعتقد أن الحكومة غير كفء وبطيئة ومفرطة فى الكرم مع نجد، كما كان الشبان المثقفون ممن لهم علاقات أجنبية متأثرين بأعمال أتاتورك وموسولنى، وكانوا يأملون فى نمط مماثل من الحكم الحديث المحدد المعالم فى الحجاز؛ وعلى حد تعبير إحسان الله «كانت الفكرة العامة فيما بين جميع هذه الطبقات الثلاث ووسط الأميين فى مكة .. هى أن يروا نهاية للحكم السعودى وهو ما كانوا يتمنونه بحماس».

ومن الهام أن نلاحظ أن معظم تلك الجماعات لم تفعل أكثر من الدعاء، وعلى الرغم من أن الاستياء الأساسى من النظام السعودى كان سائداً فى الحجاز فى عام ١٩٣٦، فإن السكان لم يبدؤوا فعلاً بأية أنشطة معادية للسعوديين، وكان الاستياء نابعاً من المشاعر القديمة الموالية للهاشميين، ومن أوجه القصور فى النظام، ومن الرغبة فى أن يتولى شئونهم نظام كفء حديث. سواء أكان وطنياً أو أجنبياً، لكن لم تكن هناك دعوة حقيقية إلى الانفصال أو تدمير الدولة، وكان التحسن النسبى للاقتصاد، وما أسفرت عنه الأنشطة المناهضة للسعوديين من نتائج سيئة بمثابة درس لسكان الحجاز، وحقيقة أن العناصر النشطة فى حزب التحرير السابق من أمثال الصبان ومحمد طاهر الدباغ ممن سمح لهم بالعودة كانت مرتبطة بالجماعة الأصغر سناً لم تسفر إلا عن زيادة الحذر فى أوساط تلك الجماعة، وأوضح إحسان الله أنهم كانوا «يجنون الفائدة الكاملة لخبرتهم فى الحجاز» ومضى فى تعقيبه ليقول: «لقد تمكنت (أى المعارضة) من تكوين فريق قوى خاص بهم فى مجلس الشورى، وراحوا يوجهون ما يمتلكون من قوة محدودة بطرق دستورية لتحقيق أفضل ما يخدم مصالح الحجاز، وأصبحت هذه المعارضة فى السنوات التالية محور اهتمام الجماعة

الحجازية المثقفة. التي كانت تشعر بالازدراء وبالعداء للنظام السعودي، ومع ذلك لم يتحولوا إلى معارضة فعالة، ناهيك عن العنف، وآثروا التعايش مع الحكومة.

وفي عام ١٩٣٦ سيطر ابن سعود والحكومة السعودية على المعارضة. لا لأن أعداءها هزموا فاستسلموا، بل لأن المعارضة اختارت طريق الإذعان وعدم المقاومة، فكانت المعارضة تمارس نشاطها داخل إطار المؤسسات، واستطاع نظام الحكم أن يطور مذهباً دينياً ونظماً مقبولين، وتسنى له أن يتصدى للنقد، كما وافقت قطاعات المجتمع السعودي المتعددة على المملكة ونظام حكمها الجديد.

الخاتمة

كانت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٧ لا تزال آخذة في التطور، وإن كانت المبادئ الأساسية للدولة السعودية التي ضمنت استمرارها، ودرجة كبيرة من استقرارها قد أرسيت كما تحقق ترسيم حدود الأراضي السعودية، وخلق الهيكل الإداري القابل للبقاء والدمج الواسع النطاق للجماعات السعودية المتباينة؛ تلك العمليات التي كانت تعني تطور المشيخة السعودية إلى دولة ملكية.

كانت المشيخة السعودية التي تأسست في عام ١٩٠٢ رمزاً لكيانات سياسية ظلت قروناً عديدة تتوحد وتتفرق في شبه الجزيرة العربية، لقد كانت عبارة عن تحالف مخلخل للبدو وأهل المدينة مع أقل قدر من النظام الحكومي غير المؤسسي وأراضي غير محددة تتغير وفقاً للتحويلات التي تطرأ على الولاء القبلي من مشيخة إلى أخرى، كما أن التغييرات التي جلبتها الحرب الكبرى قضت على هذا النمط. حيث إن التدخل العثماني والبريطاني ترك تأثيره على توازنات القوى الاقتصادية والسياسية في المنطقة، واستبان للحكام المحليين أنه في سبيل التغلب على مشاكلهم الحاضرة... ومواجهة التطورات المستقبلية في شبه الجزيرة التي تسيطر عليها بريطانيا يتعين عليها تغيير هذا الهيكل المخلخل وتدعيم الأسس السياسية والاقتصادية لمشيخاتهم، ومن ثم تشكل المنافسات بين المشيخات التي ظهرت في الحروب وفي محاولات تدعيم هياكل الدولة الخلفية لقيام الدولة النجدية في الفترة ما بين ١٩١٥ و ١٩٢٠، وتمثل هذا التغير المنافسة السعودية مع المشيخة الهاشمية، فالمنافسة بين المشيخات مع العمل على تقوية الوضع الداخلي في وجه التحديات الاقتصادية والاستراتيجية الأساسية حملت السعوديين على التوسع والدمج.

في بادئ الأمر اتبعت التغييرات أسلوب الممارسات التقليدية للمشيخة، فبدأت نجد سلسلة من الحروب والتوسع في محاولة لمواصلة الوسائل التقليدية تحقيقاً لمكاسب سياسية اقتصادية، وتأكيداً لمبرر وجود المشيخات السعودية والوهابية، ووجدت المشيخة السعودية نفسها متورطة في صراعات قبلية تتمحور في ساحتين على حدود نجد الشمالية الشرقية والشمالية الغربية وهي المناطق التي شكلت محور الأنشطة السعودية بعد الحرب العالمية

الأولى؛ لم تكن هناك استراتيجية سعودية للتوسع وإن كانت لابن سعود أطماع توسعية لم تدرج فى خطة شاملة. لكنها وحدث عملية التوسع من خلال الفرص التى أتاحتها الصراعات فى كل ساحة؛ ولم تحدث نقطة التحول إلا فى عام ١٩٢٠ عندما لجأ ابن سعود إلى تنظيم حملات عسكرية أدت فى نهاية الأمر إلى إخضاع جبل شمر والحجاز وعسير للسيطرة السعودية بعد أن اكتشف تحالفاً إقليمياً يضم القبائل والحكام ضد مشيخته.

رثمة عمليات أخرى عديدة حددت الانتقال من الصراع القبلى إلى استراتيجية للتوسع تشرف عليها الدولة، إحداها محاولة بسط السلطة السعودية عن طريق فرض الضرائب، وأخرى مصاهرة العديد من الجماعات، كما أن محاولات تيسير التوسع من خلال الدعوة الدينية بواسطة الإخوان أساساً كانت بمثابة وسيلة رئيسية للتوسع والدمج، كما أن الغيرة الدينية أخضعت العديد من الجماعات للحكم السعودى إبان المرحلة الحاسمة للمنافسة مع المشيخات القبلية الأخرى، وفى العشرينيات من القرن العشرين ساعدت عوامل أخرى على إضفاء طابع الشرعية على التوسع السعودى مثل المطالب المتعلقة بحقوق السعوديين فى تنظيم الحج (وكان يقوم به الهاشميون حتى ذلك الوقت) وإبراز زعامة ابن سعود القوية بين القبائل وصورته كزعيم قوى وحكيم التى انتشرت بين المسؤولين البريطانيين (دلائل حنكة سياسية على حد تعبير بلفور).

ومع ذلك اقترنت تلك التطورات مع تطور آخر تمثل فى التدخل البريطانى فى الشؤون الإقليمية، وكان ابن سعود منذ عام ١٩٠٢ على بينة من استراتيجيات الدول الكبرى وضرورة استغلال التدخل الأجنبى، ومع زيادة التواجد البريطانى فى المنطقة تعقيداً اكتسب رد الفعل السعودى إزاء السلطات البريطانية ظللاً جديدة؛ وفى سعيه إلى إقامة تحالف دائم مع بريطانيا التى كان ابن سعود يرى بحق أنها القوة المهيمنة مستقبلاً فى المنطقة، أثبت الحاكم النجدى براعة فى استخدام التدخل البريطانى لتحقيق الاستقلال والتوسع الإقليمى، فبمعاهدة ديسمبر لعام ١٩١٥ تحقق الاستقلال بالفعل، إذ بعد المعاهدة اعتبرت بريطانيا ابن سعود صديقاً، وقد برهن على براعة فى تحويل الانقسامات وضروب سوء الفهم بين صانعى السياسة من البريطانيين لمصلحته، فقد كانت مجموعة المسؤولين

البريطانيين في الخليج الفارسي برئاسة كوكس وفيلبي وبانفصال عن المسؤولين البريطانيين في القاهرة أداة سمحت لابن سعود بمقاومة سيطرة حسين، وأن تكون الغلبة له في أعقاب واقعة ترابه في مايو عام ١٩١٩، كما عزز من قوته ولاء بعض هؤلاء المسؤولين له، والفوضى المالية التي سادت إبان الحرب والتي مكنت ابن سعود من الحصول على معونة تفرق ما كان يستحق.

وفي أوائل العشرينيات من هذا القرن كان البريطانيون معينين أساساً بإجراء المفاوضات لعقد تسويات سلام في المنطقة وأضحى ابن سعود العنصر الرئيسى في خططهم؛ عندئذ نجح ابن سعود في أن يبدو في صورة الزعيم القوى الحذر المنتصر الموالي لبريطانيا، فكان في نظر مسئولين من أمثال كوكس وبالنسبة للقادمين الجدد ممن تنقصهم الخبرة مثل دويس وكليتون صاحب التأثير القمعى الوحيد على القبائل النجدية المتمردة. وقد حظى في هذا الصدد بثقة هائلة، كما أن الانهيار الشديد في علاقة حسين بالبريطانيين لفشل في الحفاظ على حكم يتمتع بالفاعلية والاستقرار الاقتصادى في الحجاز ساعد ابن سعود إذ شل أساساً أى تأييد للهاشميين إبان الاحتلال السعودى للحجاز، وعندما شرع ابن سعود في نهاية الأمر في القيام بحملات عسكرية حشد قواته في تشكيلات منظمة واستطاع الحصول على مساعدة قبلية في كل معركة خاضها في الوقت الذى صاحبت احتلال الحجاز حملة دعائية أضفت طابع الشرعية على المغامرة.

وتركت التغيرات الناجمة عن التوسع الأقليمى بصمائها على تشكيل مؤسسات الدولة، وعلى الروابط الاجتماعية، فالتوسع حول المشيخة السعودية إلى حركة فتوحات بمعنى قيام ائتلاف بين رجال القبائل وأهل المدن على أساس الالتزام بالتوسع؛ كما شكلت روابط المصاهرة والطاعة لسلطة ابن سعود الشخصية المماثلة للمشيخة وحماس دعاة النهضة الإسلامية القواعد الأساسية للسلطة والتماسك الاجتماعى إبان تلك الفترة؛ فمن ناحية حاول ابن سعود ومعاونوه بصفة مستمرة إقامة نظام سياسى جديد وخلق هياكل للسلطة تتناسب مع دولة قوية يمكنها البقاء في فترة ما بعد الحرب، ومن ناحية أخرى كان على الزعماء السعوديين أن يعتمدوا على النظام الاجتماعى القائم من أجل شن حرب

وتوسع فعالين ومباشرين. ومن ثم فإنه ابتداء من عام ١٩١٦ فصاعداً ازدادت عملية التنمية الداخلية تعقيداً. فقد صاحب قيام مؤسسات جديدة، ولا سيما التوطين، بنية أساسية اجتماعية تماثل تلك الخاصة بالمشيخة التقليدية.

لقد كانت حركة النهضة التي قام بها الإخوان تهدف إلى توطين البدو الرحل وإدخال هوية دينية على نطاق واسع في مواجهة الهويات القبلية؛ إلا أن ممارسات الإخوان فشلت في أن تحل محل عادات المشيخة، لقد اندمج الإخوان في النظام القبلي وكانت أهدافهم بمثابة دافع آخر للتوسع بدلاً من أن تكون أساساً لدولة راسخة البنيان؛ ولما فشل زعماء الإخوان في جعل أنفسهم صفوة جديدة راحوا يشجعون أتباعهم على الدخول في حروب قبلية، وبرهن فشلهم في تعزيز التماسك على أن البناء القوي الذي يمثلونه لم يكن ملائماً لبناء الدولة.

والى جانب الممارسات القبلية بدأ ابن سعود في عام ١٩٢١ في إقامة نظام مكتبي مركزي، من شأنه أن يوفر بناءً فوقياً لدولة منظمة، وكان هذا واضحاً في إنشاء شبكات الاتصالات والنقل والتجارة، وبالأخص في فرض الضرائب، وتعزيز الحكومة المركزية، وعلى النقيض من التجربة الأوروبية فإن مركزية العربية السعودية لم تتولد عن حملة جديدة قامت بها الطبقة المتوسطة لتحسين الأحوال التجارية التي دفعت إليها المطالب الرأسمالية، وكما لاحظت لينزا أندرسون بالنسبة لليبيا وتونس فإن مثل هذه الظروف لم يكن لها وجود في العربية السعودية إبان تلك الفترة، ولا ينطبق على هذه الحالة رأى آخر عرضه الباحثون مفاده أن السياسات الاستعمارية كانت مسئولة عن التمركز، إذ ليس هناك دليل على أن المسؤولين البريطانيين شجعوا ابن سعود على البدء في سياسات التمركز على الرغم مما كانوا يمثلونه من تحدٍ ساحق، ويفترض أن تأثيرهم على حكومتى الكويت والبحرين أثرت على الحاكم النجدي، كما أن ما لحق بالمؤسسات الهاشمية الأكثر تطوراً من هزيمة قد أوحى بأقامة حكومة سعودية جديدة.

كما كان هناك دافعان آخران يحركان ابن سعود : أولهما الحاجة إل وسيلة لدمج وإدارة الدولة الآخذة في التوسع. التي كانت تضم سكاناً وأراضي جديدة، تلك الظروف

بدورها حتمت على الحاكم السعودي أن يقرر المسائل الدبلوماسية الجديدة وأن يعالج مشكلات الحدود؛ وثانيهما الحاجة إلى أن يُسَخَّر من جديد ما وصفه جيب في مناقشته للحكومة الإسلامية الأولى، بالطاقة التوسعية، بمعنى موازنة وإضفاء الطابع المؤسسي على القوات التي حشدت لتعزيز حركة الفتح، والتي كان يتمين تحويلها بعد ذلك إلى أساس قوى لدولة راسخة، ومن خلال عملية التمرکز الإداري والاقتصادي أخذ يتطور تدريجياً بناء فوقى جديد ابتلع المجتمع القبلي التقليدي.

وفي أعقاب احتلال الحجاز دفعت تحديات الدمج الإقليمي والدبلوماسية إلى جانب ما خلفته الحكومات الحجازية السابقة، إلى المزيد من محاولات بناء الدولة من خلال تمرکز الحكومة، ومع ذلك بات واضحاً عندئذ أن صيغة التمرکز لبناء الدولة لم تكن الاتجاه الوحيد في المنطقة، فأنصار المشيخة التقليدية غير المركزية تجمعوا في معسكر خاص بهم يقوده الإخوان ويحظى بتأييد واسع النطاق في نجد، وتلا ذلك منافسة بين الجماعتين المتنافستين، وأخذ الطرفان يستندان في مزاعمهما إلى الممارسات الإسلامية التي يقرها العرف الوهابي. وهذا في حد ذاته يشهد على مرونة الإسلام كقانون أخلاقي يمكن أن يدعم كلا من التكوين القبلي والمنظم للدولة، وليس الأخير فحسب كما يعتقد الكثيرون من الباحثين الغربيين، بيد أن الإسلام الوهابي لم يوفر أساساً للاختيار بين صيغتي تكوين الدولة وكما حدث في الحرب الأهلية السعودية في السبعينيات من القرن التاسع عشر لم يستطع العلماء الذين خدموا في الفترة ما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ التوصل إلى قرار واضح بشأن سياسة التطوير المناسبة للدولة السعودية، واستحالت تلك المناقشة في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية كانت الغلبة فيها لنظام التمرکز الذي طبقه ابن سعود في ١٩٢٩-١٩٣٠.

إن ما حققه ابن سعود من انتصار مكنه من إقامة نظام ملكي مركزي في سائر أنحاء المملكة وأزاحت أية سلطة قبلية كان يمكن أن تكون بديلاً لحكومة ابن سعود، لكن الممارسات والقيم القبلية ظلت توجه سلوك معظم الجماعات واتجاهاتها. الأمر الذي أسفر عن شكل جديد من أشكال الازدواجية. ألا وهي قيام مؤسسات الدولة الجديدة باحتواء

الممارسات القبلية، وقد ترتب على ذلك أن أولئك الذين تولوا المناصب ضمن الصفوة الجديدة من الإداريين ورجال الأعمال كانوا يفتقرون إلى الخبرة ولم يشكلوا جماعة متماسكة، وظلت الحدود غير محددة، وتأجل الدمج الاجتماعي للجماعات الإقليمية وأهملت المناطق الحدودية مثل عسير وشمال الحجاز، وقد أثارت تلك المشاكل التي زادت من حدتها الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات ثورات عديدة ومنازعات داخل صفوف الصفوة، وتطورت الثورة في عسير لتصبح حرباً شاملة مع اليمن في عام ١٩٣٣.

وأُسفر انتصار الحكومة السعودية على منافسيها إبان تلك الفترة عن خضوع متزايد من جانب قطاعات اجتماعية عديدة للدولة واستعداد متناه من جانب الحكومة لتحسين إدارتها ومعاملتها لرعاياها.

أخذت الدولة السعودية تتطور تدريجياً وتكتسب شيئاً فشيئاً سمات نظام الحكم المركزي. وإن كان ابن سعود والقبائل السعودية قد وجد صعوبة في التكيف مع مبدأ الحدود الدائمة المحددة لأنها تتعارض مع حركة القبائل الحرة والسيطرة السعودية. وفي أوائل العشرينيات وتحت ضغط السلطات البريطانية التي كانت تسعى إلى ترسيم حدود الدول المحلية بدأ يتغير المفهوم السعودي للحدود، وأصبحت الحدود الثابتة وسيلة عامه لترسيم حدود الدولة في المنطقة.

لقد أكد الإذعان السعودي لمبدأ الحدود الثابتة تغيراً أكثر جوهرية في مفهوم دور العربية السعودية في مواجهة الدول الأخرى في المنطقة، فمنذ الاحتلال السعودي للحجاز أدرك ابن سعود أن الدول المجاورة ليست مجرد أهداف للفتح الوهاى وللتطهير. بل هى أيضاً مصدر للحجاج والتجارة ... عناصر تسهم في الاقتصاد السعودي، وأصبح ابن سعود بتأثير من مستشاريه غير السعوديين، يؤثر الهدوء في المناطق التي تخضع لإشراف البريطانيين، الأمر الذى تأكد في اتفاقيات حسن الجوار التي أبرمت بين العربية السعودية والدول المجاورة، وفي أعقاب الغارات على الأراضي السعودية من شرق الأردن واليمن في أوائل الثلاثينيات سعى ابن سعود إلى الحصول على الاعتراف الكامل من كافة الدول المجاورة كوسيلة لتأمين سلامة أراضي العربية السعودية، وحاول تعزيز هذا الاعتراف بترسيم الحدود وما يتعلق بها

من تسويات، وبإقامة تحالف عسكري مع العراق، وفي منتصف الثلاثينيات انصبت المفاهيم السعودية الإقليمية على حدود دائمة ومعترف بها إقليمياً، وعلى التعاون النشط مع جيرانها، وعلى الرغم من أن السعوديين لم يطوروا مفهوماً حصيفاً للسيادة إلا أنهم أصبحوا ينجذبون ذلك النمط من الإقليمية باعتبارها الأفضل في خدمة مصالحهم وتوفير أمنهم.

وأخذت المؤسسة السعودية الحاكمة تكون تدريجياً خصائص دولة أكثر قوة، ففي الفترة ما بين ١٩١٥ - ١٩٢٠ كانت الحكومة السعودية لا تزال شيئاً مجازياً بالنسبة لحكم ابن سعود. إذ قدم ابن سعود نفسه على أساس أنه يمتلك خصائص تقليدية جذابة لحاكم مشيخة ولديه خبرة في العلاقات الأجنبية باعتباره العامل الوحيد القادر على توجيه السياسات البريطانية لصالح نجد، كما أنه أدخل التوطين كوسيلة للسيطرة على قبائل البدو ومناطق الحدود، وإبتداء من أوائل العشرينيات وفي أعقاب التوسع السعودي والمحاولات غير الناجحة للسيطرة على قبائل الإخوان راح ابن سعود رويداً رويداً ينتهج سياسة التمركز ويحدد لأول مرة مركز الحكومة باعتبارها أقوى من أية جماعة بعينها في المملكة، ولقد حقق ذلك من خلال تعزيز الإدارة الإقليمية وإقامة حكومة مركزية، وإعادة تعيين الأمراء الموثوق فيهم في المدن الرئيسية، وشرع في استخدام التسهيلات التجارية الجديدة (وخاصة موانئ الخليج الفارسي) وفرض ضرائب أعلى في محاولة جديدة لإخضاع الإخوان، كما أدخل ابن سعود تجديداً تكنولوجية لتحسين وسائل النقل والاتصال تحت إشراف مكاتب حكومية جديدة.

واتضحت جهود التمركز في إنشاء مؤسسات إضافية متعددة إحداها مجلس الشورى. ويضم وجهاء الحجاز، ولم تتطور تلك الهيئة لتصبح مؤسسة برلمانية. بل أنها منيت في واقع الأمر بالضعف في غضون الثلاثينيات من هذا القرن، والمؤسسة الثانية هي الدور الذي يقوم به ابن سعود كملك مع أبنائه كورثة للعرش ونائبه والأمراء. لقد كانت الملكية تستند إلى قواعد قبلية وهاشمية وإدارية جديدة على قاعدة دور ابن سعود كوسيط أعلى بين قطاعات المملكة المختلفة وعلى العرف الهاشمي الذي يقضى بتعيين الحاكم المحلي ملكاً وعلى البناء الهرمي للإدارة الجديدة التي ترأسها الأسرة السعودية، ولم تصبح الملكية مؤسسة

متطورة ومتشعبة. بل تطورت كمؤسسة تمثل الممارسات القديمة والجديدة لسلطة الدولة ولسكان كل من نجد والحجاز والوحدة بينهما في مؤسسة سعودية واحدة.

وكان المذهب الوهابي مؤسسة أخرى تمثل سلطة الحكومة السعودية الناشئة وسعى ابن سعود لجعلها عقيدة للدولة وأساساً لقانونها، بيد أنه فشل في كسب تأييدها لنظام حكمه الجديد، وخلال فترة معارضة الإخوان لابن سعود لم يمثل العلماء الدولة السعودية تمثيلاً حقيقياً، ولم يقرروا تأييد الحكومة ضد الإخوان تأييداً كاملاً أو تأييد نظامها في تشكيل الدولة ضد النظام القبلي، وكان من نتيجة تغلب ابن سعود على الإخوان بالقوة العسكرية وليس بتأييد العلماء أن أضحي الإسلام محوراً لعقيدة الدولة وقانونها، وليس محوراً لسياساتها وهيكل سلطتها، لقد استخدم ابن سعود الدين لكسب الشرعية وتوفير الخدمات الدينية، وأنشاء نظم تعليمية وقانونية إلا أنه لم يعتمد عليه بالنسبة للقرارات في الشؤون السياسية.

واعتماداً على الشرعية التي استخدمتها مؤسسات الشورى والملكية والعقيدة أقيمت سلطة الحكومة السعودية الناشئة أساساً على إدارة مركزية وسيادة حكومية لا على أية سلطة قبلية بديلة تقاوم المركزية، لقد أقامت الحكومة سلطتها من خلال وسائل القوة والإدارة، وعن طريق عملية الاحتواء في الثلاثينيات، تلك العملية التي أثبتت بحلول منتصف العقد أنها كافية بالقدر الذي يضمن استمرارها.

ولم يتطابق النظام الجديد مع نظرية «روتينية الكاريزما» لماكس وير، بمعنى أنه لم يشكل حكومة مؤسسية بيروقراطية كاملة، بل كان بالحرى أشبه ما يكون بنظام موروث يقوم على نظام للإدارة شخصي بدرجة كبيرة وأعراف تقليدية محبوكة في المؤسسات الجديدة.

كما بدأ التكامل الاجتماعي في الدولة السعودية يقترب من ذلك الذي في الدولة المركزية، وكان نمط التكامل السائد في المشيخة السعودية يركز على الاختلافات بين القبائل، وعزز ابن سعود وغيره من أعضاء الأسرة السعودية هذا المبدأ عن طريق مصاهرة

الأسر البدوية والحضرية البارزة في سائر أنحاء المملكة، أضف إلى هذا أن فشل الإخوان في القضاء على الولاءات القبلية أطالت من دور القبائل كوحدة اجتماعية قابلة للتطبيق، ومن ثم اعتمدت جهود ابن سعود الرامية إلى التمرکز على مرونة الوحدات الاجتماعية القائمة واحتوتها في الإدارة الجديدة، وخلال الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، لم تحدث تغييرات ديموجرافية كبيرة يمكنها أن تدمر التوازن الأيكولوجي وتحدث تفككاً قُبلياً، وترتب على ذلك أن السعودي لم يتحول إلى وحدات قبلية متعارضة ولم يقض على الولاءات القائمة على النسب.

ونجحت الحكومة السعودية في ربط معظم قطاعات المجتمع بأنظمتها ووظائفها وأصبحت الإدارة، وخاصة الزعماء الملكيين توفر المعونات والدفاع والوظائف الإدارية وباتت الحكومة تعمل كمؤسسة مركزية تربط معاً الأجزاء المختلفة للمجتمع السعودي.

ومن الواضح جلياً أن تشكيل الدولة السعودية لم يسفر عن «أمة» من السعوديين إبان الفترة التي تتناولها هنا، ففي حالات كثيرة إبان حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت القومية تقوم على أصل عرقي عام جرى تشكيله من خلال الصراع مع قوة غربية إمبريالية، ومع ذلك فإن الأصل القبلي الإقليمي - وليس مفهوم الأمة - هو الذي حدد هوية الجماعة في العربية السعودية (وفي كثير غيرها من دول العالم الثالث) فهي مجتمع ركز على الهويات القبلية والقيم الدينية. التي تلاحمت وتكاملت في تفاعل دياكتيكي لقوى الطرد والجذب نحو المركز، وليس في مرحلة النضال من أجل الاستقلال عن القوة الأوروبية، وقد دعم هذا المجتمع النظام الملكي والإسلام وليست أية مبادئ جمهورية علمانية، فقد كان تماسك الأتلافات وقدرتها على التكامل، وقبول الملكية والصورة الإسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسي اجتماعي مستقر في العربية السعودية، وأكد نظام الحكم الذي تطور في منتصف الثلاثينيات تلك المبادئ إذ حافظ على التوازن بين الجماعات الأصلية القبلية المختلفة. التي احتفظت بطبيعتها المتميزة في الوقت الذي وافقت فيه على التعايش داخل إطار الدولة.

لقد برهنت الدولة السعودية على الخصائص التي حددها ابن خلدون للمشیخة مع سمات المركزية والمؤسسية التي حددها «ويبر» لقد امتزجت الولاءات والممارسات القبلية بتطور الحكومة المركزية والمؤسسات الإدارية وجمعت الشخصيات الملكية نفسها بين هذه الوظائف. حيث إنها تمثل كبار الإداريين والوسطاء بين القبائل والشيوخ، وعلى هذا المنوال صيغت المؤسسات الاجتماعية الأخرى في الدولة.

وإبان حكم الملك سعود (١٩٥٣ - ١٩٦٤) اهتزت أسس التوازن التي أقامها ابن سعود، وتعدّل الحفّاظ على تأثير الممارسات القبلية على صنع القرار المتعلق بالشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والسياسة المالية في وجه مؤثرات الحرب الباردة والقومية العربية الراديكالية والعائدات الأولية للنقط، وأفلحت الإصلاحات التي قام بها الملك فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) في تغيير مؤسسات المملكة وجعلها دولة تقوم بصورة أكبر على المؤسسات، بيد أن المبادئ الأساسية للدولة السعودية الأصلية التي تقوم على تعايش جماعات عرقية متعددة وأل سعود والإسلام الوهابي ظلت تعمل وتؤثر على مستقبل العربية السعودية.

ملحق (أ)

القبائل الرئيسية وزعماء القبائل ممن شاركوا

فى الأحداث الواردة فى هذا الكتاب

١- مطير : قبيلة وهابية كبيرة سكنت شرقى نجد والإحساء والكويت وشمال نجد حتى المنتفق فى العراق وظلت تقاتل ابن سعود بين الحين والآخر حتى عام ١٩١٥ ، فما لبثت أن أصبحت أهم قبيلة إخوانية. كان فيصل الدويش زعيماً لبطن علوة ويعتبر الزعيم الأكبر للقبيلة ، وكان ابن شقيق من نفس البطن مساعداً للدويش كما كان يتولى قيادة «هجرة» الجارية. أما «برية» ، البطن الآخر لمطير ، فكان ينقسم إلى بطون فرعية عديدة يتزعمها على بن شوريات وشوريان وجاسر بن لامى وسليمان بن بوسايس ونايف بن فقوم. لقد أصبح هؤلاء بعد عام ١٩٢٣ «لاجئين إخوان» فى العراق واشتركت مطير فى ثورة الإخوان وفقدت قوتها السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

٢- العوازم : وهى أصلاً من قبيلة هيثم ، وتضم مجموعة من الساخطين ممن كانوا يتمتعون بحماية الكويت منذ عام ١٩١٨ وكانوا يعيشون فى الإحساء والكويت ، لقد أظهرت هذه القبيلة ولاء لابن سعود لكن لم يخرج منها زعيم له وزن.

٣- العجمان : قبيلة وهابية أخرى تعيش بدورها فى الإحساء والكويت حتى المنتفق فى العراق. ظلت تعارض عشيرة ابن سعود ابتداء من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩ وكانت أجزاء من العجمان قد تم إجلأؤهم إلى زوبير تحت السيطرة البريطانية فى عامى ١٩١٧ و ١٩١٨ وتحولت غالبية القبيلة إلى الإخوان فى أوائل العشرينيات من هذا القرن ، وكان زعيمها ديدان بن هيثلين الذى خلفه بعد اغتياله فى عام ١٩٢٩ ، نايف بن هيثلين الذى كان يبتزعم من قبل بطن خضير. لقد شارك العجمان فى ثورة الإخوان

وفقدوا سلطتهم السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٠.

قبائل تسكن العراق أساساً:

٤- شمر : من أبرز قبيلة شمر بطن عبده الذي كان يعيش في الجزيرة شمالي العراق. وفي صحراء الشامية في الجنوب، وكان يتزعمها عقاب بن عجيل. الذي كثيراً ما أغار على نجد في العشرينيات، وبعد سقوط حائل في نوفمبر من عام ١٩٢١ راحت تتجول في العراق أساساً، وكانت حتى ذلك الوقت تعيش في الدولة الرشيدية في جبل شمر، وكانت تدين بالولاء للأسرة الرشيدية (باستثناء بعض الجماعات التي أصبحت موالية للسعوديين) وإن انقسمت بين المتصارعين على العرش الرشيدى وهم سعود بن سبهان وفيصل بن فهد وغيرهما .

فيما يلي القبائل التي تورطت في مشاكل الحدود السعودية - العراقية في العشرينات :

٥- العمارات : بطن من قبيلة عنيزة وكان يعيش في الجزيرة، وفي الصحراء السورية ويتزعمه فهد بن خزعل الذي ظل على علاقة وطيدة مع ابن سعود من كان يطالب بالسيطرة على القبيلة، بيد أن العمارات ظلت تحت الحماية العراقية.

٦- الدهامشة : قبيلة تعيش في الصحراء الشامية بالعراق بزعامه جزاع بن مجلد، لقد طالب ابن سعود بالسيطرة عليها، وظل على اتصال بزعيمها، لكن الدهامشة أصبحت ابتداء من منتصف العشرينيات قبيلة عراقية.

٧- الظفير : قبيلة تعيش في الصحراء الشامية بالعراق يتزعمها حمود بن صويط، وبعد أن وافته المنية تزعمها عجايمي بن صويط، وحاول شيخ منافس يدعى ليزام أبو ضرع أن تكون له السيادة عليها عن طريق إلحاق الهزيمة بآل الصويط؛ وطالب ابن سعود بالسيطرة على القبيلة وظل على اتصال بالجانبيين.

٨- المتفق : قبيلة ينزعمها يوسف بيج من عشيرة سعدون، وكانت منافساً تقليدياً لظفير وابن سعود، وإن تعاون يوسف في بعض الأحيان مع الحاكم النجدي، لقد ظلت المتفق والظفير قبيلتين عراقيتين.

قبائل توجد أساساً في شمالي الحجاز وشرق الأردن:

٩- الرولة : قبيلة أصلها في عنيزة، وكانت قوية شبه مستقلة. تعيش في الصحراء السورية وفي الجوف، لقد تعاونت مع الهاشميين إبان الثورة العربية ثم أقامت علاقات طيبة مع جميع حكام الدول المحيطة في المنطقة ... بأبن سعود وبعبد الله في شرق الأردن وبالفرنسيين في سوريا. كان نوري شعلان زعيمها وإن اختلفت في العشرينيات بطون متعددة حول من تنحاز إليه القبيلة من بين الحكام المحيطين، تلك البطون التي كان يتزعمها أفراد من أسرة شعلان مثل فواز ونواف ومجهم وغيرهم.

١٠- الحويطات : قبيلة كانت تعيش في جنوبي شرق الأردن ويتزعمها عودة أبوطي. لقد قدمت يد العون إلى الهاشميين إبان الثورة العربية، فما لبثت أن تعاونت مع ابن سعود وأصبحت من الإخوان.

١١- على امتداد: حدود شرق الاردن عاشت قبائل أخرى كثيراً ما كانت تعبر من دولة إلى أخرى وكثيراً ما غارت قبيلة الشرارات على شرق الأردن في أواخر العشرينيات لتحذو حذوها قبيلة «بلى» التي لجأت إلى شرق الأردن أثناء المجاعة التي تعرضت لها الحجاز في عام ١٩٣٢ وكان بطن من بطون هذه القبيلة بزعامة عبد الحميد بن رفاعة القوة الرئيسية في المؤامرة التي حيكت ضد ابن سعود في مايو عام ١٩٣٢، وكانت قبيلة «بنى عطية» تسكن في شمالي الحجاز، وإن سكنت بطون منها الكرك في شرق الأردن، وكثيراً ما تردد انحيازها بين ابن سعود وعبد الله. وكانت تمثل مشكلة لكلا الجانبين في وادي سرحان على الجانب الشمالي الشرقي

من الحدود بين السعودية وشرق الأردن.

قبائل فى غربى نجد والحجاز:

١٢- عتيبة : قبيلة كانت تعيش فى وسط شبه الجزيرة العربية من الطائف فى الحجاز حتى وسط نجد، وظلت تنتقل بين الحماية السعودية والهاشمية حتى ١٩١٥ - ١٩١٦ عندما أصبحت قبيلة إخوانية، وكان سلطان بن حميد يتزعم بطن الرتبة، وكان اهم زعمائها، وفى غضون العشرينيات كانت هناك طوائف يتزعمها نايف بن حميد، وعبيد بن حميد، كما تزعم عبد الرحمن بن رويان بطن الرقبه ومن عتيبه خرج خالد بن لؤى .. على الرغم من عمله كأمر للخرمة وزعامته لأهل المدينة التابعين له. وشاركت عتيبة فى جميع الحملات التوسعية السعودية، ولا سيما تلك التى تعرضت لها الحجاز، كما اشتركت فى ثورة الاخوان فى ١٩٢٩-١٩٣٠ وفقدت بعض السلطة بعد إخضاع الإخوان.

١٣- حرب : قبيلة كانت تعيش فى الجزء الأوسط من نجد والحجاز، وكان جزء منها وهابياً ونحلت إلى الإخوان فى الفترة ما بين ١٩١٥ و ١٩١٨، لقد شاركت فى حروب سعودية عديدة، وكان زعيمها محسن الفيرم.

١٤- بنى مالك : كانت قبيلة بنى مالك تعيش فى المنطقة الوسطى من الحجاز، ويتزعمها الشريف محسن المنصور.

١٥- سبيع والبقوم : فى مدينة الخرمة وحولها عاشت قبيلة سبيع الوهاية وقبيلة البقوم التى كانت تقطن تربة كما كانت جماعات من عتيبة تعيش فى الخرمة كما سبق الذكر.

قبائل تقطن فى جنوبى نجد وعسير:

١٦- قحطان : قبيلة وهابية كبيرة فى الأجزاء الوسطى من جنوبى نجد. كانت تدين

بالولاء لابن سعود منذ عام ١٩٠٣ وأصبحت من الإخوان، وشاركت في معظم الحملات العسكرية السعودية؛ وفي جنوب شرقي نجد كانت تعيش قبيلة آل مرة التي ثارت ضد ابن سعود في عام ١٩١٥ وإن ظلت موالية له بعد ذلك. لقد كانت مناطق رعيها في الثلاثينيات هي المعيار الأساسي في ترسيم الحدود السعودية في هذه المنطقة.

١٧- بنى يام : كانت هذه القبيلة تعيش في جنوب شرقي عسير، وبرزت كقبيلة شيعية - إسماعيلية وظلت على علاقة بكل من ابن سعود والإمام يحيى وإن كانت قد قاتلت ضد يحيى إلى جانب السعوديين.

ملحق (ب)

أسرة سعود

حتى

حكم ابن سعود

ملحق (جـ)

حكام الدول المجاورة

إبان الفترة

التي يتناولها هذا الكتاب

حكام عسير الإدريسيون:

١٩٢٣ - ١٩٠٤	محمد بن علي بن محمد الإدريسي
١٩٢٦ - ١٩٢٣	علي بن محمد الإدريسي
١٩٣٣ - ١٩٢٦	حسن بن علي بن محمد الإدريسي

حكام الكويت:

١٩١٥ - ١٨٩٦	مبارك بن الصباح
١٩١٧ - ١٩١٥	جابر بن مبارك
١٩٢١ - ١٩١٧	سالم بن مبارك
١٩٥٠ - ١٩٢١	أحمد الجابر
١٩٦٥ - ١٩٥٠	عبد الله السالم

حكام حائل وجبل شمر الرشيديون:

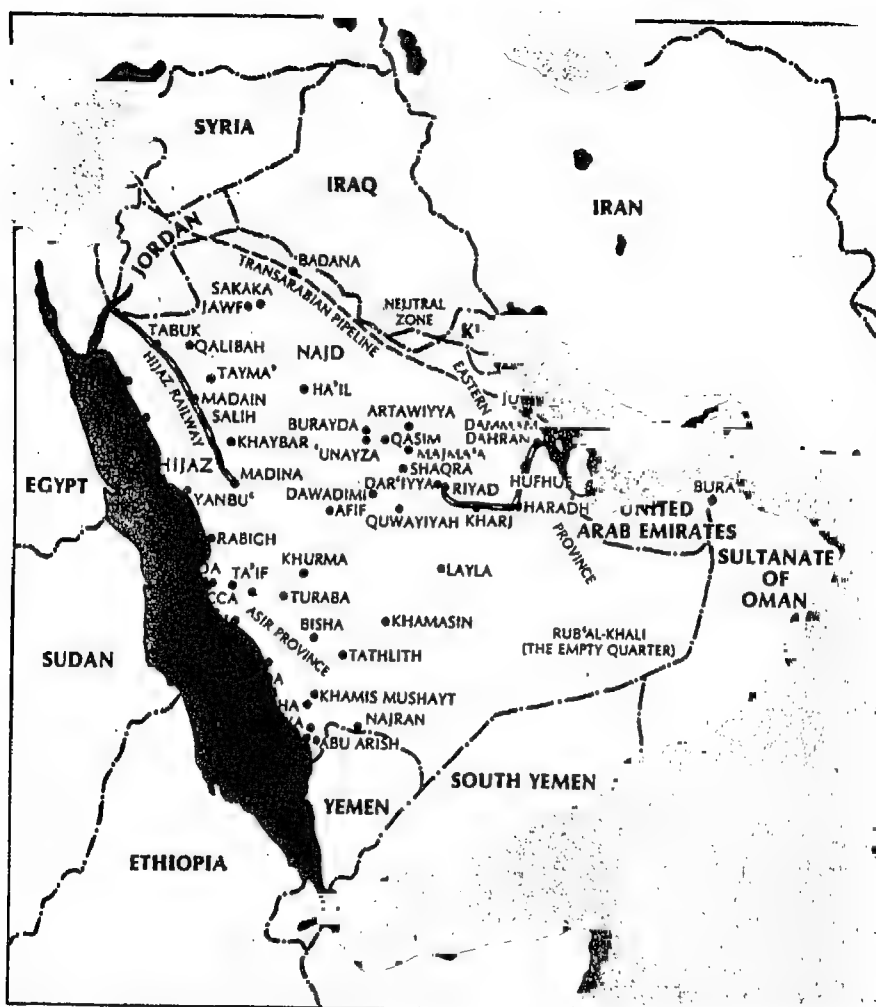
١٨٩٧ - ١٨٧٠	محمد بن عبد الله
١٩٠٥ - ١٨٩٧	عبد العزيز بن متعب
١٩٠٦ - ١٩٠٥	متعب بن عبد العزيز
١٩٠٨ - ١٩٠٦	سلطان بن حمود
١٩٠٨ - ١٩٠٨	سعود بن حمود
١٩٠٨ - ١٩٠٨	فيصل بن حمود
١٩٢٠ - ١٩٠٨	سعود بن عبد العزيز
١٩٢٠	عبد الله بن متعب
١٩٢١ - ١٩٢٠	محمد بن طلال

حكام الحجاز الهاشميون:

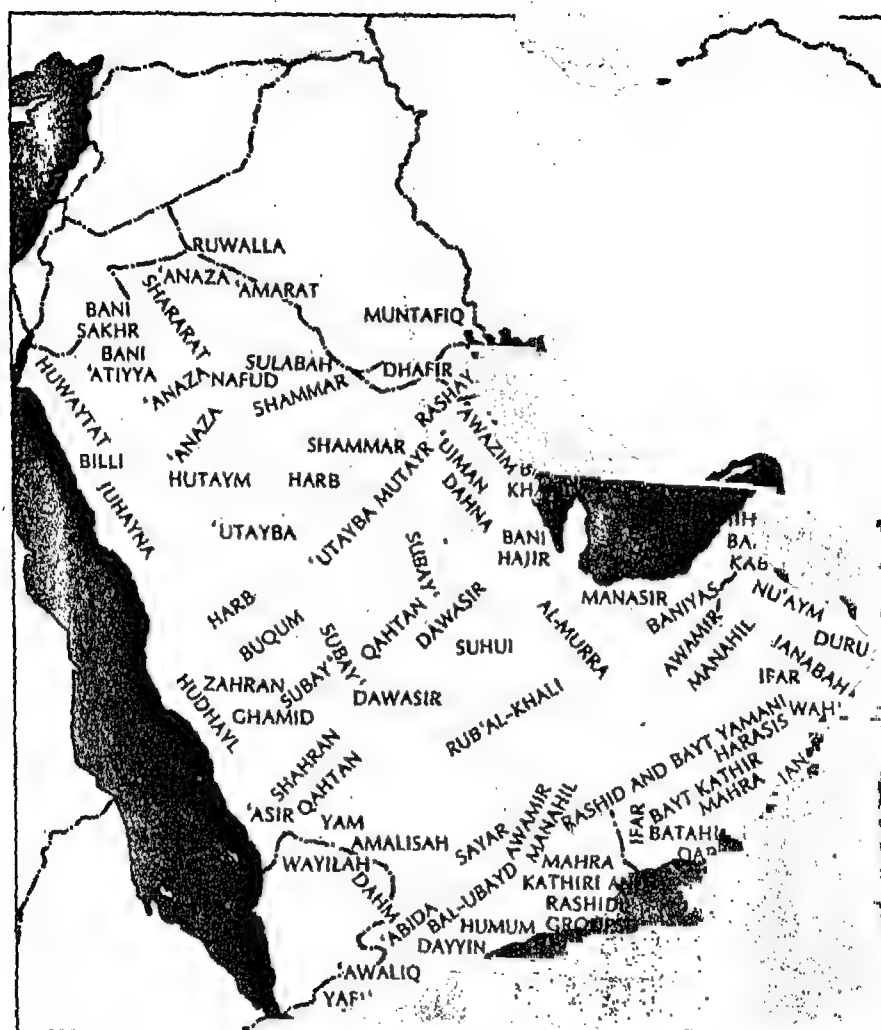
١٨٨٢ - ١٩٠٥	عون الرفيق بن محمد
١٩٠٥ - ١٩٠٨	علي بن عبد الله
١٩٠٨ - ١٩٢٤	حسين بن علي
١٩٢٤ - ١٩٢٥	علي بن حسين
كان فيصل بن حسين ملكاً على سوريا (١٩١٨ - ١٩٢٠) وعلى العراق (١٩٢١ - ١٩٣٣) وكان عبد الله بن حسين حاكماً (أميراً) لشرق الأردن من ١٩٢١ الى ١٩٤٦ ثم ملكاً حتى عام ١٩٥١.	

ملحق (د)

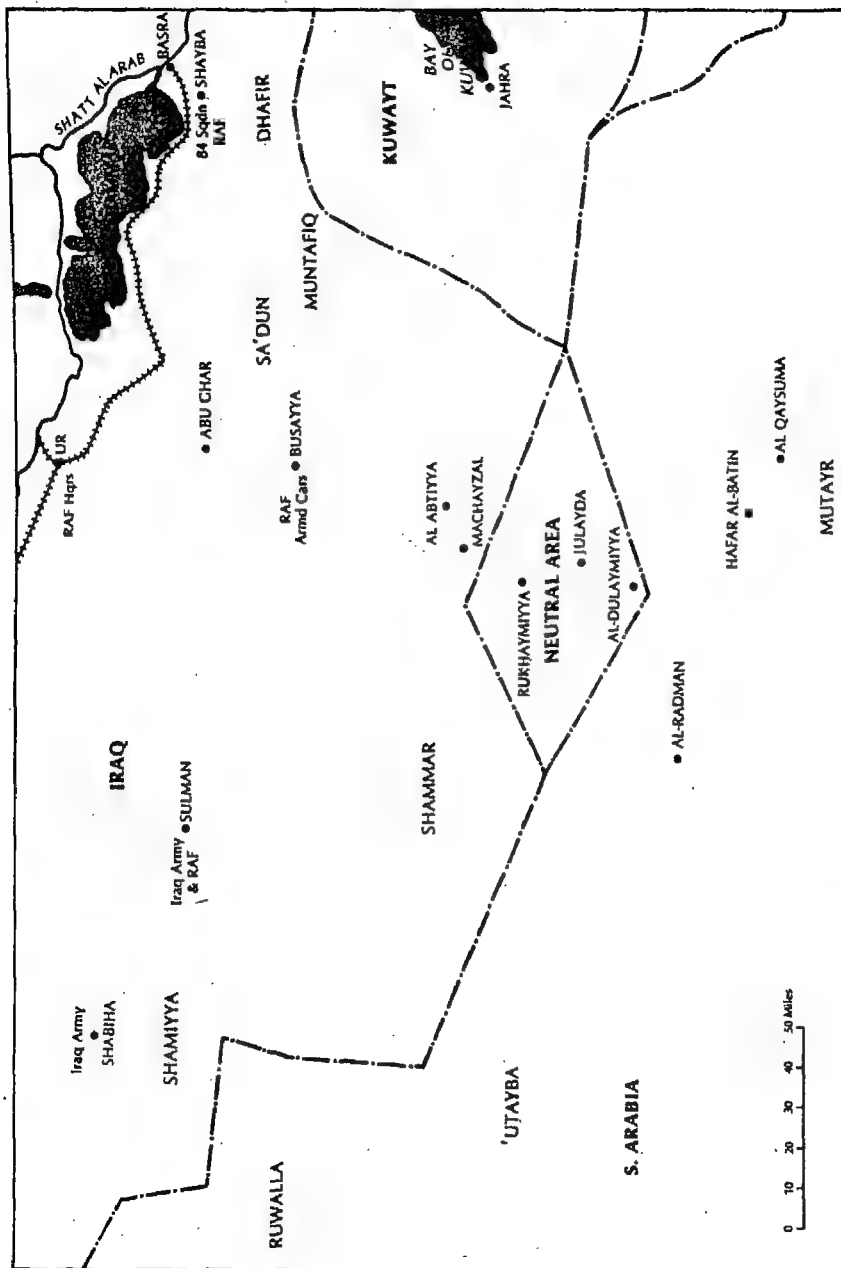
الخرائط : المستوطنات الكبرى
والقبائل الرئيسية
ومناطق الحدود



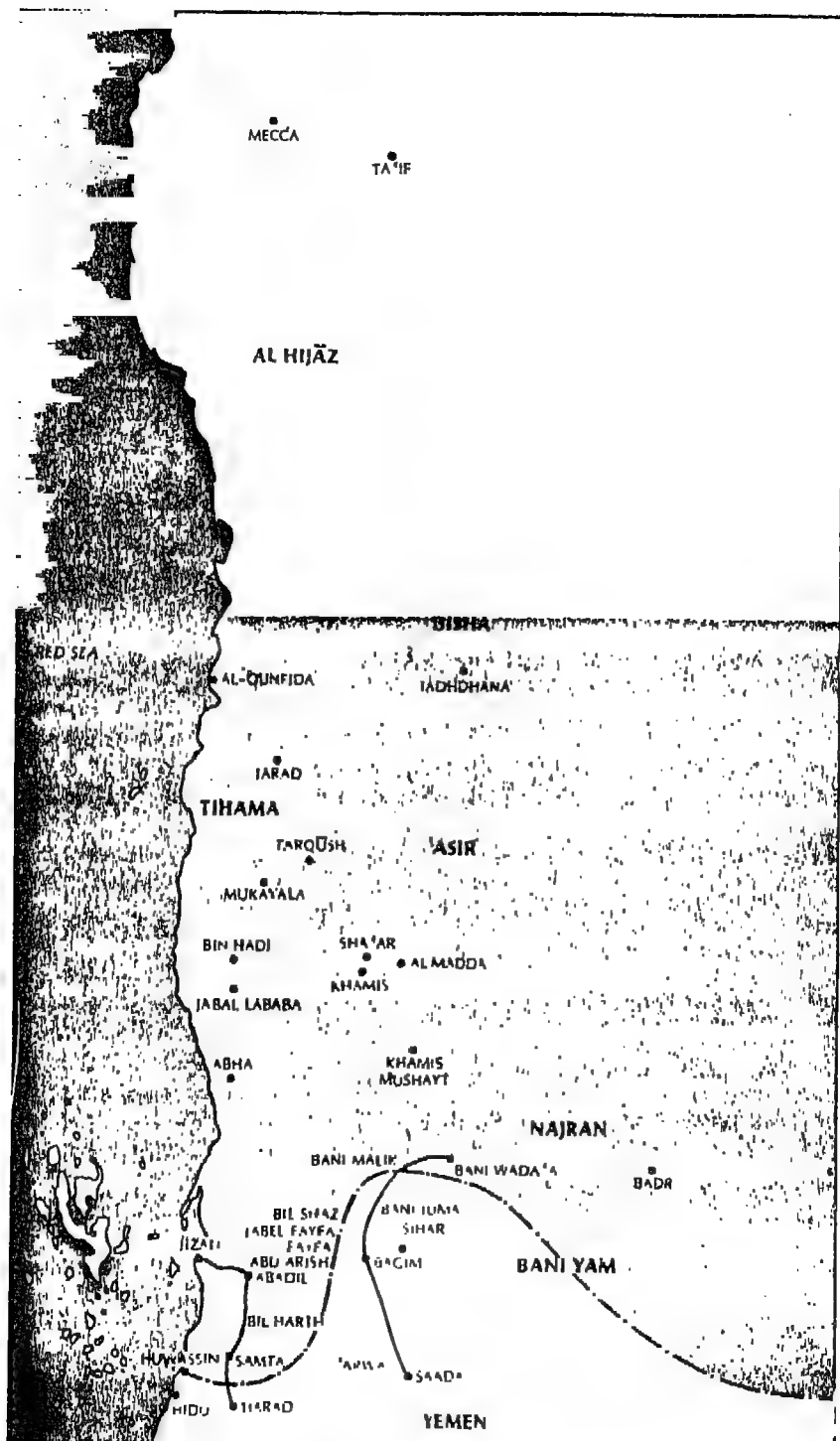
Map 1. Major towns and other important settlements in Saudi Arabia. Source: F. Clements, *Saudi Arabia, World Bibliographical Series* (Oxford: Clio Press, 1979; reprinted 1988). Courtesy of Clio Press.



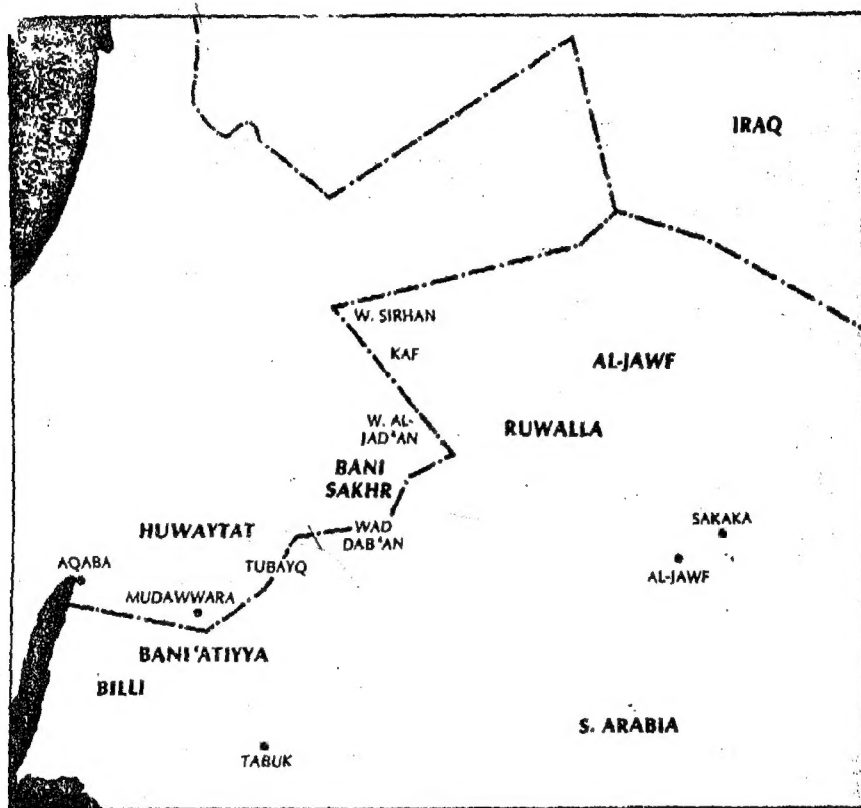
Map 2. Principal tribes of Arabia. *Source:* D. Schofield and R. Kemp, *The Kingdom of Saudi Arabia* (London: Stacey International, 1990). Courtesy of Stacey International.



Map 3. The Sa'udi-Iraqi frontier zone, including the controversial Iraqi frontier posts. *Source:* J. B. Glubb, *War in the Desert* (London: Hodder and Stoughton, 1960), p. 195. Courtesy of the Estate of Sir John Bagot Glubb.



Map 4. The Saudi-Yemeni frontier zone: 'Asir.



Map 5. The Saudi-Trans-Jordanian frontier zone.

فهرس الكتاب

الصفحة

٧

المقدمة:

الفصل الأول:

٢٣

الحرب والتوسع ١٩١٦ - ١٩٢٥

القبائل والأمراء والبريطانيون.

الفصل الثاني:

١١٣

النضال من أجل الوحدة الداخلية ١٩١٢ - ١٩٣٠.

الفصل الثالث:

٢١٩

الدولة السعودية وجاراتها ١٩٣٠ - ١٩٣٦

في عرين الأسد.

الخاتمة:

٢٨٥

الملاحق:

٢٩٥

نم بحمر الله

هذا الكتاب

كان النظام الاجتماعي الذي ظل سائداً في شبه الجزيرة العربية قروناً يقوم على تمركز القبائل في الحياة الاجتماعية، والقبيلة في هذا الكتاب تعنى وحدة سياسية تحددت أو وردت في الروايات السياسية على هذا النحو، فهي عبارة عن جماعة من الناس يشتركون في رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقية أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة. ولم تختلف عن نظام المشيخة السائد في المنطقة الدولتان السعوديتان الأوليان (١٧٤٤ - ١٨١٨ و ١٨٢١ - ١٨٩١) اللتان ارتبطتا بالمذهب الوهابي، وكان أحمد بن تيمية (١٢٦٨ - ١٣٢٨)، العالم الذي شكلت أفكاره أساس المذهب الوهابي، يهدف أساساً إلى إقامة «أمة وسط» وتحقيق العدالة الإسلامية، وأكد أن من واجب الإمام أن يطيع الشريعة ويطبقها بعدل، وكان من رأيه أن العلماء أمناء ومفسرون للشريعة ومن ثم يتمتعون بسلطة مستقلة، وبالرغم من تولية شبكة من «الأمراء» يتزعمها «أمير الأمراء» مسئولية إدارة شئون الدولة والعلاقات الخارجية فإنه في حالة إثارة الشكوك أو الجدل حول مشيئة الله وجب على الأمير أن يستشير العلماء ويدعن لحكمهم، فقد كان هدف المذهب الوهابي الأساسي هو إقامة مجتمع مثالي، وليس وضع نظريات تتعلق بتقسيم السلطة، وبالتالي لم يتناول المذهب بالتفصيل مسألة تدبير الشئون السياسية.